



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
والذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين



تأليف المولى خاتم حسين العظمى بادي سلطنة واداري

المطبعة اف فرن قد محسن خان  
في بستان المعروجه بستان اف بستان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



يا من جعلني من ذرية الانبياء واسألك ان تجعلني رأس الاقياء ومثل سولم على سيد العرب  
والبحر صاحب النجى والكرم سيد الرسل والا مغيثا وعليل له وصحبه عداوة المخلق بلا  
مناظرة وبعد فيقول العبد المذنب بالجمل القوي ابو الحسنات محمد المدين عو لوجه  
الكهوى الانصارى الايوبى الخفى تجا وز الله عفى عنه الجبل والخفى ان اجل ما صنف  
في علو اصول الحديث من المختصرات المختصر المنسوب الى الفاضل الثقل والعالم  
الجليل الجامع بين المعقول والمنقول المحاوى على المصروع والاصول مستند فضلاء  
دهره وسند علماء عصره ولا هو لانا السيد على الشريف المجهان روح روحه بل لكم الربا  
ولذلك تراه قد اشتهر كاشتهار الشمس على رابعة النهار وطاير في الامصار كالثائر  
في الاقطار ورأيت الناس في هذا الزمان قد اشتغلوا بدينهم وتدنيسهم وعلومهم  
شرا يكفى محل جلبيه وخفيه فالهمنى الله تعالى ان اكتب له شرحا حاويا لاصول  
المطالب ووافيا لتحقيق الكارب مسمياله **نظير الاماني في مختصر المجرى**  
وفى حين قرامة بعض المتردين الى المختصر المذكور على وهذا من العنق لوجه  
على هذا الصدا الجاني قال رحمه الله تعالى متيننا بالتسمية **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

ومقتبساً من كلام الله تعالى الحمد لله رب العالمين ومتوسلاً اليه بالتصلي  
 على خير البرية والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين وشارحاً  
 في المقصود بعد الفراغ عما يجب تقديمه عليه وبعد اى بدء الحمد والصلوة فهذا  
 اى ما حضر في الذهن من المعاني مختصراً اى قليل المباني كثير المعاني جامع لمعروف  
 علوم الحديث اى معرفة علوم اصول الحديث على حذف المضاعف وهو علم  
 يعرف به احوال السند الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حيث الصحة  
 والضعف واوصاف اسناده من الاتصال والانقطاع والارسال والرفع والوقف  
 وغير ذلك واهوال رجاله من الجرح والتعديل مرتب على مقدرة ومقاصد  
 الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وهو بحسب الظاهر لا يتعدى بعلى فاما ان  
 يكون بتضمن معنى الاشتغال يقال اشتمل الشئ على الشئ او يكون بتضمن معنى البناء  
 يقال بنى الدار على طبقتين وقد يقال الترتيب ايضا قد يتعدى بعلى بناء على ان معنى  
 الترتيب جعل اجزائه مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبته وهذا يتصور على احوال مختلفة  
 فيعلم بعلى ان المعاني الواقعة هو عليه المقصود في بيان اصوله الى اصول  
 الحديث واصطلاحاته اى اصطلاحات هذا العلم المسمى بالشهور في تعريفه  
 ما ينتهي اليه الاسناد وهو متضمن للدون ظاهر الانه يعرفون الاسناد باظهار  
 طريق المتن فلذلك تركه المصنف وعرفه بما لا يرد عليه شئ بقوله هو الفاظ  
 الحديث التي يتقوم بها المعاني اضافة الالفاظ عهدية اى الالفاظ التي  
 صدرت عن صاحب الحديث فلا يسمى ترجمة الحديث متناوفاً اى ايراد الصلة اشتراكاً  
 الى وجه تسمية الفاظ الحديث بالمتن فان المتن في الاصل ما اكتنف الصليب من الجوانب  
 وبه سببه المتن من الارض و متن الشئ و متن الشرح وقصته الجبل المتين قمتن كل شئ  
 مما به يتقوم ذلك الشئ ويتقوى به كما ان الانسان يتقوى من الصليب غمتن الحنك



الفاظه من حيث انه يتقوم بها المعاني لا من حيث هي والحديث اعم من  
 ان يكون قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابي والتابع  
 وفعله هو وتقريرهم اعم لان معناها ارباب الفاظ مستعملة في ما بينهم والخبر والحديث  
 والسنة والاثر قليل بين الحديث والخبر يتبين كل في الحديث ما جاء عن رسول الله صلى  
 عليه وعلى آله وسلم او الصحابي والتابعي والخبر وما جاء عن غير ذلك ومن ثور قيل الاشتغال  
 بالتاريخ اخبارا لا للاشتغال بالسنة الحديث قال بعضهم من بابها معنى مخصوصا لفظ الخبر يصدق على كل ما جاء  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وغيره والحديث محصن بالاول فكل ما يصدق عليه  
 الحديث يصدق عليه الخبر لا عكس كليا او التحقيق عند باب هذا الفن ان الخبر  
 مراد بالحديث واشتغل بهما في تفسير الحديث فقال بعضهم هو ما اضيف الى  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قوله او فعلا او تقريرا او الى الصحابي والتابعي  
 ووجه فهو مرادف للسنة وكثيرا ما يقع في كلام الحفاظ ما يدل على الترادف وهذا  
 بعضهم اوصفه وقيل مر يا ايضا بالالحركات والسكنات النبوية في المنام واليقظة  
 ايضا وعلى هذا انها اعم من السنة وذكر ابن مراك في شرح مناهل الاصول ان السنة  
 تطلق على قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفعله وسكوته وطريقه  
 الصحابة والحديثين والخبر فمحصن بالاول فعلى هذا يكون الحديث اخص من السنة  
 فانفسب المصنف الحديث بالاخر من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 والصحابي والتابعي وفعله هو وتقريرهم يشعر بتراذفه للسنة لانها عند اكثر مصنفين  
 بهذا التفسير واما الاثر فهو لغة البقية من الشيء يقال اثر الدار لما بقي منه موطأ  
 هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او عن صحابي او تابعي مطلقا  
 وبالحكمة مرفوعا كان اوصوفنا وعليه جمهور الحديثين من السلف والخلق وهو مختار  
 عند الجمهور كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم وبهذا المعنى سمي بالحفاظ الطحاوي

كتابه بشرح معالي الآثار مع انه شرح فيه الاحاديث المرفوعة ايضا ولكن طبري كتاب  
 سماه بهذيب الآثار مع انه مخصوص بالمرفوع وما ذكر من الموقوف فطريق التطفل  
 والتبع ومنه قواهم الادعية لما تورا لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 اله وسلم قاله يفيين كلام مسلم في خطبة صحيحة حيث قال دلت استعملت في رواية  
 المنكر من الاخبار كتحصيل دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق وهو الاخر المشهور عن  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم من حديث عن جده عن يمانه كذب  
 فهو احاد الكاذبين حيث سمي الاحاديث المرفوعة اثرافا صطلح الفقهاء الخراسانيون  
 ومن تبعهم على ان الحديث اسم للمرفوع والاثار الموقوف على الصحابة قولنا ابي بن  
 قمنه تسمية محمد بن الحسن الشيباني كتابه الذي ذكر فيه الآثار الموقوف فبكتاب  
 الآثار وعلى هذا الاصطلاح مشى حجة الاسلام الغزالي في احياء العلوم ولا مناقشة  
 في الاصطلاح والسند بفتحات اخبار عن طريق المتن والاسناد  
 هو رفع الحديث الى قائله هذا هو الذي ذكره الطيبي في خلاصته وهذا  
 المختصر من ابوابه الى اخره ملخص فيها ومنقذة حاشية المشكوك في ذكر الحافظ السخاوي في تاريخ  
 الحديث الى افظان الذين اعراف في فهمها اصطلاحا اخر وهو ان الاسناد عبارة عن حكاية  
 طريق المتن والسند عبارة عن نفس الطريق واما تفسير استاذ الحافظ ابن حجر  
 في مصحح المرفوع والموقوف من تحفة الفكر الاسناد بنفس الطريق فيتسامر مع فيه  
 من مخالفته لما سبق منه في اول كتابه ان الاسناد هو حكاية طريق المتن وهما  
 اي السند والاسناد منتقار بان في معنى اعتماد الحافظ بالضم وتشديد  
 الفاء جمع حافظ وهو من احاط علمه بمائة الف حديث وتعد به الحجة وهو من  
 احاط علمه بثلاثمائة الف حديث وتعد به الحاك وهو من احاط علمه بجميع الاحاد  
 الرواية متناو اسنادا وجرا وتعد بالكذا ذكر جماعة من المحققين وذكر على

المقارن في شرح شرح النخبة عن العلامة الجزي أن الراوي هو الناقل للحديث الاستدلال  
والحديث من فخل الحديث رواية واعتنى به حراية والحفاظ من شوى ما يصل إليه  
ودعى ما يحتاج إليه في صحة الحديث وضعفه عليهما يعني الحفاظ  
والحديثين يعتقدون على السند والاستناد في صحة الحديث وضعفه فان كان السند  
ضعيفا حكموا بضعف الحديث وان كان صحيحا حكموا بصحته وبه يعلم وجه تسمية  
السند والاستناد بهما فان السند في اللغة ما يعتمد عليه من جمل راو غير ذلك  
صار الاستناد من وثائق الدين ووسيلة للوصول الى الشرع المتين قال الطيبي في  
خلاصته السند اخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سنداى معتدل يسمى سندا  
الاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه والاستناد هو رفع الحديث الى قائله  
قال عبد الله بن المبارك الاستناد من الدين ولو لا الاستناد لقل من شاء ما شاء  
فعلى هذا السند والاستناد يتقاربان في معنى اعتماد الحفاظ انتهى وفي مدارج السالكين  
الاستناد من وثائق الدين ومن الوسائل الموصلة الى سيد المسلمين وقد بذل السلف  
الصالح في تحقيقه ذلولا لما تميزت الاحاديث الصحيحة من السقيمة ولا تحصلت  
الاستقامة للفرقة النقية فلذلك صار اصلا غريبا وخطرا جسيما حتى قل فيه  
بعض الافاضل انه كالسيف للمقاتل والخبر المتواتر ما بلغت روايته  
بالضم جمع الراوي في الكثرة مبلغا حالات العادة تواترهم حواى تواترهم  
على الكذب ويدوم هذا اى االة العادة توافق الرواية على الكذب فيكون  
اوله اى زمان ظهر الخبر كآخره هو زمان الناقل ووسطه هو ما بين يمان  
الظهور والنقل كطرفيه يعنى استوت جميع الازمنة في هذه الكثرة وهم هنا  
مباحث شريفة في تحقيق الخبر المتواتر **الاول** الكلام على تعيين خبر و  
النساء فالخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب من حيث هو هو فلا ينتقص بقولنا

السام تحتنا والله موجود فان الاول لا شك في كذبه والفاق لا شك في صدقه لثبوتها  
 من حيث انهما جريان بحتملان الصدق والكذب كليهما ولا حاجة الى ان يحيل  
 الواو الواقعة في تعريف الخبر على معنى او كما صدر من بعض الافاضل بل هو مضر  
 والانشاء ما لا يحتملها وتحيل الخبر ما له نسبة في الخارج لو طابقها كان صادقا  
 ولو لم يطابقها كان كاذبا والانشاء بخلاف ذلك يقال بعضهم الانشاء كلام لفظه  
 سيب لنسبته غير مبلوق بنسبة اخرى والخبر ما كان لفظه سيبا بالنسبة مسبوقه  
 باخرى **البحث الثاني** ان صدق الخبر مطابقة للواقع وكذبه عدمها  
 لا ثالث لها وهو المختار الذي عليه ارباب الاختيار وقال المنظام ومن تبعه صدق  
 الخبر مطابقته لا اعتقاد الخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ في الواقع وكذبه  
 عدم مطابقته للاعتقاد وان طابق الواقع وانكر المجازين مخرجا تنصير الخبر في  
 الصدق والكذب اثبت الواسطة فعرف صدق الخبر بمطابقته للواقع لا اعتقاد  
 جميعا وكذبه بعدمها جميعا والاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد عدم  
 المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا عدم المطابقة مع اعتقاد الصدق او بدون الاعتقاد  
 ليس بكذب ولا صدق فكل من الصدق والكذب عنده اخص منه بالتفسير  
 السابقين ولكل من القائلين دلائل مبسوطة في موضعه **البحث الثالث**  
 كل خبر من حيث هو خبر ان كان يحتمل الصدق والكذب لكن قد يعلم صدقه قطعا  
 بواسطة القائل كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد علم  
 يعلم كذبه قطعا كخبر الخائف لخبر الله تعالى وقد يظن صدقه كخبر العدل في ظن  
 كذبه كخبر الفاسق وقد يشكك فيه كخبر المجهول **البحث الرابع** الخبر ينقسم الى  
 اقسام ثلاثة احدها المتواتر وهو الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم توافقه  
 على الكذب بحيث يستوى فيه الاثقة الثلاثة وثانيها ما يكون فيه اتصال وخبرته

ناسخ  
 من  
 نسخة

ناسخ  
 من  
 نسخة

ناسخ  
 من  
 نسخة

صورة لا مضي ويسمى بالمشهور وهو ما كان آحاد الاصل في القرن الاول ثم انتشر  
حتى بلغ عدد التواتر كحديث الاعمال بالنيات وتباليها ما يكون فيه اتصال منسبه  
شبهه صورة ومضى وهو ما يبلغ عدد مراته عدد التواتر في قرن من القرن ويسمى  
بخبر الواحد هذا ما اصطغر عليه الاصوليون من اصحابنا واما عند اصحاب هذا الفن  
فمضى على ما ذكره ابن الصلاح وغيره على قسمين متواتر واحاد ثم الاحاد مستفيض وغيره  
ويسمى تفسيره من هنا يعلم ان هذه الاقسام للخبر مطلقا لا للحديث خاصة فتح  
فعله كالقلبان والصلوات الخمس تمثيل لا تنظير كما وهم البحوث  
الخامس منهم من عين العدد في المتواتر فقال الحديث الذي رواه اربعة  
من الدراية يحصل العلم بها اعتبارا باعتبار الشارع هذا العدد في شهود الزنا وقسمهم  
من اعتبر الخمسة اعتبارا بعدد اللعان ومنهم من عين السبعة لاشتمالها على  
ثلاث نصاب الشهادة الاربعة والاثنتين والواحد ومنهم من قرأ العشرة بناء على  
ان اقل الجمع الذي يفيد العلم عند الاصطفي عشرة وما دونه آحاد ومنهم من  
عين اثني عشر كعدد النقباء في بني اسرائيل في قوله تعالى وبضنا منهم اثني عشر نقيبا  
ومنهم من قل يحصل التواتر برؤية اربعين اخذ من قوله تعالى يا ايها النبي حسبك  
الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا اذا ذكروا اربعين رجلا وقال بعضهم يحصل فعله  
في السبعين اخذ من قوله تعالى واختارهم مني قوم سبعين رجلا لميقانا وقيل  
في عشرين لقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يطالبوا ما بين وقيل اقل  
ما يفيد العلم ثلاث مائة وبضعة كعدد اهل بدو هذه كلها وامثالها اقوال  
فاسدلة والتحقق الذي ذهب اليه جميع من المحدثين هو انه لا يشترط للتواتر عدد  
انما العبرة بمحصول العلم القطعي فان رواه جرح غفير لم يحصل القطع به لا يكون  
مستورا وان رواه اجمع قليل وحصل العلم الضروري يكون متواترا البته وتحققه

فريق

نماذج  
من  
الرواية

و جامع لاصول الابن الاثير البحث السادس انهم اعتبروا في كون الخبر  
متواترا شرط اربعة اولها كون عدد الرواية غير محصور بحيث لا يدخل تحت الضبط  
فالخبر الذي يكون قطعيا بسبب لقراءته الخارجية وان كثرت روايته لا يكون متواترا  
وكذا الخبر الذي كثرت روايته بحيث بلغ عددهم تحت الضبط هذا هو المشهور بين  
الاصوليين قاله يعقيل كلام الحافظ ابن حجر في النخبة حيث عرف المتواتر بما يكون  
له طرق كثيرة بلا حصر عدد معين لكن قال ابن مالك في شرح المنار كون عددهم غير  
محصور بشرط عند قوم والخم هو عدل على انه ليس بشرط فان اهل الجامع لو اخبروا بالواقع  
يحصل العلم بخبرهم وعرفه المحققون انه خبر جماعة فيفيد العلم بصحة خبره بنفسه  
فهذا القيد يخرج خبر جماعة فاذا لم يأتوا بالقرائن الزائدة على الخبر كشق الجيوب و  
التفج في خبر موت والده انتهى وحاصله ان مدار المتواتر حصول العلم بالضرورة  
بنفس الخبر سواء كان عدد محصورا او غير محصور ولا يشترط عدم الحصر واليه اقال  
بعض مشايخ شرح النخبة عبارة ابن حجر فقال معنى قوله بلا حصر عدد معين انه  
لا يشترط فيه حصر العدد للمعين وليس معناه انه يشترط فيه عدم الحصر وهذا توجيه  
حسن وقال المولى الخبالي في حاشي شرح العقائد النسفية عند قول النسفي المتواتر  
الغائب على السنة قوم لا يتصور تواترهم على الكذب الخ فيه اشارة الى ان منشأ  
عدم التجوز العقلي لا يكون الاكثر فهو فلا نقض بخبر قوم لا يجوز العقل كذبهم  
بقريضة خارجية يعني انه لا يكون متواترا لان منشأ عدم التجوز العقلي لا يكون  
كثرتهم بل قريضة خارجية انتهى وقال على القاري في شرح شرح النخبة التحقيق  
ان احالة العادة قد تكون من حيث الكثرة غير المحاطة بالوضع وقد تكون  
بالضمانها كما اذا روى عن العشرة للمبشرة مثلا عشرون من التابعين فانه لا شك  
ان العادة تحمل اتفاق الاولين على الكذب ولا تحمل اتفاق العشرين من التابعين

جليد لو كانوا عدولا وكذا اذا نقل عشرين من المقتنين والمدرسين مسألة يحصل العلم  
 به وهو لا يحصل في نقل عشرين من الطلبة او خمسين من غيرهم فلماذا الاصل في  
 باب التقاضي على الاحالة والافادة دون اعتبار العدد والعدالة نعم قد ينضات الى العدد  
 وصفت تتقوى به الاحالة فتحصل بها الافادة وثابتها كون عدد رواته بحيث  
 يصل للعادة تواطؤهم على الكذب زاذبا بن حجة او توافقهم وقرق بينهما في ما نقل عنه  
 بان التواطؤ هو ان يتفق قوم على اختراع شيء معين بعد المشاورة والتقرير بان يقول  
 احد خلاف ما يقوله الاخر والتوافق حصول هذا من غير مشاورة بينهم ولا اتفاق  
 انتهى وهذا الشرط متفق عليه اعترض ههنا بان لا قيل يحمل العقل كان اولى لان  
 الحالة العادة شيئا لا تستلزم احالة العقل اياها فلا يكون مستلزما لحصول العلم اليقيني  
 فيحتاج ح الى شرط الخامس واجاب عنه الفاضل اكرم بن عبد الرحمن السني  
 الملكي في شرح شرح النخبة بأنه لا فرق في هذا الموضع بين احالة العقل واحالة العادة  
 فان مجرد التجوز العقل لا يرتفع وان بلغه العدد الغاية القصوى فمن اسند الاحالة الى  
 العادة المراد من العقل لا يجوز ذلك من حيث العادة وثابتها اضافة مثل هذا العدد  
 عن مثله من الابتداء الى الانتهاء قال الحافظ ابن حجر المازد مثله في كون العادة  
 تحيل تواطؤهم على الكذب ان لم يبلغ عددهم فالبسطة العدل ظاهر وباطن امثل  
 العشرة العدل في نظاهر فقط على الصفات تقوم مقام الذات فالمراد بالماثلة  
 في افادة العلم لا العدد انتهى وقرأتم بها ان يكون ذلك الخبر مستندا لثبوتها  
 الى الحسن من شاهدة او سماع فان ما لا يكون كذلك يجوز دخوله في الخط فيه كما  
 اتفق ان سائلا سأل مولى ابي عوانة بنى فلو عيطه فلما اولى الحق ابو عوانة فاعطاه  
 حينئذ اخذ له السائل والله لا تفعل بي يا ابا عوانة فلما اجمعوا او اودوا الدافع  
 وقف السائل بمني على طريق الناس وجعل يتلوى من ردى

نسخة

نسخة

نسخة

ايها الناس اشكروا يزيد بن عطاء اللثي يعني مولى ابي عوانة فانه تقرب الى الله تعالى  
اليوم فاعتق ابا عوانة فاجل الناس يرون فوجا فوجا الى يزيد ويشكرونه لذلك هو  
يتكره فلما اكثر هذا الصنع منهم قال من يقدر على رحى لاء اذهب يا ابا عوانة  
انت حر لوجه الله كذا ذكره السخاوي في شرحه الا لقيه قتلوا ان اهل مصر اخبروا بجدته  
العالم او بوجوه الصانع لا يكون هذا الخبر متواترا وهذا الشرط لعريذ كرام ارباب  
الدين ولا بد منه وزاد ابن حجر شرط خامسا وهو ان يعصب خبرهم فائدة العلم  
القطعي لسامعه قال السدي في معان النظر تشرح غيبة الفكر هذا الشرط قد تفرغ  
به وللشعور الاقتصار على الاربعه فالتقدم به قال في بعض محاشي ان هيئات اداء  
قال لا يخفى ان مقتضى كون المتواتر موجبا للعلم يقتضيه بالذات على حصول العلم  
منه لانما اثر من آثاره المرتبة عليه والشئ يتقدم بالذات على اثره فعلم فخر الاسلام  
الحافظ في النسخة حصول العلم من شروط التواتر المقتضى لمقدم الحصول بالذات  
لا يخفى اشكاله الا ان يريد انه من شرط العلم بانه متواتر فيوافق قول صاحب  
جمع الجوامع انتهى وتزاد فخر الاسلام شرط اسادسا وهو العلم بالشرط اسابعا وهو  
الاسلام لكون الفسق والكفر مظنة للكذب قال ابن مكي هذا عند العامة  
ليس شرط فان اهل بلد لو اخبروا بقتل ملكهم يحصل العلم بخبرهم وان كانوا  
كفارا انتهى وتزاد بعضهم شرط ثامنا وهو عدم احتواء بلدة واحدة منهم فوجد  
الجمهور ليس بشرط كما في شرح جمع الجوامع المحلى فان قلت لما لم يشترط الاسلام  
يلزم ان يكون خبر اليهود بقتل عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام متواترا لانه  
نقلته جماعة من صحبه بعد جماعه قلت ليس عدم تواتره لعدم الاسلام بل لعدم بلوغ  
عدد اصل الخبرين بقتله حال التواتر فان الذين دخلوا على عيسى ورضعوا من ثلثه  
كانوا سبعة او ستة والغالب انه لا يحصل العلم باخبار هذا العدد فالاخبارون لم يبلغوا



حدثنا في طبقة الاول ان ثمان نجت نظر كل اليهود وكسوا صناما وهو حرق كذا شهرا  
 فانقطع حرق اليهود ولم يبق منهم الا قذرة لا يحصل العلم الضروري خبرهم  
 فلا يكون خبر اليهود هذا متواترا **المبحث السابع** العلم الحاصل بالتواتر هل  
 هو نظري ام ضروري فقال امام الحرمين من الشائعية انه نظري واليه مال الكشي  
 وابو الحسين لانه لو كان ضروريا لما احتج به الى ترتيب المقدمات وقد افترقا اليه فان  
 العلم به لا يحصل الا بعد العلم بان الخبر به قد اخبرت به جماعة لا يتصور تواترهم  
 على الكذب كل واحد شانه هو صادق فهذا ايضا صادق والعقد بل الصحيح الذي عليه  
 جمهور الاصوليين والمحدثين هو ان العلم الحاصل به ضروري لا يحتاج الى  
 تجشم الاستدلال وجواز ترتيب المقدمات لا ينافي ذلك كما في بعض المدهيات وذلك  
 لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليست له اهلية النظر كالعاصي اذا نظر ملاحظة  
 العقول لتعبد الجمهور الى ترتيب المقدمات بين العلم الضروري والنظري فالضروري  
 يفيد العلم بالاستدلال والنظري يفيد لا معه وايضا الضروري يحصل لكل سامع  
 حتى البله والصبيان والنظري لا يحصل الا لمن له اهلية النظر فيتفرع عن هذا الاختلاف  
 اختلاف آخر وهو انه هل يشترط تقدم العلم بالشرائط عندنا لا بل ايضا حصول  
 العلم بصدقه وعندنا ثلثين يكون العلم به نظريا يشترط ذلك لا يقال جواز كذب  
 كل واحد يوجب جواز كذب الجميع لان الجميع ليسوا لانفس الاحاد فجواز  
 كذب كل واحد يستلزم جواز كذب لكل فكيف يكون العلم الحاصل به قطعيا  
 فضلا عن ان يكون ضروريا وايضا يلزم القطع بالنقيضين عند تواترهما وايضا  
 اذا عرضا على نفسنا وخرج اسكندروكون الواحد نصف الاثنين بخلاف ما في  
 بالضرورة فلو كانا ضروريين لم يكن بينهما افرق وايضا الضروري يستلزم الوفاق  
 وهو منقضي المتواتر لا نأقول في الجواب اما اجمالا فاذا ذكر الامام محمد بن ابي

في الاربعين من ما اذا ارجعنا الى وجدنا وجدنا ان العلوم الحاصل بالمتواتر  
 ضروري كخبر صحيح بعد ادومك ولا ننظر الى اقامة الاستدلال بهذه التبيهات  
 بل كونه لا يجد حاقا قادمة في ذلك العلوم ولا تعلمها الاما رخصة للمدعيات وما  
 تفصيلان حكوا لا حاد قد يخالف حكوا الجملة لا ترى الى قوة الجمل المتواتر من  
 الشرائع تكون اكثر من الشرائع الواحد وترا ان النقيضين محال فادلة امتناع في  
 الاختلاف الضرورية بحسب الموضوع بسبب كثرة الممارسة والافراط بالبال نحو  
 ذلك من الاسباب التي لا توجد في الاخر وكونه ضروريا لا يستلزم الوفاق لجواز الكمال  
 كما عرض ذلك للسوفسطائية ومن فهمنا ظهور ان العلوم الحاصل بالمتواتر علم  
 كما لو كان لا كانت المعتلة ان يوجب علومها انينة واطمينان لاحتمال الكذب  
 فاكل انه وان المراد الاحتمال ان اشياء عن دليل فوجود لا غير مسلم وان ارادوا به  
 مطلق لاحتمال ذلك لا يضرنا **البحث الثاني** من انه جعلوا علامة المتواتر  
 حصول العلوم الضرورية وقالوا وخرج المتواتر ليس منوطا على اربعة على عدد  
 انها العبرة لحصول العلوم الضرورية فكل ما يحصل بهذه العلم يحكم بكونه متواترا وقال  
 ابن الاثير في جامع الاصول العدد على قسمين كامل وهو اقل من عدد يعرف العلم فذلك  
 يحصل العلم بوضعه وتقع الزيادة فضله والكامل ليس معلوما لنا لكننا بحصول العلم  
 الضروري نستدل بحصول العدد الكامل لا ان نستدل بكامل العدد على حصول العلم واقل من حصول العلم  
 الضروري معلوم لله تعالى غير معلوم لنا لا كما قد رفق بحصول العلم ان يوجب كونه متواترا والخبر ان يحصل  
 لما ثبتوا لما ثبت في علمنا فحتم ذلك وان تكلفنا تفسيره ان نراقب انفسنا اذا قيل فلان في  
 السوق وشاهدنا فاجابنا خبرنا عن ذلك متواليان قول لا يجرى كقولنا قول الثاني والثالث  
 يؤكد ولا يزال يتراد تأكيد الى ان يصيب ضروريا انتهى فان قلت حصول العلم الضروري  
 متوقف على تواتر الخبر فلو توقف تواتر الخبر على حصول العلم لزم الدور قلت حصول العلم

نلاحظ

بسط الحاشیة

البحث الثالث

مقالة فی تفسیر القرآن

مقالة فی تفسیر القرآن

مقالة فی تفسیر القرآن

مقالة فی تفسیر القرآن

مقالة فی تفسیر القرآن

مقالة فی تفسیر القرآن

الضروری فی الواقع موقوف علی تواتر الخبر فی الواقع والعلو بتواتر الخبر موقوف علی العلم  
بحصول العلو فلا دور لتعاضد الجہتين **البحث التاسع** ان الخبر الذی اجتمع فیہ  
والابد منه فی التواتر ولو حصل العلم القطعی بالضروری به یسمى مشهورا فکل متواتر  
مشهور من غیر عکس کلی وهذا المعنی المشهور اعم من معنی آخر مقابل للتواتر  
وقد یطلق المشهور علی ما اشتهر علی المسنة الناس فیصدق ح علی اخبار الاحاد  
التي انشرت فی الافاق وکتبت فی الادواق ايضا **البحث العاشر** حصول العلم  
الضروری من خص صیات للتواتر واما اخبار الاحاد والمشافید المؤید بها لکل شیء  
فلا تنقید الا العلم النظري وقیل لا تنقید العلم قل ابن حجر التحقيق ان النزاع لفظی  
فمن جهن اطلاق العلم علیة قید بالانظر ومن ابی الاطلاق خص العلم بالتواتر  
وقال لا یقید غیره الا القن انتی فتدبروا حفظ هذه العشر الکاملة فانها  
لما یحتاج الیه فی هذا البحث کافلة قال ابن الصلاح حشرع فی مثال  
للتواتر بعد الفراغ من تعریفه هو شیخ الاسلام تقي الدین أبو عمر وعثمان بن صلاح  
ابی القاسم عبد الرحمن بن موسى بن ابی النصر النصري بانتم نسبة الی جده لا  
ابی النصر الفهرزوری الاصل الموصلي الدمشقی الدار والوفاء لا کان اماما بارعا متبحرا  
فی العلوم الدینیة بصیرا منذ حب لسانه صولة وفرو عدا ید طولی فی العریة  
والحدیث والتفسیر ذابادة وورع وملازمة الخیر علی طریق السلف الصالح والی  
لا اعتقاد آراءه شیدة وفی الفقه فتاوی سدیدة ما عدا غتیا والناجاة فی استنباب  
صلوة الرغائب ومن تعانیة مقدمة مشهورة فی اصول الحدیث ومشکل الوسیط  
الغزالی فی مجله وفتاوی فی مجله وکتاب ادب المفتی والمستفتی ونکت علی المذهب  
وفوائد الرملة وطبقات الشافعية وشرح قطعة من صحیح مسلم اکثر النقل عنه النور  
فی شرحه وكانت ولادته سنة سبع وسبعین وخمسائة ووفاته سنة ست واربعین

وسنائة في جميع الاخر كذا في مرااة الجحان لليا فترجمه طويلا في تاريخ تليده ابن  
خلكان والانس الجليل في تاريخ القدس والتحليل لجير الدين الحنبلي وطبقات الشافعية  
لتقي الدين بن شعبة الدمشقي غيرها وقال الحافظ بن حجر العسقلاني في غيبة الفكر  
وضرحه ان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث تدكرت في القديم والحديث فمن  
اول من صنعت في ذلك القاضي ابو محمد ابراهيم مزي في كتابا لمحدث الفاضل لكنه  
لم يسبقه ابن الحاكوم ابو عبد الله المنيسابوري لكنه لم يهذب لوريته بل لا ابو يعين  
الا صيها في فعل على كتابه مستخرج اواقى اشياء للتعجب ثروا بعد هم ابو بكر الخطيب  
البغدادي فصنعت في توازين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي كتابها كتابا سماه الجامع  
لا داب الشيفر والسامع وقل فن من فنون الحديث الا وقد صنفت فيه كتابا مضرها  
ثروا بعد لا بعض من تاخر عن الخطيب تجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الامام  
وابو حفص المياخني سماه الايسع لمحدث جملة وامثال ذلك من التصانيف التي  
اشتهرت وبسطت اخضرت الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو حمزة  
ابو عثمان بن الصلاح الشهير وري تزيل حشوق تجمع لما ولي تدريس الحديث  
بالاشرفية كتابه المشهور هذب ففونه واما لا شيئا بعد ثنى فلها لم يحصل ترتيبه  
على الوضع المتناسبا عتي بتصانيف الخطيب المتنفة تجمع شتات مقاصدها  
وضم اليه غيب فوا ثلها فلها عكف للناس عليه انتهى كلامه من سئل  
عن ابراز مثال لذلك اى المتواتر في الحديث اشارة الى ان  
مثاله في الخبر غير الحديث كذا في كمال القرآن اعيان ذلك اختلفت عباراتهم  
في هذا الباب فادعى ابن جان ومن تبعه عدم المتواتر من الحديث وقال ابن الصلاح و  
تبعه جاءه ان من مثل عن ابراز مثال لذلك في ما يروى اعيان طلبه ورجعها الحافظ  
ابن حجر في الخبتيان كلاما من الدهى بين نشاء من قلة الاطلاع على كثرة الطرق و

أحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لأعداد العادة أن يتواطأ على الكذب ويحصل منهم  
 اتفاقاً ومن أحسن ما يقر به كون للتواتر موجوداً ووجود كثرته في الأحاديث أن الكتب  
 المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوعة عندهم بعينها وصحة  
 نسبتها إلى مولفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وشذرت طريقة تعدد احتمال العادة  
 تواطأهم على الكذب إلى آخره ثم إذا فاد العلم اليقيني بصحته ومثل ذلك في الكتب  
 المشهورة كثيراً انتهى وتقل عنه تليذه النجاشي عنه أنه ذكر من الأحاديث التي وصفت  
 بالتواتر حديث الشفاء عنه والحوض فمن عدد من بينهما من الصحابة زاد على الأربعين  
 ومن وصفها بذلك القاضي عياض في الشفاء وحديث من نبى لله سبحانه وحديث  
 من نبى الله تعالى وحديث الأئمة من ترمذي وكذا ذكر عياض حديث حنين الجذع وابن جرم  
 حديث النهي عن الصلوة في حياض الكابل وحديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد  
 وابن عبد البر حديث هترة العرش لموت سعد بن معاذ وغيره حديث الشقاق القرا  
 وابن بطل حديث النهي عن الصلوة بعد العصر والصلوات كلامه وتبعهم المحافظ السيوطي  
 فحزم بوجوب أخبار التواتر فالت في ذلك أو لا كتاباً باسماء الفوائد المتكاثرة في  
 الأخبار المتواترة مرتباً على الأبواب أو بغيره كل حديث باسناد من خوجه وطرقه  
 ثم خصص في جزء لطيف سماه الأزهار المتكاثرة في أخبار التواتر مقتصر فيه على  
 عز كل طريق لمن خوجه وأورد فيها أحاديث كثيرة منها حديث الحوض من رواية  
 ضعيف وسبعين صحابياً ومنها حديث المسح على الخفين من رواية نحو سبعين  
 صحابياً ومنها حديث رفع اليدين في الصلوة من نحو خمسين صحابياً وغير ذلك  
 والحق الذي لا يكتم من المحققين هو أن النزاع لفظي فمن جزم بوجوب التواتر  
 في ما يروى إيراد التواتر للضوى كما يظهر من الأمثلة الذي ذكره حاتم بن جرم بعد  
 أن ذكر تواتر التواتر اللفظي فإنه لا يوجد حديث بعينه اجتمعت فيه شروط التواتر

ومن مثل عن ابن ابي ذر ذلك تصريح عليه ذلك ومعه من مثله بما أخرجه البخاري في كتاب  
 الايمان والعقوبات والنداء والمحنة وبدا الوحي من صحيحه ومسلم والترمذي والنسائي  
 وابن ماجه واحمد والدارقطني وابن جبان والحاوي في شرح معاني الآثار والبيهقي وابو نعيم  
 عن عمه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انما الاعمال بالنيات في  
 بعض الامايات الاعمال بالنيات وفي رواية باقر الفقيه في ابن الصلاح بهتونه

**وحديث انما الاعمال بالنيات ليس من ذلك**

اي من الاخبار المتواترة وان نقله عدد التواتر واكثر حتى رواه عن يحيى  
 بن سعيد اكثر من مائتي راوي قيل سبعة اعيان هم مالك والنوري والاوزاعي ابن  
 المبارك والليث بن سعد وحامد بن زيد وسعيد وابن عيينة قال القسطلاني في ارشاد  
 السائر شرح صحيح البخاري قد ثبت عن ابى اسمعيل الهروي الملقب بشيخ الاسلام انه  
 كتب هذا الحديث عن سبعة رجال من اصحاب يحيى بن سعيد انتهى لان

**ذلك** طرأ عليه اي عرض عليه من الظربان وهو العرض في وسط اسناده  
 فانه لم يرو عنه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا عمر ولعير وعنه الاعلمة  
 ولعير وعنه الاحمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي ولعير وعنه الاصبغي بن سعيد  
 القطان ثم انتشر بعد ذلك فهو من الاحاد بالنسبة الى اوله مشهور بالنسبة  
 الى اخره هذا ما ذكره النوراني وغيره وذكر ابن مندة في جمعه لطرق هذا الحديث  
 رواه عن رسول الله غير عمر وسعد بن ابى وقاص عن علي بن ابى طالب ابو سعيد الخدري  
 وعبد الله بن مسعود وانس وعاوية وابن عباس وابو هريرة وعباد بن الصامت  
 وعتبة بن عبد السلمي وهلال بن مسويد وعقبة بن عامر جابر بن عبد الله وابو ذر  
 وعقبة بن مسلم وعقبة بن المنذر وعبد الله بن عمرو ولا يصح مسنده الا من حديث  
 عمر وقد تابع يحيى بن سعيد التميمي علقمة ايضا على روايته مرفوعة عن عمر غير

علی بن عبد الله وجابر ابو جحيفة وعبد الله بن عامر بن ربيعة وذو الكلاع و  
عطاة بن ياسر ناضرة بن سفيان وواصل بن عمر الجذامي ومحمد بن المنكدر ورواه عن  
علی بن عبد الله بن عیسی بن مسعود بن النسیب نافع مولى بن عمرو تابع یحیی علی بن ابيه عن الثوري  
محمد بن محمد ابوالحسن اللیثي ودأود بن الفرات ومحمد بن اسحق بن یسار وجاج  
بن اسرطاة وعبد ربه بن قيس لا نصار كما نقله القسطلاني وعلى كل تقدير فلو يبلغ  
عدد روايته في الاول مبلغا حالات العادة توافقهم على الكذب كانت شارة في كونه  
فكيف يكون متواترا نحو حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده  
من النار نقله عن الصحابة المجمع الغفير اى الجمع الكثير فقد اخرج  
البخاری بالفاظ مختلفة من حديث زيد بن علي وانس الى هريرة وقد اخرج ايضا  
من حديث الثوري بن شعبة وهو في الجرائد من حديث داود بن الاسقع وهو  
في مناقب قرأه في كنهه ليس بالفظ الوعيد بالنار صريحا وانفق مسلم معه  
على رواية حديث علي بن انس الى هريرة وللغاية واخرجه ايضا من حديث  
ابي سعيد وحماد ايضا في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود  
وابن عمرو الى قتادة وجابر وزيد بن اسرقم وورع باسانيد حسنان من حديث طلحة  
بن عبيد الله وسعيد بن زيد والي عبيد بن الجراح ومعاذ بن جبل وعقبة  
بن عامر وعمران بن حصين وسلمان الفارسي معاوية بن ابي سفيان ورافع بن خديج  
وطارق الاشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن هريرة والي اما مقول في موسى  
الغافقي ومائشة والي قرصاة فهو كاذب ثلاثون نفسا من الصحابة وورع ايضا  
عن نحو خمسين غيرهم باسانيد ضعيفة وعن نحو عشرين اخرين باسانيد مائة  
كذلك كراه الحافظ ابن حجر في فتح الباری شرح صحيح البخاری ثم قال وقد اعترف  
من الحفاظ بجمع طرقه فاول من وقف على كلامه في ذلك علي بن اللادي

وتبعه يعقوب بن شاذان فقال في هذا الحديث من عشرين وجها من الصحابة  
من المجازين وغيرهم ثم قرأ ابراهيم الحاربي وابوبكر البزار فقال كل منهما أنه ورد  
عن نحو أربعين صحابيا وجمع طرقه في ذلك الصواب محمد بن يحيى بن محمد فزاد قليلا  
وقال ابو القاسم بن مندة في ذلك أكثر من ثمانين نفسا وقد خرجها بعض النيسابوريين  
فزاد قليلا وجمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات بحجوزت التسعين  
وبدلت في حزم ابن حجة فقال ابو موسى المديني برويه ضخمة من الصحابة و  
قد جمعها بعد ذلك الحافظان يوسف بن خليل وابو علي البكري وهما معا صلات  
فواقع لكل منهما ما ليس عند الآخر فيحصل من مجموع ذلك كله في اية مائة  
من الصحابة على ما فصلته من حسن وضعيف وساقط مع ان فيهما ما هو مطلق  
دم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص انتهى كلامه وقليل  
الكلام في ذكر من خرج هذا الحديث في رسالتي الانا المرغوة في الاخبار والوضوح  
فلتطالع فقيل هو اربعون هذا مذكوري في مسند البزار وقيل هو

اثنان وستون تحكا ابن الصلاح عن بعض الحفاظ ذكره ابن الجوزي و  
يهم العشرة المبشرة ولعزل العدد على التوالي في زياد هذا منقول عن  
الحافظ ابوبكر محمد بن احمد بن عبد الوهاب الاسفراغيني وبالغ حتى قل ليس في  
الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة غير ما انتهى قال ابن الجوزي ما وقعت الى لان  
على رواية عبد الرحمن بن عوف انتهى وفي شرح صحيح مسلم للنوعى حكايا ما  
ابوبكر البصري في شرح رسالة الشافعي في هذا الحديث في عن اكثر من ستين  
صحابيا مرفوعا وذكر ابو القاسم عبد الرحمن بن مندة عدد من رواة فبلغ  
ثمانين وسبعة وقال بعض الحفاظ لا يعرف حديث اجتمع على رواية العشرة المبشرة  
الا هذا واحد في اكثر من ستين صحابيا الا هذا وقال بعضهم في ما ثمان



من الصحابة انتهى وقال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الفقيه ما نقله ابن الصلاح  
 من تخصيص هذا الحديث بهذا العدد ورواية العشرة منتقاة من حديث المسمر على الخفين فقد  
 حكى ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق بن مندرة في كتابه المستخرج انه رواه اكثر  
 من ستين صحابيا ومنهم العشرة وسمى من الحسن بنه قال حدثني سبعون من اصحاب  
 رسول الله بالمسمر على الخفين وجعل ابن عبد البر متواترا ايضا فحديث دفع اليدين  
 قد عراه غير واحد منهم ابن مندرة المذكور والحاكم الى العشرة وجعل ذلك من خصوصياته  
 انتهى وفي الكشف الحديث عن من رمى بوضع الحديث الحافظ برهان الدين المحلى  
 قال شيخنا الحافظ العراقي القول بان يرمى هذا الحديث مائتان من الصحابة استبعدنا  
 وقوعه وقد كثر شيخنا ايضا الصحابة الذين رواه على حروف المجموع في كتاب النكت على  
 ابن الصلاح في ما قرأته عليه قل فهو لا خمسة وسبعون يعبر من نحو عشرين ياتق  
 الشيخان على حديث اربعة منهم ثم قال شيخنا ولا يمكن التواتر في شيء من طرق  
 الحديث لانه يتعذر وجود ذلك في الطرفين والوسط بل بعض طرقه الصحيحة وانما  
 افراد من بعض رواها وقد زاد بعضهم في عددها حتى جاوز المائة لكنه ليس بشيء  
 وانما هي احاديث في مطلق الكذب كحديث من حدث عنى بحديث يرى انه  
 كذب فهو واحد الكاذبين ونحو ذلك انتهى كلام المحلى أقول هذا مؤيد لما  
 فكرناه سابقا من قال بوجود للتواتر اذ به المتواتر العنوى وبه ظهر ما في كلام الحافظ  
 ابن حجر حيث قال في فتح الباري لاجل كثرة طرق هذا الحديث اطلق جماعة انه متواتر  
 وتازع فيه بعض مشايخنا فقال ان شرط للتواتر استواء طريقه ما بينهما في الكثرة  
 وليست موجودة في كل طريق واجيب بان المراد باطلاق كونه متواترا انه ياتى بالمجموع  
 عن الجميع من ابتداء الى انتهاء في كل عصر وهذا كاف في افادة العلم وايضا  
 فطريق انس محددا قد روى عنه العدد الكثير وتواترت عنهم فهو حديث على رواه

سنة من مشاهير التابعين وكذا حديث ابن مسعود وابي هريرة وعبد الله بن مسعود  
وابن نوفل فلو قيل في كل واحد منهما انه متواتر عن صحابته لكان صحيحا فان الحد  
المعين لا يشترط في التواتر بل ما افاده العلم كما قد رتبته في نكت علوم الحديث وفي شرح  
نخبة الفكر وثبت هذا الحد على من ادعى ان مثال التواتر لا يوجد الا في هذا الحد  
وان امثله كثيرة منها حديث من نبى الله مسجدا والمسيح على الخفين ورفع اليدين  
والشفاعة والمحوض ورمي به الله في الاسخرة وغير ذلك انتهى كلامه فان العلم الذي  
لا بد منه في المتواتر هو العلم النظمي لا مطلق العلوم وحصول العلوم القصور  
من طريق هذا الحديث ممنوع كما ذكره في شرح النخبة من الاستدلال على  
وجوب التواتر ووجه كثرة ضعيف جدا تقبى من كتب عليه فانهم قد استقبحوا  
والاحاد ما لو يثبت الى المتواتر هذا هو حده الاصطلاحى واماني اللغة  
فصحا يرويه الواحد وحكمه انه يجب العمل به بالحرى كن مخالفا للكتاب السنة  
ولا يوجب العلم لوجوب الشهادة في طريقه وقال القاساني والرافضة واحمد بن  
حنبل على ما حكى عنه انه لا يوجب العلم والعمل كليهما لقوله تعالى ولا تقف للبين  
للك به علم وقوله تعالى ان يتبعون الا الظن فانه يدل على استلزام العمل العلم فتى  
انتفى العلم بخبر الواحد انتفى العمل ايضا لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم  
ايضا ومهم من عكس ذلك فقال خبر الواحد يوجب العمل والعلم كليهما احتجا بما  
بوجوب الملزوم على وجوب اللازم وتصحح المختار عند الجمهور هو الاول انه يوجب  
العمل دون العلم ما دام كونه موجبا للعلم فظاهر لوجوب الشهادة فيه واما  
ايجابه العمل بما لكتاب السنة والاجماع والقياس اما الكتاب فقوله تعالى فلو  
اقر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم مما دارجوا  
اليهم يعلمهم يحذرون بناء على ان ضمير ليتفقهوا ولينذروا وارجوا الى

الطائفة وضمير اليهم وعلو راجع الى الفارقة اى هلاوتهم من كل فرقة من المسلمين  
 طائفة من بني تهم لم يتفقوا في الدين بالمخصوص عند العلماء في فاق العالم وليندرج  
 قومه بالباقية في البيوت لاجل تزيين المعاش ومحافظة الامل والاموال اذا  
 راجعت تلك الطائفة الى تلك الفارقة فانه تعالى اوجب الانذار على الطائفة و  
 القبول على الفارقة اذ لا غاية للانذار الا القبول والفارقة اسم للغاثة فصاعدا  
 فالطائفة اثنان او واحد فعلم ان خبر الاقين والواحد يوجب العمل وايضا قوله  
 تعالى واذا خدا لله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه يدل  
 على ذلك لانه اوجب على كل من اوتي العلم بيانه للناس ولا فائدة في البيان  
 الا القبول ولو تتبعنا كلام الحق سبحانه وتعالى لوجدت كثيرا من الايات دالة  
 على ايجاب خبر الواحد العمل واما السنة فكثير منها يدل على ذلك منها ما روي  
 انه لما نزل الامر بالقول الى الكعبة من البيت المقدس في الصلوة من اجل عند  
 اليوم الثاني على اهل قبا وهم ركوع في صلوة النحر فاخبرهم انه قد نزل على رسول  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم الليلة قرآن وحملت القبلة الى الكعبة فاستدسوا  
 كما هو وقيل اقبلوا واحدا رواه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وابو نعيم  
 في حلية الاولياء وغيرهم ومنها انه عليه الصلوة والسلام قبل خبر نبوة في حجر  
 انه صدقة حيث قال لك صدقة ولنا هدية رواه البخاري ومسلم كذا قيل  
 وتقيه نظر لان غاية ما ثبت من هاتين الروايتين قبول خبر الواحد لا وجوب  
 العمل به والمطلوب هذا لا اذا قال احسن الاستدلال بانه عليه الصلوة والسلام  
 بعث رحمة الكلي بالكتاب الى قيس الروم فلو كان خبر الواحد موجب للقبول  
 والعمل لما كان في بعث الواحد فائدة وكذلك كان عليه الصلوة والسلام بعث  
 افراد العصاة الى الافاق لتبليغ الاحكام والايجاب على الا نام فان قيل هذه

اخبار احاد فكيف يثبت به كون خبر الواحد حجة قلنا انما اصل ذلك وان كانت  
احاد الا ان جعلتها بغير حجة المتواترة وتلقته الامة بالقبول فتكفي في معرض  
الاستدلال واما الاجماع فهو انه نقل عن الصحابة ومن بعدهم الاستدلال بخبر  
الاحاد واعتقادهم بوجوب العمل به في وقائع لا تخص شاع ذلك في ما بينهم  
فصار كالقول المصريح منهم واما القياس فهو ان المتواتر والمشهور لا يوجد  
في كل جادة فلور خبر الواحد تعطلت الاحكام وتعلق تقطعت من ههنا  
بطلان ما ذهب اليه البعض من قبول خبر الاثنين دون الواحد استدلالا بانه  
عليه الصلوة والسلام لو قيل خبر ذي البدين في باب اسهم حتى سأل عنه  
ابا بكر وعمر على ما هو مروي في كتابنا لصاحبه ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال  
فان خبر ذي البدين كان في ما عو به للبلي وغيره من اجلاء الصحابة كان او  
بالتدريس فلما لم يخبره احد من الصحابة الا ذو البدين خطر في خاطره انه  
لعله نظم فيه فلذلك سأل عنه ابا بكر وعمر الا ان خبر الواحد لا يقبل وههنا  
تنبيهات شريفة تنشيط لسمعها الاذان وتفرجها بالاطلاع عليها الاذعان الاول  
قوله خبر الواحد موجب للعمل مضاه اذا كان دالا على الوجوب ولم يكن مانعا  
لا مطلقا فلا بد من الخبر الدال على المنع لعدم دلالة على الوجوب والمنسوخ  
لتحقق المانع او لما ديكونه يجب العمل به من شأنه ان يحجب العمل به والدليل على المنع  
والمنسوخ كذلك اذا كانا مقبولين كذا ذكره الفاضل السبك والتمنيدي في  
خبر الواحد قد يترجم كذبه ويغيب على ظن العالم المتبحر بالحال الحديث ذلك  
لثبوت كذب ناقله وهو المردود في طرح وقد يترجم صدق الخبر بان يثبت  
صدقه وهو المقبول فيؤخذ به وقد لا يترجم صدقه ولا كذبه بان يكون المراد  
بمجهول الحال ومستور الحال الة فتيقظ فيكون في حكم المجهول ما لو تظاهر

نظر الامة

نظر الامة

قريبة تلحقه بأحد القسمين والتنبية الثالث لا يتوقف قبول الخبر  
 الواحد بعد ثبوت صدق ناقله وسلامته عن العلل النكاحية في القبول على ما ذكره  
 وشروطها يجب أن أحدا موراربعة اما وجب خبر آخر او موافقة الظاهر لها وانتشار الابين  
 الصحابة او عمل بعض الصحابة بموجبه ورا في خبر يثبت بما هو متعلق بالزني ان يرويه  
 السبعة من العدول اعتبارا بالشهادة والصحة عدم اشتراط ذلك لما مر وكذا لا يشترط  
 المذكورة فقبل رواية النساء ومن رأى روايات ازواج رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم وغيرهم لم يشك في ذلك ولا البصر فقبل رواية الا هي كروايتين ام كنتم  
 رضى الله تعالى عنه ولا عدم القرابة فيقبل للوالد والولد بخلاف الشهادة فانها  
 لا تقبل ولا عدم العداوة فيقبل للعدو ما على العدو ولا لاكثر من الرواية فيقبل  
 رواية قليل الرواية كابي بكر رضى الله تعالى عنه من الصحابة واهلنا الا عظم من  
 الائمة بل تقبل رواية من روى حديثا واحدا ايضا وهم كثيرون في الصحابة كما ذكر  
 اسامهم حواين البخاري في بعض رسائله وعد البخاري عبد الله بن زيد بن عبد ربه  
 صاحب رواية الا فان ايضا منهم ويجمع الترمذي وجماعة فقالوا لم يروا لاحديث  
 الا فان وليس كذلك كما نبه عليه حافظ ابن حجر العسقلاني في تهذيبه ثم تكلم  
 وقال في الاصابة في احوال الصحابة وجدت له سبعة احاديث جمعها في جزء  
 فلا تغفل هكذا لا يشترط كون الراوى معروف النسب لا العلم بالفقه او بالعبادة  
 كذا ذكره ابن الحاجب في مختصره وجماعة من اصحابنا وهل يشترط كون خبر  
 الواحد موافقا للقياس لا الذي ذكره المتأخرون من اصحابنا هو انه لا يشترط ذلك  
 اذا كان الراوى غير فقيه كالس وبلال ووجهه بان ضبط حديث رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم عظيم وكان النقل بالمعنى مستفيضا في ما بينهم  
 والناقل لما كان غير فقيه لا يؤمن من ان ينقله بحيث يفوته بعض المرات قد دخل

الشبهة فيه والقياس يخلو عنها فيحتاج في مثله فيترك الحديث لئلا يسند باب  
الراي المفتوح بقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ومثله لا يجد في المقررات  
مفعول من التصرية وهي جمع اللابن في الضرع بالشدا وتترك الحلب ليقض المشتري  
انها كثيرة اللابن فيغتر باشتراؤه وهو ما روى البخاري وغيره عن ابي هريرة رضي الله  
تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تصدوا الا بل والغنم  
فمن اتباعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان راضيا امسكها وان سقطها  
سردا وصاعا من تفر هذا الحديث مخالف للقياس الصحيح فان تقدير ضمان العدو  
بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان من ذوات القيمة والمختار عدم اشتراط ذلك  
قال القاضي عضد الدين الشافعي في شرحه تحت بيان ما يجب من شروط قبول  
الخبر الواحد كونه موافقا للقياس اعتبر ابو حنيفة والحق خلافه لان الاعتماد  
على خبره والراوى عدل فالظاهر صدقه انتهى وفي شرح المنار لابن حاتم اعلوان  
اشتراط فقه الراوى لتقديره الخبر على القياس مدح عيسى بن ابيان واقتاراة  
القاضي ابو زيد الدبوسي وخرج عليه حديث المصراة وتابعه اكثر المتأخرين من  
اصحابنا قاما عند الكرخي ومن تبعه من اصحابنا فليس فقه الراوى شرطا للتقدم  
بل خبر كل عدل مقدم على القياس اذا لم يكن مخالفا للكذلك السنة المشهورة  
لان تفسير الراوى بعد ما ثبت كونه عادلا امر موهوم والظاهر انه يروى كما سمع  
ولو غير يغير على وجه لا يتغير به المعنى اليه سال اكثر العلماء ولهذا قيل حسن  
حديث سهل بن مالك في الجنين وقضى به وهو لم يكن فقيها وان كان مخالفا للقياس  
لان الجنين ان كان حيا وجبت الدية وان كان ميتا لا يجي عليه فدية واجابوا عن  
حديث المصراة بانه انما هو يعيل به لئلا يفتك الكلاب هو قوله تعالى فاعتدوا عليه  
بمثل ما اعتدى عليكم وقد يمنع كون ابنه يترجم فقيه لان كان يفتي في

زمان العصابة وما كان يفتى في ذلك الزمان الا الفقيه المجتهد انتهى نعم هذا كله في  
 خبر الواحد الذي لا يكون مشهورا واما ما يكون مشهورا فلا يشترط فيه شيء من ذلك  
 بالاتفاق بل يقبل مطلقا وتجوز به الزيادة على الكتاب كما ذكره في مسألة مسخر الحثين  
 وهو مستفيض وغيره **اعلموا** ان خبر الواحد المقابل للتواتر منقسم الى ثلاثة  
 اقسام الاول المشهور وهو ما تكون له طرق محصورة بأكثر من اثنين اي ثلاثة او  
 اكثر يسمى بذلك لوضوحه وهو المستفيض عند جماعة من الاصوليين يسمى بذلك  
 لانتشاره من فاضل الماء يفيض ايضا اذا سال ومنهم من فرق بينهما بان المستفيض  
 ما يكون انحصار كثره طرقه سواء في الابتداء والانتداء والوسط والمشهور اعم  
 من ذلك في الحديث انما الاعمال بالنيات لا يكون مشهورا ولا مستفيض لان تقديرا  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عمن عنه علقمة وعنه التيمي وعنه يحيى  
 ابن سعيد ثم انتشر بعد ذلك فلم تستوا منته في انحصار الطرق الكثيرة فان  
 قلت قد وردت لهم متابعات كما جمع الحافظ ابن مندة قلت المتابعات  
 كلها ضعيفة لا يقرب بها ولو يصح هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم الا من رواية عمولا عنه الا من رواية علقمة ولا عنه الا من  
 رواية محمد بن ابراهيم التيمي ولا عنه الا من رواية يحيى بن سعيد كذا قال الحاکم  
 وبجزم الحافظ ابن حجر ومنهم من فرق بين المستفيض والمشهور بان المستفيض  
 ما تلقته الامة بالقبول بدون اعتبار عدد هذا قل القفال انه والمتواتر  
 بمعنى واحد والقسم الثاني الغريز وهو ان يرويه اثنان او ثلاثة كذا ذكره ابن مندة  
 وقرأه ابن الصلاح والنزوي فعلى هذا يكون بين المشهور وبينه عموم وخصوص  
 وتعرفه ابن حجر بما لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين ويرد عليه انه يتقوسمه  
 ان اثنينية المروى عنه شرط وليس كذلك فلو قال اقل من اثنين عن اقل من

اثنين لم يردم خلاف ذلك ولا صواب ان يعرف بما روي الاثنان في بعض الطريق مثلا يصدق على  
 المتعلقين والمتهمين ويكون بينهما وبين المتهمين بيان لان الشهادة الطريق محصورة فوق  
 اثنين فان وجدت رواية اثنين عن اثنين في بعض الطريق لا يكون مشهورا بل يكون غريبا  
 والقسم الثالث الغريب هو ما ينقسم بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التردد من  
 مواضع السند وان كان واحدا وينقسم الى الغريب المطلق والغريب النسبي بوسياتي تعريفا  
**وليحلح هنا امدا الاول** ان من هو من زعم ان كون الحديث غريبا مشروط  
 للصحيح يقال له رئيس المختلة ابو علي الجبائي والصحيح ان ذلك ليس بشرط للصحيح عند  
 اربابنا للصحيح فان الصحيح ما وجد له اسناد صحيح وان كان واحدا على الصحيح وقال الحاكم في  
 كتابه علوم الحديث معرفا للصحيح الصحيح الذي يرويه الصحابي الراجل عند اسم  
 الجملة بان يكون له راويان فثبت اوله اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشاهد  
 قال ابن حجر هذا الكلام يرمى الى كون الغريب شرطا للصحيح انتهى وانما قال يرمى لان  
 الكلام الحاكم محلا اخر ايضا وتفصيله ان ضمير قول الحاكم ان يكون راويان لا يخلو اما  
 ان يرجع الى الصحابي والى الحديث فان كان واجعا الى الحديث فلا يخلو اما ان يكون متعلق  
 قوله راويان لفظ من النبي عليه الصلوة والسلام او من الصحابي فان كان الضمير  
 لواجعا الى الحديث ويكون المتعلق المحذوف لفظ من النبي عليه الصلوة والسلام  
 حتى يكون المعنى هو الذي يرويه الصحابي مع ان يكون لذلك الحديث راويان  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ان يكون البناء بمعنى مع فخر  
 يفهمونه اسلا بد من وجود الراويين في الطبقة الاولى وتوخذ اثنين في الطبقة  
 الباقية من قوله فثبت اوله اهل الحديث آلا ولما اذ جعل الضمير واجعا الى الحديث  
 ويكون المتعلق المحذوف لفظ من الصحابة حتى يكون المعنى هو الذي يرويه الصحابي  
 مع ان يكون لذلك الحديث راويان عن الصحابي او جعل الضمير للصحابي و

الاموال



يكون قوله بان يكون بيا فالروايل الجملة لا يفهم شرح تعدد الراوي في الطبقة الاولى  
وكذا في الطبقات الباقية على الاخير الا امر الثاني ذكر القاضي ابو بكر بن العربي  
ان يكون الحديث عزيريا شرط البخاري حيث قال انما بنى البخاري كتابه على حديث يرويه  
الكثير من واحد انتهى وقال هو في شرح الموطا كان مذهب الشيخين ان الحديث  
لا يثبت حتى يرويه اثنان وهو مذهب باطل بل رواية الواحد عن الواحد صحيح  
انتهى يريد عليه بوجهين الاول ما ذكره ابن جان في اوائل صحيحه بقول المجيب  
منه كيف يدعى على الشيخين ذلك ثم يزعمون باطل فليت شعري من اين علم  
انما شرط ذلك فان كان مقولا فليبينه وان كان عرفه بالا استقرار فقد وهو  
في ذلك انتهى قال القاضي المسندي في شرح شروح النخبة اقول على تقدير تسليم انه  
ليس في الصحيحين من حديث الا كما ذكره من ابن عمر انه لا يثبت حديث عند  
بدون الشرط المذكور فان الالتزام ما شرط في الصحيحين لمزيد الصحة لا يوجب عدم  
ثبوت الحديث بدونه عندهما انتهى قال الثاني ان حديث انما الاعمال بالنيات  
المرى في الصحيحين حديث خبره يرويه عن عمر لا علاقة بمطل الشرط المذكور لاجل  
حصة القاضي بنفسه بقوله قد خطبت عمر على المنبر بمحضرة الصحابة فلو لا انه عرفت  
لا تكروا وتعقب بانه لا يلزم من سكوتهم ان يكونوا سمعوا من غيره وبيان هذا لو سلم  
في عمر رفع في تفرغ علقته ثم تفرغ محمد من علقته ثم تفرغ يحيى عنه كذا قال  
ابن حجر في شرح النخبة قال تليذ والنسحاوي حاصل السؤال انه يرويه عن عمر  
الا واحد حاصل الجواب الذي ذكره القاضي انه قد رواه عمرو وغيره عن رسول الله  
فلا يحسن هذا الجواب للسؤال بوجه انتهى وقال علي القاري في شرح شروح النخبة  
قلت قد يوجه بان خطبة عمر كانت خالية عن حضور التابعين فبالنسبة الى  
انما بنى بل الى الصحابي الذي ليسمع من رسول الله يخرج علقته عن التفرغ بالنسبة

إلى أصحابه الذين سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تقديره من جهة فخرهم وعز  
 القدر وطول خطابه هو بقوله ما سمعتمو لا في عدم انكاره هو تصريحه بالقدرة عذما خطره بالبال  
 انتهى ولعمري الفاضل السندى اما اوله فبان بجملة خطاب عظمى بقوله ما سمعتمو وعذرا  
 بلا مستند لا ينفع فان الماخوذ في الخبر بزيادة الاثنين لا احتمال الاثنين اما ثانيا فبان من  
 التامع بانما يخرج عن علقته عن القدر ولو اخبر ذلك التامع سمعه وحجته نقل علقته من القدر لا يخرج  
 عن القدر جدا لا كان قول الراوى حذفا لخبرنا عن جلال الحديث من القدر جدا لا لانه على اشتراك  
 فتوى يمكن الجواب عن الاعتراض الاول من قبل القاضي بان مراد لان شرط الجواب  
 الاثنين حقيقة او حكما وتلقى من سمع من غير خطبته بالقبول وعدم الاعتراض عليه  
 وان لو ثبت السماع حقيقة لكنه يجعل في حكمه فان الغرض من انضمام عدل الى عدل  
 الخبر عن السهو النسيان انتهى تقديره على القاضي باخر حديثه المذكور في صحيح البخاري  
 ايضا وهو كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحانه الله ومحمد سبحانه  
 الله الطيبون ابابرة تفرده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وعلى آله وسلم تفرده  
 عنه الموتر عة تفرده عنه عمارة بن القفطاع وتفرده عنه محمد بن الفضيل عنه  
 انتشار الامر الثالث ادعى ابن حبان نقض دعوى القاضي فقال ان رواية الاثنين  
 عن اثنين الى ان انتهى اسناد الحديث لا توجد اصلا قال ابن حجر قلت ان المراد ان رواية  
 اثنين فقط عن اثنين فقط لا تتجدا صلا فيمكن ان يسلموا معا صورة الغريزة التي حررها  
 في وجهه لان يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين ومثاله ما رواه الشيخان من حديث  
 انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا  
 رواه من احدهما حتى اكون احب اليه من طلبة ودلالة الحديث رواه عنهما معا فتدبره  
 ابن حبيب رواه عن قتادة وشعبة وسعيد عن عبد الغزي اسمعيل بن علي وعبد الوهاب  
 رواه الا عن كل منهما جماعة انتهى قال ابن الجوزي اي العلامة ابو الفرج عليه السلام

ابن علي بن الجني البغدادي المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسة مائة حصر الاحاديث بعيد  
 عن امكانه فضلا عن نقله غير ان جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها قال  
 الامام احمد بن محمد بن حنبل حصر سبع مائة الف وكسرها نحو مئتين الف وقال  
 اي الامام احمد قد جمعت في المسند احاديث انتخبها من اكثر من سبع مائة  
 الف وخمسين الفا فما اختلفت فيه فارجعوا اليه وما لم تجدوا فيه  
 فليس بحجة هذا القول من الامام احمد مبني على تتبعه واستقرائه وفوق كل ذي علم  
 عليه فان دفع ما اورد عليه من ان الظاهر ان هذا القول موضح على احمد لان في الصحيح  
 من الاحاديث ما لا توجد في مسنده مع الاجماع في حقه والامراء لم يجدوا الا عدداً  
 سبع مائة وكسر الطرف لا المتون عبارة ابن الجني في بعض رسائله هكذا عدد احاديث  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيضا مكانه غير ان جماعة من اهل العلم بالغوا في تتبعها  
 وحصرها ما لم يكن مائة فاخذ كل منهم عن وجوه محدثا عن ابن عبد الله انه قال كنت  
 عند اسحق بن ابراهيم بن عيسى ابور فقال رجل من اهل العراق سمعت احمد بن حنبل يقول  
 حصر احاديث سبع مائة الف وكسر هذا الفتى يعني ابان زعة قد حفظ ست مائة الف حديث  
 وحدثننا عن حنبل بن اسحق قال جئنا احمد بن حنبل انا وصالح وعبد الله وقرأ علينا  
 المسند وما سمع منه غيرنا وقال لنا هذا كتاب جعته فانقبضه من اكثر من سبع مائة  
 الف وخمسين الفا فما اختلف المسلمون من الحديث فليرجعوا اليه فان وجدوا فيه  
 او لا فليس بحجة وحدثننا عن الحسن بن اسمعيل الراسي قال قيل لابي عبد الله احمد بن حنبل وانا  
 اسمع كرميكي الرجل من الحديث ايكفيه الف قال لا قال فما ثلث الف قال لا قال فثلث مائة  
 الف قال لا قال فاربعمائة الف قال لا قال فخمسمائة الف قال ارجو وروي عن يحيى  
 بن معين مثل هذا وروي عن احمد بن العباس قال سألت احمد بن حنبل عن الرجل يكون  
 معه مائة الف حديث هل يقال له صاحب حديث قال لا قلت عند ما ثلث الف حديث

قال لا قلت مثلاً ما العتقال بيد هكذا يقلها ونقل عن محمد بن اسمعيل البخاري ان نقل  
صنف كتابي الصحيح في ست عشرة سنة خرجته من مائة الف حديث ورجلته حجة في  
ما بيني وبين الله تعالى فان قيل كل ما يحوي مسند احمد في مائة الف حديث  
منها عشرة الف مكررة فكيف يقول احمد رحمه الله في مسند احمد في مائة الف حديث  
مسند لا يماثل خمسين الف الحديث يقول ما لم يجد في مائة الف حديث في مائة الف  
فان جواب ان المراد بهذا العدد والطرق لا المتون انتهى كونه المقاصد لما فرغ من  
المقدمة شرع في المقاصد وهو جمع مقصد بمعنى المقصود اعلوان من الحديث  
نفسه لا يدخل في الاعتبار في البحث عن احواله عند علماء هذا الفن الا نادرا  
بل يكتسب الحديث صفة من القوة والضعف بين بين فيبحث في هذا  
الفن عن الحديث من حيث الكتابه صفة من القوة او الضعف او الدرجة للتوسط  
فذلك اما بحسب وصاد الرواية بالضم جمع الراوي من العدالة والضبط  
والحفظ وخلافها وبين ذلك في هذه الاوصاف التي هي العدالة والضبط والحفظ  
وهي على ثلاثة في الحديث وتفاوت درجات الحديث بحسب درجاتها فمراتبها الاثنان  
والاضبط تكون اقوى من رواية من هو دون ذلك لان الصفات تقوم مقام الاوثان  
فقوة الصفة تكون حقوية الحديث وضعفها يكون مضطعة له من ثمرتي الحديثين  
برحمون الحديث بحسب حال راوي مثاله في ايتا بن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى  
آله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ورواية يزيد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فالشاهد  
اخذ برواية يزيد وذهب الى انه لا يجوز النكاح حاله الاحرام وقال ابو حنيفة واصحابه  
لما تعارضت الروايتان اجمعا الى الترجيح وظاهر ان ابن عباس احفظ واصبحت  
يزيد فالأخذ بروايته احسن واولى او بحسب الاسناد من الاتصال و  
الانقطاع والارسال والاضطراب ونحوها من النكاح الشدة والضعف

وعلى هذا اى بناء على اكتساب الحديث صفة من الضعف والقوة اما بحسب الوصف  
 الرواة او بحسب حال الاسناد فيقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعف هذا اى هذا  
 التفسير للحديث اذا نظر الى المتن يعنى ان انقسام هذه الاقسام انما هو لتقيد الحديث  
 واما اذا نظر الى وصاف الرواة ففيل في تفسير الروى باعتبار صفاته هو  
 ثقة عدل ضابط فانه من الصفات القديلة وادعها عند الحديثين الوصف بالعدل  
 المباعدة او غير باطل كالوثق الناس واضبط الناس ولبه المنة في الثبوت وهل يلحق به  
 قول الشافعي في ابن مهدي لا اعرف له نظيرا في الدنيا تزد فيه الفاضل السنن والظاهر  
 فهو قوله ما يليه فهو لهم فلان لا يسأل عنه ونحو ذلك ثم ما تكد بصيغة من الصفات  
 الدالة على المتوثيق كصفة ثقة وثبت نبت قال النحوى واكثر ما وقعنا عليه من قول  
 ابن عبيدة حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة الى ان قاله تسع مرات وكان سكت لا يظن  
 نفسه انتهى ويدخل في هذا المرتبة قول ابن سعد في شعبة ثقة مأمون ثبت حجة  
 صاحب حديث ومن هذا القبيل قوله عدل ضابط على ما عداه الحافظ ابن  
 حجر وتوثق في ذلك بانه ليس في هذا اللفظ ما يزيد على الثقة فالاولى ادخاله  
 في المرتبة الثالثة وهى ما انفرد فيه بصيغة واحدة تكمل على المتوثيق كصفة او ثبت او كان  
 معصوم او حجة او امام او ضابط او حافظ اذا اتصل ذلك مع الدالة فان مجرد  
 الوصف بواحد من الضبط غير كان في الاحتجاج جديده والظاهر ان مجرد الوصف  
 بالثقة ان مثل الوصف بمجرد الضبط فانهما متقاربان فصنع ابن حاتم ليشرح فانه  
 اقل اذا قيل للمواحدة ثقة او متقن ثبت فهو من محجة جديده متى حيث اسرقت  
 المتقن بالثبت بدون او الفاصلة ثم ان المحجة والثقة وان كان كل واحد منهما  
 معصودا في هذه المرتبة ولكن المحجة اقوى من الثقة ولهذا قال عثمان بن ابى شيبة  
 في احمد بن عبد الله بن بونس ثقة وليس محجة فهو قوله ليس بباس ولا باس به

عند غير ابن معين والي فعل المذموم في الثقة ولا بأس به عند ما تساويان في السمعة  
على المتفاوت بينهما ومن هذا المرتبة قولهم صدوقهما من خيار الخلق قوماً  
اشهر بالقرب من القبر يخرجوهما ذنبا كقولهم ليس بجيد عن الصواب او شحيح او روي  
حديثه او يثبت له او غير وسطا وروي الناس عنه اوصاله الحديث لو يكتب حديثه او  
مقارب الحديث بكسر المراء ونقحها او صليها وصدق ان شاء الله او ارجوان لا بأس  
به ونحو ذلك فلهذا استمررت بالتعديل ذكرها السخاوي في غرضه الا لغيره واكتفى  
استاذة في الثقة على ذكر الاول والثالث والسادسة ومنهم من جعل الثانية لولي نعمته  
خمس والذهب لغيره ذكر في مقدمة ميزانه الاوليين بل جعل للثالثة لولي وتبعها  
العراقي في الثانية لغيره المراتب اربع كقولهم في هذه المراتب الست هي الاحتجاج  
بالمرتبة الاولى قطعاً واما التي بعد ها فلا يحتج بها من عليها لكون الفاظها لا تشعرا  
جد الضبط بل يكتب حديثه ويخبر به اصل من رواية غير كذا كذا قال ابن الصلاح  
اقول الذهب ان قولهم ثبت وجده واما م وثقة وتلق من عبارات التعديل التي  
لا تزع فيها واما صدوق وما بعده فهي من اجل المرتبتين الاخيرتين فمقتضىها  
بين الحفاظ هل هي توثيق او طينين وبكل حال هي منخفضة عن كمال مرتبة التوثيق  
ومرتبة عن مرتبة القبر يخرج انتهى او غير ثقة او متهم او مجهول او كذب  
بالقبح على وزن تعويل او نحو ذلك هذه من لفاظ البرج وكذا بن جوي شرح  
النسخة ثلث مراتب اسماها الوصف بما دل على الباطنة كالكذب الناس غير صالح  
او كذاب واسهلها ألين وسبق الحفظ او في ادنى مقال ونحوه وجعل العراقي في الثانية  
مراتباً يخرج خمسة فجعل المرتبتين الاخيرتين مرتبة واحدة وذكر ابنة اخرى والذي  
ذكره السخاوي هو ان مراتب ست الاولى ما يدل على الباطنة كالكذب الناس واليه  
المفتى في الكذب او هو دكن الكذب او منبه لوعده لوهو خذ في الثانية

ما هو من ذلك كذا جال الكذب والوضاع فاعلم ان ائتمنت على المبالغة لكما دون  
الاولى وكذا يضع ويكذب الثالثة ما يليها اقولهم فلان ليس الحديث هو اهلون من  
الاوليين كما قال البخاري لان سرقا الحديث هي ان يكون محدث يحدث بحديث  
بعض السارق ويدعي انه سمعه ايضا منه او يكون الحديث عرف برأيه فيضيفه لراو  
ظير ولا شك انه اهلون من الكذب والوضاع ومنه قوله فلان فتهرب بالكذب  
واثني ضع اوسا قاطوا حاله او ذاهب الحديث او متروكه الحديث او تركوه او لا يتبر  
به او لا يتبر بحديثه او ليس بالثقة او غير ثقة ونحو ذلك الاربعة ما يليها اقولهم  
فلان حديثه او مرعوه الحديث او ضعيف جدا او لا يروى او قد طر حواه او مطروح  
الحديث او مطروح او لا يكتب حديثه او لا يحل كتابته حديثه او لا يحل الرواية عنه ومنه  
قوله ليس بشي او لا شيء ونحو ذلك نحو قوله قال ابن القطان ان ابن معين اذا  
قال في الراوي ليس بشي فانه يريد به انه لم يرو حديثا كثيرا الخامسة ما دونها  
وهي فلان لا يجهت به او مضطرب الحديث اوله ما ينكر اوله ما ينكر او منكر  
الحديث او ضعيف السادسة وهي اسهلها قولهم فيه مقال او ادق مقال او  
ضعف او يمكن مرة ويمنه اخرى وليس بذلك الا ليس بالقوي او ليس بالمتين او ليس  
بجيد او ليس بعدد او ليس بامون او ليس بثقة او ليس بالمرضي او ليس بجهنم او ليس  
بالحافظ او غير او فتن منه او فيه غش او فيه جهالة او لا يروى ما هو او مضطرب او فيه  
ضعف او شئ بالحفظ او ليس بالحديث او فيه لين عند غير لدار قطعي فانه قال اذا  
قلت لين لا يكون ساقطا متروكا الاعتبار ولكن هو حاشي لا يمسقطه عن العمل  
ومنه قوله عظمي او سكتوا عنه او فيه نظر عند غير الخواص واما عندنا فهم  
داخلان في المرتبة الرابعة كما قيل في قوله البخاري في سير اعلام النبلاء قال ابن المنبر  
سمعت البخاري يقول اسرجان القلي لله ولا يصح سبني على ان اخطبت احدا قلت

صديق رحمه الله ومن نظري كلامه في الجور والتقدير علمه رحمه في الكلام على هذا  
 واتصافه بالضعف فإنا كلما يقول لمنكر الحديث سكتوا عنه وفيه نظري وهو هذا  
 انتهى وقد ذكرنا السخاوي في شرح الألفيتان الحكم في المراتب الأربعة من هذا الموضع  
 أن لا يخرج بواحد من حديث أهلها ولا يستشهد به ولا يستدبره وفي المرتبتين الأخريتين  
 أن يخرج حديث أهلها بلا اعتبار وقال أيضا بعد أن ذكر منكر الحديث من المرتبة الخامسة  
 لكن قال البخاري كل من فلت في منكر الحديث لا يخرج به ولا يحل له رواية عنه وضعيفاً  
 يشترط الشيء عليه حيث قل في النجفة فعول المحدثين متروك أو ساقط أو فاحش الخطأ  
 أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوي وفيه مقال ولكن ربما عد  
 كونها من التي بعد ما قبل الشيف الطراقي في تخرجه الأكليل بالإجماع كتبوا ما يطلعون  
 منكر على المروي كونه مروي حديثاً أو صدقوا قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري  
 في الميزان قولهم منكر الحديث لا يسن أن كل ما رواه منكر بل خاضع إلى المرحل جاز وبعوض ذلك  
 منا كذا فهو منكر الحديث انتهى كلامه نقل السخاوي أيضاً عن شرح الأعلام أن في تقيع العبد قوم مروي  
 منا كذا لا يقتضي محرم ترك روايته حتى تذكر للمناكير في روايته وتنتهي إلى أن يقال منكر الحديث لا ر  
 منكر الحديث وصف في المرحل يتضح به ترك حديثه انتهى ونقل الفاضل السدي عن تخرجه  
 الشافعية نقل الأحاديث الموضوعة حديث من اتخذ في دار الدنيا أبيض لوجهه الشيطان و  
 السخري قال بن الجوزي أنه موضوع وتعبان الحافظ ابن حجر قل لا وجه حكمه بالوضع فإن  
 ابن سعد والدا علي بن المهدي من رواته ضعيفان لكن لا يبلغ أمرهما إلى الوضع عليه  
 ابن صلح من رواته صدوق إلا أن في حديثه مناكير قلت وقال الذهبي في الميزان مروي  
 عنه البخاري في الصحيحين لا أنه يفعل فهو حديثنا عبد الله ولا ينسب وجهه لونه في  
 كلامه ثم قال السدي ومما يؤيد ما ذكرنا أن له منكر له مناكير نحو لا ليس مقتضياً  
 لتركه رواية ابن الوهم والتكاثرة في انتشاره كان في كونهما من أسباب التزني وإن كان الوهم



اخذ من النكارة وكان قولنا له متاكين يدل على وقوع الاحاديث المتكثرة منسكك لك  
 قولنا له او هام يدل على وقوع الاحوام ولا دلالة للفظين على الاعتبار بكذا الحديث  
 وانهم فلو كان الاولى من الفاظ الجرح لكان الثاني ايضا كذلك مع انتقال ابن حجر في  
 تزييف التمهيد له او هام في مثل ما دبر ابن سليمان له مثاله من لوختلف احداه من بين  
 بهر ايتياتي فيكون البحث عن الجرح والتعديل اذا نظر الى صفات الروي  
 فاطلق عليه لفظ من الفاظ الجرح والتعديل يكون ذلك بخلاف الجرح والتعديل فان  
 هذا اذا لو كان على وجه التعديل والقران مع الآخر قد يتقوى لان ثلثة اوضاع  
 ولا يريد من هاهنا من يجهل بحد يده او ممن لا يجهل بحد يده بل انما دلالة بالنسبة الى ما قرن  
 به على حسب المسائل وامثاله كثيرة منها ما قال عثمان اللطفي قال سألت ابن معين عن  
 العلامة ابن عبد الرحمن عن ابيك كيف حديثا فقل ليس به باس قلت هو احب اليك ام سعيد  
 المقبري قال سعيد اوفى والعلامة ضعيف فهذا العريضة ابن معين ان العلامة ضعيف  
 مطلقا بديل قوله انه لا باس به وانما المراد به انه ضعيف بالنسبة الى سعيد وعليه  
 يحل اكثر ما ورد من اختلاف ائمة الجرح والتعديل من وقع به رجلا في وقت وجوه  
 في وقت اخر قد يكون الاختلاف لتغير جهته او كما هو احد الاختلافين في قول المدعيين  
 في الحسن بن خفيار ان منسكك في موضع آخر انه متردد وتكرارها عدم تفرق بين اللفظين  
 بل ما عنده من مرتبة واحدة كذا ذكره الضحاوي في شرح الالفية ولو انظر الى  
 كيفية اخذ هو وطرق تحمله هو الحديث من القراءة والسماع  
 والاجازة مع المناوذة او بدونه او غير ذلك من الكيفيات كان البحث عن اوصاف  
 الطالب انكيف تحصل وكيف اخذ واذا بحث عن اسمائهم واسماهم  
 بالجمع لسبب كان البحث عن تعيينهم في الاول وتعيينهم في الثاني  
 في الثاني وهذا البحث يشمل على بيان كيفية قضيها بحرف المولى وهو ان يروى

الرمي عن اثنين متفقين في الاسم فقط ومع اسم الابداء ومع اسم الجداء ومع الاتفاق في  
النسبة ولم يتميز بما يخص كلاهما أو مثل ذلك في صحيح البخاري كقولنا هذا المعتز عاينهم  
بأنه يروي إحداهما عن شيوخه لا يظهرهما معه وقام بعض الحفاظ كالكاظم والكلا باز في الحديث  
ليبينهم مولات البخاري لكن لم يتيسر لهم الاستيعاب استوعب الحفاظ ابن حجر في متن  
فتح الباري بالإمارة عليه قتل ما انتقص الرواة في الاسم فقط ما ورد في صحيح البخاري  
حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب عن علي بن باب ربح العسرة في المساجد وفي بلدنا قام  
الرجل عن يسار الإمام وفي من أين يوتي الجمعة وفي باب الحراب في العيد وفي باب نقص  
شعائرهم من كتاب البخاري وفي باب كيف الأشعار للسمت وفي كتاب الحج في ثلاثة مواضع  
أحمد في باب قوله تعالى يا قوم لا تأيبنني في باب محل الجند وثالثها في باب يطعن  
على غير من يروي بدع الخلق وفي باب غزو غيرة في باب تفسير سورة الاحقاف وقد  
اختلف الحفاظ في تعيين أحمد في هذه المواضع هل هو أحمد بن حنبل الطبري أو هو أحمد بن  
أحمد بن عبد الله بن وهب وابن أخي ابن وهب فقال أبو علي أحمد رواة الصحيح عن أبي بصير  
تسليد البخاري أنه في هذه المواضع كلها أحمد بن حنبل وقال الكاظم أبو محمد الكرابيسي أنه  
ابن أخي ابن وهب وقيل هذا وهم لأن مشايخ البخاري الذين لم يميز عنهم في الصحيح  
قد روى عنهم في بقية كتبه كابي حنبل ولو ثبت له رواية عن أحمد بن إسماعيل بن وهب شق  
من تصانيفه وقال أبو عبد الله بن مندة كلما في الجامع أحمد عن ابن وهب فهو ابن حنبل  
وأما حديث عن أحمد بن عيسى نسبة وقال الحفاظ ابن حجر قلت اختلفت رواة الصحيح  
في تعيين هذه المواضع فالوضع الذي في الصلاة نسبة للأولاد بن بكر بن أبي حنبل وأما  
الوضع الثاني فهو امرأه فوسوب في شيء من الروايات لكن جزم أبو عبد الله في الاستحسان بأنه  
ابن حنبل وأخرجه من طريقه وأما الوضع الذي في الجمعة فموقع في رواية أبي بصير  
عن مشايخه وفي أصل أبي سعد بن السمعان فوسوب أبا بن حنبل وأما الوضع الثالث

في السعيد هو منسوب باب عيسى في رواية الى ذكره كذا في رواية ابن عساكر عن مشايخه وقد وقع  
في رواية ابي علي منسوب باب صلته واما موضعها كما ذكره فقال ابو علي في الاول منها ابن صالح  
وقال في الثاني كذا في رواية واما المواضع الثلاثة التي لا يجوز وقوع في رواية الى ذكره حدثننا ابن  
عيسى في كلها او وافقه ابو علي في الاولين وخالفه في الاخر فقال ابن صالح واما موضع غزوة  
خيب فوقع في بعض الروايات احمد بن صالح واما موضع بدء الخلق فوقع في رواية  
ابي علي احمد بن صالح ايضا واما الموضع الذي في التفسير فوقع في رواية ابي ذر بن عيسى  
واهل الباقين انتهى كلامه ملخصا ومثالا ما اتفقت الرواية في اسمائها وشيوخها وانسابهم  
الخليل بن احمد فانه ستة الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن قيس الطوسي روى  
عن عاصم الاصول وذكره ابن حبان في الثقات والثاني الخليل بن احمد ابو بشر المزني  
والثالث الخليل بن احمد البجلي روى عن عكرمة والاربع الخليل بن احمد بن ابي سعيد  
الخليل نفعه الله الخنسي قاضي مصر قتل واخا لم يخليل بن احمد بوسعيد القاضي الملقب  
بأسد بن الخليل بن احمد الشافعي ومثل ذلك ما وقع في صحيح البخاري في باب اذا  
خرج من ماء ولا تزاو في باب النجاسة في المسجد وفي باب مرجع النبي صلى الله عليه وعلى  
آله وسلم من الحرب حدثنا زكريا بن يحيى فقال الكلاباذي هو في هذا الموضع  
الثلاثة زكريا بن يحيى بن صالح ابو يحيى البجلي قال ابو احمد بن عكرمة زكريا بن يحيى بن كزيب  
ابن ابي زكريا الكوفي وكذا ذكره الدارقطني في رجال البخاري ومثالا ما اتفقت  
الرواية في اسمائها وشيوخها واهلها وحدثنا محمد بن يعقوب بن يوسف  
النيسابوري الثقات في عصر واحد اباها الواسي الا حماد وثانيهما ابو عبد الله الحارثي  
روى عنهما الحارثي ومثالا ما اتفقت الرواية في اسمائها وشيوخها واهلها وحدثنا  
محمد بن عبد الله الانصاري الثقات احمد بن القاضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله  
ابن المثنى الانصاري البجلي شيخ البخاري وثانيهما ابو سلمة محمد بن عبد الله بن ياد

الانصاري وقد يفتق الغشيان في الكنية فقد يلقان في الاسم وكنية الاب كصالح بن  
 ابي صالح امر به تفكر هذا بدان ما بين اسمي مهلا قال ابن حجر فشرح الغيبة من ارجاء ذلك  
 ضابطا كلياً فباختصاصه اي الراوي يبين المجهل ومتى لم يتبين ذلك او كان مختصاً  
 بهما معاً فامكنا له شديد فيرجع الى القرائن والظن الغالب انتهى وقد يسمى هذا البحث  
 ببحث المتفق والمفترق ايضا وهو الذي ذكره ابن حجر بقوله بعيد ذكر المصطلح شعر  
 الرواة ان لفتت اسماء خطاسوا با نهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم وسواء  
 اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والاسم  
 فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق وقد صنعت في هذا النوع الخطيب  
 كتابا حافلا وقد خصته وزادت عليه شيئا كثيرا انتهى كلامه ونقل على القاري  
 عن السخاوي هذا النوع نوع جليل يظنوا امتناع به صنعت فيه الخطيب البغدادي  
 كتابا بنفسه اشرف شيئا في تجميعه فكتب منه اسما ونفت عليه شيئا يسيرا مع قوله في  
 شرح التهمة انه زاد عليه شيئا كثيرا وقد شرحت في تكملة مع استدراك الغيبة  
 انتهى ومن ههنا ظهر ان المجهل والنوع المسمى بالمتفق والمفترق شي واحد والفرق  
 بينهما اعتباري فالمراد اذا اتفقت في الامور المذكورة فالبحث عن نفسه ومن  
 حيث خواتم حوسمي بحث المتفق والمفترق والبحث عن تعيينهم من حيث ذكرهم  
 في جامع او مسند او غير ذلك اسمي البحث عن المجهل ولا يظن من قول ابن حجر بعيد  
 ذكر المتفق والمفترق وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمجهل لانه يخفى منبه  
 ان يظن الواحد اثنين وهذا يخفى منه ان يظن الاثنان واحدا انتهى انهما مختلفان  
 فان مراد من المجهل في هذا القول ليس المجهل المذكور فانه المتفق والمفترق متصلان  
 لا وجه لتفريقهما فضلا عن ان يكون احدهما عكس لآخر بل المراجع للمجهل المذكور  
 في بيان اسباب الطعن وهو الذي يكون له دعوات متعددة من اسم او كنية او لقب

۱۰

اوصفا و حرفة او نسب و غیر ذلک و هر مشتق شئی منها مذکور الم راوی بخیر ما اشتهر  
 به فیظن انه اخر فیحصل الجواز و قتاله محمد بن السائب بن بشر الکلبی فلسبه بعضهم  
 الی حد و فقال محمد بن بشر و ما بعضهم بلقبه فقال حاد بن السائب ذکره بعضهم  
 بکنیته الی النصر بعضهم را بن سعید فصارتین انه جماعة و هو احد و صنف فییه  
 الکما فظ عبد الفتی کتابا فی تلمیذیه الثوری تلمیذیه الخطیب جزاء الله خیر  
 الجوز و غیرها بحث القوافل و المختلف هو التکلف بحسب الخط و اختلاف  
 باعتبار النظم سواء کان موزع الاقلام التکلف کثیر بالسنین المهملة و شریح الشیخ  
 للجسمه أو التکلف کثیفة بقر لکن و سکون الباء للموحدة و بعدهما القاف و نبعة  
 بالحقن للمفتوحة و الباء للموحدة و الساکنه بعدهما عین مهملة و معرفة هذا النوع  
 من مهمات هذا الفن حتی یقال ان اسند التعصیف ما یقع فی الاسماء و ذلک لا یصحیف  
 فی الحدیث فکدیله بالقیاس و مخالفة السیاق و السباق و غیر ذلک و اما التعصیف  
 فی الاسماء فشی لا یدخله القیاس و لا یدل علیه شی مما قبله او بعده و من شبهه قام  
 الحافظ للتالیف فییه قائل من صنف فی الحافظ ابو احمد الحسن بن عبد الله بن  
 سعید السکری الا دیب المتوفی فی سنة الف و ثمانین و ثلثمائة لکنه لم یفرج فییه  
 الی درجه فی کتابه التعصیف الذی استوعب فییه تعصیفات الحدیث و الاسماء  
 و غیر ذلک و اول من افرج فییه الحافظ عبد الفتی بن سعید الاندلسی المتوفی فی سنة  
 تسع و اربع مائة یجمع فییه کتابین او لا کتابا فی مشقه الاسماء و ثانیاً فی مشقه النسبة  
 و قال فی حیابجه مشقه النسبة اما بعد فانی لما صنفت کتابی فی مثل تلك الاسماء  
 المحدثین و مختلفها انظرت فاط من ینسب منهم الی قبيلة او بلدة او صنفه قد یقع  
 فییه من التعصیف و التحریف فییه مثل ما یقع من التحریف فی الاسماء و لکنی التی جعلتها  
 کتاب المثلثات و المختلف الذی تقدم تصنیفی ایاها قبل هذا الکتاب غیر فاضح

الله تعالى والفت كتابي المنسوب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صفة يشتهر بها في اللغة ويضرب  
 في اللفظ والضم على من ليس له بذلك علم ولا خبر في انتهى مجمع في هذا الباب <sup>الضم</sup> غيره عبد  
 أيضا وهو الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي المتوفى سنة خمس ثمانين تلت  
 كتابا بالاجماع مجمع الخطيب المتوفى سنة ثلث وستين بأربعة مائة فيلادجوه كتابا يشهد  
 بكلمة المختص جاء بعده الأثير أبو نصر علي بن حبة الله بن مأكولا بمجمع جميع ما ذكر  
 من الذيل وما قبله في كتاب سماه الأكمال وأستدرك عليه في تاليف  
 آخر وتوفى سنة سبع وثمانين وأربعة مائة فيلادجوه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد القى الحنبل  
 المعروف بابن نقطة بنون موصوفه شرفا ساكنة شرطا ومهولة مفتوحة ثوراء ساكنة  
 وهو اسم جارية قد رثت أم أبيه فسمي بها قد تل على الأكمال في مجلد استدرك فيه على  
 أبي نصر ما فاتته وأتى بأجدد بعد الأثر فيلادجوه الحافظ منصور بن سليمان بن  
 الحسين المتوفى سنة ثلث وسبعين وثمانمائة والحافظ محمد بن علي الدمشقي أبو حامد المتوفى  
 سنة ثمانين وثمانمائة والذيل عليها للحافظ علاء الدين مغلاط المتوفى سنة ثلث وستين  
 وسبعمائة وهو ذيل كبير ولكنه أكثر فيه أنساب العرب جمع في هذا النوع أيضا الحافظ  
 أبو عبد الله محمد بن أحمد اللذهبي المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبع مائة مختصر الطبع وال  
 علق فيه كلام الحافظ عبد القى بن سعيد الأزدى وابن مأكولا وابن نقطة وابن علاء  
 وغيرهم انتهى لكنه اعتمد فيه على ضبط القلم فكثر فيه الغلط والتحرير فيقام الحافظ ابن حجر  
 المتوفى في سنة ثمان وخمسة وخمسين في مجلد سماه تنبيه المنتبه في شرح المشتهر وصنها بحث  
 النوع الذي يسمى بالمشابهة وهو أن يتفق أسماء الزوايا خطأ ونطقا واختلفت أسماء الأبدال  
 نطقا فقط مع اختلافها خطأ محمد بن عقيل بنقر العين نيسابوري من سكان نيسابور  
 بنقر العين وسكون الياء بعد هامين مهمله وضم الباء الموحدة ومحمد بن عقيل بنقر  
 العين وهو غير يالي منسوب إلى فر باب بكسر الفاء وسكون الراء المهمله بعد هادئة تحتانية

مشتاة وبعد الألف باء واحدة تحتية مدينة ببلاد المتركة وكذا ان يختلف اسماء الرواة قطعاً  
 لاخطا ويتفق الا بالخطا ونطقا معاً أكثر من النعمان بالشون العجوة مصغراً فاحشاً  
 روى عن علي كرم الله وجهه وصحبه من النعمان بضم السين المهملة والجميم والنعمان في كليهما بضم  
 النون هو من شيوخ البخاري وكذا ان وقع الاتفاق النطقى والمخفى في اسماء الرواة واسماء  
 الأبناء كليهما والاختلاف في النسبة وقد صنف في هذا النوع الحافظ ابو بكر احمد بن علي  
 الخطيب البغدادي المتوفى سنة اربع وستين واربعاً مائة كتاباً باحافلا ساه تلخيص المتشابه  
 في الرسم وحماية ما اشكل منه عن بواصر التصحيح والوهم وتختصر لعلاء الدين علي بن  
 عثمان المارديني وصنفها معرفة طبقات الرواة وقائداً لا من من الاشياء واسكان  
 الاطلاع على السبل وغير ذلك والطبعة عند اصحاب الفن عبارة عن جماعة اشتركوا في  
 السن ولو تقرروا وتلقى المشايخ بان يكون غيور هذا شيخ ذلك او يماثل وربما انفقوا في  
 في التلحق وقد صنفوا في هذا النوع تصنيفات لا تعد وقد يكون التلحق الواحد من طبقتين  
 باعتبارين كالسن بن مالك وغيره من اصاغر الصحابة فانه من حيث ثبوت صحبه رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد في طبقة العشرة المبشرة ومن حيث صغر السن بعد في طبقة  
 من بعدهم فمن ثم جعل بعضهم الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن جابر وغيره فبعضهم نظر  
 الى قدر زائد فجعلوا طبقات كصاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البخاري  
 فانه جعلهم خمس طبقات الاولى البديون الثانية من اسلاف قديما من هاشميين  
 الى خمسة الثالثة من شهداء الخندق وما بعدهما الرابعة من اسلاف يوم الفخر وبعدها الخامسة  
 الصبيان والاطفال وجعلهم كما ذكرنا في عشرة طبقات الاولى من تقدم اسلامهم بمكة  
 كالخلفاء الاربعة الثانية اصحاب دار الندوة الثالثة مهاجرة الحبشة الرابعة اصحاب  
 العقبة الاولى الخامسة اصحاب العقبة الثانية اساداته اول المهاجرين الذين تلقوا نبيا  
 قبل دخول مدينة السابعة اهل بدو الغامنة المهاجرين من بدو احد يمنية التاسعة

١٢

صحاب بيعة الرضوان آلهما من هاجر بين المدينة وفقه مكة كالحسين بن الوليد  
 من اسلم يوم الفتح كما وتروية الثانية عشر الصبيان والاطفال الذين رثا صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم فذلك طبقات التابعين فمن  
 نظر الى اعتبار الاخذ من الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما منع ابن جابر من نقل  
 اليهم من حيث كثرة الفأرة قلته واخذهم عن الاندلسيين من الصحابة ومن بعدهم  
 تسعة طبقات كما فعل ابن سعد حيث جعلهم ثلاث طبقات وقال الحاكم في علوم الامم  
 التابعون خمسة عشر طبقة الاولى منها من روى عن العشرة العشرة بالسماح منهم  
 فآخرها من لقى انس بن مالك من اهل البصرة وعبد الله بن ابي روفى من اهل الكوفة والشافعية  
 ابن يزيد من اهل المدينة وصنفها معرفة من اهل الرواية وروايتهم وهي من افراد  
 علم التاريخ وقادتها الامم من دعوى المدعى القائل بعضهم وهو في نفس الامر ليس  
 كذلك قد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر المحققون في التواريخ فظهر انهم من عمال الرواية  
 عنهم بعد وفاتهم وايضا يعلم به السهل والمنقطع والتصل وصنفها معرفة تباركهم  
 واواطاهم لصل الامم من تداخل الاسمين اذا اتفقا واقتدا في النسب وصنفها  
 معرفة اسماء الملكين لصل التمييز عند اتحاد الكنى ولا يقع اشتباه التقاير اذا ذكر اسم  
 في موضع وكنته في موضع اخر وقد جعل من صنف في اسماء الرجال في اخر كتابه مجتمعا  
 على حدا لتحقيق اسماء الكنى كابي مسعود الانصاري اسم عتبة بن عمرو في بابة الانصار  
 للدن اسم يشين قيل رفا عتبة بن عبد المنذر صحابي مشهور على صحة العقاري اسم جميل  
 بن بصير وابي بكرة بن زياد الهاء الثقفي صحابي اسم نعيم بن الحارث وابي ذر العقاري  
 صحابي مشهور اسم جندب بن جندة على الاصح قيل يربو بوجه مصفرا او مكبرا وابي رافع  
 الثقفي هو رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اسم ابراهيم وقيل اسلم او ثابت وهو من  
 آل هرة اختلف في اسمه واسم ابنه اختلفا كثيرا والاصح عند المحققين عبد الرحمن

أما

أما

في



بن صفحہ قال النوفی فی ترجمہ مقدمہ صحیح مسلم ابوہریرہ قول من کنی بهذا الکنية فاختل  
 فی اسمہ واسم ابیہ اختلافاً نحو ثلاثین قولاً واصحابہ عبد الرحمن بن صفحہ قال ابو عمر  
 ابن عبد البر للکثرة الاختلاف فیہ لم یعم بہ عندی شیء الا ان عبد اللہ او عبد الرحمن هو  
 الذی یسکن ابیہ القلب فاسمہ فی الاسلام قال وقال محمد بن اسحق اسمہ عبد الرحمن بن صفحہ  
 وعلى هذا اعتدت طائفة صنف فی الاسلام والکئی وکذا قال الحاکم ان صاحب شیء عندنا  
 فی اسمہ عبد الرحمن بن صفحہ اما سبب تکتیہ ابی ہریرۃ فانه کانت لہ فی صفحہ ہرۃ صغیرۃ  
 یلعب بها انتہی کلامہ قال الحافظ ابن حجر فی مقدمہ شرح صحیح البخاری خرم ابن الکلبی  
 بان اسم ابی ہریرۃ عمرو بن ابراہیم وخرم ابن اسحق بانیہ عبد الرحمن بن صفحہ رواہ عن بعض  
 اصحابہ عن ابی ہریرۃ قال کان اسمی عبد شمس بن صفحہ فسمانی رسول اللہ صلی اللہ علیہ  
 وعلى آلہ وسلم عبد الرحمن ثم لا الحاکم فی المستدرک وبقیوہ ما رواہ ابن خریزہ عن محمد  
 ابن عمرو عن ابن سلمۃ عن ابی ہریرۃ قال کان اسمی عبد شمس صحیح جمع من المتأخرین مال اللک  
 الی قول ابن الکلبی وقال ابن خریزہ اسمہ عبد اللہ او عبد الرحمن قلت و فیہ اختلاف کثیر جمل  
 وما ذکرناہا اتر بہا الی بعضہ انتہی کلامہ ثم قال ذلک الحافظ فی فقہ الباری عند شرح  
 حدیث ابی ہریرۃ الواقع فی بلک من لا یمان من صحیح البخاری ما فیہ من هذا الی حدیث  
 وقع ذکرہ فی الصحیح وجمیع ما اخرجہ البخاری من التواتر المستقلہ الی مائۃ حدیث  
 وستۃ واربعون حدیثاً علی التحریروہ فاختلف فی اسمہ واسم ابیہ اختلافاً کثیراً فقال ابن  
 عبد البر لم یختص فی اسم فی الجاہلیۃ والاسلام مثل ما اختلف فی اسمہ اختلافاً علی نحو غیرہ  
 قلت وسرد ابن الجولی عنہا فی التلیف ثمانیۃ عشر وقال النوفی یتلخ اکثر من ثلاثین قولاً  
 قلت وقد هتھا فی ترجمتہ فی تہذیب التہذیب فلم یقلع ذلک و لکن کلام النوفی محمول  
 فی اسم واسم ابیہ مع انتہی کلامہ فی تقریب التہذیب لذلک الحافظ ایضاً ابوہریرۃ الذہبی  
 الصحابی حافظ الصحیح فاختلف فی اسمہ واسم ابیہ قبل عبد الرحمن بن صفحہ قبل ابن خنیس

وقيل عبد الله بن عائذ وقيل ابن عامر وقيل ابن عمرو وقيل سكن بن هارث وقيل ابن هارث  
 وقيل ثعلبة بن عمرو وقيل ابن عمرو بن عبد شمس وقيل ابن عمرو بن عبد شمس بن عمرو  
 وقيل عبد نهر وقيل عبد شمس وقيل غنم وقيل عبد بن غنم وقيل عمرو بن غنم  
 وقيل ابن عامر وقيل سعيد بن الحارث هذا الذي وقعنا عليه من الاختلاف في ذلك  
 ويقطع بين عبد شمس عبد نهر غير بعد ان اسلموا واختلف في ان ابها الا لا يخرج ذلك  
 الاكدون الى الاول وتذهب جمع من النسابين الى عمرو بن عمرو ومنها معرفة  
 كنى المسمين في الرواية فان من اشتهر باسمه وله كنية لا ياتي في بعض  
 الروايات مكنيا فيظن انه اخر وهذا عكس الذي قبله وقد اكرم كثير  
 المصنفين في اسماء الرجال ذكر كنى المسمين في اكثر التراجم كذا كان مولى عائشة الذي  
 كان يؤمها في رمضان من المصنف كنية ابو عمرو وغير ذلك مما هو مذكور في موضعه  
 ومنها معرفة من اسم كنيته وهو ضربان الاول من لا كنية له غير الكنية التي هي  
 اسم كابي بلال الاشعري الرازي عن شريك وغيره وكابي حفص الرازي عن ابي حاتم  
 الرازي وغيره والثاني من له كنية اخرى غير الكنية التي هي اسم كابي بكر بن محمد  
 بن عمرو بن حزم الانصاري فقول اسم ابو بكر كنية ابو محمد ونحو ابو بكر بن عبد  
 ابن الحارث احد الفقهاء السبعة اسم ابو بكر كنية ابو عبد الرحمن على ما ذكر في المصاحف  
 ومنها معرفة من اختلف في كنيته ذلك اسم ولد الله بن عطاء الرازي من  
 المتأخرين فيه مختص لطيف كاساسين يزيد لاختلاف في اسم واختلف في كنيته فقول  
 ابو زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو عبد الله وقيل ابو جارية وقيل ابو الطفيل ومنها  
 معرفة من اختلف في اسمه مع الاتفاق في كنيته كابي بصرة الغناري اتفقوا على  
 انها كنيته واختلف في اسمه فقول اسم حميل ومغل وهو الاصح وقيل زيد وقيل  
 عمر بن ابي بصرة ونحو ابو هريرة على ما مر ذكره ومثله كثير من كتب

اسماء الرجال ومنهم من كثر كناه بان يكون له كنيستان واكثر كان جريماً بالجميع ومنهم  
 له كنيستان ابو الوليد والوخالة وكنى صوابين عبد النعم القرطبي بنقر الغاء على الشدة  
 وقال بعض النسابين بعضهم كنى ثلث ابوبكر ابو القحط و ابو القاسم حتى قيل المذوالكو  
 وهو اسرى بان يقال ابو الكنى ومنهم ما معرفة من كثر تفعول والقاب فمما يحصل  
 الوهم لمن جعل معرفة الالقاب فيجعل الواحد اثنين كما وقع لعلي بن المديني وغيره  
 حيث فرقوا بين عبد الله بن ابي صالح اخي سهل وبين جلد بن ابي صالح فجعلوهما  
 اثنين وليس كذلك كما ذكره الخطيب في الموضح حيث قال عبد الله بن ابي صالح كان  
 يلقب عبادا وليس عباد باخ لا اتفاق على ذلك احمد بن حنبل وغيره ومنهم ما  
 معرفة من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المديني المتابعي  
 ومنهم ما معرفة من وافق اسمه كنية ابيه كاسحق بن ابي اسحق السديجي ومنهم ما  
 معرفة من وافقت كنيته كنية نزوجة كابي ايوب الانصاري وام ايوب الانصاري  
 ومنهم ما معرفة من وافق اسم شقيقه اسم ابيه كالربيع بن انس عن انس هكذا ياتي في الرواية  
 فيظن ان يروي عن ابيه وليس انس شقيقه والد بل ابوبكر بن نفيح الباء الموحدة و  
 سكنون الكاف منسوب الى بكر بن وائل وشقيقه انصاري وهو انس بن مالك النخعي  
 المشهور بخلاف ما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن سعد فان  
 سعد المذكور هو ابوك لا غير فلا بد من معرفة ذلك ليحصل التحيين ومنهم ما  
 معرفة من نسب الى غير ابيه كالمقداد بالكسر بن الاسود هكذا هو المعروف فيظن  
 ان ابن الاسود ليس كذلك فان اباهم بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهري فيهم  
 الكندي والاسود بن عبد شمس الزهري كان قد تجاوز فنسب ابيه ومنهم ما  
 معرفة من نسب الى مة كابن علي بن عيسى الميموني فمعه الامم وتشديد الياء  
 المتناهية فقلنا يظن ان علي بن اسم ابيه وليس كذلك فانه اسم جليل بن ابراهيم

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

بن مقسم بكسر الهمزة وسكون اللام والقاف وقيل السمين وأما عليه فهو اسم أمه اشتهر بها  
 وكان يكنى ذلك وعبد الرحمن بن حنيفة له حديث واحد مروي في لها آحاد  
 والنسائي واسم أبيه عبد الله وأنا الحسن بن ميمون مئة وخمسين اسم أمه ومهرها  
 معرفة من نسب إلى جد فيمن انه أبو كافي بن عبد بن الجراح فانه عامر بن عبد الله  
 بن الجراح الفهري وليس الجراح أباه ومهرها معرفة من نسب إلى جدته كيعلى  
 بن ميمونة فانه يعلى بن عبد بن إلى أمية الكوفي وميمونة اسم أم أبيه ومهرها  
 معرفة من نسب إلى غير ما سبق إلى الفهر بن نسب إلى بلد أو قبيلة أو صناعة  
 وليس الظاهر الذي سبق إلى الفهر صراط منه بل نسب إلى غير المتبادر لعرض  
 امر من من نزل في ذلك المكان أو غير ذلك وأما مثل كثيرة كالخزء فيقول الخزاء  
 للمهملات وتنفيد الذال المجمة بعض من يجد والنعل اشتهر بخالد الراوي عن  
 أبي معشر وغيره قال الترمذي خالد بن أعزاء هو خالد بن المهديان يكنى بالذئب  
 سميت محمد بن اسمعيل يقول ان خالد أعزاء مأخوذ من لاقط وأما كان عيسى  
 إلى حذاء فنسب إليه انتهى وكسليمان النقي فنسب إلى قبيلة بني تميم لم يكن منهم  
 ولكن نزاع في نسب اليهم وكثير بن ثعلبة والد القناد لم يكن من أهل كندة  
 ولكن خالف كندة فنسب إليها ومهرها معرفة من تلقى اسم اسم أبيه وجدته  
 بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب وكذا محمد بن محمد بن محمد الغزالي وكذا محمد بن محمد  
 بن محمد الجعفي صاحب الحصن الحسين وقد يقع أكثر من ثلاث وهو من فروع  
 المسلسل وقد يتفق اسم الراوي واسم الأب مع هم الجدة وهم باب الجدة زيد بن  
 الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ومهرها معرفة من تلقى اسم اسم  
 شيعة واسم شيعة شيعة فاعدا كعمران القصير عن عمران أبي رجاء الطاطري عن  
 عمران ابن حصين العسائي وقد يتفق اسم الراوي واسم مع هم شيعة وأبي كافي العسائي

أما

أما

أما

أما

١٣

المداني عن ابي علي الاصبهاني اسم كل منها الحسن بن احمد وصاحبها معرفة من اتفق  
اسم شيخه ولا راوى عنه كالبخاري روى عن مسلم بن ابراهيم الفراء يسي بالكسري  
عنه مسلم بن الحجاج القشيري بنسبها صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك لمسلم بن حميد  
بالتصغير احد المحدثين روى عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم صاحب الصحيح  
ونظائر كثيرة فهذه المباحث كلها لا بد من معرفتها للمحدثين ليتبين عند الراوى  
عن غيرهم ولا يقع الاستغناء بين وبين غيرهم فواشئ لكل ظاهرة **ومن المصنفين**  
في هذا البحث ايضا معرفة احوال الاسماء المجرىة من الكنى واللقاب وقد جمعها  
جماعة منهم من جمعها بغية فيكونها ضئيلة او ثقات او غير ذلك كابن سعد في  
الطبقات والبخاري وابن ابي خزيمة يفتح لخواص المجتعة وسكون التختية وقمر الثامر  
للمثلثة وابن ابي حاتم ومنهم من افرد الثقات كابن جابر بكبر الممثلة وابن شاذان  
ومنهم من افرد المجرىة كابن عدي ومنهم من قيد بكتاب مخصوص كرجال  
البخاري للحافظ ابي نصر الكلاباذي ورجال مسلم لا يبيح بن منفي وهو رجالها  
مع لابن الفضل بن طاهر ورجال ابي داود لابن علي الحياتي وكذا رجال الترمذي و  
النسائي لجماعة من المصنفين ورجال الستة لعبد القادر المقدسي في كتابه الكمال وقد  
الحافظ المزي في تهذيب الكمال وتخصه عناد عليه شيئا كثيرا كالحافظ ابن حجر  
فما تهذيب التهذيب فهو اختصر فساه تقرب التهذيب من شخص التهذيب  
ايضا كالحافظ الذهبي لساواة تهذيب التهذيب **ومن المصنفين ايضا معرفة**  
الاسماء المجرىة التي لم يشارك في التسمية غيرهم وقد صنف بخصوصها كالحافظ ابو بكر  
احمد بن هارون لكنه ذكر اشياء كثيرة لا تعقبوا عليه كما ذكر كالحافظ ابن حجر في شرح  
التحفة وكذا معرفة الكنى المجرىة والمفردة كابن العبيد بن بالتصغير والتكنية فانه ليس  
احد مكفى به الا معاوية بن سبابة **ومن المصنفين ايضا معرفة** اللقب

فتارة تقع بلغة الاسم كسفيدته لقب به مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الله سبحانه وتعالى  
 ما حمله في بعض الغزوات من سيف ترس وغيرها اسم مهران بالكثر وتارة تقع بلغة  
 الكنية كابي بطن ابي نزيك تارة بسيد فة كالا عيش من العيش ووضع البصر  
 في المعين وكالا عير وغير ذلك الى اخره فمصنوعة كالطائر والحياء والذئب والسمك والصيد  
 والحمار وغير ذلك ومن المصنوعة ايضا معرفة الانساب هي تارة تقع في قبائل  
 وهي في المتقدمين كثير لان المتقدمين كانوا يعقون بحفظ انسابهم ولا يسكنون بلد  
 ولقري جلال للتأخرين وتارة تقع في الاوطان وهي في المتأخرين اكثر النسبة الى  
 الوطن ما عدا من ان يكون بلدا كالمديني والمصري والدمشقي وضياعا او سكاكا كالدار  
 نسبة الى دار تطن محلة بغداد او مجاورة وتارة تقع في الاصناف كالذراري لمن يبيع  
 الذين من غير مباشرة في تحصيل حرد من الغزال واليهم ومن لم يدا الاطلاع على مشتبه  
 النسبة فعليه بمشتبه النسبة ومما يتصل بذلك معرفة اسباب الالقاب  
 والنسب فانها قد تكون على خلاف ظاهرها كابي مسعود عقبة بن عمرو والانصار في  
 البدرى لم يفهم بدا عند البعض بل نزل بها او سكنها فأنشبا اليها وللتكفل لتحقيق  
 هذا المباحث كتاب الانساب لابي سعد السمان ومختصر ابن الاثير الخزرجي ولخص ذلك  
 المختصر السيوطي وما لا لباب في تحرير الانساب فالمرقا صده مرتبة على اربعة  
 ابواب **الباب الاول** في قسام الحديث من الصحيح والحسن والضعيف  
 وانواعه من اطلاق المديح ونحو ذلك وفيه فصول هي المهمات اصول  
**الفصل الاول** في الصحيح اعلم ان خبر الاسناد لا يخلو اما ان يكون مقبولا  
 او لا فغير المقبول ياتي بيانه واما المقبول فينقسم الى اربعة اقسام لانها ان يشتمل  
 من صفات القبول على اعلائها والا الاول هو الصحيح لذاته وهو الذي عرفه المصنف  
 ههنا والثاني ان روي ما ينبغي بهذ الى القصص لكثرة الطرق فهو الصحيح لكن لا

بل الخفية والذى لا يقتل صفات القبول على علاها ولا يغير تصور بعضى فهو الحسن  
لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه كحديث المستوفى المصحح  
بكثرة الطرق فهو الحسن بعينه واختلفت عباراتهم في تعريف الحديث الصحيح  
فقال الخطابي في معالم السنن الصحيح عندهم ما اتصل بسنده وعدلت نقلته انتهى  
فلم يشترط في الحد ضبط الراوى ولا سلامة الحديث من الشذوذ والعلّة ولا شكامة كلابد  
من كل اللطائف من كثر الخطاء في حديثه ونحوه استحسن الترك وان كان عدلا وكذا اذا  
كان الحديث شاذ او معللا وقل الخضر تقول الدين ابن دقيق العيد في كتابه لاقتراح  
انهم زعموا هذين الشرطين في حد الصحيح وكفى لنظر على مقتضى نظر الفقهاء فان  
كتيبا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجرى على اصول الفقهاء انتهى ونحو الجمهور  
ومنهم ابن الصلاح وتبعه الحافظ العراقي في الافية بما اتصل بسنده بنقل عدل ضا  
عن مثله من غير شذوذ وعلّة قاصرة وتبعهم السيد المصنف رحمه واورده عليه بان  
الاختصار يقل بنقل ثقة فانه جامع بين وصفت العدل والاضبط واجيب عنه  
بوجهين الاول ان الثقة يطلق على من كان مقبولا ولو لم يكن تام الضبط كما  
ذكره السخاوى في شرح الافية فلذلك وهو ارادة هذا المعنى منه صرحا بالقياس  
صريحا الثاني ان الثقة ما يشمل نفس الضبط والمقبول حد الصحيح انما هو تمام الضبط  
فلا بد من فكره على حدّه ولهذا نفس السخاوى قول العراقي بنقل ضابط بقوله الى تمام الضبط  
واحسن التعاريف ما اوردّه ابن حجر في النسخة بقوله خبر الواحد بنقل عدل تام لضبط  
متصل السند غير مطلق لانها هو الصحيح لذاته وهو اى الصحيح ما اتصل بسنده يدخل  
فيه ما ليس متصلا حقيقة وهو في حكمه كالنقل اليق الجزوة في صحيح البخارى فان  
التابع المذكور في صحيح البخارى لها حكم الاتصال وانما توقف على طريق المساق  
كما ذكره الحافظ العراقي في الافية وشرحه انقل العدل للردب ههنا من له

كيفية راحة تسمى بالملكة تحمل على ملازمة التقوى والبر والتقوى اجتناب  
 الاعمال السيئة من شرها او فسق او بدعة وما يحل بالبرقة فمجان احد ما الصائر للالة  
 على رقة كسرة لقمته ونحوها ومنه اشتراط الاجرة على سماع الحديث وقد اختلفوا  
 فيه على ما ذكره العراقي في شرح الفقيه الصغير حيث قال اختلفوا في قبوله من اخذ  
 على الحديث احرار من هب اسحق وابو حاتم الرازي الى انه لا يقبل وترخص في قبوله اسحق  
 منهم ابو عبد الله الفضل بن حكيم بن عمار وعلى بن عبد العزيز المجوسي فاحذر والعرض  
 على المتقدم قال ابن الصلاح وذلك شبهه باخذ الاجر على تعليم القرآن ونحوه غير ذلك  
 هذا خرقا للسرقة والظن يسيرا فاعلمه الا ان يقترب من ذلك بجزء ينفي ذلك عنه كشراحة  
 الشيخ ابو المنذر عن ابيه الحافظ السمعاني ان ابا الفضل محمد بن ناصر ذكر ان  
 ابا الحسين فعل ذلك لان الضيف لا مام يا احمق الشيد لم يفتا به بسبب ان اصحاب  
 الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعل الله انتهي كلامه وثاني ما بعض للبلحات  
 الدالة على اخسة كالاكل في السوق والبول في الطريق وكافرا للمرسل المفضي الى  
 الاستغفارات به ولعبا بحمام وتعاظم الحرف الدنية كالصياغة والحياكة ونحو  
 ذلك الضابط الذي تام الضبط قال ابن الصلاح يعرف كون الراوي ضابطا بان  
 تعقب ما ياتي به ايات بروايات الفتات العرفيين بالضبط والاهتمام فان وجدت رواية  
 مخالفة لها من حيث المضمون وموافقة لها في اغلب المخالفة فاعلم ان الراوي  
 كونه ضابطا ثابتا وان وجدنا ذلك كثيرا لمخالفة له لمعرفتنا اقلال ضبطه ولم يحتج  
 بحديثه عن مثل ما يكون شيئا ايضا كذلك وهكذا وسلم ذلك المتصل  
 عن شد وقد هذا القيد مقبيل عند جمهور الحديثيين المتأخرين وتوهموا ونقصوا  
 بذلك تصانيفهم وقال العراقي في شرح الفقيه بعد ما نقل كلام ابن دقيق العيد  
 صاحب الاقوال الذي نقلنا سابقا ما نصه كون القهقام والاصوليين لا يثبتون



في الصحيح هذين الشراطين لا يفسد الحديث عند من يثبتهما فان من يصنف في علم الحديث انما  
يدكر الحديث عند لا عند غيره من انتهى لذكر الحافظين بحجراتهم في ذلك حيث قال في كتابه  
ما استغن طوا من نفي الفقه ومثله لان الاسناد اذا كان متصلا واما كونه فذلك  
عدول ضابطون فقد استغنت عنه اعلل الظاهرة شر اذا انتفى كونه معلولا فاما المانع من  
الحكم بعينه فبجور مخالفة احدهما انه ليس هو وثق منه كافي عددا لا يستدل لم يضعف  
بل يكون من باب الصحيح الغير لا محذور للمراجع ذلك عن احد من الائمة اغترطوا نفي شدة  
المعبر عنه بالخالفه وانما الموجود في تصنيفاتهم فبعض ذلك على بعض في الصحة  
وامثله موجودة في الصحيحين وغيرهما ومن فلك ان مسلما اخبر حديث ما رواه عن  
الترمذي عن عروة عن عايشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر قد خلفه اصحاب الترمذي  
كمحمد بن يوسف وعمر بن الحارث والاوزاعي وابن ابى ذئب وشعيب بن عمار عن الترمذي  
فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر بل صلوة البصر وترجم جمع من الحفاظ رواه عن  
رواية ما لا ومع ذلك فلو تباخر اصحاب الحديث عن اخراج حديث ما رواه في كتبهم  
وامثلة ذلك كثيرة فان قيل يلزم ان يصح الحديث صحيحا ولا يعلى به قلنا لا مانع من ذلك  
اذ ليس كل صحيح يعلى به بدليل المنسوخ وعلته لتوقيف المصنف العلة بصفة الفاضلة  
كما فعله غيره لان الغرض معتبر في تعريف العلة فلا حاجة الى ذكره وسبقه الى ذلك  
ابن الصلاح ومروى صحتها بها جعلها صفة كاشفة فان قلت هذا التقيد مستدرك لانه  
لا يخفى على المضابط الجازم مثل تلك القادحة قلت قد يسهو الجازم ايضا فلا بد من  
اعتبار هذا التقيد فما اجتمعت فيه هذه التقيد حكمه يصح وما فقد فيه احد ما خذ  
عن ان يكون صحيحا ونفى بالمتصل ما لو يكن مقطوعا بى وجه كان  
اى بالارسال او الاعضال او غير ذلك قال الفاضل اكرم السندى في شرح شرح النخبة  
اخذ اتصال السند في تعريف الصحيح بناء على انه من حديث اكثر الحديثين والا فمرسل

القرن الثالثة عند فقهاءنا الحنفية حجة وكذا الرسل حجة عند مالك والكونية الحق  
 أقول فيه ما فيه فان الحجة امر وراء الصحة فلا يلزم من كون الرسل حجة عندنا دخله  
 في حد الصحيح وبالأعدل من لو يكن مستوفى أى مستوفى للعدالة ولا يخرجها  
 بنوع جرح أو بالاضابط من يكون حافظا ليس للملاحمة المتأصل لا ملاحية للد  
 ذكرنا في منقح الكتاب بل المتألفى متيقظا غير غافل ولا ساهوا ولا شك في الفصل لاداء  
 وبالشك وذا ما يرويه الثقة بخلاف الرواية الناس هذا التعريف على المنقول من  
 الشافعي وحكى ابو يعلى الخليلي عن اهل الجاه غوغا ولا تعرفات أخر سندها في موضعها  
 انشاء الله تعالى وبالأعلة ما فيه اسباب خفية غامضة قادمة قل للقاضي  
 بدر الدين بن جماعة في محققه الذي يخصه من كتاب بن اصلاح لتعلل ما فيه اسباب حجة  
 غامضة مع ان الظاهر اسلامه وتبين منه اهل الفهم والخبرة والمخبط يتطرق ذلك الى  
 الاسناد اجماع بشرط الصحة ظاهرا ويذكر ذلك بتفرد الراوى وبخالفة غير هو بما يليه  
 على وهم بإرساله وقت اول دراج في حديث او غير ذلك مما يوجب على ظنه فيحكم بعدم صحة  
 او يتردد فيوقف فكم يرق معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته و  
 ضبطه وافتقاره وقد كثرت تعليقات الموصول به رسل يكون روايته اقوى من وصل  
 ثم العلة اما في الاسناد وهو الاكثر اولى المتن قال في الاسناد قد تقدم في المتن ايضا  
 او تقدم في الاسناد وحده ويكفي كون المتن معروفا صحيحا كحديث يعلى بن  
 عبيد عن الثوري عن عمر بن دينار البتيان بالخيار وانما هو عبد الله بن دينار والاطن  
 بعضهم العلة على مخالفة لا تقدم كارسال ما وصله الثقة الضابط حتى قل من الصحيح  
 صحيح معلل كما قيل منه شاذ صحيح وتفاوت درجات الصحيح بحسب قولا  
 شروط وضعها فالحديث الذي يكون شرطه اقوى يكون احسن ويكون  
 شرطه اضعف يكون اولى منه **واعلم** اننا اذا قلنا اهل الحديث هذا حديث صحيح

فردم ما ظهر لنا بظاهر لاسناد ولا يقطع بحسنه في نفس الامر مجاز الخطأ والنسيان  
على الثقة هذا هو الصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم خلافا لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم  
كحسين الكلابسي وغيره وحكا ابن الصباح في العدة عن قوم من اصحاب الحديث  
قالوا ان ابو بكر الباقلا لم يروا لا يحصل علم هذا الباب كذا قولهم وهذا حديث ضعيف  
فما دام انه لم يظهر لنا فيه شروط الصحة لا انكذب في نفس الامر يجوز صدق الكذاب  
واصابه كثر من الخطأ ثم هل يطلق على لاسناد المعين انما هو الاسناد المختار لا ان  
تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن لاسناد من شروط الصحة وتيسر ذلك اى وجود اعلى  
درجات القبول في كل فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرعايا ومع هذا فترى  
من المحدثين قد خاضوا في احوال اسانيدنا صطربت فيها اقوالهم فقليل اصحابنا  
رعا واما لك من نافع عن ابن عمر هذا قول البخاري لو زدت في الترجمة واحدا فاحم الاسانيد  
ما اسند الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال الاستاذ ابو منصور عبد القاهر بن  
انما احوال الاسانيد لا جامع هل الحديث على انه لم يكن في انما وعن مالك احوال من لسان  
انتهى وتوهمت في الترجمة آخر فاحم الاسانيد احمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك ان قال  
احافظ الزين العراقي في شرحه للغة الحديث وقع لنا حديث واحد بهذه الترجمة وهو  
ما اخبرني به ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن الخباز بقوله في عليه بد مشق قال انا مسلم  
واخبرني عن ابن احمد الترمذي بقوله في عليه بالقاهرة قال اخبرتنا زينا نيبا حجت مسلم قال  
اخبرنا حنبل انا حبة الله بر محمد انا الحسن بن علي انا احمد بن جعفر بن حمدان هذا عبد  
ابن احمد بن حنبل حدثني ابي ثنا محمد بن ادريس الشافعي قلنا انا مالك عن نافع عن ابن عمر  
رسوا الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينبغي بكم على بيع بعض نفى عن الخش و  
نفى عن بيع جبل الحبله ونفى عن المنابة انتهى وجرم احمد بن حنبل واصحق بن راهوية انهم  
اسانيد ما رواه ابو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وقال عبد الرزاق وابن ابي شيبة على ما نقل عند ابن  
 صحاح ما رواه الزهري انشد كوف عن زين العابدين وهو على ابن الحسين عن ابي الحسين  
 عن جده علي بن ابي طالب قيل صحاح رواية محمد بن سدير عن عبيدة السلمي عن علي بن قتيل  
 علي بن الدني الحوفي ما عبد الله بن محمد عن ابن سدير عن عبيدة عن علي بن ابي اسحاق ما  
 رواه سليمان بن مهران الا عتق عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله  
 ابن مسعود وهو قول يحيى بن معين فهذا جملة اقوال حكماها ابن الصلاح وفي المسألة  
 اقوال اخرها ذكرها في شرح الائمة الكبيس المصنف ما وقال الحاکم في علوم الحديث لا يمكن  
 ان يقطع الحاکم في صحاح اسانيد احاديث واحد فقط وبالله التوفيق ان احص اسانيد  
 احاد المبيت جعفر بن محمد عن ابيه عن جده علي اذا كان الراوي عن جعفر ثقة واحص اسانيد  
 الصديق اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم عن ابي بكر واحص اسانيد عمل الزهري عن  
 سالم عن ابيه عن حمزة واحص اسانيد ابي هريرة الزهري عن سعيد بن السيب عن  
 ابي هريرة واحص اسانيد ابن عمر مالک عن نافع عن ابن عمر واحص اسانيد عائشة عبيد الله  
 ابن عمر عن القاسم عن عائشة واحص اسانيد ابن مسعود سليمان الثوري عن منصور عن  
 ابراهيم عن علقمة عن قاسم اسانيد انس مالک عن الزهري عنده احص اسانيد المكيين  
 سليمان بن عبيدة عن عمرو بن دينار عن جابر واحص اسانيد النعمانيين معمر بن همام عن ابي هريرة  
 واشعث اسانيد المصريين الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي نخير عن عتبة بن عاصم  
 واشعث اسانيد الشاميين الا وراعي عن حسان بن ابي ليث عن الصحابة واشعث اسانيد  
 اخر اسانيد الحسين بن واقد عن عبد الله بن يزيد عن ابي اسحق واول من صنف  
 في الصحيح العج من غير اختلاط الضعيف الا ما سمع البخاري واما اول من صنف  
 في الحديث مطلقا فهو علي بن جرير وقيل غير ذلك قال الحافظ ابن حجر موقفا  
 نعم قد تقدم البصري تعلم علمي بالله ما لا وان آثار النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

لم تكن في زمن أصحابه وكبار المتابعين مدونة في الجوامع ولا مرقمة لأمرين أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد اتفقوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم وخشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم وسعة حفظهم وسيلان أذهانهم وكان أكثرهم كالرواية لا يرون الكتب ثم حدثت في أواخر عصر التابعين فوت الأخبار أكثر ابتداء من الحواشي ولم يأنقض وسنكروا لا قدر أقوال من جمع ذلك الرازي بن صبيح وسعيد بن أبي حمزة وغيرهما وكانوا يصفون كل باب على قدر إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة قد ونوا الأحكام تصنف الإمام مالك في الموطأ وتوشى فيه القوي من حديث وزيد بن أنس قال المتابعين العجلي بن جهم وصنف أبو عبد الله بن عتبة بن رباح بن جهم بركة وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو وأبو إسحاق بن النخعي بالكنة وأبو سلمة بن حرب بن دينار بالبصرة أكثر تلامه كثيرين من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة مجهول حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين تصنف عبد الله بن موسى العجلي الكوفي مسنداً تصنف مسنداً بن مسهر هذا التصنف مسنداً وأسد بن موسى الكوفي مسنداً وأتبعوه بن حماد الخنزاقي نزيل مسنداً أكثر الأئمة بعد ذلك ما وافقهم فقل الإمام من الحفاظ أو قد صنف حديثه على السانيد كما حدث بن حنبل وإسحاق بن إسماعيل وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء ومجهول من صنف على أبواب السانيد معاً كالإمام بن أبي شيبة ولما رأى البخاري هذا لا تصانيف ورأى أنها جامعة بين ما يدخل تحت الصحيح والتحسين والكثير منها يشغل على الضيف نحر أو صفة لتجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه وقوى عزيمته على ذلك مما سمعه من استأذنه في الحديث والفقه الصنف بن إبراهيم الخطيب المعروف بابن هودبة وذلك في ما أخبرنا به أبو العباس أحمد بن عمر المؤدب عن الحافظ أبي الجراح المزني أخبرنا يوسف بن يعقوب أنا الحافظ أبو بكر الخطيب أنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم سمعت خلف بن محمد البخاري يقول سمعت إبراهيم بن محمد بن عجل النخعي يقول قال

أبو عبد الله البخاري كنا عندنا بحق بن مراهوتة فقال لو جعلتو كتابا مختصرا للصحيح مسنده  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فوقع ذلك في قلبي فالتفت في جمع الجامع الصحيح  
 وروينا بالاسناد الثابت إلى محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول رأيت  
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان واقفا بين يدي يبيد بي مراهوتة اذنب عنه فسألت  
 بعض السبعين عنه فقال انت تذهب عنه الكذب فهو الذي حملني على اخرج الجامع  
 الصحيح وقال ابو ذر الهروي سمعت ابا الهيثم محمد بن مكي الكوفي يقول سمعت  
 محمد بن يوسف الفريدي يقول سمعت البخاري يقول ما كتبت في كتاب الصحيح حديثا  
 الا اغسلت قبل ذلك وصليت ركعتين وقال ابو احمد بن عدي سمعت الحسن بن محبوب  
 البزاز يقول سمعت ابراهيم بن مقل النسفي يقول سمعت البخاري يقول ما ادخلت في كتابي  
 الا ما هو وتكثرت من الصحيح حتى لا يطول الكتاب وقل ابو جعفر محمد بن عرج والغفيل لما انت البخاري  
 كتاب الصحيح عرضه على احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه  
 وشهدوا له بالصحة الا في اربعة احاديث والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة انتهى كلام  
 المحافظ بن حجر في المدخل للاسمعي في النظر في كتاب الجامع الذي الله ابو عبد الله  
 البخاري في ترتيبه جامع احكامها ولكن من السنن الصحيحة ودالا على حمل من المعاني الحسنة  
 المستنبطة التي لا يكمل مثلها الا لمن جمع معرفة الحديث والعلوم والروايات وكان رحمه الله  
 الرجل الذي قصصنا منه على ذلك فبلغ الغاية في علم السنن وجمع الروايات حسن الفقه والتفصيل  
 للتحقيق وقد نحاخص في التصديق جماعة منهم الحسن بن علي التميمي ولكن اقتصار على السنن  
 ومنهم الهداؤد وكان في عصر البخاري فملاك في ما ساء وسننا ذكره له روى في السنن  
 انه هو مسلمون البخاري وكان يقارنه في العصر ارام صراوه وكان يابخذ عنه ومن كتبه  
 وكل قصد الخيرة غير ان احادهم بلغ مبلغ البخاري انتهى وصح ما ينبغي ان يعلم  
 ان عددا احاديث صحيح البخاري على ما قال ابن الصلاح سبعة آلاف ومائتان وخمسة

وسبعون حديثا بالاحاديث المكررة وتبعه النووي فذكره غصلا وتعبه على ذلك  
 ابن حجر بابا محررا وتحاصله انقل جميع احاديثه بالمكره سوى المعلقات والمتابعات  
 على ما حررته واقتلعه سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا وانما الحسن من زيادة  
 بلا تكرير الفاحديث وستائة وحديثان واذا ضم اليه المتن المعلقة المرفوعة وهي مائة  
 وتسعة وخمسون حديثا صار مجموع النسخ الفصحى حديث وسبع مائة واحد وستين  
 حديثا وجملة ما فيه من التاليف الف وثلاث مائة واحد واربعون حديثا واكثرها مكرها ليس  
 فيه من المتن التي لم يقر من الكتاب لو من طريق آخر لا مائة وسبعون حديثا وجملة  
 ما فيه من المتابعات والتبعية على اختلاف الروايات ثلث مائة واربعة واربعون حديثا  
 لجملة ما فيه بالمكره تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا خارجا عن الموقوفات  
 على العمارة والمقطوعات على المتابعين عدد كتبه مائة وستون واكثرها مائة آلاف  
 واربع مائة وخمسون بابا مع اختلاف قليل وعدده شايخه الذين خرج عنهم فيه  
 مائتان وتسعة وثمانون وعدد من قرأه بالرواية عهودون مائة اربعة  
 وثلاثون وقرأه ايضا بشايخه ليعق شراية شهر لقيمة اصحابه لكتاب خمسة الا  
 بالواحدة وروى له اثنان وعشرون حديثا ثلاثيات الاسناد ثم تليد البخاري مسلم  
 ابن الحجاج القفيري تروى عن مكى بن عبدان قال سمعت مسلما يقول لو ان اهل الحديث  
 يكتبون الحديث مائة سنة فمداه على هذا المسند حتى يصحح وقال صفت  
 هذا المسند من ثلاثمائة الف مجموعة وتروى عن مسلمان كتابه اربع آلاف حديث  
 دون المكررات وبالمكررات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا  
 وكتبا هما اصحاب الكتب بعد كتاب الله تعالى  
 هذا مما اتفق عليه المحدثون شرا فو غريبا ان يصحح البخاري ومسلم لا نظير  
 لما في الكتب ولو تعرض لذكر النقائص بينهما فالذي عليها الحمد هو وصوبه الترتيب

وغیر هو ان صحیح البخاری اصح من صحیح مسلم وروی عن الحافظ ابی عبد الرحمن النسائی صاحب  
 الجعفی انه قال انی عندی للکتب کلها ارجح من کتاب مسلم والنسائی لا یصحح الا بحجج وارجح انما  
 قال ابن حجر فی مقدمه تخریج التبارک مثل هذا من مثل النسائی فی غایتها الضعف مع شدّة  
 تحریر و تدوید وثبته فی نقد معرفة الرجال فتقدم فی ذلك علی حل خصم حتى تقدمه قوم  
 من الخلق فی معرفة ذلك علی مسلم وتقدمه تدارقنی علی ما مالا یمتدح من خیرة صحابة  
 الصحیح انتهى وروی عن الحافظ ابی نعلی الساجورئ تلمیذ النسائی استاذ احکام کوفه  
 قال ما تحت ادیب السماء کتاب اصح من کتاب مسلم قال بنی بصلاحه فی کتابه فی  
 علوم الاحادیث هذا قول بعض المخاربه من الذين فضلوا کتاب مسلم علی البخاری  
 ان کان المراد ببيان کتاب مسلم یثبت بان لا یمازجه غیر صحیح فانه لیس فی خطبه الا  
 للحديث الصحیح فی مزج مسلم بالی کتاب البخاری فی ترجیح ابو ابی البخاری من الاخبار  
 التي لو سیدها علی الوصف الشرط فی الصحیح لیمد الا باس بدلا یندم منها ان کتاب مسلم  
 ارجح فی ما يرجع الی نفس الصحیح علی کتاب البخاری ولکن کان المراد به ان کتاب مسلم ارجح  
 فی ما يرجع الی نفس الصحیح علی کتاب البخاری وهو اصح صحیح افهنا مزج ود علی من یقوله  
 انتهى وانما کان صحیح البخاری اصح لان قد قرأنا من مراد الحديث الصحیح علی الاتصال والافتقار  
 والسلامة عن الشذوذ والعلل وعند التامل یظهر ان کتاب البخاری التقریر بال  
 واشد اتصالا للوجع ذکرها شراحه منها ان الذين انفرد لهم البخاری  
 بالاخبار دون مسلم اربع مائة وثلاثون رجلا والمتکلم فيه  
 بالضعف منهم ثلاثون رجلا بحسب المذین انفرد لهم مسلم وروى  
 البخاری ستمائة وعشرون رجلا والمتکلم فيه بالضعف مائة وستون  
 رجلا وهل تشک فی ان التخریج عن اوتیک کلمه فی اصل اولی من  
 التخریج عن تکلم فيه وان لم یکن ذلک الکلام قادحا وفتها ان الذين انفرد لهم البخاری



ممن تكلفوه لم يكن من التفرغ لهم وليس لاحد منهم سبيل كثير الا توجهه حكمة عن  
ابن عباس خلاف مسلم فانه اخرج اكثر تلك المنظر كالي المزبهر عن جابر وسهيل  
عن ابيه والعلان عن ابيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك فانه منها  
ان الذين اظهروا البخاري ممن تكلفوه اكثرهم من شيوخه الذين جالسهم وروى  
احرارهم وشاهدهم واطلع على احاديثهم وميز جيد ما من شريها بخلاف مسلم  
فان اكثر من تفرغ بتفريع حديثه ممن تكلفوه ممن تقدم عظم من اتايعين من  
بهم ولا شك ان الحديث اعرف بحديث شيوخه ومنها ان مسلما كان مذهبا  
على ما صرح به في مقدمة صحيحه وبالغ في الرد على من انكره ان الاسناد المضعف  
له حكم الاتصال عند ثبوت العاصرة بين المضعف ومن غرض عنه وان ثبتت  
تلاقيه ما لم يكن من لسا والبخاري لا يحصل العسفة على ذلك على الله من كونه  
ثبت اجتماعهما ولو لم يقد اظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وروى ما لا يبيح  
حتى انه من بعض الحديث الذي لا تعلق له بالباب ليظهر سماعه من شيوخه لكونه  
قد اخرج له قبل ذلك معنى وقد يذكر اسناد اخر بعد ما ساق الحديث بسند  
قبل ذلك لانه كقول في كتابه الايمان حدثنا آدم بن ابي اياس قال حدثنا شعبه عن  
عبد الله بن ابي اسفرواسم عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم قال المسلم من سلم المسلم من من لسانه ويده واطلها خبر من  
ما نقل الله عنه تقول وقال ابو معاوية ثنا داود بن ابي هند عن عامر قال سمعت عبد الله  
ابن عمر يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال القاضى بك الدين  
العيني في عمدة القارى شرح صحيح البخارى انه بهذا التعليق بيان سماع الشعبي من  
عبد الله بن عمرو انتهى ومنها انه قد تقدم بعض الخطا كالذي كطني على البخاري ومسلم  
احاديث لا خلا فيها شرطها ويزيدها عن حرجة ما التي ساقه قد اجيب عن كل ذلك

أو أكثر لا تتصلح المنقذات ببلوغ ما نفي حديث وعشرون أحاديث كما ذكرها المحققان بحجج  
 كل خلاف منسلا في فصل من من مقدمه شرع الصحيح فاختص البخاري بها باقل مؤلفين  
 وباقى ذلك يختص بمسلم وتمامه ما قل الاستدلال فيه ما كثر فيه فلهذا الوجه  
 وغير كل ما تبدل على راجحة صحيح البخاري على صحيح مسلم بل جاز من ثقل كل البخار  
 لما ذهب مسلم ولا جاء قال ابن حجر وما قول أبي علي النيسابوري فالحق قطع على تصحيح  
 بأن كتاب مسلم هو من كتاب البخاري بخلاف ما يقتضيه الطلاق الفخر على الدين النور  
 في مختصر في علوم الحديث وفي مقدمته شرح صحيح البخاري حيث يقول اتفق الجمهور  
 على أن صحيح البخاري أصحها وأكثرها فائدة وقال أبو علي النيسابوري وبعض علماء  
 القرب صحيح مسلم أصح من غيره كلام أبي علي نفى عن صحة غيره كتاب مسلم ما انفكوا  
 فلا أن الخلافة يحتل أن يرد ذلك ويحتل أن يرد أساواة الذي يصح في من كلام  
 ابن علي أن مقدم صحيح مسلم لم يفسد في غيره غير ما يرجع إلى ما نحن بعده من الشرط  
 المطلوبة في الصحة بل ذلك لأن مسلما صنف كتابه في بلد لا يحضرون أصول في حياته كثير  
 من مشايخه فكان يقر في الألفاظ ويقر في السياق ولا يتصدى لما تصدى به البخاري  
 من استنباط الأحكام ولزم من ذلك قطعنا للحديث في أبوابه بل جرح مسلم الطريق  
 كلها في مكان واحد قصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يذكرها إلا في بعض  
 المواضع على سبيل النذرة تعالى مقصود فلهذا قال أبو علي ما قل مع أني رأيت بعض  
 المبتدئين يقولون ان يكون أبو علي ما رأى صحيح البخاري وعندي في ذلك بعد الأقرب فذكر  
 ولما بعض شيوخه المخاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد لا فضلية بالأصححة بل أطلق  
 بعضهم لا فضلية وذلك في ما حكاه القاضي أبو الفضل عما ضيق كذا عن أبي حنيفة  
 الطيمني نعم الطاء المروية ثم اسكان الباء الموحدة بعد هاتون قال كان بعض شيوخه  
 في منزل صحيح مسلم على صحيح البخاري انتهى وقد وجدت تفسير هذا التفضيل عن

بعض المغاربة فخرأت في فهرست أبي محمد القاسم بن القاسم قال كان أبو محمد بن خرم  
يفضل كتاب مسلو على كتاب البخاري لأنه ليس بعد خطبة فيه إلا أحد في السير حاتق  
وعند وان ابن خرم هذا هو غير الطبري الذي الجهر القاضى عياض ومن ذلك قول  
مسلمة بن قاسم القرطبي هو من قرأ الدردقنى لما ذكر في تاريخه صحيح مسلو قتال  
لو يضع أحد مثله فهذا محمول على حسن الجودة والوضع وقد رأيت كتابا من المغاربة  
من صنف في الأحكام جازف الأسانيد كما عبد الحق في حكماءه جميعهم يعيدون  
على كتاب مسلو في نقل المتن وسياقته ودون البخاري لوجود ما عند مسلم تامة  
وتفصيل البخاري لها آفة حجة أخرى من التفصيل لا ترجع إلى نفس الصحيح انتهى كلام  
الحافظ بطوله وأما قول الشافعي في صلاتهم من كلام الشافعي من تفصيل  
مشوطا ما لا على صحيح البخاري ما أعلو شيئا بعد كتاب الله أحسن من  
مشوطا مالك وفي رواية ما أعلو في لأرض كتابا في أعلو أكثر صوابا من  
كتاب مالك قبل وجوب الكتابين فالشافعي إنما أثبت الأصححة للوطا  
بالنسبة إلى الجمل مع الموجه في زمانه كجامع سفيان الثوري ومصنف حماد  
ابن سلمة وغير ذلك فلا منافاة بين قوله وبين ما اختاره المحققون ممن جاء بعده  
لا يقال لأوجه الأصححة جامع البخاري على الموطا مع اشتراكهما في اشتراط  
الصحة والمبالغة في التحري والتثبت وكون البخاري أكثر حديثا لا يلزم منه فضيلة  
ذلك لا نأقول أن ذلك محمول على أصل شرط الصحة فمالك لا يرى الانقطاع  
في لاسناد قاصدا ولذلك يخرج للمراسيل والمنقطعات في موضوع كتاب البخاري  
يرى أن الانقطاع علة فلا يخرج مثل هذا إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليق  
والترجيح ولا شك أن المنقطع وإن كان حجة عند قوم فالمتصل أقوى منا إذا  
اشترى لكل من رآهما في عدل والضبط وأعلى قسما ثم أحد يث الصحيح

ما اتفقوا على البخاري وسلم عليه وذلك لان درجات الصحيح تتفاوت حسب  
 صفات الحديث من الصحة والا صحة وقد تقرر ان اعظم الكتب كتاب البخاري شعر  
 كتاب مسلم فما اتفقا عليه لا جرم يكون اعل من غير حتى ذهب ابن الصلاح  
 ومن تعطل ان العلم القطعي النظري حاصل به ولو المتفاوت وما اخرج به الشيخان  
 متساويان في حصول العلم بهما والفرق بينهما انهما بالضرورة والنظرية  
 قال ابن الصلاح ما اخرج به الشيخان من طوع بصحة والعلم القطعي النظري به اقع  
 خلافا لمن نفى ذلك محتجا بان لا يفيد الا الظن وانما تلتفت الامة بالقبول لانه  
 يجب العمل بقلية الظن والظن قد يخطئ وقد كنت اميل الى هذا واظنه قد اقر  
 بلى ان المذهب الذي اخترناه اذ لا هو الصحيح لان ظن من هو معصوم من  
 الخط لا يخطئ والامة في اجماعها معصومة عن الخط استوى لكن ردوا بالنسبة  
 فقال ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والاكثرون فانهم لو اوا  
 احاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة انما تفيد الظن فانها آحاد والآحاد انما  
 تفيد الظن على ما تقرر ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلقى  
 الامة انما افاد وجودها على ما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما  
 فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح ولا يلزم بها اجماع العلماء على العمل  
 بما فيها اجماعهم على القطع بانه كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهو كالحق  
 تفليط مقالة عن ابن ابي اطلال الكلام في ذلك وتقتصر لابن الصلاح البلقيني  
 وقال ان مصحح صرح بافادته ما اخرج به الشيخان للعلم والنظر والاستاذ ابو اسحق  
 الاسفرائيني ومن ائمة الحديث ابو عبد الله محمد بن طاهر والفضل بن طاهر  
 وغيرهما وسلك مسلكه تلميذ البلقيني الحافظ بن حجر في مشرحة النخبة حيث  
 قال قد يقع في اخبار الآحاد ما يفيد العلم والنظر بالقرائن على المختار وهو

انواع متماها اخرجه الغيظان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه حقت به قرائن  
 بجلائها في هذا الشأن وتقدم مهمما في تمييزنا الصحيح عن غيره وتلقى اهل الكتب بيما  
 بالقبول وهذا التلقي حده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاسية  
 عن التواتر لان هذا يخفى بما لم يتقدري لونه في حد من الحفاظ مما في  
 الكتب بين وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع فيها حيث لا ترجيح لاسم  
 ان يفيد المتناقضان العلم بعيد قهوما وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على  
 تسليم ذلك فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحة منعه وسند  
 المنع انه موثوقون على وجوب العمل بكل ما هو ولو لم يخرج به الغيظان فلو تيق  
 للصحيحين منزلة والاجماع حاصل على ان لها منزلة في ما يرجع الى نفس الصحة  
 ثوما انفرد به البخاري بان خرج به البخاري ولم يخرج به مسلم ثوما  
 انفرد به مسلم ولو لم يخرج به البخاري ثوما كان على شرطهما  
 بان يخرج غيرهما الحديث برجال مذكورين فيهما وان لم يخرج جلا اختلفت  
 عباراتهم في بيان شرط البخاري ومسلم فقال محمد بن طاهر في كتابه في  
 شروط الاية شرط البخاري ومسلم ان يخرج جلا يجمع على كونه  
 ثقة الى الصحابي نقي ورده الحافظ العراقي حيث قل في شرح التقييد ليس  
 ما قاله بجيد لان النسائي ضعف جماعة اخرجه لهم الغيظان واحد ما انتقد  
 وقال الحازمي في شرط الاية ما حاصله ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل  
 اسنادك بالثقات الملازمين لمن اخذوا عنه مدة طويلة وان قد يخرج احيا نا  
 عن اعيان الطبقة التي تلي هذه في الاتقان والملازمة وان شرط مسلم ان  
 يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل  
 الخبر فلو ضيقه على ما ذكره ابن حجر في الهدى الساري مقدمة فخر الباري

ان اصحاب البصرة مثلوا على حسن طبقاته وكل طبقة منها مزية على التي قبلها لمن كان في الطبقة الاولى نحو الغاية في الصحة لكونها اجعت بين الحفظ والافتان بين ظهور الامارة للزهر حتى كان يجهز من ديوانه في السفر والخبر كعتيل بن خالد وبنس بن يزيد وسفيان بن عيينة وشبيب بن ابي حمزة وهذا هو مقصد البخاري وشرطه وذلك تيسر من حديث اهل الطبقة الثانية ما يجتهد من غير استيعاب هو التي يشاركه الاولى في الافتان والتثبت كالاداعي والليث بن سعد وابن ابي ذئب والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين واسحق بن يحيى الكوفي والرازي فخره من قبله من حاله ومساوية بن يحيى الصدي في الخامسة نحو عبد القدوس بن حديد السكوني ابن عبد الله ومحمد بن سعيد المصلي لا يخرج البخاري احاديث هذه الطبقة واما مسلم فيخرج احاديث الطبقتين الاولى والثانية استيعابا ويخرج احاديث الطبقة الثالثة على حسب ما يصنع البخاري في الثانية واكثر ما يخرج البخاري حديث الثانية تعليقاً وربما اخرج الميسر من الثالثة وهذا المثال هو في حق المكثرين فيقال على هذا اصحاب نافع واصحاب الاعمش متعادون وغيرهم فاما غير المكثرين فانهما اعتد الشبان في تخرج احاديثهم على الثقة والعدل وقلة الخطأ لكن منهم من قوي الاحتاد عليه فاخرج ما تقر به يحيى بن سعيد لا نصاري ومنهم من لم يقو الاحتاد عليه فاخرج ما لا يشارك فيه غير هؤلاء لاكثر وهذا تفصيل آخر مذكور في شرح الالفية لا يلين ذكره في هذا المختصر ثم على شرط البخاري دون مسلم ثم على شرط مسلم ما روى على شرط مسلم دون شرط البخاري ثم ما صححه غيرهما اي البخاري ومسلم من الايمنة اعلم ان البخاري ومسلم لم يما كل الصحيح يعني لم يتيقوا بما لا يثبت ما ذلك ولذا قال الحاكم في خطبة المستدرك انك لا تروى احاديث غير ما خرجته انتقياً من

عن النجاشي ما دخلت في كتابي الجامع الاما هو ترك من الصحاح خروفا الطويل وكذلك  
 عن عن مسلم ليس كل صحيح وضفته انا وضعت ما اجمع عليه يريد به ما وجدته  
 فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ان لم يظهر اجتماعا في بعضها عند بعضهم قال الحافظ ابو عبد الله محمد  
 يعقوب بن الاخرم سيمرنا بحالهم فلم ايقوت النجاشي ومسلما ما ثبت من الحديث في  
 كتابهما فقال النجاشي في التقريب الصواب انه لو ثبت الاصول الخمسة اعني الصحيحين  
 وسنن ابى داود والترمذي والنسائي والبيهقي فان قلت لما ثبت ان النجاشي مسلم  
 لم يستوعبها الصحيح فمن اين جرت الصحيح الزائدة قلت يعلم ذلك من نصل ما م معتد  
 على صحته كابن داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي وميد  
 ابن الصلاح بصفنا نهم والاصح ما ذكره العراقي انه ليس بقيد فانه اذا صح النقل  
 اليهم انهم صححة ولو في غير موثقا نهم او صححة من لم يشتهر له مصنفات من  
 الائمة كعبي بن سعيد الطائ و ابن معين وغيرهما فالحكم كذلك على الصواب ويؤخذ  
 الصحيح ايضا من المصنفات المحقة بجمع الصحيح فقط كصحيح ابى بكر محمد بن اسحق  
 بن حريمة وصحيح ابى جعفر محمد بن جابر التستري المسمى بالتقاسيم والانواع وكتاب  
 المستدرك على الصحيحين لابى عبد الله الحاكم وكذلك ما يوجد في المستخرجات على الصحيحين  
 من زيارات وآحاد واهذوف ومغنى لا مستخرج ان يأتى المصنف الى كتاب النجاشي او  
 مسلم فيخرج حديثه باسناد نفسه من غير طريقها فيجتمع اسناد المصنف مع اسناد  
 النجاشي او مسلم في يفيدها من فوقه كاستخراج ابى بكر البرقاني وابى عبيد الاصفهاني على  
 صحيح النجاشي والمستخرج لابى عوانة على كتاب مسلم ولا يفيدها ايضا ما يزيد  
 المستخرجات على الصحيح من زيادة شرح حديث او لفظ او نحو ذلك يحكم بعضه  
 لكن لا يلبس الحديث الذي ذكره المستخرج الى النجاشي او مسلم او نقله المستخرج  
 بالمشي او بالفاظ غير الفاظها او قال ابن الصلاح تعذرني هذه الاعمال والاستقلال

بادراك الصحيح بغيره لا ساند لانه ما من اسناد الا وفيه عن عقد على ما في كتابه عاين  
 الاصلان فاذا وجدنا في يروي من اجزاء الحديث غير واحد يتا صحتها اسنادا لم نجد  
 في اسناد الصحيحين ولا في شئ من مصنفات ائمتنا حديث للعقيدة عليه حولا لاجناسه على  
 جزمها بحكم بصحة هذا كلامه وقال النووي الاظهر عندي جوازها لمن تمكن قوت مفرقة  
 انتهى قال الزين العراقي هذا اي الذي قاله النووي عليه عمل اهل الحديث فقد صحح غير  
 واحد من المعاصرين لابن الصلاح وبعده الاحاديث لم نجد لها من تقدمهم كابي الحسن  
 ابن القطان والضياء المقدسي والزهري عبد العظيم النندي وغيرهم فقد استبقوا  
 اقسام الحديث الصحيح كما حذف سند فيهما وهو الواحالة كثيرا في  
 تراجم البخاري اي عنوان باب صحيح البخاري قليل جدا تاكيد التقليل  
 في كتاب مسلم وسمى هذا بالتطبيق فما كان بصيغة الجزم نحو  
 قال فلان وفعل امر وروى وذكر فهو حكم بصحة سماعه واصله  
 في وضع آخره لا وما روى من ذلك فهو لا اي بصيغة التخيير نحو روى  
 ويذكره بقاءه بل نحو ما قلنا من حكمه بصحة دلالة صيغة على ضعفه و  
 لكن اي راد لا في كتاب الصحيح مشعر بصحة اصل ما في اصل الحديث لكن  
 او رده تعليقا وتحقيق هذا اللزوم على ما هو مذکور في شرح الالافية ومقدمه على  
 وغير ما هو ان الحديث الذي سقط من اول اسناده لم يروا واحدا اكثر من عشرة  
 الحديث الى من فوق الحديث ولن كان المحدثون كله نحو قال عمرو قال رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسمي هذا تعليقا قال ابن الصلاح وهو لم يخطه التطبيق  
 مستعلا في ما سقط عنه بعض رجال الاسناد من وسطه او من آخره ولا في ليس  
 فيه جزم كرمي ويذكر كراتي وهو ان كان كذلك في ساقط الوسط والآخر لكنه ليس كذلك  
 في ما ليس فيه جزم فقد ذكر الحافظ العراقي انه استعمل غير واحد من المتأخرين



التعليق في غير المحرم كقول البخاري في باب من احرم من غير ليس يروي فيه عن  
الزبيدي عن ابن عمر عن انس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذكر لا احاطوا بالبخاري  
المرئي في الاطراف واعلم عليه علامة التعليق للبخاري فصلان التعليق يطلق على واحد  
من مصدرين اسناد واحد او اكثر سواء ذكر بصيغة المحرم او التبريز وهو كثير في صحيح البخاري  
تليل في صحيح مسطورا ما عثر الا البخاري الى بعض شيوخه بصيغة المحرم كقول قتال  
فلان او زادني فلان ونحو ذلك فذكر بعض المغاربة انه قسم ثان من التعليق وذكر في  
مثال ذلك قول البخاري في مواضع قال لي فلان فمهم كل ذلك بالتعليق المتصل  
حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى فمثاله قوله البخاري قال هشام  
ابن عمار ثنا صدقة بن خالد قال ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثنا  
عطية بن قيس قال حدثني عبد الرحمن بن غنم قال حدثني ابو عامر  
ابو ابو مالك الاشعري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ليكون  
في امتي اقوام يتحلون الحرير الحديث فان هشام بن عمار من شيوخ البخاري  
حدث عنه باحاديث قال ابن حزم في الحل هذا حديث منقطع لم يتصل بابن الجار  
وصدقة بن خالد ولا يصح في هذا الباب شئ وكل ما فيه موضوع انتهى تكن الصحيح  
هو الذي ذكره ابن اصلاح من ان حكمه مثل ذلك ليس حكم التعليق عن شيوخه  
ومن فقهه ولا يكون الحديث به منقطعا بل حكمه حكم الاسناد المعنعن حكمه  
كما تقدم الاتصال بشرط ثبوت اللقب والسلامة من التبدليس واللقام في صحيح البخاري  
وسلامته من التبدليس ظاهر فقوله قال لي فلان وهو من شيوخه ونحو ذلك حكمه  
الاتصال وقول ابن حزم انه لا يصح في هذا الباب شئ خطأ فان الحديث المذكور  
معروف بالاتصال بشرط الصحيح عند ائمة الحديث اذا عرفت هذا كله فاعلم ان التعليق  
المذكور في الصحيحين لا يخلو اما ان يكتفى به مستعلا لهما في موضع آخر او لان ذكر

موضع في موضع آخر فهو صحيح بل لا ريب اتفاقا وهو كثير وان لو يذكر فيها موضع في موضع  
 آخر بل لو يذكر في الاطلاق وهو كثير في صحيح البخاري قليل في كتاب مسلم في كتاب  
 ابن الصلاح وقال العراقي قلت في كتاب مسلم من ذلك موضع واحد في التيميم وهو  
 حديث ابي الجهم بن الحارث اقبل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من نحو بين  
 حمل الحديث قال فيه مسلم ومريم الليث بن سعد وهو وصل مسلم اسنادا الى الليث  
 وقد اسند البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث قال ولا اعلم في مسلم بعد مقدمه  
 الكتاب سديا لو يذكر في الاطلاق غير هذا الحديث وفيه مواضع اخرى واما باسناد  
 المتصل فهو قال ورم الا فلان وهذا ليس من باب التطبيق انما اراد ذكر من تان روايته  
 الذي اسنده من طريقه واما بيان الاختلاف في السند كما يفضل اصل الحديث ويدل  
 على انه ليس مقصود به هذا اذ حاله في كتابه ان يقع في بعض اسانيد ذلك من ليس هو  
 من شرطه وقد بينت المواضع في المشرح الكيد التي تحكم هذا النوع انه لا يخلو ما  
 ان يكون مذكورا في الصيغة انجم او بصيغة التبريع والصيغة الاولى تستغنى عنها الصيغة  
 الى من علق عنه ان يبقى المنظر في من ومن حال ذلك الحديث فتمت ما يلحق بشرطه ولا يلحق  
 اما ما يلحق بشرطه فالسبب في كونه لو وصل ما لكونه اخيرا ما يقوم مقامه في  
 كتابه واما لكونه لم يحصل عند اسموعاء او سمعه وشك في سماعه له من شيخه  
 او سمعه من شيخه مذكرة فما رأى انه يسوقه مساق الاصل قال ابن حجر فالب هذا  
 النوع وقع في ما اورد من مشايخه فمن ذلك انه قال في كتاب الوكالة  
 قال عثمان ثنا عوف ثنا محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال وكنت رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم يذكره في رمضان الحديث بطوله وادناه في مواضع اخرتها  
 في فضائل القرآن وفي ذكر ابيس لو قبل في موضع حدثنا عثمان فانها هي التي يسمعه  
 وقد استعمل هذه الصيغة في ما لم يسمعه من مشايخه في عدة احاديث فيقولها

عنهم بصيغة قال فلان ثرويد هاء في موضع آخر بواسطة بينه وبينه فقال في التاثير  
قال ابراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثا اثر قال حدثني بهذا عن ابي  
ولكن ليس بذلك مطر حافي كل ما اورد به هذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل جميع  
ما اورد به هذه الصيغة على انه سمع ذلك من شيخه ولا يلزم من ذلك ان يكون  
مدلسا عنهم فقد صرح الخطيب غير بان حفظ قال لا يحمل على السماع الا من عرف من  
عادته انه لا يطلق ذلك الا في ما سمع فاقضى ذلك ان من لم يسمع ذلك من عادته  
كان الامكان في الاحتمال انتهى واما لا يلحق بشرطه فقد يكون صحيحا على شرط  
غيره كقولنا في الطهارة وقالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم يذكر الله  
على كل احياءه وهذا حديث صحيح على شرط مسلم وقد اخرج في صحيحه وقد يكون حسنا  
صالحا للجهة كقول البخاري وقال بهذين حديثين حكاه عن ابيه عن جده الله الحق ان يستقي  
منه من الناس هو حديث حسن مشهور رواه اصحاب السنن منه وقد يكون ضعيفا  
لا من جهة قدر في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في اسناده كقوله في كتاب الزكاة  
وقال طائوس قال معاذ بن جبل لاهل اليمن اثقني بالحديث فاسناده الى طائوس ان كان  
صحيحا لكن طائوس لم يجمع من معاذ والصيغة الثانية هي صيغة التعريض لا استفاد  
منها الصحة الى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح فاما ما هو صحيح فقال  
ابن حجر لم نجد فيه ما هو على شرطه الا ما وضع يمينه حيا وقد وجدناه لا يستعمل  
ذلك الا حيث يورج ذلك المطلق بالمعنى كقوله في اللب ويدكر عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وعلى اله وسلم في الحديث بقاظة الكتاب فانه اسند في موضع آخر  
من طريق عبيد الله بن الاخنس عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس ان نفل من صحاب  
رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم ما جمع فيه للنازع فذكر الحديث في رواتهم  
للرجل بقاظة الكتاب اما ما لم يورج في موضع آخر فسنه ما هو صحيح الا الذين

على شرط كقوله في الصلوة ويذكر عن عبد الله بن السائب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم المؤمنون في صلوة العصر حتى خالوا كعب بن عازر من اخذته صلوة فراح وهو حديث صحيح على شرطه سلموا اخرجه في صحيحه والبخاري لم يخرج به لبعض روايه ومنه ما هو حسن كقولنا في البيع ويذكر عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذ ابست فكل احد يث وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المنذر وهو حديث صحيح عن علي بن عثمان وتابعه عليه سعيد بن المسيب عن طريقه اخرجه احمد في المسند لان في اسناده ابن لهيعة وهو معروف انصف رواه ابن ابي شيبة في الضعيف من حديث علي بن عثمان وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عصفه من ذلك ومنه ما هو ضعيف لا ما ضل لا لانه وافق العمل بكقوله في الوصايا ويذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صلى الله عليه وسلم انه قال في الوصية قد رواه الترمذي وهو صحيح لا من حدابي اسحق الشيباني عن الحارث الاعور الذي هو ضعيف عن علي بن اسحق به كقولنا في الاجماع من اهل العلم على القول بانه ومنه ما هو ضعيف لا لانه اصله وهو في صحيح البخاري قليل جدا حيث يقع ذلك يتعقبه بالتضعيف خلافا ما قبله كقوله في الصلوة ويذكر عن ابن ابي عمير رافعه لا يطوع الامام في مكانه ولو يصح وهو حديث اخرجه ابو داود فهذا حكم التعاليق المرفوعة بعينها في الجرم والتمريض ولو تقرض احد من المتقدمين للتصنيف في تحقيق تعليلات البخاري مع كونها اليق بذلك ولهذا قال الحافظ ابو عبد الله بن شاذلي في كتاب ترجمان التراجيح التعليق حقيقا ان يصنف فيه كتاب يخصه تسدي فيه تلك الملاحظات وتبين درجتها من الصحة او الحسن او غير ذلك من الدرجات وما علمت احد تعرض لتصنيف في ذلك وانه لم يحرر لا سيما لمن له عناية بكتاب البخاري انتهى وقد لهما الله تعالى في ذلك الحافظ ابن حجر مصنف تصنيفا كبيرا سماه تعليق التعليق ذكر فيه جميع احاديث البخاري المتعلقة المرفوعة وانما المرفوعة

وذكر من صلها باسناد الى المكان المعلق بقاء كتابها فلا نظير له في هذه الكتب الخمسة  
 تلخيصها انما في الهدى السارى مقدمة فخر البلى من جزاء الله تعالى جزاء خيرا لا يقال  
 ان البخارى قل ما دخلت في هذا الجامع الا ما صح مع ان فيه تعاليق ضحاها ايضا لا نا  
 نقول معنى قوله ما دخلت في الجامع الا الصحيح اي مما استقر اسنادا فلا يصح كون  
 التعليق ضيضا كذا ذكره النووي وتعبه ابن حجر بانه لا يحتاج الى هذا العمل فانه قد  
 تبين مما ذكرنا ان جميع ما فيه صحيح باعتبار ان كله مقبول ليس فيه ما يرد عليه الملقا انما  
 هو قال الموقوفات لا يخرج البخارى منها الا ما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ولا يخرج  
 بما كان في اسناده ضحا وانقطاع الا حيث يكون مضبوذا مما يجزيه من وجه اخر لا يشترط  
 عن قوله وما قول الحكم ابن عبد الله اختيار البخارى ومسلم  
 لا يذكر في كتابهما الا ما رواه الصحابي للشهور عن رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم له اي الحديث راويان ثقتان آخر  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى يكون الحديث ثلث رواة اصل  
 شاهدان ثم روي<sup>ه</sup> اي عن ذلك الصحابي تابعي مشهور ولا يضاروايان  
 ثقتان آخران من التابعين فالترتق كذا في كل درجة الى ان ينتهي  
 الى اننا قل فقيه ببحث قال الحافظ ابو بكر البخارى هذا الذي قاله الحكم قول  
 من لم يعم النعم في نهايا الصحيح ولو استقر الكتاب حتى استقر له بعد جملة من  
 الكتاب ناضة له هو الانتق قال الحافظ ابو الفضل بن طاهر بشرط البخارى  
 ان يخرج الحديث المتفق على كونه نقلته ثقة الى الصحابي المشهور من غير اختلاف  
 بين الثقات والاثبات ويكون اسنادا متصلا غيره قطوع فان كان الصحابي بالمال  
 فصاعدا ثم يكون للتابعي المشهور ثقتان راويان فحسن وان لم يكن له الا راوي واحد  
 وهو الطريق اليه فكفى قل واماما ادعاء الحكم فمستقص عليه بانهم

احاديث جماعة من الصحابة ليس لهم الايراد واسدانتهم وقال ابن حجر ان شرط ذلك  
 ذكره الحاكم وان كان منقضا في حق بعض الصحابة الذي اخرج له وفائدة مستبر  
 في حق من بعدهم فليس في كتاب البخاري حديث اصل من رواية من ليس له الايراد  
 ولعله قط وقال الشيخ محمد بن الدين النعماني منسوب الى قرية بالشام ردا على  
 الحاكم ليس ذلك اي ما ذكره الحاكم من شرط ما اخرج له الحديث ليس  
 الا اسناد واحد فلا يصح ما قاله الحاكم من حديث انما الاعمال بالنية  
 فانه فرد من لوجه مشهور بالنسبة الى آخره كالمسوق حقيقة ونظائر في الصحيحين  
 كثيرة لا تعد ولا تحصى فانها اخرجت حديث وفاته الى طالب من طريق المسند والموثق  
 عنه الا ابنه واحده البخاري حديث عمر ان لا حيلة للرجل الا الذي ادع  
 احب الى امره عنه غير الحسن البصري وكذلك اخرج حديث قيس بن ابي حازم عن  
 مرداس بن الاسلام يذهب الصالحون الحديث لعمرو عن غير قيس وقال ابو حاتم  
 ابن حبان تفرد بحديث انما الاعمال بالنية فان رواه كلهم  
 مدنيون وليس هو عند اهل العراق ولا عند اهل مكة ولا عند  
 اهل اليمن ولا الشام ومصر ورواوه في اصل هو يحيى بن سعيد  
 القطان بالرغم من ضعفه يحيى بن ايوب القطان ابن قيس الانصاري المدني ابو سعيد  
 القاضى التابعى المشهور للمنفق سنة ثلاث واربعين ومائة او اربع واربعين  
 او بعد ما عن محمد بن ابراهيم بن الحارث بن خالد ابو عبد الله القمي المدني  
 مات سنة عشرين ومائة على الصحيح عن علقمة بن وقاص بن بغيض القواف  
 ابن محصن بن كذاة اللبني الذي التوى في المدينة ايام خلافة عبد الملك بن مروان  
 فذكره ابن حبان من ثقات التابعين فقال ابو نعيم الاصبهانى في كتاب الصحابة فذكره  
 بعض المتأخرين في الصحابة فالمراد به ابن مسند لا قال الخافض ابن حجر فتمت التتبع

سياق ابن مسند من طريق يزيد بن حاتم عن محمد بن عمرو بن ملقمة عن ابيه  
 عن جده اقال شهدت الحديث وكنت في لوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم وهذا اسناد حسن ظاهر يعطى محبة ملقة فيذكر مسلم  
 في الطبقة الذين ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذا قال ابن عبد البر  
 في الاستيعاب انتهى عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يقول انا الاعمال بالنيات الحديث هكذا رواه البخاري في مواضع  
 من صحيحه ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه  
 مع اختلاف في الروايات بعد يحيى يعرف بالرجوع الى هذه الصحاح  
 فروى البخاري عن عبدالله بن الزبير الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد  
 القطان الكوفي عن ابن التثني عن الثقفى عن يحيى وابوداود عن ابن كثير عن  
 التثني عن يحيى وان الترمذي عن ابن التثني عن الثقفى عن يحيى والنسائي عن ابن منصور  
 عن القعنبي عن مالك عن يحيى وابن ماجه عن ابى بكر بن ابى شيبة عن يزيد بن  
 حارون عن يحيى فظهر ان هذا الحديث مراد بالنسبة الى ثلاث روايات فكيف يعبر  
 ما دام الحاكم من شرط البخاري ومسلم **الفصل الثاني من الفصل**  
 الثالثة من الباب الاول في الحسن اى في تعريف الحديث الحسن وحكمه  
 الترمذي اى قال الترمذي في تعريفه في كتاب العلل في آخر جامعه هو اى في  
 الحسن ما لا يكون في اسناده مترهم بالكذب غفلا ولا يكون شاذا  
 رواه الثقة مخالفا لرواية التتات ويروى من غير وجه واحد خصوصا  
 بان يروى هذا الحديث من وجه بلفظ آخر لا ان لا بد ان يروى من وجه آخر يبرهن ان  
 اى بلفظه الاول فيعلم ان الحديث على ما هو المشهور على ثلاثة اقسام **صحيح**  
 ضعيف كما بينهما عليه الحسن ح قسيده للصحيح ومنه من قال انه ليس نوع

علوه قال ابن الصلاح من الناس من لا يفهم نوع الحسن ولا يجعله منفردا ويجعله مندوبا في انواع  
 العيصم لا يلد الجدة في انواع ما يحجب به وهو ظاهر من كلام الحاكم في عبد الله الكواكبي انتهى  
 وقال للزهري كشي في نكتته قد نازع الشافعي في الدين بن تميم الخطابي في ما دعه من انقسام  
 الحديث الى صحيح وحسن وضعف عند اهل الحديث واما هذا اصطلاح الترمذي خاصة وغير  
 الترمذي من اهل الحديث كافة عند اهل الحديث اما صحيح وضعيف والضعيف عند  
 منقطع عن درجة العيصم فهو قد يكون ضعيفا موقوفا كاهوان يكون الراي متهما او كغيره من الغلط  
 وقد يكون حسنا بان لا يتم بالكذب في هذا معنى قول احمد بن حنبل العمل بالحديث الضعيف  
 اولى من القياس يريد به الحسن انتهى كلام الزهري كشي وصا يثويدان الحسن نوع من العيصم  
 ان للذهبي حكمه بان الضعيفين اخوه الاحاديث من يكون افرادا وحسنا مع اتفاق الناس  
 على سميت كتابها بالعيصم بن حيث قال في الموقظة من اخراج لما الشيطان او احدهما  
 على قسمين احدهما الاحجاب في الاصول وثانيها من خواص العصابة وشهادة واعتبار القسم  
 احتجابا واحدا ولو يوقى ولو يرضى فهو ثقة حديثه قوى قسم احجابا واحدا وتكلم فيه  
 فتارة يكون الكلام نعتا او جمعا على توثيقه فهذا حديثه قوى ايضا لو يكون تارة الكلام  
 في حفظه فهذا حديثه لا يخط عن درجة الحسن الى من دون درجات العيصم مما في  
 الكتابين بحمد الله رجل جبهه احداهما رايته ضعيفة بل حسنة او صحيحة ومن جبهه  
 البخاري او مسلم في المشاهدة المتاجات فقيم من في حفظه شيء يكون به في توثيقه ترد  
 فكل من خرج في العيصم فقد عبر القنطرة نعم للعيصم مراتب للثقات طبقات انتهى كلامه الذي  
 فهذا صريح في ان الحسن قسم من العيصم ولو العيصم مشتعلان على الحسان قلل للفاضل  
 اكرم السندي في شرح شرح النخبة بعد نقل هذا الكلام فظهر ما ذكرنا ان ما ذكره  
 الحافظ العراقي في نكتته على كتاب ابن الصلاح عند قوله من مظايرى هذا الحسن  
 سنن ابو داود الخ ان مسلما شرطه العيصم بل العيصم الجهم عليه في كتابه فليس لسنن



ان يحكموا على ما في كتابه من حسن عند الاما عرف من قصود الحسن عن العيصي انتهى محل  
 قائل انتهى كلامه ثم قال السندى ثوان الحافظ السيوطي نقل في شرح التقرير شهر نظم  
 الدرد عن الذهبي انه قال في موطأه اعل مراتب الحسن بهذين حكاه عن ابنة عن جد لا  
 وعمرون شبيب عن ابنة عن حمدا واما مثال ذلك ما قيل انه صحيح وهو ما في  
 مراتب العيصي ثم بعد ذلك ما اختلف في تصنيفه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله  
 وعاصم بن خزيمة وجابر بن سريانة ونحوهم انتهى ومقتضاها ان العيصي عند الذهبي ضعيف  
 اعل مراتب الحسن دون سائر انواعه فبيدها عموم وخصوص من وجه عند انتهى كلام  
 السندى وبعد الملبيا واللى اقول اختلفت عباراتهم وقد يباو حديثا في تعريف الحسن  
 فمنهم من جعل منهم من فصل والذي عرف به ابن حجر في شرح الفقه هو ما اخذ الضبط اى  
 قل عن ضبط رجال العيصي مع بقية الضوابط المتقدمة في العيصي اى المسالة عن الشذوذ  
 والعلل مع الاتصال ولو لم عليه تسمية السفاوى بانه تعريف لم يميز به الحسن لذاته  
 لان الحقة المذكورة لا غير منضبطة واجب عنه بان المراد منها ههنا ان يكون راوى الحديث  
 متاخرا تاخر يسيرا من درجة العيصي لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان ولو كان  
 مرتبة بعد ما تقدم به منكر او هذا المعنى منضبط وقوله بعض الحفاظ ضابطه يعرف  
 به فقد حكى السيوطي في شرحه نظمو الدرد عن الزركشى انه قال رأيت بخط الامام  
 الحافظ ابى الحجاج يوسف ان الحسن من الحديث منزلة ما بين منزلة العيصي والضعف  
 فمن طرقه ان يكون احدهم انه مختلفا وقتة قوم وضعفه آخرون ولا يمكن ان تضعف  
 به مفسرا فان كان مفسرا قدم على توثيق من وثقه فعلا الحديث ضعيفا انه في قتال  
 السيوطي فيها عن ابن حجر انه قال قد رويت لبعض المتأخرين كلاما في الحسن فيتعرف  
 ان الحسن الحديث الذي في رايته مقال ولم يظهر فيه مقتضى الحكم فيحكم على ما  
 بانضعف ولا يسلم عن عوامل الظن فيحكموا به في نسخة انتهى وعرفه الله

في جامعه بالفتحه السيد المصنف قال الحافظ ابو عبد الله محمد بن أبي بكر في ما حكاه الحرقي من  
الترمذي الحسن بصرفه من عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا  
الا ان تكون رواة غير متواترين بل ثقات فظهر من هذا ان الحسن عند أبي عيسى  
صحة لا تخص هذا القسم بل يتركه فيها الصحيح فكل صحيح حسن عنده وليس كل حسن  
صحيحا انتهى وذلك لافاقص بلد الدين بن جماعة هذا الكلام في مختصره بطريق الايراد فقال  
بعد ذكر تعريف الترمذي قلت فيه نظر لان الصحيح كله لو اكد تركه لا يوافقنا فيه كل الصحيح في  
تعريف الحسن انتهى واحاصله ان هذا تعريف الحسن يصدق على الصحيح فلا يكون التعريف  
مانعا لدخول ما ليس من جنس المحدود في الحد فان الصحيح والحسن تسميان عند اللبنة  
واصحاب عند الطيبي في خلاصة فقال بعد ذكر ايراد ابن جماعة ما زاد دخول الصحيح في هذا  
الحد قول الترمذي ان لا يكون في سنده متهم يحتل معنيين احدهما ان لا يتوهم  
الغفلة والكذب الفسق في الراوي فلا يتوهم به وثانيهما ان يتوهم فيه ذلك ولا يتوهم  
به وهذا هو معنى مستورا عندنا وهو المعنى به في التعريف وقد قصد بهذا التقييد الاحتراز  
عن الصحيح لان شرط الصحيح ان يكون مشهورا عند الدلالة انتهى وقد عاب عنه ايضا بما ذكره الحافظ  
ابو الفتح بانه اشترط في الحسن ان يروى من وجه آخر لم يشترط ذلك في الصحيح **اقول**  
هذا الجواب لا يدل على الايراد فان غاية ما لزمت منه ان يكون الحسن اخص من الصحيح حيث اشترط  
فيكون من وجه آخر لم يشترط ذلك في الصحيح فلو اورد من ان يروى بوجه آخر  
او لا وهذا الايضاح مختلف بل قد جبه فان الحسن والصحيح عندنا قسيمان على ما هو المشهور عنه  
تحت شرط في الحسن ان يروى من وجه آخر وشرط في الصحيح عدمه لكان بينهما تقابل البداهة  
ان لم يفرق بين عدم الاشتراط واشتراط عدمه فلا يخلص من الايراد الا بما ذكره  
الحافظ ابو بكر من ان الصحيح عند الترمذي خاص بالحسن عام او بما ذكره الطيبي من جعل  
بما ذكره لا يكون في سنده متهم احترازا عن الصحيح فاورد عليه ابن جماعة ايضا بما يشتمل

انہرو من الحسن فانه لویرو من جهة اخرى یقرب منه ما ذکرہ العراقی من ان الترمذی مع اشتراط  
ان یروی من جماعت فی الحسن حتی احادیث فی جامعہ لا تروی الا من جرد واحد کحدیث  
اسرائیل عن یوسف بن ابی بردۃ عن ابیہ عن عائشۃ قالت کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ  
وعلیٰ آلہ وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانک فانه قال یحس غریب لا نعزم الا ان  
حدیث اسرائیل عن یوسف بن ابی بردۃ ولا یعرف فی الباب لاحادیث عائشۃ ویحجب  
بما ذکرہ ابو الفتح ویشیر الیہ کلام الطیبی من ان الذی یحتاج الی مجتہد من غیر وجہ  
ما کان راویہ فی درجۃ المستوی ومن لم یثبت عدلہ لیتقی بہ الحدیث لان کل حسن  
یحتاج الیہ فایما فی الباب ان الترمذی عرفت بنوع منه لا بكل انواعہ ولا بالشیخ ذلک  
**الخطابی** ای قال ابوسلیمان الخطابی صاحب معالم السنن واختلف فی اسمہ فقیل احمد  
والصحیح ان اسمہ محمد وهذا تعریف آخر للحسن ما عرف من حجة قال شیخی وولدی  
وحید دھری فرید عصر مولانا الحاج الحافظ محمد عبدالکلیل اذ خذہ اللہ تعالیٰ  
جنات النعیم الخیر ہما علی صیغۃ اسم المكان وهو الذی اشتهر منہ الحدیث انتہی  
وکیکن ان یکون الخیر ہم فاعل من الخیر یخرج والمراد بہ راویہ لا الخیر حقیقۃ فلا یؤثر من اللیس الی  
الایلیٰ لنبی علی من عدلہ واشتہر رجالہ ای بالصدق کذا فسر ابن الصلاح وعلیہ  
ای علی هذا التعریف مدار اکثر اہل الحدیث وهو الذی یقبل اکثر العلماء ویستعملہ  
عامۃ الفقہاء انتہی کلام الخطابی فالمنقطع ونحوہ مما لویرو عن صحیحہ  
الخیر من تعریف الحسن وکذا المدلس بصیغۃ ہم للفعل من التذلیس اذا  
لویرو ہا ہی اسنادہ فی موضع آخر فهو لا یکون حسنا فقولہ ما عرفت من حجة احتراز  
عن المنقطع والمدلس فہما ما لویرو عن صحیحہ وقولہ واشتہر رجالہ احتراز عن الضعیف  
واخرج علی هذا التعریف ابن جماعة بوجہین الاول ان الصحیح کلہ او اکثرہ کذلک فیدخل فی  
تعریف الحسن فلا یکون التعریف مانعا دلالتہ انہ یصدق علی ضعیف عرف من صحیحہ

واشتهر رجاله بالضعف قد دفع الطيبي وطه بان المراد بقول الخطابي واشتهر رجاله ان جال  
 مشهورين عند باب هذه الصناعة بالصدق وينقل الحديث ومعرفة انواعه  
 وحيث كان مطلقا من قيد العدالة والضبط دل ذلك على اخطائهم عن رتبة  
 رجال الصحيح ثم قال وهذا هو الجواب ايضا عن قوله واشتهر رجاله بالضعف لان اطلاق  
 الشهرة في عرفه يدل على خلاف ما فهم من الضعيف بعض المتأخرين  
 اي قال بعض المتأخرين في تعريفه هكذا وقع كلام ابن الصلاح فيه واذا اراد به ابن  
 الجوزي فانه عرفه به في موضوعاته هو الذي فيه ضعف خرج به الصحيح  
 قريب اي قريب من حجة الى الصحة محمّل كذبه لكون رجاله مستورين وهذا احتراز  
 عن الضعيف فانه الذي يبعد عن الصحيح من حجة ويحتمل الصدق والكذب ولا يحتمل الصدق  
 اصلا كما لموضوع فالحسن اسطة بين الصحيح والضعيف والظاهر ان المراد بقوله  
 محتمل ان ضعفه ليس كثيرا بل يسير بحيث يحتمل ويخبر وليس خارجا عن جلا الاحتمال  
 والقبول قال ابن دقيق العيد هذا الحد ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل  
 من غيره واذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة ومثله  
 ذكر ابن جماعة ويحجب عنه بمثل ما يجب عن ياد النفاوى على ضعفه على ما مر  
 تقريره قيل هذا يصلح للحمل به ترجم ابن جماعة انه داخل في كذا فاعتزل  
 بانه دورا لانه عرف اصطاحيت للعل وذلك يتوقف على معرفته كونه حسنا  
 وهو نعم فاسد فانه ليس جزء من التعريف بل هو من تنمته احد بيان حكمه ابن الصلاح  
 اي قال ابن الصلاح في تحقيق الحديث الحسن هذا تعريف رابع له هو قسمان اي  
 الحديث الحسن ينقسم الى قسمين عبارته المفصلة هكذا قد امتعت النظم في ذلك  
 الحشام معاين الاطراف للام هو ملاحظا مما وقع استعما لهم فتقيل وانفوان  
 الحديث الحسن مبان احدهما الحديث الذي لا يخلو رجالا اسنادا من مستفرد

لم يتحقق اهليته غير انه ليس مغفلا كثيرا لخطا في ما روي به ولا موثرا للكذب في الحديث  
 اي لو ظهر منه تعدل للكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع  
 ذلك قد عرف بان يروى مثله او نحوه من وجه آخر او اكثر حتى اعتضد بمتابعة متابع  
 راويه على مثله او ماله من شاهد فخير به ذلك عن ان يكون شاذا او منكرا او كلام الترمذي  
 منزل على خلاف القسم الثاني ان يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة غير انه  
 لا يبلغ درجة رجال الصحيح بان يقصر منهم في الحفظ والانتقاء هو مع ذلك يرتفع عن  
 حال من يعدل في نفسه منكرا ويقتصر في كل من هذا مع سلامة الحديث من ان يكون  
 شاذا او منكرا لسلامته من ان يكون مغفلا او على القسم الثاني ينزل كلام الخطا في المتن  
 الذي ذكرناه جامع لما تفرق من كلام من بلغنا كلامه في ذلك كان الترمذي ذكر  
 احد نوعي الحسن فذكر الخطا في النوع الاخر مقتصر كل واحد منها على ما رأى انه مشكل  
 معهما ما رأى انه غير مشكل او انه غفل عن البعض انتهت عبارته والمصنف المتفحص  
 اختصر منها قليلا احدهما ما لم يخل رجال سنادا عن مستور  
في العدالة غير مفعل في روايته وقت الفصل الاداء ورقي اي  
والحل انه قد روى مثله او نحوه من وجه آخر اورد عليه ابن جماعة بأنه يصيد  
 على الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروى مثله او نحوه من وجه  
 آخر انتهى وقد نصه الطيبي بان قوله قد روى او احتراز عن كل ذلك فان الغرض من  
 التقيد به اعتضاد الحديث المراد بما يضر به ضعفه وازالة ما به من الوهم والارسل  
 ولا انقطاع وغيره بالاثبات في الرواية من غير وجه الاعلى وجه يرتفع بذلك والا كان  
 عبثا والتأني ما اشتهر راويه بالصدق والا مانه احتراز عن الضعيف  
 وعن القسم الاول وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظا واثقا نا  
 بحيث لا يعد ما انفرد به منكرا اورد عليه ابن جماعة بأنه يصيد

على المرسل الذي اشتهر مراراً به بما ذكرنا وليس بحسن في الاصطلاح واجب عنه الطيبي  
 بان الذي في هذا الرأي لا يخلو ما ان يكون مما عرفت عنه او معناه من غير رواية او عالم  
 يعرف لامر الوجه الذي في الاول ولا من وجه آخر فالاول اخبره بخبره المنقطع من الحد  
 والثاني هو الذي اخبر عنه بقوله لا يعد ما انفرد به منكلا ولا بد في القسمين  
 المحسن من سلامتهما عن الشذوذ والتعليل مع الاتصال قيل القائل  
 العلامة الطيبي في خلاصته ما ذكره بعض المتأخرين اي ابن الجوزي عليه  
 على ان معرفة المحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف  
 حيث اخذ الضعيف في تعريفه لانه اي الحسن وسط بينهما اي الصحيح والضعيف  
 فقوله اي ابن الجوزي قريب اي قريب مخرجه الى الصحة فحتمل كذب بكون  
 رجاله مستوفين كما حققته في تدبيرنا في الترمذي والفرق بين حدی  
 المحسن والضعيف بحيث يتميز احدهما عن الآخر ان شرائط الصحيح من الاتصال  
 وسلامته عن الشذوذ والعللة القادرة معتبرة في حال المحسن لكن العادلة  
 في الصحيح ينبغي ان تكون ظاهرة لا مستترة والاتقان كاملا  
 تاما وليس ذلك في شرائط المحسن اقول هذه العبارة توهم ان المحسن  
 اعم من الصحيح من حيث الوجه حيث اشترط في الصحيح كمال الاتقان في المحسن  
 لم يشترط ذلك فبقى اعم من ان يكون فيه كمال الاتقان او لا فكل صحيح حسن من من  
 مكسر ليس كمال الاتقان في الصحيح متقاربان على هو ظاهر سياق السيد المصنف رحمه  
 الله تعالى والشرط في الحسن تصويره لكان اولي احسن كما لا يخفى ومن ثمرات من اجل  
 عدم اشتراط ظهور العادلة وكمال الحفظ في الحسن بل اعتبار تصور الخط عن حفظ  
 الصحيح فيه احتياجا من الصلاح الى تقييد قولنا ان يروى من غير  
 وجه مثله او نحوه فيه اشارة الى نوع قصدي في تعريف ابن الجوزي في الخبر

به اى بالوجه الاخر والضعيف لما فرغ من بيان الفرق بين الصحيح والحسن شروع  
 في الفرق بين الحسن والضعيف هو الذي بعد عن مخرج الصحيح محرمه واختل  
 الصدق والكذب على السوية ولا يحتمل الصدق اصلا في الموضوع  
 الذي عرفت وضعه وانما سمي الحسن حسنا لحسن الظن برأويه فانه  
 لما اشتملت درجة عن درجة رجال الصحيح وارتفعت عن حال من يبعد ما يفرده من الحديث منكرا  
 وكان سلب الاسماء مشهورا باصحاب الحديث بحسن الظن به تبرع جانب الصدق على الجانب  
 الاخر ولذا لا يحتمل الكذب محتملا ولا كذا والضعيف فانه لما تقلد درجة رتبة عن رتبة رجال الصحيح  
 احتل الصدق والكذب على تسمية الكذب بحيث لا صدق هناك الكلية ولو قيل هذا تعريف آخر  
 للحسن كما الطيب بعد ما تعرف من جملة فان من جملة بعد ما عرف على التعريفات المذكورة قال  
 ولو قيل هو كل حديث خال عن العلل في سنده المتصل مستور له بشهادة وشبهه  
 قاصر عن درجة الاثقان لكان اجمع لما حد ولا واقرب مما حاد ولولا واخبر منه  
 فقوله خال عن اهل احتراز عن دخول الاسباب الخفية الغامضة القادرة في الحديث  
 وقوله في سنده المتصل احتراز عن المرسل والمنقطع ونحوهما وقوله له بشهادة وشبهه  
 صفة فالضمير المحمدي في له راجع الى المستور وفي به الحديث قافية للتنوع لا للتعدد  
 والمضى للراوى المستور العدالة بهذا الحديث شاهد اى حديث آخر مروي بغيره  
 بعيد هذا الاسناد فيهم له بالقوة او الراوى الحديث طريق اخرى بمعنى هذا الحديث  
 يشهد هذا الحديث انه مقدر ومخالف فيكون هذا الحديث شاهدا وذلك مشهورا  
 بهذا المعنى واحتراز به عن الضعيف الذي لم يقصد بمثل ذلك الحديث او آخر  
 بمناه وقوله قاصر عن درجة الاثقان صفة اخرى للراوى المستور العدالة فاعلم منه  
 ان عدالة رجال الحسن واتقانهم قاصران عن عدالة رجال الصحيح واتقانهم به يخرجهم  
 الصحيح فظهر من هذا ان هذا الحد احسن الحدود قال الطيب لكن يرد عليه على قوله

في سند المتنهل مرسل الثقة الذي اعتمد بالسند فان تشبث بان العمل حرام بالسند  
 لانه في رواية المحققين انتهى تقول ولو قيل في تعريف الحسن هو مسند  
 من قرب من درجة الثقة احتذبه عن الصحيح الضعيف كليهما فان الراوى  
 في الصحيح يكون على مرتبة في الوثوق وفي الضعيف يكون ابعد من درجة الثقة او  
 مرسل ثقة زادة لا يلام ما اوردته على ابن جماعة وروى كلاهما أى مسند  
 الثقة ومرسله من غير وجه وسلم عن سند ووزعالة فانهما ما كانا من  
 الاحتجاج بالحديث لكن اجمع احدهما وادخلها وادخلها عن  
 التعقيد اقول العجب من الطبيعى يعترض على ابن جماعة لفظ اللفظ ولا يتأمل  
 في ما اختاره امرأت لولم ير السند من جهة آخر وجد الشرط الباقية اظركم  
 حسنا بل فطر شمله التعريف بانحالة شرط كونه مرويا من غير وجه في مرسل الثقة يسلم  
 واما كونه شرطا في مسند فليس بمعبر عن كونه مرويا بل هو دخل المرحوم  
 في التعريف والعجب العجيب من المصنف حيث حرم بعض له جرحا بل قوله في  
 هذا الا سبب في التزم احق به خلاصة الطبيعى ومن نظر في صحة وسقمه في  
 بالسند ما اتصل بسند كذا الى منتهى اى الرسول صلى الله عليه وسلم  
 او الصحابي او التابعي وبالثقة من جملة بين العدالة والضبط والذكر  
 في ثقة في قوله او مرسل ثقة للتنبوع اى اى ثقة كان كما سيأتي بيانه في نوع  
 المرسل اقول لمرشد المصنف في ما سيأتي من نوع المرسل شيئا فيقيد هذا لفظا  
 بل حاله الى الاصول فهذا هو بلاؤه والذي اوتصر فيه اخذه من كلام الطبيعى فان  
 قوله ولو قيل الى هنا كله من كلام الطبيعى فنقله المصنف من دون ان يضيفه الى قوله  
 وفي الطبيعى في خلاصته فقال في بحث المرسل المرسل ما جاء من التابعين قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا فهو مرسل بالاتفاق واما قوله



دون الثاني هذا ما خالف في تسميته مرسلا نقل الحاكم وغيره من أئمة الحديث لا يسمى  
مرسلا وبه قطع الخطيب البغدادي ثم ذكر كلاما في الاحتجاج بالمرسل وعدمه وسببان  
تحقيقه في من حقه أن شاء الله تعالى والمحسن حجة كالصحيح فهو وإن كان دون الصحيح  
لكنه ملحق به في الاحتجاج ولذلك أول ج في الصحيح أقول لهذه البشارة علما  
الأول أن يكون المراد بالصحيح الحديث الصحيح ويكون المعنى ولذلك أي لما كان المحسن  
كالصحيح في كونه حجة لدرجته بعضه في الصحيح ولو يزداد عنه فيكون لشارقة إلى ما ذكرنا  
سابقا من أن بعضهم قسم الحديث إلى قسمين فخط الصحيح والضعيف فادرج المحسن  
في الصحيح ويطلق عليه اسم الصحيح وهو الظاهر من كلام الحاكم في تصريفاته وقال ابن الصلاح  
من سمي المحسنا لا يكره أنه دون الصحيح المقدم للدين أولا فهذا إذا اختلفوا  
في البشارة دون المعنى انتهى والثاني أن يراد بالصحيح كتاب الصحيح كجامع البخاري  
ومسلوه ويكون المعنى لذلك أي لكونه بصحيح أدخل الحسن ذكره في كتاب الصحيح  
صحيح البخاري ومسلوه مع أنها من كتب الكتب المذكورة فيكون إشارة إلى أصحها  
سابقا أن كتاب البخاري ومسلوه مشتقان على الحسن أيضا نعم أصل وضعهما ليس  
الأدراج الصحيح على ما ذكره الذهبي قل ابن الصلاح ردا على المنعوي  
تسمية هي السنة الإمام حسين بن سعيد المنعوي الشافعي المتوفى سنة  
ست عشرة ومئتين في المصنف لم يبق قبل المؤلف لم يسم كتابه به  
نظامه وإنما صار هذا الاسم على ما بالغلبة حيث ذكر بعد قوله أما بعد أن اختلف  
هذا الكتاب مصنفه اللسان بأحسن حيث قسم الأحاديث في كل باب  
إلى صحاح وحسان ونحو بالصحاح ما أخرجه الثقات وبالحسان ما أخرجه أبو داود  
والترمذي وغيرهما من أصحاب السنن وما كان فيه من ضعيفات وغريبات أشار إليه  
وأخرج عن ذكر ما كان منكرا أو موضوعا هذا هو الحق في حق الحق

في آخر باب مناقب قريش حديثا وقال في آخره انه منك تساهل لان فيها  
 اي السنن الصيحه والحسان والضعاف فكيف سمى الكل بالحسان هذا  
 تقرير ايراد ابن الصايغ وتبعه النعمي فقال في بعض تصانيفه تقسيم البغوي الى حسن  
 وصالح مرديد، بالصالح ما خرج به الشيطان وبالحسان ما في السنن ليس بصواب  
 لان في السنن الصيحه والحسن والضعف والمنكر انتهى لا يقال له ارا دبا الحسن اعلم من  
 الصيحه والحسن في نفسه بل كما نقول ليس احسان عند اهل الحديث عبارة عن ذلك  
 فاجيب عن هذا لا ياد بن البغوي اصطلاح على ذلك ولا مناقشة فيه **ثم اعلم**  
 ان شرط الفيضين ان لا يذكر الا الصيحه كما نقل عنها وليس فيها حديث حسن كقولنا  
 الصيحه على ما ذكره العراقي ويخالفه قول الذهبي على ما مر تحقيقه كما السراي كنس ابي داود  
 والترمذي وابن ماجه والنسائي فمنهم من اطلق عليها لفظ الصيحه كابي طاهر السنن  
 حيث قال الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب انتهى وكابي عبد الله الحارثي  
 حيث اطلق على جامع الترمذي الجامع الصيحه كذلك الخطيب اطلق عليه وعلى سنن  
 النسائي اسم الصيحه قال ابن الصلاح وهذا من تساهل صريح فان السنن مشتملة على  
 صحاح وضعاف وحسان وغير ذلك فقد روي عن ابي داود انه كان يقول ذكرت في كل  
 باب احص ما عرفته فيه وقال ابن منداه انه كان يخرج الاسناد الضعيف اذا لم يجد في  
 الباب غيره وكان من مذهب النسائي ان يخرج عن كل من اخرج مع على تركه وهذا كله يدل  
 على انها مشتملة على الضعاف ايضا وصحيح الترمذي في جامعه من اوله الى آخره يشهد  
 لذلك وقيل البقاء في الشيخ برهان الدين ابراهيم بن عمر تلميذ الحافظ ابن حجر في شرح  
 الالفيه المسمى بالذات الوفيه حاكيا عن ابن كثير ان في سنن النسائي رجالا محمولين  
 اما عيبا او حالا وميرهم الجرح وفيه احاديث ضعيفة ومنكره ومعللة انتهى وقال  
 ابن الصلاح من مطان الحسن من ابي داود ثم بينا عنه انه قال ذكرت فيه الصيحه

وما يقاربه وروينا عنه انه كان يذكر في كل باب احصوا ما عرفه وقال ما كان في كتابي من حديث  
فيهم من غدير فضيلته وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها احصوا من بعض فعلي  
هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحة  
احد من يزيرون الصحيح والضعيف الحسن عرفنا انه من الحسن عند ابى داود وقد  
يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مستدرج في ما حققنا من ضبط الحسن  
انتهى واعترض ابو عبد الله محمد بن عمر بن محمد القمهي الا انه لسي المعروف بابن رشيد  
على هذا الكلام بل انه ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث لم ينس عليه ابو داود وبعض  
ولا نص على صحته عني ان الحديث عند ابى داود حسن اذ قد يكون عند صحيحا  
وان لم يكن عند غيره انتهى وقال حافظ ابو القحط محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس في  
عصر جامع الترمذي هو داود بن الصلاح ايضا الحزم ابو داود شيئا بالحسن وعمله  
في ذلك شبهه على مسلم الذي لا ينبغي ان يحمل كلامه على غيره انه اجتناب الضعيف  
الواهي فقول ابى داود ما يشبهه بعض في الصحة وما يقاربه يعني ما فهموا وهو نحو  
قول مسلم في خطبة كتابه انه ليس كل الصحيح قد لا عند مالك وضعفه وسفيان  
فاحاج الى ان ينزل الى مثل حديث لثيث بن ابى سليمة عطية الساجي يزيد بن ابي  
لما يشمل الكل من العدالة والصدق وان تفاوتوا في الحفظ والاتقان لا فرق بين  
الطريقين غير ان مسلما اشترط الصحيح وابدأوا ولم يشترطوا ذلك لكونهم وبيده قولي  
بعضها احصوا من بعض اشارة الى ذلك اي اهدر المشترا من الصحة وان تفاوتت فيه لمنا  
نقتضيه صيغة اصل انتهى كلامه قال العراقي قد عجاب عن اعتراض ابن رشيد بان ابن  
الصلاح انما ذكرهم فانه من الحسن الاحتياط ان لا يرتفع الى درجة الصحيح وان جاز  
ان يبلغها عند ابى داود لان جازاته فهي صالح فان كان ابو داود يرى الحسن رتبة بين  
الصحيح والضعيف فالاحتياط اقاله ابن الصلاح وان كان رايه كالمقتدرين ان ينقسم

الصحیح وضعف فما سكت عنه فهو صحيح فالاحتياط ان يقال علمه كما عرّف هو بنفسه والاحتياط  
 عما اعترض به ابن سید الناس هو ان مسلماً لا يزم للصحة في كتابه فلا يسن لنا ان يحكم  
 على حديث خرجه فيه انه حسن عندنا لما تقدم من قصور الحسن من الصحيح فاجابوا وقال  
 ما سكت عنه فهو صالح والصلح قد يكون صحيحاً او قد يكون حسناً عند من يرى للحسن  
 رتبة دون الصحيح فلم ينقل لنا عن ابی داود انه هل يقول بذلك او يرى ما ليس بضعف  
 صحيحاً فكان الاحتياط ان لا نرفع ما سكت عنه الى الصحة حتى يعلم ان رأيه هو  
 الثاني وهو محتاج الى نقل انتهى بقى حكم احاديث المسانيد كسند احمد بن حنبل وسند  
 ابی داود والطحاوي هو ان من صنف في المسانيد على ما قبل في مسند ابی بكر بن ابی شيبة  
 ومسند ابی بكر بن الزهر والبقوي وغيرهم وهو على ما ذكره ابن الصلاح وغيره انه لا يسن  
 في رتبة الصحة لان من جمع مسند الصحابي يجمع ما يقع لاهل حديثه سواء كان صالحاً  
 للاحتياط او لا فانهم واحفظ هذه الدلائل في المختارة من الكتب المنقولة وقول  
 الترمذي في جامعه حديث حسن صحيح لما علم ما سبق ان الحسن تسليم  
 للصحيح وانه دونه ملحق به في الاحتياط ومع الاشكال في قول الترمذي في كثير من الاشياء  
 هذا حديث حسن صحيح ان كيف يجمع الحسن والصحة في حديث واحد مع اختلافها فاجابوا  
 عنه ابن الصلاح بجوابين فكرهما السيد المصنف بقوله يريد به انه روي بسنادين  
 احدهما يقتضي الصحة والاخر الحسن هذا اول الجوابين او المراد بالصحة  
 اللغوي وهو ما تميل اليه النفس لتسكت هذا ثاني الجوابين واعتراض  
 ابن دقيق العيد على كل من هذين الجوابين فاورد على الثاني انهما انه يلزم عليه ان  
 يطلق على حديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن لو قيل له لو ورد على وجهين لا يصح  
 في الاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع انه ليس لها الا مخرجة واحدة في كلام الترمذي  
 في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لاخره الامس هذا الوجه كحديث العلاء بن



مثله منقولاً عن الحافظ أبي بكر أعترض على أبي بكر ابن سيد الناس الحافظ أبو القاسم بقوله  
قد بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يكون من جهة آخر ولو اشتترط ذلك في الصحيح فانتقل  
أن يكون كل صحيح حسن انتهى قد عجا بغيره بل إنه ليس بشرط عند الترمذي في جميع أنواع الحسن  
بدليل أن الترمذي قال في بعض الأفراد هذا حديث حسن صحيح بل هو مشروط به في نوع  
واحد منه على ما حققه ابن الصلاح بتقديم ذكره مفصلاً ثم يعرض كل صحيح حسن باعتبار  
نوع غير مشروط به تعدد الوجه وأحسن منه جواب الحافظ العراقي حيث قال في شرح  
الافية قلت وجواب ما أعترض به ابن سيد الناس هو أن الترمذي إنما اشترط في  
الحسن مجيئه من جهة آخر أو يبلغ رتبة الصحيح فإن بلغها ولو اشترط ذلك بدليل  
قوله في مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع إلى درجة الصحة اثبت له الخزانة  
باعتبار هذين انتهى وتفصيله أن الترمذي قد يقول حديث صحيح قد يقول صحيح قد يقول غريب  
وقد يقول حسن صحيح وقد يقول حسن غريب قد يقول صحيح غريب قد يقول حسن غريب قد يقول غريب  
كتاب لعلنا نأهل النوع الأول وهو ما إذا انعدم الحسن عن غير ما عيّن الله ترشد إلى ذلك  
فإنه قال في آخر كتابه ما قلنا في كتابنا حديث حسن فأنما مرادنا به حسن أسناده ثم قلنا  
بهذا الله أعلم الذي يقول فيه حسن فقط دون ما يقول فيه حسن صحيح وغير ذلك من  
الصفات فكانه لم يذكر إلا تعريف نوع واحد ما هو موضعه وأما لانا صراحة حديث لعلنا ذلك  
قيداً بقوله عندنا طبعاً ينسب إليه إلى هل الحديث كما فعله الخطابي كما قال ابن حجر أقول  
ومن ههنا ظهر أن المراد ابن جماعة على تعريف الترمذي للحسن بأنه يصدق على الصحيح  
ليس بوجه لعدم القباحة في ذلك وإن تناوب الطبع يقول الترمذي ما لا يكون في سند  
متمم المذكور سابقاً لا يخرج الصحيح من تعريف الحسن غير مقبول وآمل أن ههنا جواباً  
آخر ذكره ابن حجر في شرحه القبة وحاصله أن الحديث الذي قال فيه حديث حسن صحيح  
أنه لو كان متفقاً فهو باعتبار الأسنادين كما ذكره ابن الصلاح فإن وقع التعارض فهو محمول

على التردد الحاصل من المجتهد في المروءة هل جمعت في حصة العفة او الحسن وتتردد  
 اليه الحديث في حال ناقلة فتقضى المجتهدان بتردد ولا يصف باحد الوصفين جزماً  
 فيقال مباحس عند قوم صحيح عند قوم غايه ما فائدة حذف في حروف التردد وكان  
 حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما يحدث في حروف العطف عن التعدد وفي هذا  
 الجواب تكلف من سريخ فاحفظ هذه المطالب النفسية لما لا تجد هائي الدفاتر  
 الكبيرة والحسن مشرع في الصحيحين يعين به ما فرغ من ذكر الصحيحين لانه والحسن لذاته  
 اذا روى من وجه آخر مثل الوجه الاول في الحسن ترقى حصل له الترتيب  
 الحسن الى الصحيح لقوته من الجهتين فان النظم ام شئ مع شئ يفيد  
 قوة لا تحصل مع شئ بانفسه لا فيفترض ان يتقوى احدهما بالآخر قال  
 ابن الصلاح كحديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم قال لو كان ان اسبق على امتي لا منتهى بالسواك عند كل جلوس  
 وتيمم من المشهورين بالصدق والسياسة لكانوا من اهل الايمان حتى يضعه بعضهم  
 من جهة سوء حفظه وفاقه بعضهم فحدثه من هذه الجهة حسن فلما انضم الى  
 ذلك كونه روى من وجه آخر فصح هذا الاسناد والتحق به سجد الصحيح قال العراقي  
 وقد اخذ ابن الصلاح هذا من القيدى فانه قل بعد ان اخرج من هذا الوجه  
 الى سلمة عن ابي هريرة عندي صحيح وانما هو لانه قد روى من غير وجه وتغير  
 بالترقي انه ملحق في القوة بالصحيح لانه عليه فلا بد عليه  
 ما قيل ان فيه نظراً لان هذا الصحيح لا يملكه فكيف يسمى صحيحاً واما الضعيف  
 الاولين بين الفرق بين الحسن والضعيف لضعف الخبر به فلا كذب  
 راويه وفسقه لا ينبغي بتعدد طرقه فتلج بالقلبان علماءنا  
 الخفية وغيرهم من ارباب الحديث قد صرحوا في مواضع ان الضعيف ينبغي

يتعد طرقة فيخرج به فكيف يصح هذا القول في تراجم ما يستفاد من كلام ابن الصلاح في الضعيف  
 على تعيين قسمه ضعیف یزیله تعدد لاطرف وذلك اذا كان ضبعة ناشيا من سوء حفظ  
 روايته مع كونه من اهل الصدق والديانة فاذا ذكرنا ما رواه الا انه قد جاء من جهة اخرى  
 عرفنا انه ما قد حفظه ولم يخل فيه ضبطة وكذلك اذا كان ضبعة بالاسناد ومنه  
 ضبعة لا يزيله نحو ذلك لقوة الضعف بحيث تقاعد هذا الجابر عجزه في ذلك الضعيف  
 الذي ينبغي ان يكون الروي منهما بالكذب او كونه الحديث شاذ او المراد ههنا هو القسم  
 الثاني ومن ههنا يدفع للتناقض بين اقواله حديث يقولون في بعض الاحاديث  
 انه ضعيف قد قوى بروايته من جهة اخرى يقولون في بعض اخر انه حديث ضعيف  
 لا ينبغي تعدد طرقة ومثاله ما رواه الدارقطني بسند وا عن جابر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا مهر اقل من عشرة دراهم وميه مبشر بن  
 عبيد وهو كذاب يروي عن احمد انه قال احاديث مبشر موضوعه ورا لا الدارقطني  
 ايضا من وجهين ضعيفين وعن علي بن مثله مرفوعا وهذا الحديث هو الاصل في  
 باب تعدد المهر بمشترط حرامهم عند اصحابنا فلما ورد عليه من ضبعة قالوا انه قد  
 اخبر ضبعة بطرقة فقال العيني في شرح الهداية يروي عن جابر مرفوعا الا  
 لا يزوج النساء الا الاوليا ولا يزوجن الا من لا قلم ولا مهر اقل من عشرة دراهم  
 قال ابو عمر بن عبد البر هذا حديث ضعيف لا اصل له ولا يحتمل عقله وقال البيهقي  
 ضعيف ورواه في المسنن عن مشير بن عبيد لكوني في الاسناد في المعرفة على احمد بن حنبل  
 انه قال احاديثه موضوعه وقال ابن القطان هو كما قال ورواه البيهقي والدارقطني  
 من طريق لكن الحديث اذا روي من طريق مرفوعة انها ضعيفة تصيب به حسنا ونجرا  
 به تكرار النوى في شهر المذهب يروي الدارقطني ثم البيهقي في بعضها ما عن ابي  
 عن الشعبي عن علي قال لا تقهر انه يروى في من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من



عشر دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق كان ابن حبان يقول داود ضعيف والشعبي  
يسمع من علي وأخرجه الدارقطني ايضا في الحدود عن جرير عن الضحاك عن ابن شبرمة  
عن علي جرير ايضا ضعيف اتفق كلام العيني روح في البحر الرائق اقل المهر عشرة دراهم  
الحديث في خلاف وهو ان كان ضعيفا فقد تعددت طرقه والمنقول في الاصول ان  
الضعيف اذا تعددت طرقه يصير حسنا اذا كان ضعفه لغير الفسق اتفق وهكذا ذكر  
ابن الهمام في فتح القدير وغيره من علمائنا والذي ظهر لي هو ان هذا الحديث من  
انقسام الثمان فان رواه كاهن ضعيفون جدا وبعضهم متهمون بالوضع والكذب  
فلا تيسر من الضعف الى المحسن ان تعددت طرقه ولهذا قال الامام احمد سمعت سفيان  
ابن عيينة يقول لو وجد لهذا اي تقدير المهر بعشرة اصالحا وعنه النخعي في المقياد  
الحسنة واختارني باب المهر هو العمل باطلاق قوله تعالى احل لكم ما وراء ذلك ان  
تتبعوا ابا موالكم الآية كيف لا وقد تقرر في اصول الفقه ان العمل باطلاق الكتاب واجب  
ولا يجوز الزيادة بخبر الواحد عليه وان كان صحيحا فكيف يزداد بمثل هذا الحديث  
الذي تناهى حاله في الضعف على الكتاب <sup>مبين</sup> اما ذكره بعض الاصوليين من ان قوله تعالى  
قد علمنا ما فرضنا عليهم في الزواج وهو ما ملك ايما نهم الآية خاص في سناده  
المهر الى الله تعالى وهو مجمل فوقع خبر الواحد بيانا له فجددش بان المراد بالموصولة في  
الآية ليس المهر بدليل عطف وما ملك ايما مهر على الايجاب وكون الفرض حقيقة  
بمعنى لا يجاب لا بمعنى التقدير بل المراد النفقة والحقوق وعليه المفسرون وباب  
التاويل واسع لا ينبغي ان يفتقر السلامة في سنده وبالجملة لحياتنا مصالحنا في  
تقدير المهر بعشرة دراهم بدليل شانه فاعمل باطلاق القرآن واجبت هذا وان كان  
قولا مخالفا للحنفية لكنه هو القول الضعيف هذا فنشكر فانه بحث شريف لا تطلع  
عليه من غير كما في حديث طلب العلم فرضة على كل مسلم وفي بعض

المرايات بزيادة مسلة تراها الطبراني عن ابن مسعود والبيهقي وابن عدي عن ابن  
 ماجه اليها عنه قال الطبراني في الاوسط عن حسين بن علي بن عباس قال الخطيب عن علي  
 بن عبد الله عن انس بن مالك عن ابي بصير عن ابي بن كعب عن حذيفة وسمان وسمان بن جندب  
 قمعلاوية بن حنيفة وابي ايوب لانصارى وابي هريرة وعائشة زوج النبي صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم وعائشة بنت قدامة وام هان وقد بسط الكلام في تخرجه الحافظان  
 العراقي في تخرجه الكبي لاجاء العلوم بسط احسنه وانخص منه النجاشي في كتاب  
 المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة على الالة واكثر اسانيد اهل السنن فقد روى  
 عنه عشرون تاييدا كابراهيم النخعي واثني بن عبد الله بن ابي طلحة وثابت بن حميد  
 والزهري بن ابي عمير وزياد بن ابي عيون وابي عمار مسلم الطويل وقناعة والتمني بن  
 حنيفة ومحمد بن مسلمة والزهرى ومسلمة الهمداني كلهم عن انس فلفظ حميد طلب  
 الفقه حقه واجب على كل مسلم ولا ياتي عاكذ عن انس في اوله اطلبوا العلولوا لعين  
 وفي كل من هذا الاسانيد مقل وراوا ابن ماجه في مسنده وابن عبد البر في كتاب العلم  
 من حديث حفص بن سليمان عن كثير عن محمد بن سيرين عن انس به مر فوا بزيادة  
 وواضع العلم عند غير اهل مكة لانا نذكر الجوهرة واللؤلؤ والذهب فخص ضعيف  
 جدا حتى اتهم بعضهم بالوضع والكذب ورواه ابن شاهين من حديث موسى بن داود  
 عن حماد بن سلمة عن قتادة عن انس قال قاله ثقات لمكنة قال غريبه هو عند البيهقي  
 في الشعب تمام في فوائد رواه ابن عبد البر عن طريق عبد القدوس بن حبيب الكاشي  
 عن حماد عن انس قال اما ابو بكر بن داود السجستاني فاورد من جعفر بن مسافر التميمي  
 عن يحيى بن حسان عن سليمان بن ثابت البنان عن انس قال سمعت اسانيد هذا الحديث  
 كثير جدا حتى عدوا الحافظ السيوطي في الاحاديث المتواترة ومع ذلك كله فقد  
 اختلفوا في قضاة من قال انه حديث ضعيف لا يقوم بحجة لم يبلغ الى وجهه الحسن

فقال ابن عبد البر انه يرى عن انس من جولة كثيرة كلها معلولة لا حجة في شيء منها عند  
هل العلل بالحديث من جهة الاسناد انتهى وقال البراءة روى هذا الحديث عن انس بن مالك  
واحيه و احسنها ما رواه ابراهيم بن سلام عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن  
انس بن عمر فواعدا لا فاعل اسند النخعي عن انس بن سواد و ابراهيم بن سلام لا يعللوه  
عنه الا ابو عامر انتهى وقال الحافظ ابو علي النيسابوري انه لو يصح عن النبي صلى الله  
عليه و آله و سلم انتهى وقال البيهقي هذا حديث مشهور بين  
الناس و اسناده ضعيف قد روى من اوجه كثيرة كلها  
ضعيفة و سبقه بذلك الامام احمد و احكاما ابن الجوزي في العلل المتناهية  
عنه فقال لا يثبت في هذا الباب شيء عندنا فكذا قال اسحق بن را هوثيل لو صح  
وتقدم ابن الصلاح مثل بالمشهور الذي ليس بصحيح و تبعه النووي و من جاء بعده  
من مختصري كلام بن الصلاح كالطبري السيد المصنف وغيرهم و قدم من قال انه لم يرق  
من مرتبة الضعف الى مرتبة الحسن بسبب كثرة طرقه كالتزكشي وغيره فنفى المقاصد  
الحسنة بعد ذكر كلام المضعفين لكن قال العراقي انه قد صح بعض الائمة بعض  
طريقه كالبينة في تخريجه الاجزاء و قال المزي ان طريقه تبلغ به رتبة الحسن في غير  
اجزائها طريق قتادة و ثابت كلاهما عن انس و طريق مجاهد عن ابن عمر و قال ابن  
القطن صاحب بن ماجة في كتاب العلل عقب يراوه له من جهة سلام الطويل  
عن انس ببانه غريب حسن الاسناد انتهى كلام النخعي و في سند الانام شرح  
منسندا لامام علي القاري المكي قال التزكشي روى هذا الحديث من اوجه في  
كل طريق مقل قال حديث حسن الدار مع به قول النووي تبع البيهقي فقد قال تلميذ النووي  
الحافظ جمال الدين المزي هذا الحديث روى من طرق تبليغ الحسن قال شارح  
الجامع الصغين هو كما قال فان رأيت له تحسين طريقا جمعها في جزء و حكمت

ببعضه لكن من القسم الثاني وهو الصحيح لعدم انتفى الفصل الثالث من الباب  
الاول في الضعيف وهو ان حاله من الصحيح والحسن من ثوقه والاذكر ان  
الضعيف بغير اسناد لا يوثق فيه بصفة الجرم مثل قال رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم بل يقال روى عنه او بلغنا او جاء عنه او ورج عنه وشبهه ذلك مما  
لا يحكم بالجرم وهذا هو شرط الحافظ عبد العزيز المنذري في كتاب الترغيب  
والترهيب كما ذكره في خطبه هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح  
والحسن سواء لم يوجد واحد منها فيه او وجد بعضها وعدم بعضها لا يوجب  
ان يقول ما لم يجتمع فيه شروط الحسن لان ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح اقصر  
فذكر الصحيح غير محتاج اليه وهذا هو المقبر في الضعيف ووقف ابو حاتم محمد بن حبان  
البستي الى تسعة واربعين نوعا وكلها داخل في هذا الضابط ذكر الحافظ  
العراقي ههنا بسط احسانا لاقسام الضعيف فقال ما فقد فيه شرط واحد من  
شروط القبول قسم وشروط القبول ستة اتصال السند حيث لم يظهر المرسل  
فيكون له وعده الرجال والسلامة من كثرة الخطا والغلطة ونحو الحديث من جهة  
حيث كان في الاسناد مستور لم يعرف اهلية فليس منها بالكذب والسلامة من  
الشك وذلك والسلامة من العلة القاطعة فما فقد فيه لا تقبل قسم ويدخل  
تحت قسمان الاول المنقطع والثاني المرسل الذي لم يصير وما فقد فيه شرط آخر  
مع الشرط المتقدم قسم آخر ويدخل تحت اثنا عشر قسم فان قد اورد الذين دخل  
تحت الضعيف والمجهول ثالثا لمرسل في اسناد ضعيف والربع منقطع في ضعيف  
فانحاس مرسل في مجهول والسادس منقطع في مجهول والسابع مرسل في مغل كثر الخطا  
ان كان عدلا والفاصل منقطع في مغل والتاسع مرسل في مستور ولم يظهر من  
وجهه والعاشر منقطع في مستور لم يجرى من جهة آخر والحادى عشر مرسل

شاذ في الثاني عشر منقطع شاذ في الثالث عشر مرسل معل والاربع عشر منقطع معل  
وما فقد فيه الشرطان المتقدمان مع فقد شرط آخر ثالث قسم ثالث من اصل التقسيم  
فقد خل تحت عشرة اقسام فالتحاص من عشر مرسل شاذ فيه معل مغفل كثير الخطأ و  
السادس عشر منقطع شاذ فيه معل كذلك والسادس عشر مرسل معل فيه ضعيف  
والثامن عشر منقطع معل فيه ضعيف والتاسع عشر مرسل معل فيه مجهول والعاشر  
منقطع معل فيه مجهول والحادي والعشرون مرسل معل فيه مغفل والثاني والعشرون  
منقطع معل فيه مغفل كذلك والثالث والعشرون مرسل معل فيه مستور ولا ينبغي  
والرابع والعشرون منقطع معل فيه مستور كذلك وهكذا فالصل الى آخر الشرط فنحن  
ما فقد فيه الشرط الاول وهو الاتصال مع الشرطين الآخرين غير ما تقدم وهما السلا  
من الشذوذ والعللة ثم نحن ما فقد فيه شرط آخر مضموم الى فقد هذه الشرط الثالث  
والاقسام هذه الخامس والعشرون مرسل شاذ معل والسادس والعشرون منقطع شاذ  
معل والسابع والعشرون مرسل شاذ معل فيه مغفل كثير الخطأ والثامن والعشرون  
منقطع شاذ معل فيه مغفل كذلك ثم عدد فابدأ بالشرط غير مبادئ به او لا هو  
كون الرواؤفة تحت قسمان فالناسع والعشرون ما في اسناده ضعيف في الثلاثون  
ما فيه مجهول ثم عدد على فقد عدالة الراوى فقد شرط آخر غير مبادئ به وتحت  
قسمان فالحادى والثلاثون ما فيه ضعيف وعلو الثاني والثلاثون ما فيه مجهول  
وعلة ثم كمل هذا العمل لثاني الذي بدأت بفقد الشرط المثنى فيه كما كملت الاول  
فقسم الى فقد هذين الشرطين فقد شرط ثالث ثم عدد فابدأ بما فقد فيه شرط آخر غير  
المبادئ والمثنى به وهو سلامة الراوى من الغفلة ثم عدد عليه وجود الشذوذ والعللة  
لوهما معا ثم عدد فابدأ بما فقد فيه الشرط الرابع وهو عدم محبة من جبه آخر حيث  
كان في اسناده مستور ثم عدد عليه وجود العللة ثم عدد فابدأ بالبحث فيه الشرط الخامس

وهو السلامة من المشن وذو قرينة عليه جود العلامة ثم احتقر بقدر الشرط السادس  
 قبله بخل تحت خلل عشرة اقسام فالثلث والثلثون شاذ معطل فيه عدل مفعل كثير  
 الخطأ الرابع والثلثون مافيه مفعل كثير الخطأ الخامس والثلثون شاذ فيه مفعل كذلك  
 والسادس والثلثون معطل فيه مفعل السابع والثلثون شاذ معطل فيه مفعل كذلك و  
 الثامن والثلثون مافيه اسناد مستور لم تعرف اهلية له يروى من وجه آخر التاسع  
 والثلثون معطل فيه مستور والاربعون الشاذ والحادى والاربعون الشاذ المعطل  
 والثاني والاربعون المعطل فهذه اقسام للضعيف باعتبار الاجتماع والافراد ثم  
 قال العراقي قد تركت من الاقسام التي يظن انقسامها اليها بحسب اجتماع الامور  
 عامة اقسام وهي اجتماع الشذوذ ووجوه ضعيف او مجهول ومستور في سنده لانه  
 لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لان الشذوذ ما رآه الثقة فلا يمكن صنفه فيه بالضعيف  
 او المجهول المستور انتهى وتفاوت درجاته اى تحديد الضعيف  
 بحسب بعد الامن شروط القوة والتحسين فكلما كان البعد من شروط  
 الحسن كان اضعف وهو الذى يعبر به بالضعيف جل وضوذك ويجوز عند  
 العلماء التساهل في اربعة اقسام الضعيف دون الموضوع فانه لا يجر  
 فيه التساهل وان بدا كراهة في الوحد ودرجه في تصنيفه بدون التنبيه على وضعه  
 من بيان المنساهل غير بيان ضعفه في المواقف جمع الموعظة  
 والقبض فمن شذرى اسباب السبب يدعون الاحاديث الضعيفة في  
 تصانيفهم من غير تصريح بضعفها قال العلامة نور الدين الحلي اشافى في ديباجة  
 سيدته لا يخفى ان السبب يجمع العجيب والسقيم والضعيف والمرسل والمنقطع والمحصل  
 والمنكرو والموضوع ومن شذروا قال النزيل العراقي وليعلم الطالبان السيرة  
 تجمع ما صرح وما قد انكره وقد قال الامام احمد بن حنبل وغيره من الامة اذ لم يبنوا

في كحلل والحرام شلونا واذا في بنا في انضائل وضحاها تساهلنا والذين هب اليه  
كثيرون من اهل العلم الترخص في الرقائق وما لا حكم فيه من اخبار المغازي وما يحرم على  
مجرى ذلك ان يقيلا منها ما لا يقبل في كحلل والحرام لعل احكام بها انت في فضائل  
الاعمال اي فضائل الاعمال الثابتة والمندوبات التي يتاب فاعلمها ولا يذم تاركها  
فانه يجوز فيها اخذ الحديث الضعيف والعمل به لا لان كان صحيحا في نفس الامر فقد  
اعطوه حقه من العمل والاعمال يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع  
حق للصحيح لكن يشترط العلم بالحديث الضعيف ثلاث مشروط على ما ذكره السيوطي في شرح  
تقريب النوى والنهاوي في القول البدع في الصلوة على الحسين لسفيان وغيرهما  
الاول عدم مشقة وضعفه بحيث لا يخلو طريق من رقه عن كذاب ومتهمة بالكتاب  
والثاني ان يدخل تحت اصل عام والثالث ان لا يعتد سنية ما ثبت بدل ذلك الحديث  
بل يعتد لاحدا ياطوله امثله كشيخ لا تخفى على امر من الغفلة فمن ذلك ما ذكره  
اصحابنا ان يستحب للوخذ ان يترسل في الاذان وحيد اى يسرع في الاقامة استدلا  
له بحديث روى الا الترمذي عن عبد المنعم بن نعو عن يحيى بن مسلم عن الحسن بن عطاء عن  
جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال يا بلال اذا نزلت فترسل  
واذا اقامت فاحدروا جعل بين اذانك وقيامتك قدرا فيخرج الاكل من كاهل والشارب  
من خرابه والمضطر فادخل لقضاء حاجة قال الترمذي هذا حديث لا يعرفه الا من  
هذا الوجه من حديث عبد المنعم وهو اسناد مجهول انتهى وعبد المنعم هذا ليس له  
في جامع الترمذي الحديث واحد هو هذا وقد وضعفه الدارقطني وجماعة اخرى  
واخرجها الحاكم في مستدركه عن عمرو بن فلان لا يراى عن يحيى بن مسلم بسند باق  
وليس في اسناد مطعون غير عمرو بن فائد لكن لما كان الحديث الضعيف كافيا في فضائل  
الاعمال حكوا باستصحابه مع كونه مؤيدا لعل الصحابة ومن بعدهم ومن ذلك

التيها ما ذكره اصحابنا انه لم يثبت في انوارهم من الرتبة واستدلوا بحديث مروي في ذلك ان كان ضعيفا قروي ابوداود واحد من حديث طلحة بن مصرف عن ابيه عن جد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيسى رأسه مرة واحدة حتى بلغ القدر فتدفع في سمن الى دار وتفسد باول القفا وروي الطحاوي في شرح معاني الآثار ثنا ابن مسروق قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا ابني وحض بن غياث عن ابي عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جد لا قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بلغ القدر رأسه حتى بلغ القدر من مقدم عقده وروي ابو علي بن السكن في كتاب الحروف من حديث مصرف بن عمرو بن السراق بن مصرف بن عمرو بن كعب عن ابيه عن جد لا يبلغ به عمرو بن كعب قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفيا نسيم كحيت وقفا وهذه الاحاديث ضعيفة لاجل طلحة بن مصرف فقال ابن القطان طلحة وابو له وجده لا يعرفون وقال النورى طلحة بن مصرف احد الايمة الاعلام من التابعين اخرج به الايمة الستة وابو له وجده لا يعرفون وقال ابوداود سمعت احمد يقول زعموا ان ابن عبيدة كان يقول ان هذا طلحة بن مصرف عن ابيه عن جد لا وروي الدارمي عن علي بن المديني انه قال سألت عبد الرحمن بن مهدي عن نسب جد طلحة فقال عمرو بن كعب وكعب بن عمرو وكانت له صحبة وروي الدارمي في مسند الفردوس من حديث ابن عمر مرفوعا سمع الرتبة امان من الغل يوم القيامة قال العراقي في تحريج احاديث الاحياء هذا الحديث ضعيف ولا يعلم ان من نص على قبول الحديث الضعيف في فضائل الاعمال احمد بن حنبل وغيره واختار جمع عظيم من المحدثين تصريحه ابن سيد الناس في سيرته المسماة بصيوان الاثر على المقار في الخطا لا وروى في البحر الاكبر في كتاب الموضوعات والسيوطي في رسالة المقاتلة سنة وراسا لنته التعظيم والمنته في ان لجوى رسول الله في الجنة وراسا لنته طلوع الفرياق

هذا الحديث  
ضعيف  
لأنه  
مروي  
عن  
ابن  
مسروق  
قال  
حدثنا  
عبد  
الصمد  
بن  
عبد  
الوارث  
قال  
ثنا  
ابني  
وحض  
بن  
غياث  
عن  
ابي  
عن  
طلحة  
بن  
مصرف  
عن  
ابيه  
عن  
جد  
لا  
قال  
رايت  
رسول  
الله  
صلى  
الله  
عليه  
وآله  
وسلم  
حتى  
بلغ  
القدر  
رأسه  
حتى  
بلغ  
القدر  
من  
مقدم  
عقده  
وروي  
ابو  
علي  
بن  
السكن  
في  
كتاب  
الحروف  
من  
حديث  
مصرف  
بن  
عمرو  
بن  
السراق  
بن  
مصرف  
بن  
عمرو  
بن  
كعب  
عن  
ابيه  
عن  
جد  
لا  
يبلغ  
به  
عمرو  
بن  
كعب  
قال  
رايت  
رسول  
الله  
صلى  
الله  
عليه  
وآله  
وسلم  
توفيا  
نسيم  
كحيت  
وقفا  
وهذه  
الاحاديث  
ضعيفة  
لجل  
طلحة  
بن  
مصرف  
فقال  
ابن  
القطان  
طلحة  
وابو  
له  
وجده  
لا  
يعرفون  
وقال  
النورى  
طلحة  
بن  
مصرف  
احد  
الايمة  
الاعلام  
من  
التابعين  
اخرج  
به  
الايمة  
الستة  
وابو  
له  
وجده  
لا  
يعرفون  
وقال  
ابوداود  
سمعت  
احمد  
يقول  
زعموا  
ان  
ابن  
عبيدة  
كان  
يقول  
ان  
هذا  
طلحة  
بن  
مصرف  
عن  
ابيه  
عن  
جد  
لا  
وروي  
الدارمي  
عن  
علي  
بن  
المديني  
انه  
قال  
سألت  
عبد  
الرحمن  
بن  
مهدي  
عن  
نسب  
جد  
طلحة  
فقال  
عمرو  
بن  
كعب  
وكعب  
بن  
عمرو  
كانت  
له  
صحبة  
وروي  
الدارمي  
في  
مسند  
الفردوس  
من  
حديث  
ابن  
عمر  
مرفوعا  
سمع  
الرتبة  
امان  
من  
الغل  
يوم  
القيامة  
قال  
العراقي  
في  
تحريج  
احاديث  
الاحياء  
هذا  
الحديث  
ضعيف  
ولا  
يعلم  
ان  
من  
نص  
على  
قبول  
الحديث  
الضعيف  
في  
فضائل  
الاعمال  
احمد  
بن  
حنبل  
وغيره  
واختار  
جمع  
عظيم  
من  
المحدثين  
تصريحه  
ابن  
سيد  
الناس  
في  
سيرته  
المسماة  
بصيوان  
الاثر  
على  
المقار  
في  
الخطا  
لا  
وروي  
في  
البحر  
الأكبر  
في  
كتاب  
الموضوعات  
والسيوطي  
في  
رسالة  
المقاتلة  
سنة  
وراسا  
لنته  
التعظيم  
والمنته  
في  
ان  
لجوى  
رسول  
الله  
في  
الجنة  
وراسا  
لنته  
طلوع  
الفرياق



ما كان خفيا او السخا في القول المبدع في الصلوة على الجيب الشفيق والحق في الغيبة والنو  
في كتابه الاذكار وفي التقريب ونظام الاحكام السخاوي وشيخ الاسلام زكريا الانصاري  
وغيرهما والحافظ ابن حجر وابن الهمام في كتابه تحرير الاصول وفي حاشية الهداية المسماة  
بفتح القدير وغيرهم ممن تقدم عليهم او تأخروا اختلفوا في مرادهم بقول الحديث  
الضعيف في فضائل الاعمال كما اقرنا اليه سابقا فمنهم من قال ان المراد به قبوله في  
فضائل الاعمال الثابتة بالاحاديث الصحيحة بمعنى انه اذا ورد حديث وهو ضعيف  
دال على ثواب مخصوص وعقاب مخصوص على عمل من الاعمال الثابتة قبل من ان  
اصل العمل ثابت استحبابا او وجوبا من مقام آخر فلا يلزم من قبول الحديث الضعيف  
ثبوت حكم من الاحكام الشرعية به وعلى هذا فلا تعارض بين قولهم لا يقبل الحديث  
الضعيف في الاحكام وبين قولهم يقبل في فضائل الاعمال فان الاختلاف في فضيلة  
الاستئذان مثبتة حكومية ومنهم من ذهب الى ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف  
وهو الذي نص عليه ابن الهمام في كتاب المجتاز ومن فتح القدير حيث قال الاستحباب  
يثبت بالضعيف غير ان موضوع انتهى واليه يشير كلام النووي في الاذكار حيث قال قال  
العلماء من الحديثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب  
بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا او اما الاحكام كالاحلال والحرام او البنية والنكاح  
والطلاق وغير ذلك فلا يعمل بها الا بالحديث الصحيح او الحسن لان يكون في حديثه  
من شئ من ذلك انتهى وهو الذي يقتضيه استدلال ابن حجر المكي في الفتح المبين  
بشرح الامرين لقبول الحديث الضعيف في فضائل الاعمال بقوله لانه ان كان صحيحا  
في نفس الامر فقد اعطى حقه والامر يترتب على العمل به منفسدة تقليل ولا تحريم  
ولا ضياع حق الغير فاشارة المصنف بحكاية الاجماع على ما ذكره الى رد على من نازع  
فيه بلن الفضائل انما تعلق من الشرع فانباتها بالحديث الضعيف اغتراف عبادة وشيخ

من الدين ما لو اذن به الله ووجهه لان الاجماع لكونه قطعيا تارة ووطنه فطنا قويا لا يرد  
بمثل ذلك لو لم يكن عنه جواب فكيف وجوبه واضمح وهو ان ذلك ليس من باب الاختراع  
في المشرع وانما هو ابتغاء فضيلة ودرجاء وجامع امارة ضعيفة من غير ترتيب مفسدة  
عليه كما تقرها متى وعلى هذا قد يستشكل بان الاستصحاب حكم من احكام النسخ فكيف  
يثبت باحد يث الضعيف وقد تصدى للجراب عنه الحق جلال الدين الدواني في رسالته  
انخرج العلوم التي جمع فيها مسائل متفرقة من علوم مقسمة حيث قال في صدرها للسئلة  
الاولى في اصول الحديث اتفقوا على ان الحديث الضعيف لا تثبت به الاحكام الشرعية  
توذكره وانه يجوز بل يستحب العمل بالاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ومن صرح  
بذلك النووي في كتبه لاسيما كتاب الاذكار وفيه اشكل لان جواز العمل باستصحاب كلاهما  
من الاحكام الشرعية الخمسة فاذا استحب العمل بقتضي الحديث الضعيف كان ثبوته  
بالحديث الضعيف وذلك ينافي ما تقر من عدم ثبوت الاحكام بالاحاديث الضعيفة  
وقد حاول بعضهم التفتي عن ذلك وقال مراد النووي انها ثابتة حديث صحيح وفضيلة  
عمل من الاعمال تجوز رواية الحديث الضعيف في هذا الباب لا يخفى ان هذا لا يرتبط  
بكلام النووي فضلا عن ان يكون ملود لاذلك فكم بين جواز العمل باستصحابه وبين مجرد  
نقل الحديث فرق على انه لو لم يثبت الحديث الصحيح والحسن في فضيلة عمل من الاعمال  
يجوز نقل الحديث الضعيف فيها لاسيما مع التفتي على ضعفه ومثل ذلك في كتب الحديث  
وغيره لاشاع يشهد به من تتبع ادق تتبع والذي يصحح للتحويل انه اذا وجد حديث ضعيف  
في فضيلة عمل من الاعمال ولو يكن هذا العمل مما يحصل الحرية والكلالة فانه يجوز العمل به  
ويستحب لانه ما من الخطر ومرجو النفع اذ هو الرابح الاباح والاستصحاب الاحتياط  
العمل به رجاء للشراب قاما اذا دار بين الحرية والاستصحاب فلا وجه لاستصحاب العمل به  
واما اذا دار بين الكلالة والاستصحاب فحال النظر فيه واسع اذ في العمل وغدعة

الوقوع في الكفر لا وفي التردد مظنة تراه المستحب فليظن ان كان خطا الكراهة اشد بان تكون  
الكراهة المحتملة شديدة والاستحباب المحتمل ضعيف ثم يرجح التردد على الفعل فلا يستحب  
العمل به وان كان خطا الكراهة اضعف بان تكون الكراهة على تقدير وقوعها كراهة  
ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير تركه استحبابه فالاحتياط العمل به في صورة  
المساواة يحتاج الى نظر تام والظن انه يستحب ايضا لان المباحات تصيد بالنية عبادة  
فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لاجل الحديث الضعيف فجواز العمل واستحبابه مشروط  
اما جواز العمل فبعدم احتمال الحرمة واما الاستحباب فبما ذكرنا من مصلاته فهنا شيء  
وهو انه اذا عدم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لاجل الحديث اذ لو لم يوجد يجهز العمل  
ايضالا في المفروض لتقاء الحرمة لا يقال الحديث الضعيف ينفي احتمال الحرمة لا ينفي  
الحديث الضعيف لا يثبت بدعي من الاحكام الخمسة واتقاء الحرمة يستلزم ثبوت  
الاباحة حكمه شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف والعمل مراد النووي ما ذكرناه  
ذكر جواز العمل ثم طيلة استحباب حاصل الجواب ان الجواز معلوم من خارج الاستحباب  
ايضا معلوم من قواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في امر الدين فلو  
يثبت شيء من الاحكام بالحديث الضعيف بل وقع الحديث شبهة الاستحباب فصار  
الاحتياط ان يعمل به فاستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع انتهى كلام الدواعي  
وقد تعقب الشباب الخفاشي في تفسيره الراعي شرح شفاء عياض كلام الدواعي  
هذا باليس بشي نامة نقل ولا عبارة اذكار النووي ذكر الفقهاء والحد ثوب انه يجوز استحباب  
العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لو يكن موضوعا واما الاحكام  
كالاحلال والاحرام والمعاملات فلا يعمل فيها الا بالحديث الصحيح او الحسن لان يكون  
في احتياط في شيء من ذلك كما اذا ورد حديث ضعيف بكذا بغير البيع او الاكعة  
فان المستحب ان يتلوه من ذلك ولكن لا يجب اتهمته فتوقال وخالف ابن العربي

في الاستحباب  
في الاحتياط  
في الجواز  
في العمل  
في التردد  
في الكراهة  
في الخطا  
في المصلحة  
في الضرر  
في النية  
في العمل  
في الاحتياط  
في الجواز  
في العمل  
في التردد  
في الكراهة  
في الخطا  
في المصلحة  
في الضرر  
في النية

المالكي في ذلك فقال ان الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا قال البخاري في كتابه  
 الصحيح سمعت شيخنا ابن حجر مرارا يقول شرائط العمل بالحديث الضعيف ثلاثة الاول ان يكون  
 عليه وهو ان يكون للضعيف غير متديد كحديث من انفرد من الكذابين والمتهمين ومن خشي  
 غلظه والثاني ان يكون مسئلا جاحدا يصل عام لمخبر ما يخبر به بحيث لا يكون له اصل  
 والثالث ان لا يقعد عند العمل بثبوته فلا ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم والوقيد والاضمران  
 عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد والاول نفل الثاني الاتفاق عليه وهو اجل منه  
 يعمل به اذا لم يوجد غيره وفي رواية عنه ضعيف الحديث احب اليها من راي الرجل وقدر  
 ابن حزم الاجماع على ان مذهب ابن حنيفة ان ضعيف الحديث عندنا اولى من الرأي القياس  
 اذ لم يعد في الباب غير ما تحصل ان في العمل بالحديث الضعيف ثلثة مذاهب لا يعمل به مطلقا  
 تعمل به مطلقا يعمل به في بعض المسائل بشرطه قيدا بن الصلاح جواز رواية الضعيف باحتمال  
 صدقه في المباحين وهل يشترط في الاحتلال ان يكون قويا ام لا فيه خلاف وظاهر كلام مسلم  
 انما فالمرء كمن قويا لا يعتمد به انتهى فنقول الخفاسي كلام الدواني الذي نقلناه مسابقتا  
 فنقول اتول اذا احطت خبرا بانته مناه في كلام الحافظ النووي عرفت ان ما قاله الجلال  
 مخالف كلامه معروفته وانقله من الاتفاق غير صحيح مع ما مضته من الاقوال والاشعار  
 التي ابداه لا تفيد سوى تسويد وجالفرطاس والذي اوتسلى الخيرة توهمان عند جمهور  
 الاحكام به متفق عليه وانما يلزم من العمل به في الفضائل والترغيب انه يثبت به حكم من  
 الاحكام وكلها غير صحيح اما الاول فلان من الامم من جرد العمل بشرطه وقداه على  
 القياس واما الثاني فلان ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم الا ترى انه لو ثبت  
 حديث ضعيف في ثواب بعض الكموات انثبت استحبابها والترغيب فيكون فضائل  
 بعض المعصية او لا ذلكا لما اثره لو يلزم مما فكر ثبوت حكمه املا ولا حاجة الى تخصيص  
 الاحكام والاعمال كما توهم للفرق النظار بين الاعمال وفضائل الاعمال واذا ظهر عدم

الاصحاب لان القوس في غير يد يديها ظهوره لا اشكال ولا خلل لا انفصال انتهى كلام  
 الخفاجي عند ذكر حديث من شئ عن علم فكتمة الحق الله بلجام من نار يوم القيامة  
 الواقع في ريبا بشفام القاضي عياض اقول العجب من الخفاجي مع سعة نظره في علوم  
 المنقول ازل قدمه في بحث من اجازات المنقول واصحاب فيه الجلال الدوان حامل بايات  
 المنقول مع مشارة في المنقول ولا عجب فلكل عالم الزلزل وكل جواب كبر وقد يفهم الله على  
 عبد من عباد العالمين من اهله ويصنع عن عبد من عباده ما هو من اهله وان نظرت  
 بنظر الناظر عرفت ان ما اورد الخفاجي على الدوان غير خال عن الخلل اصلاً والوجه  
 عليه قبوله ما قلناه من الاتفاق غير صحيح الخ فهو مد فوج بان الدواني غير متفرج في حق  
 الاتفاق على انه لا ثبت الاحكام بالحديث الضعيف بل قد ذكرنا غير وايضا وقع انه  
 يمكن ان يكون المراد به اتفاق الاكثر وهو صحيح بل اريب على ان هذا الايراد لا يقدح  
 في المقصود فان كثرة من نص على ان الحديث الضعيف لا يثبت به حكم من الاحكام نص  
 على قبوله في فضائل الاحمال فخرج اشكال التناقض عليه ومحتاج الى الجواب ولا دخل  
 في ذلك الاشكال الذي تصدى للدواني مجوابه لكون الامر الاول اجماعيا بل لا على  
 كون الثاني اجماعيا ايضا ومن ههنا يظهر انه لا يمكن اخلاص عن الاشكال المذكور  
 بان عدم ثبوت حكم من الاحكام بالحديث الضعيف مذهب طائفة وقوله في الفضائل  
 مذهب طائفة اخرى فلا اشكال في ذلك لما ذكرنا من ان كثرة من اخلاص الاول اخلاص الثاني  
 ايضا مع ان النوى وغيره يمكن للاتفاق على قبول فضائل الاعمال فخرج الاشكال بالا  
 على من ذهب الى عدم ثبوت الاحكام به بقر قوله والذي وقص في المحبة الخ غير  
 صحيح فانه لا دخل في المحبة لكون المسألتين اتفاقيتين بل يكفي بها اتفاقا قلها  
 وهو من جنس ههنا وعلى هذا فلا يضر قوله وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان الخ واما  
 ما ذكره قبوله واما الثاني الخ فهو غير صحيح فان عبارة النوى وابن الهمام وغيرهما



السند مشد يد الضعف مع عدم ما يعبر به نقصانه يحمله في حكم العدم ويقرب به إلى الموضوع  
والحق الذي لا يجوز العمل به حال نزولها ان يكون ما ثبت به من خلاصته اصل كلي من  
الاصول الشرعية غير مخالفة للقواعد الدلالية فلا يلزم اثباتها على طريقة شرعية بل كان  
مادل عليها اخلاقا لا اصولا الشرعية غير منافية لها فانفس جوازها ثابت بها  
واحدة نيت الضعف الدال عليه يكون مؤكدا له وكذا الاستصحاب فان اجازات نصير  
حسن النية عبادة فكيف اذا وجد ما فيه شبهة ثبوت الاستصحاب في رايها ان  
لا يتصل بالعمل به ثبوت بل يخرج عن العهد لا بيقين فانه ان كان صحيحا في نفس الامر  
فذلك والا لو يتب على العمل به فساد شرعي وقس عليه اذا دل الحديث الضعيف  
على كراهة عمل لم يدل على استحبابه دليل آخر فهو خذ به وميل بعقده احتياط فلا  
ترك المكرم لا مستحب تركه المباح لا بأس فيه شرعا وهذا كله يظهر الذي دفع  
الاشكال الذي تصدى الجواب عنه الدواني والخفاسي وسلك كل منهما مسلكا متما  
لسلك الآخر وخلص الكلام الرابع للاوهام هو ان ثبوت الاستصحاب والكراهة  
التي هي في قوة الاستصحاب والاجازة بالحديث الضعيف مع الشروط للتقدم لا ينافي  
قوله لا يثبت الاحكام الشرعية فان الحكم بالاستصحاب شيء دل عليه الضعيف  
او كراهة احتياطي والحكم بجواز شيء دل عليه تأكيد لما ثبت بدلائل اخرى فلا يلزم  
منه ثبوت شيء من الاحكام في نفس الامر ومن حيث الاعتقاد تقوم ولو تلاحظ  
الشروط للتقدم فلهزم الاشكال المبني على ان يتحقق من هذا البيان العسر - مع  
والبيان الرابع دفع ما يتوهم من صحيح الفقهاء والمحدثين حيث يثبتون الاستصحاب  
ونحوه بالاحاديث الضعيفة في مواضع كثيرة ولا يستمكنون عنه في مواضع كثيرة  
وهل هذا الاعتراض وتساقط وجه الدفع ان المواضع التي اثبتوا بها الاستصحاب  
بالضعيفة هي ما لم يطعنوا على ثبوت الضعيف في احاديثها وعلما ان ما افادتها

داخل تحت اصول شرعية يعتمد عليها باعتبارها اجماعاً التي استند كفواً فيها عن ذلك و  
 علماً بكون الاحاديث ضعيفة هي التي لم تدخل الاعمال المانسة بها تحت الاصول  
 الشرعية او وجدها في تلك الاحاديث ضعفاً شديداً فاسقطوها عن الاعتبار والكنية  
**لا في صفات الله** فان وجد حديث ضعيف حل على صفة من صفات الله تعالى  
 ولم يثبت ذلك بدليل معتبر معتد به فان صفات الله واسماؤه لا يحددها على القول  
 بها بدون دلالة دليل معتد لانها من باب العقائد لا من باب الاحكام يلتحق بها  
 جميع العقائد الدينية فلا تثبت الاحاديث صحيح او حسن لذاته او لغيره كيف  
 وقد صرح بان اخبار الاحاديث وان كانت صحيحة لا تكفي في باب العقائد فما بالك  
 بالضعيفة منها فالمراد بعدم كفايتها انها لا تفيد القطع فلا يتبين بها مطلقاً في العقائد  
 التي كلف الناس بالاعتقاد اجازم فيها الا انها لا تضيد الظن ايضا ولا انها لا عبادة  
 بها اساساً في العقائد مطلقاً كما توهمه كثير من ابناء عصرنا الا ترى الى ان هذا قال القرطبي  
 في بحث راية النبي صلى الله عليه وسلم رايه ليلة المعراج ليست المسألة من  
 العلويات فيكتفي بمها بالادلة الظنية وانما هي من المعتقدات فلا يكتفي فيها الا  
 بالدليل القطعي انتهى و عليه السبيل في السيف المسلول على من سب الرسول باليهن  
 من شرطه ان يكون قاطعاً متواتراً بل متى كان حديثاً صحيحاً ولو ظاهراً وهو من رايته  
 الاحاد جاز ان يعتمد عليه في ذلك لان اليقين من مسائل الاعتقاد التي يشهد فيها  
 القطع على اناسنا مكلفين بذلك انتهى وقال المختار ان في شرح المقاصد في صحت  
 عصمة الملائكة وما قيل من انه لا عبادة بالظنيات في باب الاعتقادات فان ريد  
 انه لا يحصل منه الاعتقاد اجازم ولا يعبر الحكم القطعي به فلا نزاع فيه وان ريد  
 انه لا يحصل الظن بذلك الحكم فظاهر البطلان انتهى **واحكام الاحلال و**  
**الحرام** فلا يثبت بالحدوث الضعيف قهرير شيء ولا تحليله قيل قال ابن مندة



سمعت محمد بن سعد الباصري بمصر يقول كان من مذاهب النساء في أبي عبد الله  
 أحمد بن شعيب صاحب السنن أن يخرج الخبر الحديث عن كل من لم يجمع على  
 تركه من ثقة بعض وجهه بعض ومن اجتمعوا على تركه وضعفه فلا يخرج حديث البقرة  
 فتقول عن الحاكم والمصنفين أنها كانا يقولان للنسائي شرط في الرجال أن لا يكون من شرط مسلم  
 وأبو داود كان يأخذ ما خذناه ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب  
 غيره ويرحمه على رأي الرجال أن يخرج من باطله وإنما دخلت التشبيهة في نقله  
 والرأي مختلف بأصله محتمل في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الرأى أصلا  
 وفي الحديث عامضا قلنا ان يقدم الحديث الضعيف على القياس خلافا لما ذكره أصحابنا  
 المتأخرون من تقدمه يرأى على الحديث الضعيف قبل ما قل بعض المالكية أيضا كما مر  
 تحقيقه وقد قال شيخنا في السنة قد سبق قياسكم فأتبع ولا تتبع فانك لا تغفل  
 ما خذت من الآثار وعن الشعبي على ما أخرجه الدارمي في سننه وهو ما روته  
 شرحبيل أبو عمرو الكوفي منسوب إلى شعب همدان قبيلة فاحد تلك عن النبي  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو كلام المجتهدين والرأي والحدوث  
 فخذ به وإن كان ضعيفا وما قالوا به إلا أنهم مخالفوا للكتاب والحديث  
 فالقوله في الحش بالفتح مثلثة الأول موضع قضاء الحاجة ومنه قول النبي صلى  
 عليه وعلى آله وسلم إن هذا الحشوش محض ولا يعني الكف موضع قضاء الحاجة  
 وأصله من الحش بمعنى المبتان لأنهم كانوا كثيرا يتعطلون في المبتاتين وقتال  
 الشعبي أيضا الرأي بمنزلة المذته إذا اضطرت إليها أكلتها  
 هذا تشبيه حسن يعني أن المذته حرام أكلها اختيارا ورخصا المباح لا أكلها اضطرا  
 لدفع الضرر ما فكذلك الرأي يحرم القول به مادام يوجد في الكتاب والسنة  
 فمن اضطرها بأن لم يجد حكما في الآية التي هي فوقها من الكتاب والسنة إلا ما

عليه ان يختار الرأي الذي لا يضر الضرورة وهذا معنى قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ومن  
 الشافعي رحمه الله تعالى في المدخل هما قلت من قول او اصلت من اصل  
 اي امرت صلى الله عليه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 خلاف ما قلت فالتقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 الى رسول الله صلى الله عليه في التقيد بقولي لمن علم مخالفته بالحديث الصحيح  
 وهو قول من لو كان قلته وجعل في الشافعي يرد ذلك اي يكسر هذا الكلام  
 ومثل ذلك مروى عن امام الائمة ابو حنيفة تراوا ابو جعفر الشاذلي ما راي بل مثله  
 منقول عن جميع الائمة بحكاية عنهم العارف الرباني الشيخ عبد الوهاب الشعراوي  
 في المينان الكبير وهو هذا في باب قسام الحديث عدة عبارات تطلق  
 على قسامه منها اي من تلك العبارات والتي تترك فيه الاقسام الثلاثة  
 كالرفوع والموقوف ونحوه اعني تفسير الاقسام الثلاثة الصحيح والحسن والضعيف  
 ومنها ما يختص بالضعيف ولا يوجد في الصحيح فمن الاول الذي  
 تشترك فيه الاقسام الثلاثة المستند وهو ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف فاختص  
 في تفسيره على ثلاثة اقوال الاول ما ذكره الحافظ ابو عمر بن عبد البر في تهذيبه ان  
 المستند هو ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة فقد يكون متصلا  
 مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد يكون  
 منقطعا كالنهر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فان النهر  
 لم يجمع من ابن عباس فكل هذا يستحق للمستند والرفوع واثنان ما ذكره ابن الصباغ  
 في البصيرة ان المستند ما اتصل سنده من راويه الى مفتها وتعلي هذا يدخل فيه الرفوع  
 والموقوف وقال الخطيب هو عند اهل الحديث الذي اتصل اسنده من راويه الى  
 منتهى ما تمتصه ان يدخل فيه المقطوع ايضا اذا كان متصلا وكلام اهل الحديث

يا بياؤ قتل ابن الصلاح اكثر ما يستعمل ذلك في ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم دون ما جاء من الصحابة وغيرهم ولذا لما حكاه ابن عبد البر قوله لا يجعل أهل  
 الحديث وزعم به الحاشي أبو جعفر الله النسيابوري في علوم الحديث من انه يشترط فيه شروطاً  
 اتصال السند والرفع الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو الذي ذكره المصنف  
 تبعه هو ما اتصل بسند لا يسمع كل راو عن غيره ولو يكن بغيره واسطة من  
 البداية الى المنتهى حال كونه مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 فالوقوف المتصل والمقطوع للمتصل لا يسمى بالسند وكذا المرفوع للقطع والمتصل  
 يسمى ايضا الموصول هو ما اتصل بسند لا من البداية الى المنتهى سواء كان

مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او موقوفاً  
 هو ما روى عن الصحابي من قول او فعل او ما اتوا التابعين اذا اتصلت اسانيدهم  
 الاسماء بالمقطوعة فلا يسمى منها متصلة قال العراقي في شرح الالفية انها ليست  
 المتصل في المقطوع في حالة الاخلاق وادامع التقيد بنجاء واقع في كلامهم فقولهم  
 هذا متصل الى سعيد بن المسيب الى الزهري الى مالك ونحو ذلك انتهى وقال  
 ابن الصلاح مطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف والمرفوع عرفه الخليل  
 بما احبب فيه الصحابي عن قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او فعله تعالى هذا  
 لا يدخل مراسيل التابعين من بعدهم فية للشهيد عند الجمهور ما ذكره المصنف بقوله

هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة دون  
 الصحابة والتابعين سواء اضافه اليه صحابي او تابعي او من بعده من بيان ما اضيف  
 قول نحو قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او فعل نحو فعل رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذا او تفعل يرفعك الله بن كذا تفعل ورسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم حي افن هذه الامثلة بعد فيها اليك من غير عثمان ويسمى ذلك رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينكر رواه الطبراني في المعجم الكبير سواء كان متصلاً أو  
منقطعاً المتصل سنداً وسواء كان منقطعاً أو مضطرباً المتصل شرعاً في بيان  
النسبة بين الثلاثة قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع والمرفوع قد يكون  
متصلاً وغير متصل كالمنقطع والمسند متصل مرفوع باعتبار الشرح  
وأعلم أن هذا الفاظاً مختلفة في كل هو في حكم المرفوع أم لا كما قول الصحابي امرنا  
فإن صرح الصحابي بالأمر كقوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمتألف  
للمصالح لا أعلم فيه خلافاً في مرفوع الأمر كما لا يخفى في الصريح في الحديث عن  
استطاب أن لا يكون في الحديث حتى نقل لنا لفظه وهذا ضعيف مردود لأن يريدوا بكثرة  
ليس حجة أي في الوجوب ويدل عليه طوله للقائلين بذلك بأن من الناس من يقول المنذور  
... ومنهم من يقول المباح فأما به أيضاً إذا كان خلافاً مراد المصالح له وجه  
الدين وأما أن المرفوع بالأمر واطلق بالمجهول فهو قول أم عطية أمروا أن نخبر في الصلاة  
الصلوات وفوات الحذور إلى المصلّي وتقولها أيضاً نهينا عن اتباع الجاهل وكلها أموراً  
في الصحيح فهو من نوع المرفوع أيضاً عند أصحاب الحديث وهو الصحيح وقول أكثر أهل العلم  
أنه ابن الصلاح لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من أيد الأمر النبي وهو رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وخالف في خلافه من أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب  
أبو بكر الصديق في قول ابن الصلاح وكذلك قول أنس بن مالك أن يشفع الأذن يومئذ  
الاقامة انتهى أقول فيقول العيني من أصحابنا في شرح كنز الدقائق لا حجة للشافعية  
في هذا الحديث لأنه لو ذكر الأمر فيقول ان يكون غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى  
عجيب عن مثله علانه ورد في رواية السائي عن أنس بن مالك رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم بالأذن ان يشفع الأذن ويوتر الأقامة والروايات بعضها تفسير بعضها فلا مجال لهذا الحديث  
في هذا الحديث فقال ابن الصلاح لا فرق في ذلك بين أن يقول الصحابي ذلك في حياته

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعد انتهت وتبعه النوى فقال قول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا أو أمرنا لناس بكذا ونحوه كله مرفوع سواء قال الصحابي ذلك في حياء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعد وفاته انتهى وتقبله لحافظ العيني في البداية شرح الحديث على قوله سواء قل هذا غير مسلم يجوز أن يقول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا بكذا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون الأمر والنهي من أحد الخلفاء الراشدين انتهى وهذا الاحتمال قوي المبته هذا كله إذا قل الصحابي ذلك وما إذا قل المتألفي أمرنا بكذا ونهينا بكذا ولو يذكر الأمر فهل يكون موقوفاً أو مرفوعاً أم سلباً فيما احتل ان ملازم الغرض ولو ترجح وجهاً منها وأجزم ابن الصباغ في عدة رواته مرسل كذا في شرحه الألفية وصحها قول الصحابي سنة كذا ونحوه اختلافوا فيه قد عاب أبو بكر الراردي والدرخسي وأبو زيد البوسني وغيرهم من أصحابنا والصيرفي من الشافعية وابن حزم المغربي من أهل الظاهر وغيرهم إلى أنه لا يكون حجة للرفع وهو الذي يرجح إليه الشافعي على ما ذكره بعض شواهد المختصر لكن المنصوص في أنه هو الرنح وكذا مرجحه الأسنوي في شرحه المنهاج واستدلوا على ذلك على ما هو المذكور في كتب أصحابنا المتأخرين بأن السنة قد حدث بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين سنة الخلفاء واشتهر استعمالها فيهم في الصدق الأول كأول عليه قوله عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ونسبة هذا حديث روى مسلم عن علي قال جلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلقه وسلموا به بين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة قبا بحلة تعرف أهلان السنة في الصدق الأول على الطريقة المساواة في المدين سواء كان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل واحد من الصحابة فلا يكون قول الصحابي من السنة كذا إلا على الرفع نحو إذا انضم به أم يدل على ذلك حمل على ذلك النية كما لو قال أبو بكر الصديق من السنة كذا إذا لم يتأمر علياً أحد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر أنه لم يرد بالسنة إلا ما

واما غيره من الصحابة فمقتدا من عليهم الخلفاء فيحمل ان يريد به سنة الخلفاء هذا هو القدير  
اصحابنا والذي في حديثها ائمة الحديث واستظهر ان اصحابه هون قول الصحابي من السنة  
كذا سرجون تقييد بالخلفاء وهو لا حجة للرفع وآية للاتصال وهو قول اكثر حتى طلق  
الحاكم والبيهقي اتفاق اهل النقل على ذلك ونقل ابن عبد البر في الاجماع قال النجاشي رخص  
ابن لا تيرفي الخلاف بل يكره خلاف غير ودليله على ذلك ان قوله من السنة كذا  
يدل على التقيد بظاهر منه انه امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودون غيره وغلبة  
الظن كافية في هذا الباب ثم السنة التقيد تختص بما قيدت به والعدل المشاهدة ما روي  
في صحيح البخاري ان الحجاج عام نزل بابن الزهري سأل عبد الله بن عمر كيف تصنع في مو  
يوم عرفه فقال سالوا ان كنت تريد السنة فحجربا لصلوة يوم عرفه فقال ابن عمر صدق  
انه حر كانوا يجمعون بين الظاهر والمصر قال ابن شهاب الراوي فقلت لاسالم افضل رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال سالوا ويصنون بذلك الاسنة رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم فانظر كيف نقل سالم بن عبد الله عن الصحابة انهم اذا طلقوا لا يقولون بدلالة صاحب  
الشرع صلى الله عليه وآله وسلم من هذا الباب قول ابن قلابه عن انس من السنة اذا تروج للبكر على التيقظ  
عند ما سبعا اتوها البخاري ومسلم قال ابو قلابه لو شئت لقلت ان ناسر فنه الى رسول الله صلى الله عليه  
آل وسلم بهذا كله الى علي بن عثمان هذا لا يفتقد الى علي بن الزهري وكحديث علي بن السنة وضع لك على الكون فمستحقة  
البتور ابو داود واوداهم كحديث ابن الزهري صرف القديين وضع اليدين على اليدين من السنة تراوا  
ابوداود وكحديث ابن مسعود من السنة ان يخفى التشهد تراوا ابوداود ايضا وكحديث  
ابن هريرة حدثنا السلام سنة في الترمذي ونظائر لا كثيره قال قول الاحسن عند  
في هذا البحث مذهبا لاية الحديث وعليه اعتمادى وهذا من ايقام وعدى فله الحمد  
على ذلك هذا كله اذا قال الصحابي من السنة كذا ونحو ذلك والاول قال التابعين المستكنا  
كسالم الا البيهقي من قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه قال السنة تكبير لا مام يوم

الفطر يوم الاضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات فهل هو موقوف متصل  
او مرسل مرفوع كما قيله قبه وجهان فقال للداودي في شرح مختصر المزي في الشافعي  
كان يرى في لعديو ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي فخرج عنه  
لانهم قد يطلقونه ويريدون به سنة البلد انتهى وقال النووي في شرح المذهب  
الاصح انه موقوف ومنها قول الصحابي كذا نرى كذا لو كنا نفعل كذا او نقول كذا  
ونحو ذلك فان كان مقيد بعصر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كقول جابر  
المروي في الصحيحين كذا انزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكقوله  
كنا ناكل لحم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رواه النسائي  
وابن ماجة وكقول جابر كنا نفتح الائمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
او الحاكم قالذي قطع به الحاكم وغيره من اهل الحديث ان ذلك من قبيل  
المرفوع وصححه الاصوليون كالامام فخر الدين الرازي والسيوطي وغيرهما  
وقال ابن الصلاح عليه الاعتماد لان ظاهره ان مشعر بان رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم اطعم عليه وقرهم على ذلك وتقره لاحد وجه السنن المرفوعة  
تقتل عن الاسماعيل انه انكر كونه من المرفوع وان لم يكن مقيدا بعصر النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فالحاكم والامام الرازي جعلاه من قبيل المرفوع ايضا وانما  
ابن الصباغ في لعدوة وقال النووي في شرح المذهب هو موقوف من حيث المعنى بمرم  
ابن الصلاح وقيل الخطيب لانه من قبيل الموقوف ومقتضى كلام البيضاوي  
موافق له القول وهماخذ منه فظهر بالبال هي انه مروي عن جابر سلمة انه قال كنا نأكل  
مع جابر الناس اذ اتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانوا اذا وجعوا امرؤا فاحذروا  
انه قال كذا وكذا وكنت غلاما حفظا لمحضت منهم قرا ناكثيرا فانطلق الي واذ الي  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في لفر من قومه فعلمهم الصلاة وقال يؤمهم

أقرهم فكنت أقرهم فلما انصرفوا قد موني فكنت أؤمهم وأعلمين سبع سنين أو ثمان سنين  
 ترواه ابوداود والنسائي باختلاف الفاظ وهذا يستفاد من بيان ما مرته لهم كانت في  
 عصر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان غير بالغ قد دل ذلك على أنه تجاوز اهـ  
 العصبى للمكافين في الفرائض وثبت تقرير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه مع  
 ان أصحابنا قد صرحوا من آخرهم أنه لا يجوز إمامة العصبى في الفرائض وأكثرهم نصوا على  
 أنه لا يجوز ذلك في المنازل ايضا كالزرايع وغيرها مما الجواب عنه وتراهم ان سياق  
 الحديث يقتضي ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لو يكن معلما على فعله  
 هذا لو يكن هذا بالمدينة حتى يطلع عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بل كان  
 في موضع آخر فلم يثبت تقريره عليه فافهم وتذكر سياق ذكر أشياء أخر حكمها حكم  
 الرفع فانظر ما مضى والمضغ اسم مفعول من افغخه وهو مصدر جعل كالمبلة  
 والمجدة يقال عن الحديث اذا مره بالفظ عن من غير بيان للتحديث والسماع هو  
 ما يقال في سند فلان عن فلان وان كان في موضع واحد واختلفوا في  
 حكمه فتم من قال ان المصنف مطلقا لا يجتزأ به ما لم يتبين اتصاله لاحتمال انقطاع  
 وهذا المذهب مردود على ما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم بإجماع السلف وكفاية  
 غلبة الظن بهم من قال لا يعمل المعنع على الاتصال الا اذا ثبت انما هي الروى من  
 عن عن التقي ولو مرة واحدة فاذا ثبت التتابع مما مره واحدة فاكثر فيلزم ذلك الحديث  
 على الاتصال بغيره ان لا يكون الروى مدلسا لان الظاهر من ليس بدلس أنه لا يطلق  
 ذلك الا على السماع والاستقراء يدل عليه فان عادتهم انهم لا يطلقون ذلك الا في  
 ما سمعوا الا المدلس لهذا رخصنا في انية فاذا ثبت اللقي ولو مرة غلب على الظن الاتصال  
 والباب مبنى على غلبة الظن فاكتفي به وليس هذا المعنى موجودا في ما اذا لم يكن  
 التتابع ولو ثبتت فانه لا يغلب على الظن اتصاله فلا ضرورة الى الحل عليه فيصير



متوقفاً في هذا هو مذهب علي بن المديني البخاري وجمهور ارباب الحديث فتال  
 ابن الصلاح وكاد ابن عبد البر يدعي اجماع ائمة الحديث عليه انتق قال الحراقي لاحاجة  
 القول كاد فقد ادعوا انتق قد ذهب مسلم ومن تبعه الى ان يدبكي في حكم الاتصال كما  
 التلاقي وشبوت المعاصرة بينهما فقتل مسلم المذهب المتقدم عن بعض معاصريه و  
 منفع عليه تشنيعاً بليغاً فقال في خطبة صحيحة قد تكلم بعض منتقل الحديث من اهل  
 عصرنا في نصيب الاسانيد وسقمها بقول لوضربنا عن حكاية وذكر فساد صفحاها  
 واما متيناً ومذهباً صحيحاً اذا اعراض عن القول المطروح اسرى لمانته جاد ان يكون  
 قد لا تنسها الجهال عليه غير بالما فتوفنا من شروء العواتر و غرة الجملة بصل ثبات لهو  
 واسرهم الى عتقاد خطأ الخطين رأينا الكشف عن فساد قوله احدى على كلام  
 من عمو القائل في كل اسناد الحديث فيه فلان عن فلان وقد احاط العلم بها فقد كان في  
 عصرهم جازان يكون الحديث الذي روى الراوى قد سمعه عن روى عنه غيرنا لا  
 اسماها واحد في شئ من الروايات انها التقياط او تشافها ان الحجة لا تقوم عندنا  
 بها ان هذا الجس قد يكون عنده العصر بانها قد اجتمعوا من دهرها مرة نصاعدا  
 او تشافها بالحديث وهذا القول رحمه الله قول مخترع مستحدث غير مسبق صاحبه  
 اليه ولا مساعدا وذلك ان القول المشائخ المتفق بين اهل العلم بالاخبار الروايات  
 قد يما واحد في اهل كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وسما لم يكن له لقاء والسامع  
 منه لكونها جميعاً في عصر واحد وان لو رايات في خبر قط انها اجتمعا او تشافها بكلام  
 فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة الا ان تكون هناك دالة بينة على ان هذا الروا  
 الحديث من روى عنه اولو يسمعه منه شيئاً فاما والامس مبهم على الامكان الذي فسره  
 بالرواية على السامع ابداناً ما احلنا احدا من ائمة انسلف ممن يستعمل الاخبار ويتفقد  
 صحة الاسانيد وسقمها مثل ايوب السخني وابن عوف ومالك بن انس عبد الله

ابن مهدي ويحيى بن سعيد القمي وشعبة بن الحجاج ومن بعدهم من أهل الحديث  
 فتشوا عن موضع السماع في الإسناد كادوا هذا القائل وإنما كان تقدم من تقدم  
 منهم فإكان الراوي ممن عوت بالند ليس في الحديث انتهى كلامه سلم ملخصاً وأطل  
 الكلام فيه من شاء الإطلاع عليه فليرجع إلى صحيحه نقل ابن جماعة في مختصره وتبعه المسلم  
 الصحيح الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء والأصوليين أنه متصل إذامكن المقام بين  
 لقائهما مع برائة من التدر ليس انتهى وشعبه الطبري في خلاصته وأبدي به المصنف  
 فقال قائلًا فتدبت بهذا الإمام والصحيح أنه متصل إذامكن المقام بين  
 الراوي والروى عنه بان يثبت أنهما كانا في عصر واحد مع البرائة أي براءة الراوي  
 من صنعة التدر ليس في سياق تفسيره لأن كان اشتهر بالتدر ليس يكون لغرض محكما  
 بالاتصال لكن قال ابن الصلاح في ما قاله مسلم نظر انتهى وقال النووي في شرحه خطبة  
 صحيح مسلم هذا الذي صدار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا هذا الذي صدر  
 إليه ضعيف والذي هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن أن قول قتادة  
 جماعة من المتأخرين على هذا فاشترط القاسبي أن يكون قد ذكره أصل كائناً وازاد  
 الفقيه أبو المنظر السمعاني الشافعي فاشترط طول العجة بينهما وازاد أبو عمر والداري  
 المقرئ فاشترط معاً فمته بالأمية عنه انتهى وأما حاصل نهج قد اختلفوا فيه على  
 ستة أقوال كلها مبرجوعة مردودة الأماذهب البخاري ومن تبعه وهو أحوط و  
 ومن ذهب مسلم ومن تبعه وهو أوسع فقد دار الفتوى بينهما ومن ههنا ظهر أن قول  
 الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوع محمول على السماع عنه  
 لثبوت الاتقان واليه ذهب ابن الصلاح وأئمة الحديث والذي ذكره أكثر أئمة  
 الأصول هو أنه يحتمل الإرسال وليس معناه إلا أنه مروى عنه وهو أعم منه والسنة فيه  
 أن كلمة عن ما تدل على أنه منسوب إليه وأما أنه مسموع منه فأمراً لا يحتمل النقل

له فيكون اثباته من غير دليل لكنه يكون حجة كالمرفع عند من يذهب إلى ملالة الصحابة  
وهو قول الأكره يحتاج إلى التفتيش عند من يقول أن الصحابة كثير من غيرهم العدل  
وغيرهم قائلون فلان قل فعل هو كمن الذي ذهب إليه مالك وحكايا عن الجمهور  
ابن عبد البر هو التسوية بينهما فيكون متصلا بالغير المتقدم وحكي عن أحمد بن حنبل  
وذكر ابن الصلاح أن قول الصحابي عن رسول الله أو قال رسول الله أو أنه قال كلمة معمول  
على الاتصال وقال العراقي في شرح النعيمة أن الصواب أن يقال إن الراوي إذا روى  
حديثا فيه قصة أو واقعة فإن كان ادراك ما رواه بان حكم الصحابي قصة وقعت بين  
يدي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبين بعض الصحابة والراوي الذي صح  
ادراك تلك الواقعة في محكوم لها بالاتصال وإن لم يعلم أنه شاهد ما رواه لم يدرك  
تلك الواقعة فهو مرسل صحابي وإن كان الراوي تابعيا فهو منقطع وإن روى التابعي عن  
الصحابي قصة ادراكا ووقوعها كان متصلا وإن لم يدركها واسندها إلى الصحابي كان  
متصلا وإن لم يدركها ولا اسند حكايتهما إلى الصحابي فهي مقطوعة كرامة تيسر  
ابن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عمارة بن النسي صلى الله عليه وعلى  
آله وسلم وهو يصل على رسول الله فسلمت عليه فزد على السلام فإنه مسند  
الحنفية عن عمارة قال أتيت رسول الله فسلمت عليه فزد على السلام فإنه مسند  
موصول وعلى هذا التفصيل مشي ابن أبي شيبة في مسنده وهو الموافق لما رواه  
الخطيب في الكفاية باسناد إلى أبي داود أنه قال سمعت أحمد قيل له إن رجلا قال  
عن عروة أن عائشة قالت وعن عروة عن عائشة سوء قال كيف هذا سوء  
ليس هذا سوء فأنما فرق أحمد بين اللفظين لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك  
إلى عائشة ولا ادراك القصة فكانت مرسلة وفي اللفظ الثاني اسند إليها بالفضنة  
فكانت متصلة وقد أورد عروة المعنى كثيرا في الصحيحين بل في جميع

مصنفات ملزمي العروة قال بن الصلاح ما تقدم من ابن عن محمولة على  
السمع بالشروط المتقدم هو في المزمع المتقدم واما في هذه الايام فقال بن الصلاح  
كثر في عصرنا وقارب استعمل عن في الاجازة فاذا قال فلان عن فلان  
فانظروا انه اجازة به فلا تجل على السمع لكن لا يخرج به ذلك عن الاتصال فلان الاجازة  
ايضا من انواع التعليل المنقطع واد اقبل فلان عن رجل عن فلان من  
دون تعيين رجل منهم فالاقرب الى الصواب انه منقطع سيما به الحاكم  
فان ذكر الرجل البهيم كعدم ذكره وليس بجرحل كما سماه به رجل لا صوليين  
لان المرسل من ما يثبت قول للتابعي تسمية هذا بالمنقطع اوجب والمعلق بصيغة  
اسم المفعول من التعليق ما حذف من صلب اسناد لا واحد كقول  
مالكي قال ابن عمر وكقول نافع قال عمر قال كثر كقول مالكي قال عمر ما خوذ اى اسمه  
هذا ما خوذ من تعليق الجدار والطلاق لا اشتراكهما بيان لوجه كذا  
في قطع الاتصال قال حذف اما ان يكون في اول الاسناد ونوحدت  
الى اخره واقصر على ذكر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المرفوع والعصا  
في الموقوف كقول البخاري في العلم قال عمر تفقهوا قبل ان تسوءوا ونحو ذلك وهو  
المعلق سواء كان مذكورا بصيغة الجزم او بصيغة التبريض على ما سبق تحقيقه او  
في وسطه بل لم يذكر واسطة بين الراى وشيخه كالشعبى عن علي فانه لم يجمع  
منه فلا بد من الواسطة بينهما وكذا لو ذكر رجل مبهمة كما مر وهو المنقطع  
هذا غير المنقطع المذكور الذي سياتى فانه اعم منه ومن المعلق ومن المرسل او  
اخره وهو المرسل سياتى تحقيقه والبخارى اكثر من هذا النوع اى  
المعلق في صحيحه وليس بخارج من الصحيح فيعم قول البخارى ما دخلت  
في الجامع الا الصحيح كما مر تفصيله لكن الحديث هذا بيان لفائدة التعليق

من جهة الثقات الذين علق عنهم فاستغنت شهرته عنهم عن الاتصال  
 اولكونه ذكره متصلا في موضع آخر من كتابه فلا حاجة الى ذكره متصلا  
 في كل موضع والا افراد بالفتح جمع فرد والاولى ان يقول والفرد اما فرد عن جميع  
 الرأى او حكمه اما الرأى والقبول او من جهة كالتقييد بالثقة او بلذمعين او  
 اقلية معين نحو تفرد به اهل مكة او اهل مدينة او اهل بصرة ونحو ذلك  
 فلا يصفى اى لا يقتضى تفرد الراوى من جهة معينة ضعفه الا ان يراد به  
 تفرد واحد منهم فخر يكون كالقسم الاول ولا بد علينا ان نذكر هنا بسطا  
 يقتضيه المقام ملقطا من كلام ابن الصلاح وغيره من الامام ليتضح ما جعله السيد  
 العلامة ويتكشف المرام فنقول الفرد منقسم الى قسمين فرد مطلقا وفردا مقيد  
 بقيد اما القسم الاول فحكمه انه اذا انفرد الراوى بشئ نظرية فان كان مخالفا  
 لما رواه من هو اولى منه بالحفظ واضبط فهو شاذ مردود وبسبب اوجه المنكر عند  
 ابن الصلاح وفرق بينهما ابن حجر في شرح التلخيص وغيره بان راوى الفرد المخالف  
 هو اوثق منه ان كان في نفسه ثقة هو المناذرة وان كان ضعيفا فهو المنكرو سيجوز  
 تحقيق هذه المباحث ان شاء الله تعالى في موضعه وان لم يكن في ما رواه مخالفة  
 لغيره وانما هو امرنا لا هو ولوريه وغيره فلا يخلو اما ان يكون هذا الراوى المتفرد  
 عدلا حافظا موثوقا ولا فان كان فحكمه القبول ولا يضره الفرد لا وامثله مخترجة  
 في العيصين منه اما من حديث انا الاعمال بالنيات ومنها حديث عبد الله  
 ابن دينار عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال سمى عن بيع الوكلاء  
 وهبته تفرد به ابن دينار ومنها حديث مالك عن الزهري عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه  
 عليه وعلى آله وسلم دخل مكة وحل رأسه للخصر تفرد به مالك عن الزهري فكل  
 هذه مخترجة في العيصين مع انه ليس لها الاسناد واحد تفرد به ثقة وهذه ونظائرها

معدودة في غرائب الصحيح مقبولة بل لا ريب في من ههنا أظهر من ما عرفت به الحكماء  
 الشاذ بقوله هو الحديث الذي ينفر به ثقة من الثقات وليس له متابع في ذلك  
 انتهى فلو شترط مخالفته للناس كذا ما ذكره أبو يعلى الخليل بقوله الذي عليه  
 حفاظ الحديث هو ان الشاذ ما ليس له لا سند واحد يشذ به بشيء ثقة كان أو غير ثقة  
 ليس يجيد فانه ليستلزم ان تكون غرائب الصحيح داخلة في الشاذ وان لم يكن  
 الراوى المنفرد من يوثق كما حقه كان ما انفرد به خارجا عن حيز الصحيح ثم  
 هو اثر بين المراتب بحسب حاله فان كان المنفرد غير بعيد من درجة الحفاظ الضابط  
 المقبول تقدمه استحسان حديثه بذلك وان كان بعيدا من ذلك رده دنا ما انفرد به  
 وكان من قبيل الشاذ المنكر يسمى لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى واما القسم  
 الثاني فهو متفرع الى اوع منها تقيد الفردية بثقة مثل ما روى مسلم واصحاب  
 السنن من رواية ضمرة بن سعيد الماذني عن عبد الله عن ابي واقد عن رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم انه كان يقرأ في الاضحية الفطريات واقتربت اساعة فانه  
 لم يرو واحد من الثقات الا ضمرة لانه لم يرو واحد غيره فان الدارقطني رواه عن  
 ابن لهيعة عن خالد بن زيد عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وابن لهيعة ضعيف جدا عند الجمهور فهذا الحديث تفرد به ضمر لا  
 مطلقا بل من بين الثقات ومنها ما انفرد به اهل بلدة معينة كاهل بصرى واهل  
 مصر واهل مكة واهل مدينة ونحو ذلك مثاله ما روى ابو داود عن ابي الوليد  
 الطيالسي عن همام عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد قال امرنا رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر قال الحكماء تفرد بذلك الامر  
 فيها اهل بصرى من اول الاسناد الى آخره ولو يشر كصحفي هذا اللفظ سواء  
 ونحو ذلك ما روى مسلم وابوداود والترمذي من حديث عبد الله بن زريق

صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومعه رأسه بام غير فضل يديه  
قال الحاكم هذه سنة غربية تفرد بها اهل مصر ولو شراكم فيها احد تخوفك  
ايضا حديث انما الاعمال بالنيات فقد تفرد بها اهل المدينة ونظائر كثيرة ومنها  
ما يقيد الانفراد فيه بكونه لم يروى عن فلان الا فلان كحديث رواه اصحاب السنن  
من طريق سفيان بن عيينة عن ابي اثل بن داود عن ابنه بك بن وائل عن الزهري  
عن انس بن النضر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اولى على صفية لبسوا وتروى في الترمذي  
حديث غريب ونقل العراقي عن اطراف الغرائب لابن طاهر غريب من حديث بكر  
ابن وائل تفرد به عنه وائل بن داود ولو يروى عنه غير سفيان بن عيينة انتهى قال  
العراقي فلا يلزم من تفرد وائل به عن ابنه بك تفردا بمطلقا فقد ذكر الدارقطني  
في بعض ما رواه محمد بن الصلت عن ابن عيينة عن زيايد بن سعد عن الزهري قال  
في رواية عليه والمحفوظ عن ابن عيينة عن وائل عن ابنه وهذه الاقوال كلها  
لا يحكم بضعفها قال العراقي فان يريدوا بقولها فقد تفرد بها اهل البصرة او هو من  
افراد البصريين ونحو ذلك وان واحدا من اهل البصرة تفرد به متعوزين في ذلك  
كما ايضا فعل واحد من قبيلة اليها مجازا فاجله من القسم الاول وهو الفرح  
المطلق مثاله رواية ابو زكريا عن هشام بن عروة عن ابي عن عايضة مرفوعة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كلوا البكم بالتم الحديث رواه النسائي  
وابن ماجه وقال النسائي حديث منكر قال الحاكم هو من افراد البصريين عن البصريين  
تفرد به ابو زكريا عن هشام بن عروة من افراد البصريين واراد به واحد منهم  
وليس في اقسام الفراد المقيد بنسبة الى جهة خاصة ما يقتضيهما كحكاية ضعفها من  
حيث كونها افرادا لكن اذا كان القيد بالنسبة الى رواية الثقة كقولهم لم يروى  
ثقة الا فلان فان حكمه قريب من حكم الفراد المطلق لان رواية غير الثقة

كل رواية إلا أن يكون قد بلغ مرتبة من يعتد بحديثه فلذا لم يجعل نرجس كل وجه والمدراج بصيغة اسم للفعل من الأفعال وهو على قسمين قدرج المتن وقدرج الأسناد فالأول ما ذكره للصف بقوله هو ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة فيمن أنزه من الحديث وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام الأول مدرج الأول مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابه في راية عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استبقوا الوضوء ويل للعقاب من النار فذا هو أن قوله استبقوا الوضوء مرفوع وليس كذلك بل هو من قول أبي هريرة وسئل بالحديث والدليل عليه ما رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي أياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال استبقوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم قال ويل للعقاب من النار قال الخطيب هم فيه أبو قطن وعمر بن الوهيب وشبابه بن سوار في روايتهم هذا الحديث عن شعبة وقد رواه البوداء والطيالسي وأدم وابن جرير وعاصم بن علي وعلي بن الجعد وعندهم هشيم بن زيد بن زريع والنضر بن شميل وكعب بن عيسى بن يونس معاذ بن معاذ كلهم عن شعبة وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعاً وهذا يعني الأدرج في أول المتن نادراً جداً حتى قال ابن حجر أنه لم يجد له غير هذا المثال إلا ما وقع في طريق حديث سفيان الآتي وهو ما رواه الطبراني في الكبير من حديث محمد بن دينار عن هشام بن عروة عن أبيه عن سفيان بن علف عن مرفوع عام من مسنده أو أنشده أو ذكره فليقتضاً كذا حكاه عنه الفاضل السدي في معاني النظر في النهاية من السنة ثقت الرافعين أي الأباطرة والفتى الرافغان فقد وجب لفصل أي أصلاً الفخذين والرفع بالضم والفتح انتهى الكلام ان المراد في الحديث هو المعنى الثاني انتهى كلامه القسم الثاني مدرج الوسط



مثاله ما رواه الدارقطني في سنده من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن  
 عروة عن ابيه عن ابي بصير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول  
 من مس ذكره او انثيه اورفضه فليتبعدا قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد  
 وهو في دفع الانثيين والرفع وادراجته في ذلك في حديث سبق والمحموظ ان  
 ذلك من كلام عروة غير مرفوع كذلك رواه الثقات عن عروة منهم ايوب السخيتي  
 وحماد بن زيد ثم رواه الدارقطني من طريق ايوب بلفظ من مس ذكره فليتبعدا  
 وكان عروة لا يقول اذا مسه فعيه او انثيه او ذكره فليتبعدا وقال الخطيب تفرد  
 عبد الحميد بذكر الانثيين والرفعين وليس ذلك من كلام رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم وانما هو قول عروة فاذا رجعه في الحديث وبين ذلك حماد بن  
 قال العراقي قلت لم يفرق به عبد الحميد فقل رواه الطبراني في المعجم الكبير  
 من رواية ابي كامل النخعي عن يزيد بن زريع عن ايوب عن هشام عن ابيه  
 عن سبق بلفظ اذا مس احدكم ذكره او انثيه اورفضه فليتبعدا وعلى هذا  
 فقد اختلف فيه على يزيد بن زريع ورواه الدارقطني ايضا من رواية ابن جريج  
 عن هشام عن ابيه عن مروان عن سبق بلفظ اذا مس احدكم ذكره او انثيه  
 ولحميد كما لم يرفع وفراد في السند مروان انتهى ثم قال العراقي وقد نصت ابي بصير  
 الطبراني الى الحكم بالادراج في الوسط في نحو هذا فقال في الاقتراح ومما  
 يثبت فيه ان يكون مدرجا في اثناء لفظ الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 لاسيما ان كان مقدا على اللفظ المروي ومعلوم فاعليه بواو العطف كما لو قال من  
 مس انثيه او ذكره فليتبعدا بقليل الانثيين على الذكر فلهذا نصت الى هذا  
 لما فيه من ابدال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم انتهى كلام الاقتراح قال العراقي قلت لا يعرف في طريق

الحديث تقديم الاثنيتين على الذكر كما ذكر الشيخ مثالا فليعلم ذلك انتهى كلامه **اول**  
قد ورد في بعض طرق الحديث تقديم الاثنيتين على الذكر ايضا كما في الطبراني كما مر فليعلم  
ذلك القسم الثالث مدرج الاخر وهو كثير في الاحاديث ومن ذلك ما رواه النسائي اخرج  
ها عن ابن عبد الله حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح قال حدثني ابو الزاهر  
قال حدثني كثير بن مرة ان الحضرى عن ابى الدرداء سمعه يقول مثل رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم في كل جملة قرأته قال نعم قال رجل من الانصار وجبت هذه فالتفت الى  
وكنيت اقرب القوم اليه فقال ما ارى الامام اذا قام القوم الا قد كفاهم فظاهر هذا الواو انه  
ان قوله ما اراهى الخبر ايضا من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس كذلك  
كما قال النسائي **ثاني** على ابو عبد الرحمن هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه  
قال حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا زيد بن الحسن بن اسود عن القاسم بن مجيم قال  
اخذ سلمة بيدي تحدثني ان عبد الله بن مسعود اخذ بيدي وان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اخذ بيدي عبد الله فعلما التشهد في الصلوة قال فذكر مثل حديث  
الاعمش التحيات لله والصلوات الخ اذا قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلواتك  
ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فظن بعض اصحابنا الخفية ومنهم  
صاحب الهداية انه مرفوع واستدل به على عدم فرضية الصلوة بعد التشهد وعدم  
فرضية حفظ السلام لتعليق النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم بالفعال هو القوم  
او القول وهو رواية التشهد وذكر في الحديث انه مدرج من قوله ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال اذا قلت هذا مدرج وكذا قال البيهقي في المعرفة وذكر الخطيب في كتابه  
الذي جمعه في المذبح المسمى بالفصل الموصل للمذبح في النقل انها مدرجة وذكر الحفاظ  
ان رافعه وهم وقال النووي في الخلاصة وفي شرح صحيح مسلم انهم اجمعوا على  
انها مدرجة وقال العراقي قبل الخطابي في المعالم اختلافوا فيه هل هو من قول النبي

صلواته عليه وعلى آله وسلم او من قول ابن مسعود فالاراد اختلاف الرواية في وصلته وفصله  
لا اختلاف في الحفاظ فانهم متفقون على انها مدرجة وقد اختلف في الرواية على غير  
فروى التميمي وابو النضر موسى بن داود النخعي احمد بن عبد الله بن يونس المديني عن علي  
بن الجراح عن يحيى المنيابي عن عاصم بن علي وابو داود الطيالسي عن يحيى بن ابي بكر  
ومالك بن عثمان الزهري كلهم عن زهير هكذا مدرجا ورواه شيبان بن سوار عنه  
فصله وبين انه من قول عبد الله بن الدار قطني وثقة قال وهو اصح من رواية من  
اصرح بقولها شبه بالصواب لان ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن  
من قول عبد الله بن مسعود ولم يروعه كثر رواه الدار قطني من رواية عسان بن ابيج  
عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن  
فرغت من هذا فقد فرغت من صلاتك فان شئت فثبت وان شئت فافتقر فان شئت فافتقر  
الخطيب ايضا من رواية ابن ثوبان فاستدل الدار قطني على تصويب قول شيبان برواية  
ابن ثوبان وباتفاق حسين الجعفي بن عجلان في روايتهما عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن  
في آخر الحديث فثبت بهذا كله انه مدرج وقال صاحب الهداية في بيان الفرق الصلوة و  
القعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد لقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا بن مسعود  
حين علم التشهد اذا قلت هذا ونعلت هذا فقد تمت صلاتك على التمام بالفعل قرا  
اوله بقرا ثم قال ابن الهمام في شرحه يعني لما قام الدليل على انه لا بد من القعدة كان  
المراد من قولها اذا قلت هذا واولت قاعدا ونعلت هذا قائل او غير قائل تمت فلو لم هذا  
اسنادا ومتنا كان الاستدلال على فرضية القعدة عينا متوقفا على ثبوت فرضيتها  
بما يستقل بذلك فكيف لو يتم فان الذي في سنن ابي داود اذا قلت هذا وقضيت هذا  
فقد قضيت صلاتك وهو تعليق بهما فاذا لم تصل الخبر بالمبين كانا فرضين نعم هو  
لفظا ونعلت هذا في رواية الدار قطني فلو لم يتبين انها مدرجة من كلام ابن مسعود



ان يكون نسبه ثم ذكره فسمعه هؤلاء متصلا وهو لا ينفصل الا الثالث ان عبد الرحمن  
ابن ثابت الذي ذكره البيهقي ضعفه ابن معين وكذلك غسان بن الربيع الذي روى عن  
عبد الرحمن بن ثابت ضعفه الدارقطني وغيره فمثل هذا لا يعلى برأيه اجماعا وعلى تقدير  
صحة سنده الذين رواه وصوفوا قرأه من وقت لا يعلى برأيه من رفع لان الرفع زيادة  
مقبولة على ما عرفت من مذهب أهل الفقه والاصول فيجوز على ان ابن مسعود سمعه من  
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقرأه بذلك مرة واحدة في باخرى وهذا اول مرجعه  
من كلامه اذ فيه تحطية ائحاجه الذين وصلوا انتهى كلامه **اقول** اجمع بين روايات  
الوقف وبين روايات الرفع بهذا الطريق حسن جدا وقد رواه ابو حنيفة ايضا عن  
الحسن بن الحر بن سنده ومتنا على سبيل الاتمهال واستخرج اصحابنا بهذا الحديث  
مسائل احدى ان التشريع ليس بفرض فالفرض المقصود فان النبي صلى الله عليه وعلى  
آله وسلم علق التام بان فعل قراءه لم يقرء ولا يتم الفرض لانه فهو فرض فان قلت كلمة  
او لا يجزئ التشريع فليس بميمه تذكر كما ذكرته قلت مضاه اذا قلت هذا وانت قاعدا وتحدث  
واحد نقل فصار التردد في القول لا في الفعل فان الفعل قاهر بالاتفاق وتوضيحه انه علق  
تمام الصلوة باحد الامرين او القعود او التشهد ومعلوم ان قراءة التشهد لم تشرع بعد  
القعود حيث لم ينعقد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا فيه والعقد الاجماع  
عليه فكان الفعل موجودا على كل حال فصار هو فرضا دون التشهد لا يقال ان هذا التقيد  
موجب للاحاد وهو لا يفيد الفرضية لا نأقول قوله تعالى اتموا الصلوة بحمل  
وخبر الواحد الحق بآياله والمحمل من الكتاب فالحق البيان الظني بفيد الفرضية  
فان الحكم يحضن الى الكتاب وهذا الاستدلال بهذا التقرير موقوف على ان  
يكون الرواية باو التي هي للتشريع واما اذا كانت بالواو فلا تخرج بفيد فرضية  
كلا الامرين وهو خلاف المذهب كما ذكره ابن الهمام وتبين ان الصلوة على النبي

صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليست بغير فرض في التعدة الأخيرة بعد التشهد خلافاً للشا  
 بمثل ما مر من التقري بكيف وطوري في تشهد واحد من الصحابة دخول المصلي ومن ثم  
 العيني عن ابن المنذر وابن جرير والطحاوي والطبري وغيرهم أنهم قالوا إن الشافعي  
 قد خالف الأجماع في هذه المسألة وتآلفنا أن لفظ السلام ليس بغير فرض كما هو مرسوم  
 المشافعي لأنه عليه الصلاة والسلام علق التمام بالفعل من بعد لا ركن ثم هو واجب في  
 مواظبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه وآلهما أن يخرج يعضه ليس بغير فرض وهو  
 مذهب أبي يوسف ومحمد خلافاً لأبي حنيفة ولذلك وقع الاختلاف بينهما في  
 المسائل اثنا عشرية وتحقيقاً مذكور في تصانيفنا في الفقه فلا يفيد ههنا خوفاً  
 للاطالة وتبوت هذه المسائل من هذا الحديث لا يتوقف على كونه مرفوعاً كما ظنه  
 الحاكم وغيره بل على تقدير تسليمه من قول ابن مسعود أيضاً تستخرج منه هذه  
 المسائل لأن الوقف في هذا الباب له حكم الرفع كما سيأتي تحقيقه بقلي لا اطلاع على  
 امرين الأول ما السبب في ادراج الراوي في المتن ما ليس منه فاعلم أن له اسباباً  
 مختلفة فقد يكون تفسيد غريب فإن الشيخ قد يروي الحديث ونفسه غريب لا يقع  
 فيه متصل به من دون أن يغيره بأى وضوح ذلك فيمن الراوي أن ذلك داخل في  
 الحديث ومثاله كثير في الصحيحين وقد يكون استنباط فهم من حديثه كقوله  
 ابن الزبير من حديث بريدة فإنه فهم أن الموضوع ينتقض بسبب ما هو مظنة للشبهة فالجرح  
 فيه لا يثبني والرفع فظن الراوي أنه من الحديث فزعمه متصلاً وقد يكون بيان حكم  
 من عند نفسه يتعلق بالمروي كما عرض لابن مسعود فإنه لما ذكرها عليه رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم من التشهد ذكر بعدة حكماً ما ياسبه فظن الراوي أنه من الحديث  
 فزعمه متصلاً وله أسباب أخر أيضاً مذكورة في المطبوعات والأماثل ثانياً في ما يردك  
 به الادراج فاعلم أن معرفته أربع طرق ذكرها ابن حجر الحاكم بالادراج في الأخير

منها قطع في ما سواه ظني لكن في الثمان كالقسط وهي لا تقتصر بمعرفة الادراج  
في المتن بل آتوها بمعرفة ادراج الاسناد والاخير منها فانها تختص بادرارح المتن فالاول  
ان ترد بعد رواية مدحته رواية مفصلة فيعلم من الرواية الثانية ان هذا القدر هو  
المندرج كما في حديث ابن مسعود فانه يرى شبابة قوله اذا قلت هذا آء على حدة وفصل  
بينه وبين ما قبله فلعلم ان مدح ليس مرفوعا الثاني ان يقع التنصيص على ذلك من الرواد  
كحديث ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل لله  
نذرا دخل النار واخرى قولها ولم اسمعها منه من مات لا يحجل الله نذرا دخل الجنة الثالث  
ان يقع التنصيص على ذلك من بعض الائمة المطلعين على ذلك كالدارقطني  
والخطيب وغيرهما وقد صنف الخطيب في هذا الباب كتابا سماه يا شافيا ونخصه ابن  
جرير زاد عليه كثيرا الرابع ان يستعمل ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
مثل ذلك كقول ابي هريرة في آخر حديثه للصد المملوك اجران والذي نفس بيدلوكا  
بجهاذي سبيل الله ورامى لاحمر طك اموت وانما مملوك فعمل هذا الكلام يستعمل  
من حنابل الرسالة فهو من كلام ابي هريرة قطعاً وكحديث ودوت اني شجعت نفسي  
من كلام الراوي لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومما يارد متشيخ  
هذا البحث فليكتب الخطيب او شرع في بيان الادراج في الاسناد ادراج  
عنتان باسنادين مختلفين كرواية سميل بن ابي مريج عن عنتان  
الزهرى عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنأ غضوا اى  
انتقا طوا سباب المنقب للمدنيا العم اذا كان البغض لله فصاحب ولا تحاسدوا  
ولا تغفلوا الحسد في ما بينكم نعم الغبطة تجوز ولا تنأ بمرور التبر ان يعطى  
كل واحد من الناس حاد برة وقفا لا فيعرض عنه ولا يجره قاله ابن الاثير وقال النووي  
الدمبار التقاطع ولا تنأ فصول المنافسة الرغبة في الدنيا ادراج ابن ابي مريج

فيه ولا تتأفسون من ماتن آخر فانه روى مالك عن الزهري عن انس قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تلعن بروا الحديث  
وليس فيه ولا تتأفسون روى مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث  
ولا تحسسوا ولا تحسسوا ولا تتأفسون ولا تحاسدوا وكلوا الحديثان مشعوب  
عليهما وهكذا الحديثان عند ابى الزناد الموطأ عبد الله بن يوسف والتقني في تهذيبه  
يحيى بن يحيى وغيرهم فليس في الاول لفظ ولا تتأفسون وانما هو في المتن الثاني  
بالسند الثاني قال الخطيب قد وهم فيها ابن ابى هريرة روى عن مالك عن ابن شهاب  
الزهري عن انس الحديث المذكور وادرج فيه ولا تتأفسون وانما روى مالك في حديثه  
عن ابى الزناد وعنه الراوى طرف من ماتن واحد بسند لا ينفك  
هو غير سند المتن فيرويهما ذلك الطرف وكل المتن عنه بسند واحد  
فيصير الاسنادان اسنادا واحدا يعني يكون الحديث عند رابو به بسناد  
الاطراف منه فانه عند رابو بسناد آخر فيجمع الراوى عنه طرفي الحديث اسنادا طرف  
الاول ولا يترك اسناد الطرف الثاني مثاله ما رواه ابو داود ومن روى عنه ابو داود  
والسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ائيل  
ابن حجر قال قلت لانظرون الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كيف  
يصلي قال فقام فاستقبل القبلة فكبر فرفع يديه حتى حاذت اذنيه ثم اخذ شماله  
بجميعه فلم ير اذنا يركع رخصا الحديث وقال فيه ثم سجدتم بعد ذلك في زماني برد  
مغدد بد قرأت الناس ثم لو اريد بهم تحت الخياط قال كما انظر موسى بن هرون  
الحال هذا عندنا وهم فتولاه فخرجت ليس بهذا الاسناد وانما ادريج عليه  
من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض اهلنا عن وائل هكذا روى بسندا



سعيد بن مسعدة وابو بديق جاع بن الوليد ثم يزا قصة تحريك الايدي من تحت الثياب  
وفصلها من الحديث وذكر لها اسناد على حدة وهذا هو اية مضبوطة اتفق عليها  
زهير شجاع فما اثبت له رواية ممن روى دفع الايدي من تحت الثياب عن عاصم  
ابن كليب عن ابيه عن وائل قال قال ابن الصلاح انه الصواب لكان في شرحه الالفية وقال ابن حجر  
في شرحه الخبة ومن قبل هذا القسم ان يسمع الراوي من شيخه بلا واسطة الاخرى  
منه فسمعه من شيخه بواسطة فبريتنا ما عندنا من الوسطة انتهى قال المستدق  
اصح ان انظر قول هذا القسم ينبغي ان يكون مستثنى من عموم ما ينبغي ان لا دراج  
عنه باتساعه حرام اذا كان رواية ما سمعه عن شيخه بلفظة عن وقال لان غاية ما فيه

تعديل لارسال وهو ليس بحرام اولي سمع حديثا واحدا من جماعة مختلفين  
في اسناد لا يعني يسمع الراوي حديثا واحدا من شيخه حال كونهم مختلفين في اسناد  
الى المفتي او ملته هذا القيد لم يذكره احد وانما ذكره الطيب في خلاصته ونوى  
الاقتل ابو السيد المصنف وليس له مثال بل لا دخل له في هذا القسم كما لا يخفى

فيلدج رواية هم جميع شيوخه على الاتفاق ولا يذكل الاختلاف  
في السند قتاله مازة الترمذي عن يزيد بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان  
الثوري عن واصل بن منصور والاعمش عن ابي وائل عن عمرو بن شعيب عن ابي عبد الله  
قال قلت يا رسول الله امي الذي بنا عظم الحديث وهكذا رواه محمد بن كثير العبد  
عن سفيان في مازة الخطيب ثم اية واصل هذه مدحجة على رواية منصور والاعمش  
لان واصل لا يذكر فيه عمرو بن شعيب بل يجعله عن ابي وائل عن عبد الله هكذا  
رواه شعبة ومهدي بن ميمون وسعيد بن مسروق وغيرهم عن واصل ذكره الخطيب  
وذكرها لاسناد بن معاوية بن سعيد القطان في روايته عن سفيان واصل احدهما  
من الاخرى في كتاب الحارث بن ابي من يحميه عن عمرو بن علي عن يحيى عن

سفيان عن منصور والاعمش كلاهما عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله عن  
سفيان عن اصل عن ابي وائل عن عبد الله بن مسعود قال قلت يا رسول الله اى ان  
اعظم قال ان تجعل هذا وهو خلقك قلت ثمرى قال ان تقتل ولدك من اجل ان يطعم  
مهلك قلت ثمرى قال ان تران حليلة جارك قال عمرو بن علي لفلان شيخ البخاري فذكرت  
هذا الحديث لعبد الرحمن بن مهدي وقد كان حدثنا بهذا عن سفيان عن الاعمش  
وعن منصور وعن اصل عن ابي وائل عن ابي عيسى عمرو بن شرحبيل عن عبد الله فقال  
دعه دعه وقال العراقي قلت لكن رواه النسائي في الحارثية عن بندار عن ابن مهدي  
عن سفيان عن اصل عن حماد بن ابي وائل عن عمرو بن ابي السند عمرو بن غير كرم احد  
الدرج عليه رواية واصل انتهى وقال السخاوي في شرحه لاللفية معنى قول ابن مهدي  
دعه دعه المذكور في صحيح البخاري يحتمل انه امر بالتسك بل حدث به وعدم الالتفات  
بخلافه ويحتمل انه امر بترك عمرو من حديث واصل كونه ذكر انه هو الصواب انتهى  
**اقول** قد زاد الهيثم بن خلف في ما اخبره الاسماعيل عن عمرو بن علي بعد قوله  
دعه فلم يذكره واصل بعد ذلك تعلم بهذا ان معنى قوله دعه اى ان تراطل السند  
الذى ليس فيه ذكر ابي عيسى عمرو بن ابي الضمير للطريق الذى وقع الاختلاف فيه وهو طريق  
واصل والاحتفالان اللذان ذكرهما السخاوي لا مجال لطاح وعلى هذا المعنى الذى ذكرنا  
جسرى شرح صحيح البخاري وقال الكرماني في الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري اصل  
ان ابا وائل وان كان قد روى كتيلا عن عبد الله فان هذا الحديث لم يروى عنه شليس  
المراد به الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح النهاية باسقاط الواسطة لموافقة الاكثرين  
انتهى وقال ابن حجر في فتح الباري الحاصل ان الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلثة  
انفس حدثوه به عن ابي وائل فاما الاعمش فنصود فادخلنا بين ابي وائل وبين ابن مسعود  
ابا ميسرة واما واصل فنحذفه فضبطه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان هكذا مفصلا

وأما عبد الرحمن بن مهادي فحدث بما رواه عن فضيل بن محمد عن حماد بن عمار عن أبيه  
 منصور قال أعمش نجمع الثلاثة وأدخل بها صير في السند فلهذا ذكره عمرو بن عبد  
 الله بن يحيى فلهذا ذكره في فقهه فاقصر على الحديث به عن صفوان عن منصور وأما  
 حسب ترك طريق واصل بن عطاء وتعمد كل من الثلاثة حرام أقول ذكر العنيفة  
 الأدرج أربع أقسام أحدها الأدرج في المتن وبها الأدرج في السند وقد صرحوا  
 بأن الأدرج بكل أنواعه حرام عمل لما فيه من التلبيس فلا وجه تخصيصه بحرية بالثلاثة  
 قاطن أنه إنما وقع في هذه الفسدة بسبب اختصار كلام الطيبي كلامه برأي عنها فإنه  
 قال المندج أقسام أحدها من القسم الأول تقول وثانيها من القسم الثاني ذكر  
 في مثله رأي سعيد بن أبي عروبة ثم عطف عليه القسم الثالث فجعلها أقساما واحدا  
 بكلمة أو تقول الثالث فذكر القسم الرابع تقول قال وتعمد كل واحد من الثلاثة حرام تضمنت  
 عبارته على حرمة الأقسام الأربعة لكنه جعل القسمين قسما واحدا ولا وجه لذلك  
 وأما المصنف فحذف الفاظ العدد وذكر الأقسام الأربعة بحجرات العطف على التثنية  
 فكان ينبغي أن يقول وتعمد كل واحد من الأربعة حرام فاقوم لا يتحبط قال على القاري اعلم  
 المحقق قال الأدرج بأقسامه حرام لما فيه من التلبيس والتلويح وإن كان بعضه  
 أخف من بعض كتنسيق فقلة غريبة مثل المراتبة والمخاطبة وغير ذلك مما فعله الزهر  
 وغيره من الأئمة لا يظهر القريب في مثله لاسيما في المتنق عليه وقول ابن السمان  
 وغيره العاقل ما قطع العدالة ومن يحرف الكلام عن مخاطبته وهو ملحق بالكذب  
 نجل على ما لا انتهى وتبعه لفاضل السدي في معان لنظره قال السيوطي في شرح  
 تقريب النظمي وعندى أن ما أدرج في تفسيره لا يمنع وكذلك فعله الزهر  
 وغيره من الأئمة ولا يتمو للشموز عرفة الأصوليين منهم البيهقي وغيره كما كان  
 من أحاد الأهل فمما انتشر فصار ينقله قوم لا يتصوروا طوره على الكذب وهو

مقابل المتواتر والآحاد وقد تم تحقيقه وعند الجصاص المشهور قسم من المتواتر فنعنيها  
الحديث قسم المتواتر والآحاد وأما عندنا في هذا القرن فتأخر بطلان على الاستيفاض لكن  
سبق ذكره فتأخر بعرف بما ذكره المصنف بقوله ما شاع عند أهل الحديث  
خاصة لا عند غيرهم بأن نقله في أكثر كتبه ونحو أن رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم قنت شهرا متتابعيا بعد الركوع في صلوة  
الصبح يدعو على جماعة وهم رجل بكسر الهمزة وسكون العين المهملة وذكرنا  
بفتح الدال المعجمة وسكون الكاف آخره نون غير منصرف قبيلتان من سليمان بن النسي  
صلى الله عليه وآله وسلم بعث سبعين رجلا إلى قوم مشركين أهل نجد من بني عامر  
ليدعوهم إلى الإسلام ويقرأ القرآن فلما نزلوا يريدون صوة تصددهم عامر بن الطفيل في  
اجباهم على أن يكونوا قاتلوا فاحرقوه من المسلمين الأكلب بن نيد الانصاري وكان ذلك  
في السنة الرابعة من الهجرة قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوات  
الخمس بعد الركوع يدعو عليهم ثم قرأه البخاري وابوداود والحاكم باختلاف اللفاظ  
فهذا الحديث مشتهر بين الحديثين لكثرة روايته وقبيلته أخذ اصحابنا حيث قالوا لا تقرو  
الاف في المتواتر ما كان القنوت في الصبح وغيره من الصلوات شهرا لمحسب ثم ذكره رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في صلوات عليه ما قرأه البخاري عن عاصم بن سليمان  
الاحول قال سألت انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قبل الركوع  
او بعدة قال قبله قال فان فلانا اخبرني عنك انك قلت بعد الركوع فقال كذب انما  
قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهرا وقل القسط لاني  
الشافعي في رواد الساري ثم يصح البخاري قد صح انه عليه الصلوة والسلام قنت  
قبل الركوع ايضا لكن رواية القنوت بعدة اكثر فهو اولى انتهى وتحقيق الخلاف في  
موضع لا يليق بهذا المقام ثلاثين شي المرام او اشتبه عند هم وعت



حب الوطن من خصوصيته الانسان لا من خصوصيته اهل الايمان فلا يصح ان يكون علامة  
 عليه ولا يبعد ان يكون مراد الشفاوى بقوله صحيح المعنى ان يقصد بالوطن الجنة فانها  
 المسكن الاول لآدم وامكة فانها ام تهرى العالم انتهى ومنها حديث حب المرأة من  
 الايمان اشتهر بين افراد الانسان قال على القارى في رسالته التي فيها في تحقيقه اتفق  
 الحفاظ على ان ليس له اصل مرفوع بل هو من وضعهم انتهى ولعل ما مراد به من  
 صاحب مجمع البحار فانه اطلق عليه الوضع ثم قال القارى فان قيل فهل مضاه صحيح  
 قلت نعم ايلم الى انه لا ينافي الايمان واما كونه دال على انه من علامة الايمان فلا عند  
 ارباب الايقان لان حب المرأة امر مشترك بين المؤمنين والكافرين فلا يصح ان يكون  
 علامة دالة مميزة بين الصالحين والفاقرين واطال الكلام في ذلك ومنها حديث ذكوة الارض  
 يسبها رعدة مشهور بين الفقهاء منهم صاحب الحديث قال شيخ الاسلام القاضى والدين  
 العيني في شرحها هذا الحديث رعدة احد الينبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وانما هو روى  
 عن ابي جعفر بن علي اخوجه ابن ابي شيبة في مصنفه عنه واخرجه عن محمد بن الحنفية  
 وابي قلابة قال اذا جفت الارض فقد ذكت ثم روى عبد الرزاق في المصنف عن ابي قلابة  
 قال جفوت الارض من ظهورها انتهى ومنها ما اشتهر بين العوام من جاوزوا الاربعين  
 ولم يراخه الصافى قد عصى قال على القارى في رسالته المؤلفة في تحقيقه لا اصل في السنة  
 ولا ورح ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يحمل المصدا دائما وانما ثبت انه كان يستل  
 عليها احيانا حال الخطبة ثم قد يؤخذ من الايات الواضحة في حق الانبياء ان اخذوا  
 العصا من سنتهم انتهى ومنها ما اشتهر بين عامة المؤمنين حديث آل محمد كلهم  
 تقى رواه تمام في فوائده والذليل في مسند الفردوس عن انس قال سئل رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن آل محمد قال آل محمد كل بقي من امته قال العلامة  
 ابن حجر مكي الحديث في الموطأ المكية ثم روى القصيدة الحمزية انه ضعيف من حيث

الاسناد ومنها ما اشتهر ان شيبان بلال كان سينا حتى دخله الشعر ابني دواوينهم قال  
الحفاظ لا اصل له وهكذا لو نشئت لو جدت كثيرا من الاحاديث الجارية على السنة  
الناس لا اصل لها عند ائمة هذا الفن قال الامام احمد مثل ما اشتهر عند

الناس دون الحديثين قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم للسائل مثل حق وان  
جاء على فرس قال في المقاصد الحسنة تروا واحمد وابوداود عن الحسين بن علي  
مرفوعا وسند صحيح كقوله العرق وتبعه غيره وسكت عليه ابوداود لكن قال ابن عبد البر  
انه ليس بالقوي وهو من رواية فاطمة ابنة الحسين بن علي واختلف عليها فقيها عنهما عن  
ابيهما عن علي وقيل عنهما عن جدتها فاطمة الكبرى وهذا الرواية عند اسحق بن راوية  
وعلى كل حال ففي الباب عن الهراش عند الطبراني وفيه عثمان بن فائد وهو ضعيف  
وهو ابن عباس وعنه زيد بن اسلم مرفوعة مرسل بلفظ اعطوا السائل ولو جاء على فرس  
استخرجه مالي في الموطأ هكذا وصلة ابن عدي من طريق عبد الله بن زيد بن اسلم عن  
ابيه عن ابي صلح عن ابي هريرة ولكن عبد الله ضعيف بل هو ابن عدي ايضا من طريق  
عمرو بن يزيد المدائني عن عطاة عن ابي هريرة وعمر ضعيف انتهى كلامه وفي مرقاة المرقاة  
شرح سنن ابى داود للسيوطي رح هذا الحديث احدا لاحاديث التي انقلها الحفاظ  
سراج الدين القزويني على المصليين وزعم انها موضوعة وقد رد عليه الحفاظ صلاح الدين  
العلائي في كرامته نحو الحفاظ ابن حجر في ماصنفه للرح عليه قال العلائي اما الطريق الاول  
وهو ما رواه ابوداود حدثنا محمد بن كثير اناسفان نامصعب بن محمد بن شرحبيل  
حدثني يعلى بن ابي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن حسين بن علي قال قال رسول الله صلى  
عليه وعلى آله وسلم يقول للسائل حق وان جاء على فرس فانها حسنة مقصبة وثقة  
ابن معين وغيره قال في ابوحاتم صالح ولا يعقبه وتوثيق الاولين لولي بلا اعتمادا ويعلى  
ابن ابي يحيى قال في ابوحاتم مجهول وثقة ابن جبان فصلة زيادة على من لم يعلم حاله

وقد ثبت ابو عبد الله المحمدا سمع الحسين عن جده رسول الله صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم قال ابو علي بن اسكن ابو القاسم اليعقوب وغيرهما كل رواياتهم مراسيل فكل هذا  
مرسل صحابي ووجه العلماء على الاحتجاج به كما على الرواية الثانية وهي رواية ابو داود  
حدثنا محمد بن رافع نا يحيى بن آدم نا زيد عن شقيق نايت سفيان عن عطاء بن رافع نا  
حسين عن ابيه عن علي مرفوعا فقد بين فيها انه سمع ذلك من ابيه علي وزهيد بن معاوية  
متفق على الاحتجاج به ولكن شقيقه لم يسمه وانما ظاهره يدل على ان يحيى المتقدم بالجملة  
الحديث حسن لا يجوز نسبته الى الوضع انتهى تقول السيوطي والحديث مرينا فافاضنا  
بخطه للسائل حق ووجاه على فرس فلا تردوا السائل ولا بن عدي من حديث ابي هريرة  
اعطوا السائل وان كان على فرس في مصنف ابن ابي شيبة عن سالم بن ابي الحسن قال  
قال عيسى بن مريم فللسائل حق وان جاء على فرس مطوق بالغنم انتهى في يوم النحر  
يوم صومكم هذا حديث قد شتهر على الالسة ومعناه يوم عيد الاضحى يكون كل  
رمضان اقول قد جرت به فوجدته فائدة السنين كذلك في الاسواق  
كنانية عن اشتهارها غاية الاشتهار ولا اصل لها في الاعتبار عند المحدثين  
اقول هذا في الحديث الثاني مسلم وعليه جرت اقوال اكثر الحفاظ واما الحديث  
الاول فالأكثر على اعتبار ما يروونه مبلغ الحسن فليحتمل ان العراقي اعترض مثله عليه  
بما حصله في ذكر ابن الصلاح في مظلة العلول عن احمد بن حنبل قال رابعة احاديث تدور في  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الاسواق ليس لها اصل في الحديث في ذمها فانما خصه يوم القيمة  
ويوم النحر يوم صومكم فللسائل حق وان جاء فرس من هذا لا يصح عن احمد وقد انجز  
هو في مسنده هذا الحديث الرابع عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي وكلاهما عن سفيان  
عن مصعب بن محمد عن علي بن ابي يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن ابيه الحسين بن علي  
عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو اسناد جيد فيعل في ان جملة الوجاهة



فقد وثق ابن حبان ومحدث ثقدي يحيى بن معين وغيره وأخبره أبو داود في منعه وسكت  
عليه فهو عند صالح وأخرجه أيضا من اسناد علي في اسناد رجل لم يسم وقد وثقنا أيضا  
من حديث ابن عباس حديث المرأس بن زياد وأما حديث من أذى نصيبا فقد رواه  
نحوه أبو داود وسكت عليه من رواية صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ  
عليه وعلى له وسلم عن أبياتهم عن رسول الله صلى الله عليه وعلى له وسلم إلا من ظلم  
معا هذا وإنه نقضه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا نجح  
يوم القيمة وهو اسناد جيد وإن كان فيه من لم يسم من أبناء أصحاب فانهم عدة  
يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة فقد رينا في سنن البيهقي عن ثلثين  
من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى له وسلم والغريب  
والعزير قد ذكرنا تفسيرهما سابقا وقال ابن حجر في شرح النجاة  
ثم الغريبة أما أن تكون في أصل السناد أي في الموضع الذي يبدأ الاسناد عليه  
ويرجع ولو تعدت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه العصب أي ولا يكون الغريبة كذلك  
كان يروى عن العصب أكثر من أحد ثم يتفرع بالرواية عن واحد منهم تنقص أحدا  
فأقول الفرد المطلق كحديث الذي عن بيع الألام وعن هبة تغربه عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر وقد يتفرع به مرو عن ذلك المتفرع كحديث شعب الإيمان تغربه بوصول  
عن أبي هريرة وتغربه ابن حنبل عن أبي صالح وقد يستمر التفرع كذلك في جميع رواياته أو أكثرهم  
وفي مسند البزار ومجمع الطبراني أمثلة كثيرة لذلك ولتأني الفرد النسبي مسمى به كقول  
التفرع حصل بالنسبة إلى شخص معين وإن كان الحديث في نفسه مشهورا أو معتل  
الخلق التفرعية عليه لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح  
غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق  
والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وقد من حيث الحلق بالاسم عليهما

قلنا من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسب تفرق  
 فلان او غريب فلان وقريب من هذا الاختلاف فهم في المنقطع والموسل حل مما متغايران اما  
 فائدة الحمد ثين على التغاير لكنه عند الخلاق الاسم ولما عند استعمال الفعل المشتق  
 فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسل او منقطعاً  
 ومن ثم اطلق غير واحد من لا يلاحظ مواع استعمالهم على كثير من الحمد ثين لهم  
 لا يفترون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك انتهى كلامه قال على القاري في شرحه  
 عبارته في هذا المقام تدل على ان حدة الصحابي لا تصير سبيل التواضع عبارته الشارحة  
 في تعريف الغريب تدل على ان التفرّد في أي موضع كان فهو غريب عما تراه الصالح  
 تدل على ان حدة الصحابي لا تدل على الغرابة حيث قال الغريب كحديث الزهري وغيره  
 من الايتمه ممن يجمع على حديثهم اذ انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً فاذا روى  
 عنهم رجال او ثلثة يسمى عزيزاً واذا روى جماعة يسمى مشهوراً فانظر فيه حيث يدل  
 على ان حدة الصحابي تجامع المشهورة وحاصل الكلام انه ان كان المعتبر في تفسير القدر  
 تفرّد التابعي وموجوه مع قطع النظر عن حال الصحابي فالذي تفرّد به الصحابي عن  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولحقه القدر بعدة ان كان غريباً يلزم  
 ان لا ينحصر الغريب في القسمين وان لم يكن غريباً فقد يصدق عليه تعريفه فلا يكون  
 مانعاً اللهم الا ان يخص الكلام بما سوى الصحابي في التقسيم والتعريف فتقول طر  
 اراد به التابعي اما الصحابي فانه وان كان من رجال الاسناد الا ان الحمد ثين لم يعم  
 منه لان كلهم عدول على الخلاق من خالف الفتن وغيرهم تقبله تعالى وكذلك  
 جعلنا كرامته وسطاً اي عدولاً وقيل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير انهم  
 قرأوا انتهى قيل قائله الحافظ ابن منته الاصبها في رواه عنه ابن الصلاح القدر  
 كحديث الزهري واشباهه ممن يجمع حديثه لصلته لضبطه

اذا انفرد عنهم بالحديث رجل واحد يسمى ذلك الحديث غريباً يسمى به  
 لقربته وندته حيث لو يرو عنه رجل آخر وما وقع من ابن حجر من عوى للترادف  
 بين الغريبة والترادف كما نقلناه منعه تلميذه النحوي وقال والله اعلم من حكى هذا  
 الترادف فقد قال ابن فارس في محمل اللغة الغريبة الاعتزاب عن الوطن والفر من الوطن  
 للترادف انتهى وتكلف على القاري التصحيح كلامه فقال النظار ان مراد الشيخ انهم كثر  
 في حال المعنى للقوي ولا يلزم ما في لقاموس فرد اي منفرد وشجرة فاردة وطبية فاردة  
 متفردة واستفرد فلان اخرجه عن اصحابه والغريب للذهاب التضييق بالضم للروح عن  
 الوطن كالغريبة والاعتزاب فان رواه عنهما اثنان او ثلاثة يسمى عزباً  
 وان رواه جماعة فوافق ثلاثة يسمى مشهوراً والافراد المضافة  
 المنسوبة الى البلدان كقولهم تفرد به اهل بصرة واهل مكة او نحو ذلك على امرائهم  
 ليست بغريب الا اذا اراد به تفرد واحد منهم فانح يكون دخلاً في القسم الاول  
 والغريب اما صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح كحديث انما الاعمال بالنيات  
 وغير ذلك او غير صحيح وهو الاغلب فان اكثر الغرائب غير صحيحة ولذلك  
 نقل عن احمد انه قال لا يكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها منكيرة ومامة بطاها  
 الضعفاء والغريب ايضا هذا تفسير اخر له اما غريب اسناداً او متناً  
 وهو ما تفرد برواية متنه واحد كحديث انما الاعمال بالنيات فانه  
 غريب اسناداً او متناً باعتبار الرواية الثلاثة ثم انتشر بعد ذلك او اسناداً فقط  
 لا متناً كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة اذا تفرد بروايته  
 واحد عن صحابي آخر منه قول الترمذي في جامعه غريب من هذا  
 الوجه وذلك كحديث في كلامه لا يخفى على من طالع كثر في حديث صلوة التسليم  
 عن ابي بلال قال حدثنا ابو كريب محمد بن العلاء عن يزيد بن جابر العجلي ناموس

ابن عبيد قال حدثني سعيد بن ابى سعيد مولى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن  
 ابى رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم للعباس يا عم احدث تقول  
 هذا حديث غريب من حديث ابى رافع وروى في كتاب الترمذي بسند له عن انس قصة  
 سؤال الاعراب عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن مور الايمان تقول هذا  
 حديث غريب من هذا الوجه وروى في ابواب السفر حديث قصص سؤال الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم وابى بكر عن حديث يحيى بن سليمان عن عبيد الله  
 عن نافع عن ابن عمر قال حديث ابن عمر حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث  
 يحيى بن سليمان وروى في باب الاشارة في القعدة من طريق عبد الرزاق عن معمر عن  
 عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا جلس  
 الحديث وقال حديث ابن عمر هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث عبيد  
 ابن عمر الا من هذا الوجه وامثاله لا تعد ولا تحصى لان طول الكلام يذكرها ولا يوجد  
 ما هو غريب متنا لا اسنادا لان المتن لا يكون غريبا الا بان يتقدم به راد  
 واحد فيقع القرابة في المسند ايضا الا اذا اشتهر الحديث افسدوا  
 عن تقدم به جماعة كثيرة فانه يصيب غريبا مشهورا يعني لا يوجد  
 ما يكون غريب المتن دون الاسناد الا اذا اشتهر الحديث عن تقدم به يكون ذا جهة  
 والا حسن في هذا المقام كلام ابن جماعة حيث قال لا يوجد غريب متنا لا اسنادا من جهة  
 واحدة بل بالنسبة الى جهتين كحديث فخر اشتهر عن بعض رواة مثل حديث انما  
 الاعمال بالنيات فان غريب في اوله مشهور في آخره انتهى واما حديث انما  
 الاعمال بالنيات وقع اما ههنا في غير موقعه والاولى ان يقول كحديث  
 انما الاعمال بالنيات بحمله مثالا لما ذكر سابقا متصرف بالقرابة في طرفه  
 الاول الى يحيى بن سعيد القطان متصرف بالاشهرة في طرفه الآخر

قروا عن يحيى خلق لا يحسون فهذا الحديث غريب متنا باعتبار الطرف الاول لا اسنادا  
 باعتبار الطرف الآخر وقال ابن الممام في مختصر القدير هذا الحديث مشهور متفق على صحته  
 فانما الاعمال بالنيات وبالنية والاعمال بالنية والعمل بالنية كلها في الصحاح وذكر النووي  
 في كتابه لبستان العارفين نقل عن الحافظ ابى موسى الاصفهاني ان لفظ الاعمال بالنيات  
 لا يصح اسنادا واقروا وقد نظروا فيه بعضهم اذ قد رواه كذلك ابى جبان والحاكم في ربيع  
 وحكم بصحته وهو رواية عن امام المذهب في حقيقته رواه ابى الجارود في المستقى ان  
 الاعمال بالنيات انتهى وقال الحافظ السيوطي في التوقيف حاشية صحيح البخاري في مظهر  
 الزايات بالنية مفردة وفي صحيح ابن جبان الاعمال بالنيات مجزأة انما وعند البخاري  
 في النكاح العمل بالنية وعندى ان ذلك من تغيير الرواية والمصحف اعلموا معرفة  
 التصحيح فمن شريف مهم قد صنف فيه ابو الحسن الدارقطني وابو احمد العسكري و  
 الخطابي وغيرهم وهو منقسم الى قسمين تصحيح بصري وتصحيح شامي وكل واحد منهما  
 منقسم الى تصحيح في السند وتصحيح في المتن وينقسم ايضا الى تصحيح في اللفظ و  
 تصحيح في المعنى اما التصحيح البصري في السند فمثاله ما ذكره المصنف بقوله قد يكون  
 اي التصحيح في الراوى اي في استبعاد لفظ او الشكل كحديث شعبة عن  
 الحوام بفتح العين المرهلة وتشديد الواو المفتوحة بن مرجع بالراء بعد الميم  
 المضمومة والعجيد الكسوة صحفه يحيى بن معين فقال مزاحم  
 بالراء الميم المضمومة والعجاء المرهلة الكسوة ومن ذلك ايضا  
 ما ذكره الدارقطني ان محمد بن جرير الطبري قال في من روى عن النبي صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم من بنى سليمان ومناهم عتبة بن لبند قاله بالباء الموحدة المفتوحة  
 والذال المعجمة المشددة وانما هو بالنون المضمومة فتم الدال المرهلة المشددة  
 واما التصحيح البصري في المتن فمثاله ما ذكره بقوله وقد يكون في الشكل

لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حديث أبي أيوب الأنصاري  
 المروي في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطبراني من جهات مضامين  
 فيه جواز اطلاق رمضان على هذا الشهر خلافا لمن زعم انه لا يجوز اطلاق رمضان  
 الا مضما باسمها اخذ بقوله تعالى شهر رمضان الآية والاحاديث الصحيحة للصوتية  
 حجة عليه واتبعه وفي بعض الروايات ثوابه مستسا من مشوال كان كصيام  
 الدهر زاد الطبراني قلل ابو ايوب قلت لكل يوم عشرة قلل عمر صحفه بعضه  
 اي ابو بكر الصولي فقال شيئا بالشيئين المجهمة في آخره يا عتله امثلة اخرى  
 ايضا مذكورة في شرح الالفية واما التعصيف السمي في السند بان يكون الاسم  
 اما القلب واسم الاب على وزن اسم آخر لوقبه او اسم الى الاخر والحروف مختلفة  
 شكلا ونقطا فيشتبه ذلك على السمع فمثاله ما ذكره النسائي عن يزيد بن هارون  
 عن شعبة عن عاصم الاحول عن ابي رائل عن ابن مسعود حديثي اي الذب اعظم  
 الحديث وكذا ذكره الخطيب في المدرجات من طريق مهدي بن جميع عن عاصم  
 الاحول والاصحاب واصل الاحدب مكان عاصم الاحول وعاصم الاحول خطأ وقد اؤا  
 شعبة والنسائي ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل الاحدب عن ابي رائل  
 بنو علي بن ابي الخطاب في النسائي ومن ذلك ما رواه النسائي وابوداود من رواية شعبة  
 عن مالك بن عرفة عن عبد خير في صدقة وضوء على الاصحاب خالد بن علقمة مكان  
 ما رواه عن عرفة قاله النسائي في سننه فقد سمى احمد هذا التعصيف فقال حديث شعبة  
 عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن علقمة في انهى عن استعمال الدباء واخذته  
 صحف فيه شعبة وانما هو خالد بن علقمة واما التعصيف السمي في المتن فمثاله  
 ما روى ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اخبر في المسجد اي اتخذ حجرة من حجير  
 او غير يصتكت فيها صحفه ابن لهيعة فقال جعفر الميمون كما روى يحيى بن سلام

النفس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى سار يحسد المنافقين  
 قل مصر قد استغلوه هذا البرزخ الذي ذكرناه في تفسير سعيد عن قتادة  
 مصرهم ثم تصحفه يحيى ثقل مصر أما التصحيح المأثور فمثله ما ذكره الدارقطني  
 أن بابا موسى محمد بن المنفي العنزي من قبيلة عنزة أحد شيوخ الأئمة الستة قال  
 يوما نحن قوم لنا شرف صلى الله عليه وسلم الله عليه وعلى آله وسلم يريد ما روى الله  
 إلى عنزة وهذا تصحيح عجيب فإنه هو المراد بالعنزة في الحديث قبلته أما  
 العنزة فيه الحكمة نصبت بين يديه للتستر وعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن علي بن  
 زيعم أنه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم إذا صلى نصبت بين يديه شاة فصعها  
 عنزة يسكون للنون فإخطأ في ذلك ومن مثله ما ذكره الخطابي من بعض شيوخه  
 في الحديث أنه لما روى حديث النهي عن العلق يوم الجمعة قبل الصلاة قال ما حدثت  
 رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنة فهو منه تخليق الرأس إنما المراد به تخليق  
 الناس خلقا للذكر وغيره أقول ومن التصحيقات العجيبة ما ذكره صاحب الشاة  
 في حوال الساعة أنه ادعى النبوة رجل يسمى بلانصفت الحديث المعروف لابن جلد  
 فقرأ لابن عبد البر رفع يني مع التثنية بناء على أنه خبر مبتدأ أو لا اسمه وقع مبتدأ وحديث  
 أنا خاتم النبيين وغيره يرد عليه وهذا من النوع الأول ومن التصحيقات أيضا ما ذكره  
 الإمام الشافعي في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفتح فإنه عظم  
 للأجر وقد استدلل أصحابنا به فاستنبوا الأسفار في صلوة الفجر هو لما ذهب إلى احتياط  
 التغلبين فذهب إلى تأويله بأن معناه أسفروا حتى لا يكون شك في طلوعه وهذا تصحيح  
 معنوي فإنه ما لم يلبس طلع لم يحكم بعبادة الصلوة فضلا عن عظمية الأجر إلا أن  
 في بعض الروايات على ما ذكره ابن الحام ما ينفي وهو أسفروا بالأجر وكما أسفروا  
 عظم للأجر وظاهرة كثيرة يكفي للعاقل ما ذكرناه للسلسل من فضيلته اشتداله

على مزيد الضبط من الرافعة قال بن الصلاح فقل تسلسل المسلسلات من ضعف اعنى  
 في وصف التسلسل لا في اصل المتن انتهى أقول قد جازني شيخنا فقيه الوقت المحدث  
 المفسر والاديب بالحرم الشريف مولانا السيد احمد بن محمد بن دحلان الشافعي حين تشرفت  
 بميادته الا ما كان المخرقة سنة تسع وسبعين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على  
 صاحبها الف صلوة والتحية عن شيخنا العلامة عبد الرحمن بن الشيم محمد بن الشيم <sup>محمد بن</sup> عبد الرحمن  
 الكزبري الدمشقي عن مشائخه كما هو مثبت في ثبته وعن شيخنا الفقيه عثمان بن الشيم  
 حسن الدمياطي عن جماعة منهم ابو محمد محمد بن محمد الامير لما امكن المدريين بالجامع كذا  
 ومنهم الشيخ محمد بن الفقيه علي بن الفقيه منصور الشوافي المدري بالجامع الاخر في المصنف  
 عن شيخنا المذكيين في ثبت سند جميع ما يحوز له رواية من كتب العقول والنقول وقد  
 الفروع والاصول حصلت في ضمنها الا بذكر العلامة لاجازة المسلسلات المذكورة في ذواتهم  
 قلنا من هذه الاوراق يذكر بعض المسلسلات التي فكرها مشايخنا في تحرير التهور وتوضيح  
 المقام وتبيين المرام لكن لا اعتدحت للاعتداد على اسامي الرجال المذكورين في تحريرها لاجازة  
 نسخها فقال مولانا ابو محمد الفقيه محمد بن محمد الامير لما امكن  
 شيخنا مولانا عثمان الدمياطي في فهرس اسانيد اعادة تصحيحها  
 يقتد من التسلسل بالاولوية وهو حديث المرحمة قال في الخبر لا نورد لول شيء عطه  
 الله تعالى في كتاب الاول ان انا الله لا اله الا انا سبقت رحمتي غضبي فمن شهد ان  
 لا اله الا الله وان محمدا عبدي ورسوله فله الجنة تتمة من اشياخ كثيرة منهم الفقيه  
 شهاب الدين احمد الجوهري وهو اول حديث سمعته عن شيخنا عبد الله بن سالم  
 التيجاني المكي قال حدثنا محمد بن سليمان المغربي وهو اول حديث حدثنا به ابو عثمان سعيد  
 ابن ابراهيم وهو اول حديث حدثنا به عثمان بن ابي نعيم وهو اول حديث  
 حدثنا به ابراهيم القاسمي اول ما حدثنا قال حدثنا ابو الفتح المروعي اول حديث



قل حدثنا عبد الرحيم العراقي اول حديثه حدثنا ابو القاسم محمد بن اول ما حدثنا قال  
 حدثنا عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني وهو اول حديث حدثنا ابو القاسم  
 عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن ابي حنيفة حدثنا محمد  
 بن محمد بن زياد بن اول حديث حدثنا ابو حامد بن بلال بن ابي حنيفة حدثنا  
 عبد الرحمن بن بشر بن الحكم بن عبد الله بن ابي حنيفة حدثنا سفيان بن عيينة واليه  
 ينتهي المسلسل بالاولية على الاصح عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى ابن عمر بن ابي حنيفة  
 مولا عبد الله بن عمرو بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال المرحوم يرحمهم  
 الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء قال في المنه وهو حديث حسن  
 اخبره البخاري في الكنى والادب المنه والحمد لله في مسند ابو ابو علي الزعفراني  
 وابوداود في سننه والترمذي في جامعه الا انه جميعا ليسا بساوية واخرجه احمد  
 وابوبكر بن ابي شيبة وصححه الحاكم والترمذي باعتبارهما من المتابعات المشاهير  
 وقد اختلفت الالفاظ للحديث المسلسل بالمصافحة اوردته من طريق  
 كثير لا منها مصافحي للاستاذ ابي عبد الله بد الدين سيدي محمد الحنفى صاحب شيخه  
 الشيخ محمد البديري كانا في شيخه ابن عبد الفتاح البغدادى التقى بندي كما صافحه الشيخ  
 احمد بن عجل اليميني كما صافحه الشيخ تاج الدين الهندي كما صافحه الشيخ عبد الرحمن  
 كما صافحه الحافظ علي كما صافحه الشيخ محمود كما صافحه ابو سعيد الحبشي المعروف كما صافحه  
 سيد الاولين والاخرين صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن اسانيدنا في المصافحة  
 طريق صاحب المنه بالاسانيد الى انس بن مالك قال صافحت يكفي هذا وكفى رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم فما مسست خرا او احب الى الذين من كفة صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم اقول قد صافحت بيدي كلتيهما السيد احمد دحلان وقد صافحني  
 شيخه وهو يد شيخه المسلسل بالمشابكة بالسند الى

ابن الجوزي قال انبأنا ابو حفص وشريك بيدي انبأنا ابو الحسن المقدسي  
 وشريك بيدي انبأنا عمر بن سعيد الحلبي وشريك بيدي انبأنا ابو الفرج التقي وشريك  
 بيدي انبأنا الحافظ اسمعيل وشريك بيدي انبأنا ابو محمد الحسن السمرقندي  
 وشريك بيدي انبأنا جعفر وشريك بيدي انبأنا ابو بكر احمد بن عبد العزيز  
 الملكي وشريك بيدي انبأنا ابو الحسن محمد بن طالع وشريك بيدي انبأنا ابو عمرو  
 المضعا في وشريك بيدي قال وشريك بيدي ابو عبد العزيز الحسن قال وشريك بيدي ابو ابراهيم  
 ابن ابي يحيى قال وشريك بيدي صفوان بن سليم قال وشريك بيدي ايوب بن خالد  
 الانصاري قال وشريك بيدي عبد الله بن رافع قال وشريك بيدي ابو هريرة وقال  
 وشريك بيدي ابو القاسم صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال خلق الله الارض يوم السبت  
 فاجبال يوم الاحد والتمحيص يوم الاثنين واللكم يوم الثلاثاء والنبو يوم الاربعاء  
 قاله اب يوم الخميس وادم يوم الجمعة اخرجه مسلم من طريق ابي هريرة قال  
 السجواي التسلسل فيه ضعيف وان حديث صحيح وحديث من شريك من شريك في  
 يوم القيمة دخل الجنة ونحوه قال في المختار انه ثريا ولا باس به للتبرك التسلسل  
 بالضيافة على الاسود بن التمر والماء عن شيخنا السقا طي اسانيد صاحب المنع  
 كل اضااف تليده على الماء والتمر الى علي بن ابي طالب قال اضاافني رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم على الاسود بن التمر قال من اضااف من اضااف من اضااف فكلما اضااف  
 ادم ومن اضااف من منين فكلما اضااف ادم وحواء ومن اضااف ثلثة فكلما اضااف  
 جبريل وميكائيل واسرافيل ومن اضااف اربعة فكلما اضااف التوسنة والايضيل والربود  
 والفرقان ومن اضااف خمسة فكلما اضااف اصل الصلوات الخمس في الجماعة من اول يوم خلق  
 الله الخلق الى يوم القيمة ومن اضااف ستة فكلما اضااف ستين راقية من لدا اسمعيل  
 ومن اضااف سبعة غلقت عنه سبعة ابواب جهنم ومن اضااف ثمانية فحقت

له ثمانية أبواب الجنة ومن اضاف تسعة كتب الله له حسنات بعد دهن عصاة  
من اول يوم خلق الله الخلق الى يوم القيمة ومن اضاف عشرة كتب الله له اجر من  
صل صام وحج واعتمر الى يوم القيمة قال غيره مشايخنا الشيخ احمد الصباغ السكندري  
بعد ان ذكر ذلك عن شيخه سيدي عبد الله النجاشي ما نصه انكر مرتبة الحديث ومن  
خرجه من اهل الكتاب المعتمدة فاني حبت ان اسأل استاذي عنه في وقت اخذت ونسيت  
بعده مع حرصي على السؤال عنه منذ اخذته انتهى استول ذكر ان هذا للبلقاء  
من منجيات الطعن خصص صامع ذكر الملكة في الضيافة وهم لا ياكلون ولا يشربون  
فان هم فهو خارج من غير الفرض والتقدير اني كلام الامير المالكى واقول هذا  
الحديث بركة الفاضل وعدم اتساق مطالبه بشيئ من قبلى بوضعه والله اعلم وقال شيخ  
يحيى مولانا عابد السندى في حصر الشارح بعد ذكر هذا السلسل هذا ما اتفرجه به عبد  
ابن ميمون القدر وحصر غير واحد بانهم يحرمون الكذب والوضع قال السجواني لا يخفى ذكر الامح  
ذكر وضعه لكن الحديثين مع كثرة كلامه حذره ومبالغة في تضعيفه ودره به بالوضع  
لا يزالون يذكرونه يتبركون به بالتسلسل والله اعلم انتهى **سلسل السبعة**  
من طريق البصر فقدنا وله الله الشيخ محمد بن سليمان المغربي ناو له الله ابو عثمان الخزاز  
عن ابى عثمان المقرئ عن احمد بن سيدي ابراهيم عن ابى الفتح المازني عن ابى العباس  
احمد بن ابى بكر المراد عن محمد بن محمد بن يعقوب بن محمد الفيرزي اباي المغربي  
عن جلال الدين يوسف بن محمد عن تقي الدين بن ابى الفتح محمد بن علي عن محمد بن  
عبد الصمد بن ابى الجديش المقرئ عن ابى العباس محمد بن الناصر عن ابى محمد  
عبد الله بن احمد السمرقندي عن ابى بكر محمد بن علي الخزاز عن ابى بصير  
عبد الوهاب بن عبد الله بن عمر عن ابى الحسن علي بن الحسن بن القاسم الصوفي  
قال سمعت ابا الحسن المالكى وقد رايت في يده سبعة فقلت يا استاذ وانت

الى الان مع السبعة فقال كذلك رأيته استاذي الجنيدي وفي يده سبعة فقلت يا استاذي  
 الى الان مع السبعة فقال كذلك رأيته استاذي سهرى السعطي فقلت له كما قلت فقال  
 كذلك رأيته استاذي معروف الكرخي فقلت له كما قلت فقال كذلك رأيته استاذي  
 بشر الحافي فقلت له كذلك فقال كذلك رأيته استاذي عمر المكي فضالته عما سالتني  
 عنه فقال رأيته استاذي الحسن البصري وفي يده سبعة فقلت له يا استاذي ما شانك  
 وحسن عبادتك وانت الى الان مع السبعة فقال لي هذا الشيء قد استعملنا في  
 البديايات فلان تركه في الهكيات انا احب ان اذكر الله تعالى بقلبي ولساني و  
 يدي قال النضر ابو العباس الرضا دفين من قول الحسن ان السبعة كانت موجودة  
 في زمن الصحابة قلت فلو انهم لا تقوم في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولما اشتهر من عدو بهما وتسلطوا على رسالة لطيفة سماها المحة في السبعة ذكر فيها  
 تسبيح جماعة من الصحابة بالنوى ونجيط فيه عقد لا كان هريرة وغيره وقد كرمه  
 الخلاء صلى الله عليه وآله وسلم على من عدوى لتسبيحه فقال علمك ايسر من  
 ذلك سبحان الله عدما خلق او نحو ذلك وذكر فيها حديثا اخرجه الداللي في مسنده  
 احمد وسند طويل عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 نعم المذكر السبعة ولا تظهر صحة ويحتمل تفسير السبعة بصلوة لثلاثة كما هو احد  
 معانيها فليحرم انتهى كلام سيدي الامير رحمهما الله تعالى اقول على تقدير صحة  
 الحديث تفسير السبعة الصلوة هو الصواب فانه قد استعملت السبعة كثيرا  
 في الاحاديث بهذا المعنى وقد هو ان السبعة المعروفة لم يكن في زمن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم وثلاث امهاتى العزم صنف في هذا الباب تصنيفا  
 لطيفا اسميه بترجمة الفكر في بوضه الذكر ان شاء الله تعالى وقال مولانا عابد السعد  
 في حصر الشارح اورد هذا السلسل اشار الى غالب طريقته الحافظ السخاوي وقال ان

ملائكة وآية على أبي الحسن الصوفي وقد روى في الوضع ثوبه سلسلة من طريق آخر وسكت عنه انتهى  
**السلسلة بقوله** اشهد بالله واشهد بالله بأستدالي أبي الخيزر شمس الدين الخجزي قال  
 اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني ابو علي الحسن بن هلال الدقاق قال اشهد بالله واشهد بالله  
 فقد اخبرني ابو الحسن علي بن احمد القندسي قال اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني ابو المكارم احمد  
 بن محمد قال اشهد بالله واشهد بالله اخبرني ابو علي الحسن بن احمد الكاظمي قال اشهد بالله واشهد بالله  
 اشهد بالله قد اخبرني الحافظ ابو نعيم احمد بن محمد بن عبد الله قال اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني  
 القاضي علي القرظي قال اشهد بالله واشهد بالله قد حدثني محمد بن احمد قال اشهد بالله واشهد بالله  
 الله عز وجل قال اشهد بالله واشهد بالله قد حدثني الحسن بن علي بن محمد بن احمد  
 بن علي بن محمد بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن ابي طالب بن علي بن سيد شهاب بن الحسن بن  
 ابن علي بن ابي طالب بن علي بن محمد بن علي بن علي بن علي بن ابي طالب  
 قال اشهد بالله واشهد بالله قد حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اشهد بالله واشهد بالله  
 قد حدثني جميل قال يا محمد ان من النجوم كعبه ثقل قال ابن الخجزي هذا حديث جميل القند  
 من رواية شمس الامام السادة في كتابه حلية الاولياء وفي سلسلة من قال  
 هذا حديث صحيح ثابت في العترة الطيبة الطاهرة ورواه الشيرازي في الاغنياء  
 وقال في حصر المأثور قال الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء هذا حديث صحيح ثابت من  
 رواية العترة الطاهرة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير طريق  
 ولحقه كعبه الا من هذا الوجه وقد ورد من حديث ابن عباس وعبد الله بن عمر  
 ابن العاص وحماد بن عبد الله وقد تصحوا الحافظ الصفوري على تسلسل الحديث  
 في حقه وصحة وقال في المائتين وقال في تصحيحه السلسلة صحيح السلسلة  
 بل يكفي فيها الحسن الضعيف وقد قال ابو نعيم بوجه المتن وله شواهد منها ما رواه ابو جعفر  
 عند احمد وعبد الله بن عمر عند الحاكم وابن عباس عند ابن حبان صحيح السلسلة

**باب في احكام** بالسند الى الجوزي ايضا بسند الى معاذ بن جبل قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان احدا قتل في دبر كل صلاة اللهم اغني عن خرك وملكك  
 وحسن عبادتك اخرجه ابوداود والنسائي واحمد وابن حبان والحاكم والمسلسل  
**بقراءة سورة الصف** بالسند الى ابن الجوزي وغيره باسانيدهم الى  
 عبد الله بن سلام قال قعدت انظر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 متدنا كرتنا فقلنا لو تعلموا الاعمال احب الى الله عز وجل لعلنا لا فارتل الله تعالى سبح لله  
 ما في السموات وما في الارض هو العزيز الحكيم حتى ختمها قال في المختصر هذا صحيح متصل الاسناد  
 والتسلسل رجاله ثقات وهو صحيح مسلسل روى في الدنيا في الترمذي في جامع الحاكم  
 في مستدركه مسلسلا وصححه على شرط الشيخين ورواه ابو يعلى الطبراني وغيره  
**المسلسل يوم العيد** بالسند الى جلال الدين السيوطي قال اخبرنا ابو عبد الله  
 ابن عقيل الحلبي عن محمد بن احمد القديسي عن ابن القفاري عن ابن طبريد قال انبأنا  
 ابو الوليد حب سماع يوم العيد قال انبأنا القاضى ابو الطيب الطبري في يوم عيد قال انبأنا  
 ابو احمد بن الخطير بن بجرمان في يوم العيد قال انبأنا الوراق في يوم عيد  
 قال انبأنا ابو عبد الله محمد بن محمد بن احمد بن اخت سليمان بن حرب انبأنا بشير  
 حدثني وكيع بن الجراح في يوم عيد قال اخبرنا سفيان الثوري في يوم عيد قال اخبرنا  
 ابن جرير في يوم عيد قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح في يوم عيد قال انبأنا ابن عباس  
 في يوم عيد قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في يوم عيد فطهر  
 اواضحي فلما فرغ من الصلوة اقبل علينا بوجهه فقال ايها الناس قد اصبتم خيرا  
 فمن احب ان ينصرف فلينصرف ومن احب ان يقيم حتى يشهد الخطبة فليقم  
 قال السيوطي غريب بهذا السياق ولفظ ابن ماجة صلى بنا العيد ثم قال  
 قد قضينا الصلوة فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب



ابن عبد الرحمن المالكي قال اخبرنا الشرف محمد بن محمد بن علي بن حسين الطبري  
 اخبرنا ابو عبد الله محمد بن علي اخبرنا ابو المظفر محمد الموصلي اخبرنا ابو بكر محمد  
 ابن محمد بن علي بن لبهار بن ياسر قال اخبرنا فقيه الحرم ابو عبد الله محمد بن الفضل  
 احمد الصاعدي اخبرنا محمد بن علي بن الحسين ابناً نا النيسابوري محمد  
 ابن احمد بن عبد الله الحفصي المروزي اخبرنا ابو الهيثم محمد بن علي بن محمد المالكي  
 حدثنا ابو عبد الله محمد بن يوسف القرظي قال حدثنا ابو عبد الله محمد بن اسمعيل  
 البخاري وسع الجميع رحمة الباري وذكر في المنحة اسنانيد الشمس محمد السخاوي تفرغ  
 الى محمد بن سيرين عن محمد بن عبد الله بن جحش الطبري ان ثبتت للسلسل  
**بالمصريين** يرويه محمد الامير المصري عن شيخه الاسلام الشيخ علي الصميد  
 العلوي المصري عن غيظه السيد محمد والشيخ عبد الله البناقي المصريان  
 كل منهما عن الشيخ محمد والشيخ عبد الباقي الزرقاني المصريان كلاهما عن ابني الامداد  
 برهان الدين ابراهيم بن ابراهيم بن علي بن علي بن عبد القدوس بن محمد بن هارون  
 الحسيني العلوي المصري المعروف باللقان عن الشيخ السنهوري المصري عن محمد  
 ابن احمد المصري عن قاضي مصر نور الدين علي بن تيس عن شمس الدين السخاوي  
 المصري عن عبد الرحيم بن محمد بن الفرات المصري الحفصي القاضي عن القضا  
 الخطيب بمصر ابي عيسى عبد العزيز بن البدار بن جماعة الدمشقي المصري ابناً نا  
 الخطيب لزين ابو عبد الله محمد بن الحسين بن عبد الله القرظي المصري  
 ابناً نا الشمس ابو عبد الله محمد بن حماد بن محمد بن الحسن الحارثي شمر المصري  
 الكنبلي ابناً نا الفقيه عبد الله بن رفاعه السعدي المصري ابناً نا قاضي مصر  
 ابو الحسن علي بن الحسن الحفصي الاول من خواتم ابنا نا ابو العباس محمد بن احمد الكندي شمر  
 المصري الشاهد قال السخاوي ح وحدثني استاذي احمد بن علي الصقلاني المصري عن





في ثقة المسمى بالدر السنية في ما لا من الاسانيد الثنوا منها ثم ان الكثرين به الذين ذكرنا  
من الاحاديث المسلسل لان بروايت ذلك تفخر الرواة وتكمل الروايات المسلسل هو  
وهو احد في سواء كان بالوصف فعلا كان يقول كل من الرواة ثنوا بقلان هو قائل هو  
واضح على ان اسد بعد ان حدثنا به تبسم او نحو ذلك وكان قوله لا منه الحديث المسلسل  
بلا طية سمعت من شيخنا عظامه هو الفخام من سیدنا ومولانا شيخ الاسلام علامه الامام شمس الدين  
المحدثي وواصل الاسانيد النبوية ابو الحبح والفيض السيد محمد مرتضى بن محمد  
ابن محمد الزبيدي الحسيني هو اول حديث سمعته منه قال حدثنا شيخنا ابو حفص  
عمر بن احمد بن ابی بکر بن عقيل الحسيني هو اول حديث سمعته منه قال اخبرنا المعسر  
النسفي احمد بن محمد بن عبد الغني الدمشقي هو اول حديث سمعته منه اخبرنا ابو الخير رشيد هو اول  
حديث سمعته منه اخبرنا شيخ الاسلام ذكره ابن محمد لانصاره هو اول حديث سمعته منه قال اخبرنا  
الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني وهو اول حديث سمعته منه انا ابو الفتح  
محمد بن محمد بن ابراهيم الميمني وهو اول حديث سمعته منه انا الحافظ  
ابو الفتح عبد الرحمن بن علي الجوزي هو اول حديث سمعته منه انا ابو سميل بن احمد  
ابن علي بن عبد الملك النيسابوري وهو اول حديث سمعته منه انا والدي ابو جعفر  
احمد بن عبد الملك المؤنس وهو اول حديث سمعته منه ثنا ابو طاهر محمد بن محمد  
الزيادي وهو اول حديث سمعته منه انا ابو حامد احمد بن محمد بن يحيى بن بلال البرقي  
وهو اول حديث سمعته منه انا ابن بشر بن الحلو الصدي النيسابوري  
وهو اول حديث سمعته منه ناسفان بن عبيدة وهو اول حديث سمعته منه واليه  
ينتهي التسلسل على الاحقر عن عمرو بن قيس مولى عبد الله بن جعفر العلوي عن عبد الله بن  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا ارجو ان يرحموا من ارحموا  
من في الارض فيرحمكم من في السماء قال شيخنا الاسلام ذكره يا قوله فيرحمكم

بالرفع جملة دعائهم لا بالجرم جوابا لامر هو حديث حسن رواه احمد بن حنبل في  
 مسنده عن سفيان بن عيينة بهذا الاسناد فوافقنا في شيخه ورواه البخاري في  
 تصانيفه عن عبد الرحمن بن بشر بهذا الاسناد ورواه ابو داود عن مسدد وابي بكر  
 ابن ابي شيبة ورواه الترمذي عن محمد بن يحيى بن ابي عمرو وكل منهم عن سفيان بن عيينة  
 وقال الترمذي حسن صحيح وفي بعض الروايات زيادة انما يرحم الله من عبادة الرحمن  
 فائد لا استطاعت اهل الانظار ان يحفظوا هذا الحديث المستقلا في نظره معنى الحديث المذكور فقال  
 من يرحم اهل الارض قد جاءنا من حمير في السماء فارجو الخلق جميعا انما  
 يرحم الرحمن منا الرجاء وتظهر ايضا معنى حديث انما الاعمال بالنيات في قوله  
 انما الاعمال بالنية في كل امر امكنت فريضة فادنو خيل وانعل الخيرون بل تنطق  
 ابو ابي نيت كما تظهر ايضا معنى حديث ان الناس لو تواتوا شيئا بعد كلمة الاخلاص  
 مثل العافية فاسئلوا الله العافية في قوله امران امران امر عاقل مثلها  
 في دارنا العافية من سئل الله تعالى له شهادة الاخلاص والعافية وتظهر ايضا  
 احاديث كثيرة تركناها خوفا للاطالة ومن ذلك ايضا الاحاديث  
 المسلسلة بالطائفة العلوية السادة الصوفية تتخذ من البحر العفير مقتصر على اسناد  
 شفيى الطريقة معد في السلوك هما سيدي شيخ الخلوثة استاذنا الشيخ محمد سالم  
 وشيخنا صاحب السر العظيم الشيخ محمد المنير اسماعيل الصوفيان كلاهما عن الاستاذ  
 الكامل الشيخ محمد بن محمد بن محمد البديري الصوفي ثنا شيخنا الامام العارف  
 الربان ابراهيم الكروي الصوفي نا شيخنا العارف بالله ابراهيم بن حسن الصوفي  
 ثنا شيخنا صفى الدين احمد بن محمد الصوفي عن شيخه العارف ابي المواهب احمد بن  
 علي المباسي الشناوي ثم المدين الصوفي عن والده علي بن عبد القدوس الصوفي  
 عن شيخه عبد الوهاب بن احمد الشحراني صاحب الطبقات والمدن والعرف في غير

خدام عن زين الدين زكريا الانصاري الصوفي صاحب شرح رسالة الفقيه طنج  
 وغير ذلك عن العارف بالله ابي الفتح محمد بن زين الدين العثماني المروعي شرح المداينة  
 الفقيه الصوفي عن شرف الدين اسمعيل بن ابراهيم الهاشمي العقيلي الزبيدي الصوفي  
 باجازته العامة عن السند المعمر ابي الحسن علي بن عمر الصوفي باجازته العامة عن امام  
 المحدثين محمدين محمد بن علي العربي الحاتق الصوفي عن الشيخ النقي بن يوسف بن محمد  
 الهاشمي البغدادي ح وبه الى الشيخ اسمعيل بن السيد احمد بن ابي طالب عن احمد بن  
 يعقوب عن سلطان المشايخ عبد القادر الكيلاني بروايته عن ابي الفتح عبد الملك  
 ابن ابي القاسم عبد الله الهروي الكوفي الصوفي عن ابي الوقت عبد الاول بن عيسى  
 الهروي الصوفي عن الدودي عن الشيخ ح وبه الى ابي الفتح المروعي عن الحافظ بن ابي  
 عبد الرحيم بن الحسين العراقي الفقيه المحدث الصوفي عن الحافظ صلاح الدين  
 خليل العلائي المقدسي الفقيه المحدث الصوفي عن القاضي المشهور بالعدل والفقه  
 تقى الدين بن ابي الفضل سليمان بن حمزة المقدسي الصوفي باجازته من العارف  
 بالله الشيخ شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله الصدوق السهروردي ثم الجداد  
 الصوفي عن عمه الشيخ ابي النجيب عبد القاهر بن عبد الله السهروردي الصوفي  
 قال خبرنا الشريف نور الهدى ابو طالب الحسين اخبرتنا كريمة بنت احمد بن محمد  
 المروزي المجاورة بمكة المعظمة قالت انا ابا الهيثم محمد بن مكى  
 الكفهميني انا ابو عبد الله محمد بن يوسف الفريزي انا ابو عبد الله  
 محمد بن اسمعيل البخاري بسند الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على مثلك  
 ففعل من املا فقلت فاسمع ما يحكيونك فانها تحييتك وتحيي ذريتك فقال له سلام  
 عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ورحمة الله وكل من يدخل تحتها يكون

على صورة آدم فلم يزل الخلق ينقص بعد وهذا الحديث في الصفيحة البراهيدي من حديث  
 أخرى بالفاظ مختلفة قلنا ذكر من الأحاديث لمزيد نفعها بالسند المسلسل بالصوفية المتقدمة  
 فاقول وبإي وبالسند المذكور إلى الدارمي نافع بن عبد الله بن نافع بن عبد الله بن  
 الزبير بن خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف حدثني نافع بن أبي نافع أبو عبد الله البزار  
 عن أحمد عن معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من قرأ حين  
 يصبح أعني بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ثلث آيات من سورة النور وكل الله  
 به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان قالها سألته مثل ذلك حتى يصبر ويك  
 إلى السرخسي نا إبراهيم الشاشي نافع بن حميد نا علي بن عاصم بن مهيب نا  
 عن يحيى النجاشي ابن مسعود حدثني عبد الله بن عمر سمعت عمر بن الخطاب يقول قال  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أربع قبل الظهر تحسب بمثابة صلاة السجدة به  
 إلى الترمذي نا محمد بن اسمعيل بن يوسف الترمذي نا هشام بن عمار نا عبد الحميد بن  
 حبيب نا الأوزاعي نا حسان بن عطية عن سعيد بن المسيب نا يحيى نا باهر نا قنبل نا  
 أسأل الله أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنة قال سعيد فيها سوق قال أبو هريرة نعم  
 أخبرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن أهل الجنة إذا دخلوها كانوا بها  
 أفضل عاملهم ثم يوزن لهم في مقدار يوم الجمعة من أيام الدنيا فيوزون بأجرهم  
 ويبدلون لهم عرشهم فيوضع لهم منابر من نور ومنابر من لؤلؤ ومنابر من بياض قوت  
 ومنابر من بروج منابر من ذهب منابر من فضة قال أبو هريرة أنزله ربنا قال نعم هل  
 تتمازجون في راية الشمس القمر ليلة البدر قلنا لا قال كذلك لا تتمازجون في راية  
 ربكم ولا يقيم في ذلك المجلس أحد إلا حاضرة الله محاضرة حتى يقول للرجل يا فلان  
 بن فلان أتذكر يوم قلت كذا وكذا في رواية يوم علمت كذا وكذا فيقول يا رب التوفيق لي  
 فيقول بلى نعمه مفرق في بلغت منزلك هذه فبينما هم على ذلك إذ عشتهم

سخابة من فوقهم فامطرت عليهم لرحيم واما مثل ربيعة شيا طويلا يقول ربنا قومه والى  
 ما اعدت لكم من الكرامة فخذوا واشتدتم فماتوا سوقا وقد حفت به الملائكة ما لم  
 تظروهم ولتسمع الاذن ولا يخطى على القلوب في ذلك السوق يلتقى اهل الجنة  
 بعضهم بعضا ويد الى الله تعالى انا ابن حجرنا ابن المبارك انا يحيى بن ايوب بولصا  
 العافى عن عبد الله بن ابي عمران ان ابن عمر قال قل ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 الله وسلم يقوم من مجلس حتى يدعوه بهذه الدعوات لا محابا اللهم اقم لنا  
 من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تنل بها جنتك ومن  
 اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا ومتعنا بأسماعنا وبالعصارها ما احييتنا وانصرنا  
 على من عادتنا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا اكبر همنا ولا مبلغ علمنا  
 ولا تسلط علينا من لا يحسننا قال الترمذي هذا حديث حسن وفيه الشيخ الاكبر سيك  
 محي الدين بن علي بن العربي قال في الباب الستين بعد خمسمائة من كتاب الفتوحات  
 ما نصه وعند خاتمة الدرس اللهم اسمعنا خيرا ورتنا الله العافية  
 فادعها لنا وجمع الله قلوبنا على التقوى ووفقنا لما يحب رضى وخواتيمه ابق هذا  
 الدعاء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام دعاء بعد خراج القدر  
 عليه من كتاب البخارى الصحيح وذلك سنة تسع وسبعين وخمسمائة بركة المشرفة قال  
 شيخنا مشايخنا البديري فيقع لنا الاحاديث المرفوعة في صحيح البخارى كلها بالسند المتفق  
 الى الشيخ الاكبر عشر ايات ورواية احمد بن حنبل في الدين بالاجازة العامة عن الشيخ الرملى  
 عن الزين زكريا عن الراعى به تقع كلها ثمانيات اقول وتقع لنا كلها بالسند الثمان عشرا  
**ومن المسلسلات** ايضا المسلسل بالاحمد بن قنبر ما رويناه بالاجازة  
 العامة من شيخنا قدوة الصالحين الامام احمد الدرديري بالاجازة العامة عن الامامين  
 اهما من الشيخ احمد المولى والشيخ احمد الجوهري عن الشيخ احمد بن مكي الفضلى عن



الخيازي أخبرنا أبو الهيثم محمد بن زناد المروزي القشيري أخبرنا محمد بن عبد الله بن  
 أخبرنا محمد البخاري **وهذه** السلسلة بقراءة سورة الصف الحربية بالاجازة  
 ما ساندنا شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ أبي خيثم عن أبي اسحاق ابراهيم  
 بن احمد التنوخي عن أبي عباس احمد بن أبي طالب الدمشقي عن أبي النجاشي عبد الله بن عمر  
 البغدادي عن عبد الله بن عيسى عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد عن أبي محمد عبد الله  
 بن احمد بن عيسى عن ابن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حدثنا محمد بن كثير  
 عن الكوازي عن يحيى عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال حدثنا اقر من اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فتذكرنا فقلنا لو تعلم اى الاعمال اقرب الى  
 لعلمنا بما نزل الله سورة الصف فقرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 هكذا قال ابوسلمة وقرأها علينا عبد الله بن سلام وهكذا قال كل من الرواة ان شئتم  
 فقرأها عليه **وهذه** السلسلة بالفقهاء مرويا عن نقيه العصر استاذنا ابو العزائم عيسى  
 البرزوي والعلامة محمد بن سالم الخفناوي والشيخ محمد السمانوي الاول عن جماعة  
 منهم الشيخ احمد والشيخ مصطفى الغزيري والشيخ احمد الملوي كلهم عن النضر عن  
 الفقيه ابابلي عن أبي النجاشي محمد السهري عن الفقيه الفيطي عن القاضي  
 زكريا الانصاري والثاني والثالث عن الفقيه محمد المديري الدمي الماطي هو عن  
 الفقيه علي المشبر السلقى هو عن أبي النجاشي المالكى وهو عن الفيطي هو عن زكريا الانصاري  
 وهو عن حمزة الفقهاء ابن حجر العسقلاني عن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم  
 ابن جماعة عن جده ابي الدلائل محمد بن صالح السبكى المالكى ما أخبرنا الامام ابو الحسن  
 علي بن الفضل الفقيه المالكى أخبرنا ابو طاهر السلفي الحافظ حدثنا ابو الحسن الطبري  
 أخبرنا الامام احمد بن ابي داود عن ابي الحسن محمد بن الحسين أخبرنا القاضي ابو بكر احمد  
 ابن الحسن الجعفي حدثنا ابو الهيثم محمد بن يعقوب الاصم أخبرنا الربيع بن سليمان



حدثنا الامام الشافعي عن مالك بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 قال المتعبا يعان بالخير ما لم يتغير قال ومنه السلسل بان احبك امرؤ فغيره فغيره  
 عن اللبدي يري بالسند الى الحافظ السيوطي قال اخبرني ابو الطيب احمد بن محمد الحجازي  
 الاديب اخبرني قاضي القضاة محمد الدين الحنفي اخبرنا الحافظ ابو سعيد العلاني اخبرنا  
 محمد بن محمد الكرمي اخبرنا عبد الرحمن بن مكي اخبرنا ابو طاهر السلفي اخبرنا محمد بن  
 ابن عبد الكريمو اخبرنا ابو علي بن شاذان اخبرنا احمد بن سليمان النخاري حدثنا ابو بكر  
 ابن ابى الدنيا اخبرنا الحسن بن عبد العزيز اخبرنا عمرو بن مسلم اخبرنا الحكم بن عتيبة  
 اخبرنا حيوة بن شريح اخبرني عتبة بن مسلم عن ابي جلي عن الصنائع عن معاذ  
 ابن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان احبك يا معاذ فقل اللهم  
 اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك قال كل من اراه كذلك لم يزل يذكرك ومنه  
 للسلسل بيوم العيد آثره بالسند المتصل الى الفضل الجلال اخبرني الحافظ تقي الدين  
 في يوم عيد الفطر اخبرنا ابن عبيد الله بن علي ببغداد في يوم عيد الفطر اخبرنا ابو احمد  
 ابن الفطر بن بجرجان في يوم عيد الفطر حدثنا ابن ذاهب المولاي في يوم العيد  
 حدثني ابو عبد الله احمد بن محمد بن ابي خنيس سليمان بن حرب في يوم العيد اخبرنا بشر  
 ابن عبد الله الاموي في يوم عيد انا وكيع بن جراح في يوم عيد حدثنا ابن عباس  
 في يوم عيد قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوم عيد  
 او اصحى الحديث ومنه السلسل بالمصنف آثره بالاجازة عن النبي عيسى  
 البرادي عن ابي ذر عن سائر المصنف عن والداه عبد الله بن سائر المصنف عن النبي عيسى  
 عن ابي بكر بن اسمعيل وابراهيم بن ابراهيم وعلى بن محمد عن ابراهيم بن عبد الرحمن  
 العلقمي عن السيوطي عن احمد بن محمد السبيني عن ابي الطاهر عن ابي اسحاق ابراهيم بن  
 عن ابي الجهد القزويني عن ابي بكر بن ابراهيم عن ابي الحسن بن ابي مزينة عن ابي منصور

اللؤلؤي عن عبد الملك بن نجيد عن ابي القاسم عبدان بن حميد عن حمير بن سعيد عن احمد  
 ابن وهبان عن خلف بن تميم قال خلنا على ابي هريرة نعوذ فقال دخلنا على انس  
 ابن مالك نعوذ فقال صاغت بكفي هذا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما  
 مسست خراجه الا بين من كفه فقال بوه من قلنا لانس بن مالك صاغت افضنا  
 وهكذا قال كل من المرواة لفيضه وصاغته ومن فوائد المصانحة زيادة حصول البركة  
 ما اشكر اليه الشيخ ابو عثمان الخزازي من انه كان اذا صاغر لسانه على يده يقول المراد  
 بالشدة الاشتداد في تأكيد الحقيقة يروى بسند الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه  
 قال من صاغني او صاغر من صاغني الى يوم القيمة دخل الجنة واخرى من طروق اخوها اني صاغت فيخا  
 محمد بن صالح ومحمد المنير كل منهما صاغته المديري قال صاغت شهاب الدين  
 الدمياني قال صاغني الشيخ احمد بن عجل القمي كصاغته الشيخ تاج الدين القشيري والي احمد  
 كما صاغته الشيخ عبد الرحمن كما صاغته ابو سعيد الصحابي كما صاغته رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم **ومنه** السلسل بالتشبيك يروى عن شيخنا علي بن احمد القمي  
 الصعدي عن الشيخ محمد بن احمد قال شبك بيدي العلامة احمد بن محمد بن ناصر  
 المغربي عن ابراهيم العلقمي عن اخيه الشمس عن كمال الدين امام المملكية تقي كحافظ  
 ابن الجوزي عن ابي حفص المزني عن عمر بن سعيد الجولي عن ابي محمد الحسن السمرقاني  
 عن ابي بكر احمد بن عبد العزيز المكي عن ابي الحسن محمد بن طالع عن ابي عمرو  
 الصغاني عن عبد العزيز بن الحسن عن ابراهيم بن يحيى عن صفوان بن سليمان عن  
 ابن خالدة الاصبهري عن عبد الله بن رافع عن ابي هريرة كل من المرواة قال شبك  
 بيدي شيخنا قال بوه رية شبك بيدي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث **ومنه** السلسل بقبض الحجة  
 فرويه عن شيخنا العدوي عن فيضه محمد بن احمد المعروف بعقيلة اخيه يا الشيخ



حدثنا زهير بن جهم ابو خيثمة حدثنا يحيى بن معين حدثنا علي بن المدني حدثنا  
 عبد الله بن معاذ حدثنا شعبة عن ابي بكر بن ابي خض عن ابي سلمة عن عايشة  
 قالت كن ازواج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ياخذن من رؤسهن الخد  
**ومنه** الحديث المسلسل بر اية الالهة عن ابا جعفر الباقر عن شيخنا العبد و عن شيخه  
 الشيخ محمد عقيلة قال اخبرنا شيخنا الشيخ محمد النخعي عن زين العابدين بن ابي الطاهر  
 عن والده عبد القادر عن جده يحيى عن حمزة المحب عن الفخري عن ابي القتيبة الملقب عن  
 النجدي عن حمزة اخبرنا ابو القاسم بن المفضل ومحمد بن علي ابن ابي اسحاق عن  
 عبد الوهاب التميمي قال سمعت ابا ابا الفرج عبد الوهاب يقول سمعت ابا ابا الحسن  
 عبد العزيز يقول سمعت ابا ابا الكاظم يقول سمعت ابا سليمان يقول سمعت ابا  
 ابن سفيان يقول سمعت ابا يزيد يقول سمعت ابا اكيمة يقول سمعت ابا عبد الله  
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اجتمع قوم على ذكر الله تعالى  
 الا حفهم الملائكة وغشيتهم الرحمة **ومنه** الحديث المسلسل بالآخرة آرويه  
 عن شيخنا العبد و اجازة عن شيخه عقيلة اخبرنا الشيخ حسن بن علي العجمي قال اخبر  
 من اخر عنه بالاجازة العامة قال اخبرني الشيخ ابو الوفاء احمد بن محمد الجليل البجلي  
 في كتاب لي بالاجازة وانا اخر من حدث عنه عن يحيى بن مكرم الطبري الحسيني  
 اجازة و هو اخر من حدث عنه اخبرنا خاتمة الحفاظ ابو الخير الشمس السخاوي انما  
 مشاهير السماع المسلسل منه وانا اخر من سمع منه اخبرنا شمس الدين محمد بن  
 ابن محمد الدمدري الخليلي وهو اخر من حدث عنه اخبرنا ابو القم محمد بن ابراهيم  
 الميذوي وهو اخر من حدث عنه اخبرنا ابو الفرج عبد المظيع بن عبد السلام الحرقي  
 وهو اخر من حدث عنه اخبرنا ابو الحسن محمد بن محمد بن اسمعيل الصغار هو اخر  
 من حدث عنه اخبرنا ابو علي الحسن بن عرفة بن يزيد الصدي وهو اخر و قد

عنه عن الصلوة وهو آخر من حدث عنه قال سمعت ابا هريرة وهو آخر من حدث عنه  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى لا يظلم  
ذات قرناء وهذه السلسلة بقاء الفاتحة فمن العدوى قراها على الشيخ القوي  
قال قراها على محمد بن عيسى قال قراها على السيد الجزي قال قراها على القاضي ثم هو  
الجزي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحمد لله رب العالمين  
الى آخره وسمعت يقول ما الذي بالبلد انتهى ام ذكره فخير فخيرنا الشوق في ذكره  
العلامة عبد الرحمن بن الشيخ الامام محمد بن الشيخ عبد الرحمن الكزبي الدمشقي  
فخير فخيرنا احد بن زهر بن دحلان في ثبته للسلسلة بالاولية والسلسلة بالاشقيين  
تكتكركم اوصاف الاطالة وقد ذكره فخير فخير فخير مولانا عابد السندي في كتابه  
حصر الشارح مسلمات كتيرة وقد اجازني بجميع ما فيه جيد او انه فريد مانه  
معلوم الظاهر في عصر مرجع العلماء في دهره والذي واستاذي مولانا حافظ كلام الله  
القدير الحاج محمد عبد الحليم اذله الله جنات النعيم في مرض موته يوم الاحد  
ثالث شهر شعبان من شهر السنة الخامسة والثمانين بعد الالف والمائتين قوفي  
رحمه الله تعالى في التاسع والخمسين من ذلك الشهر يوم توفي مؤدته رسول الله صلى  
عليه وسلم وهو يوم الاثنين وهو يومه اجازته عن مولانا عبد العزيب  
ابن مولانا ابى سعيد الجدي الداهلي نزيل المدينة المنورة وكان ذلك في رابع  
سنة ثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة عن مولانا عابد السندي رحمه  
الله تعالى ثم حصلت لي اجازة بلا واسطة عن مولانا عبد الغني المرحوم بعد ما دخلت  
الحرمين ثمانية في السنة الثانية والتسعين بعد الالف والمائتين ولطلب تفصيل اجازات  
مشايخي من رسائلي غير العمل التي انا مشتغل بتأليفها في تراجعها عما عملت في كل محل  
وفيما ذكرها هنا من السلسلات كفاية لتوضيح المقام والحمد لله الذي الفضل الانعام

هو ما يتابع أي اتفق فيه رجال الاسناد من الراوي إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند رواية على حالة واحدة أما في الراوي قولاً بأن يقول كل واحد من الرواة عند الرواية مثل ما قاله الأخضر فهو سمعت فلان يقول سمعت فلان إلى المنتهى فيكون مسلسلًا بلا انقطاع أو أخبرنا فلان والله قال أخبرنا فلان والله فيكون مسلسلًا بلا انقطاع مع القسم جمل الحاكم من الواعده أن يكون الفاظ الادعاء في جميع الرواة دالة على الاتصال وإن اختلفت فقال بعضهم سمعت وبعضهم أخبرنا وبعضهم حدثنا ولم يدخلوا كثرة في المسلسلات إلا ما اتفقت فيه صيغ الادعاء بلفظ واحد وأنواع التسلسل كثيرة وقد ذكره الحاكم في علوم الحديث ثمانية أنواع الأول المسلسل سمعت قال الثاني المسلسل بقوله نصبت على خنجر أبيك وخبره فلان والثالث المسلسل بما يدل على الاتصال من حيث أخبرنا أو حدثنا والرابع المسلسل بقوله هو فان قيل فلان من امرئ بهذا قال يقول امرئ فلان قال الخامس المسلسل بأخذ اللحية فأساد المسلسل بأخذ اللحية بقوله هو وعد من في يدي قال السابع المسلسل بقوله هو شهدته على فلان قال الثامن المسلسل بالتشديد باليد فلا يسوغ من أحكامها أن المسلسل منحصر فيها كما فهم ابن الصلاح فاعترض عليه بأنها إنما هي صورة امثلة لا انحصار لذلك في ثمانية بل غرضه مجرد ذكر الصور والامثلة كما يدل عليه عبارته حيث قال بعد فكرها فهذا النوع المسلسل في الاسانيد المتصلة التي لا يشوبها تكذيب انتهى كذا في شرح الالفية أو فعلاً عطفت على قوله فتولا كحديث التشديد باليد بأن يقول كل من الرواة أن شبلي شفي بيدي فقد مر مثاله أو قولاً أو فعلاً معطوف ثان على قوله فتولا قال الحافظ أخرج في مثاله كالحديث الذي أخبرنا به محمد بن اسمعيل أن بصري سماعاً عليه

بد مشق في الرحلة الأولى قال أخبرنا والدي ويحيى بن علي بن محمد القلانسي  
 قال أخبرنا علي بن محمد بن أبي الحسن قال حدثنا يحيى بن محمود التتقي حدثنا  
 اسمعيل بن محمد بن الفضل حدثنا أحمد بن علي بن خلف حدثنا محمد بن عبد الله  
 الحاكم حدثنا الزبير بن عبد الواحد حدثنا يوسف بن عبد الواحد حدثنا  
 سليمان بن شعيب حدثنا سعيد حدثنا شهاب بن خراش قال سمعت يزيد بن  
 عدي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يجد  
 الصبر حلاوة الايمان الحديث وقبض كل واحد من الشيخوخة حية وقال امت  
 بالقد خيرة وشكر وحمل وكما في حديث اللهم اعني على ذكر  
 وشكرك وحسن عبادتك قال الطيبي علون هذه المذكورات الثلاثة  
 غايات والمطلوب هو المبدأيات المودية اليها فذكر الغايات تنبيهها على نهاي  
 المطالب الأولية من المبدأيات وان كانت نهايات وتلك وسائل اليها فقوله  
 اعني على ذكر المطالب منه شروح الصبر ووقوف النول فيه وتنسيب  
 الامر واطلاق اللسان وقية تلجهم الى حاله تعالى حكاية عن موسى الكليم رب  
 اشرح لي صدري وبيدي الى امرى الى قوله كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا  
 وقوله وشكر المطالب منه توالي النعم وتراود الفخر المستجلب لتوالي  
 الشكر وانما طلب المعاونة عليه لانه اعز وجل ولذلك قال الله تعالى وقيل من  
 عبادي الشكور وقوله وحسن عبادتك المطالب منه التجرع عما يشغله  
 عن الله تعالى وعبادته ليتفرغ بمناجاته كما اشار الى رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم بقوله الاحسان ان تصبوا لله كانك تراه ففي رواية ابي داود  
 واحمد بن حنبل والنسائي قال معاذ وهو معاذ بن جبل اخذ  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيدي هذا فعل

فقال اني لاحبك فقال لله عز وجل في رواية ابي داود  
 معاذ والله ان احبك وارحبك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلوة تقول اللهم  
 اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك واما على صنعة معطوف على قول  
 على حالة واحدة كما هو الظاهر من ايراد كلمة على وتول الا في رواية الظاهر انه  
 معطوف على قوله اما في الراوي وعلى هذا فيفضل نظم العبارة الا ان يقال ان  
 هذا القول ايضا كما بعده معطوف على قوله اما في الرواية فافهم ولا تختبط  
 بحديث الفقهاء وفتية عن فتية كما اجاز في الفقيه السيد احمد  
 ابن زين دحلان عن الفقيه الشيخ عثمان الدمي اطي عن الفقيه الشافعي  
 عن الفقيه ابي الغزالي بالسند المذكور سابقا الى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وعلى  
 اله وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وقد اخرج هذا الحديث  
 الائمة الستة في كتبهم والفظ للنسائي وقد اختلفوا في ان المراد بالتفرق  
 في هذا الحديث تفرق الابدان او تفرق الاقوال فذهب لشافعي ومن تبعه الى الاول  
 فقالوا يبقى الخيار في البيع ما لم يتبدل المجلس ان حصل الايجاب والقبول ونقل  
 الطحاوي في شرح معاني الآثار عن محمد بن الحسن ان المراد به التفرق القول  
 فقال صحابنا يبقى الخيار ما لم يوجد القبول من الآخر فاذا وجد الايجاب و  
 القبول لزم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب او حرية ومن شاء التفصيل  
 في هذا المبحث فليرجع الى حواشي الهداية المسماة بالسقاية لعطشان الهداية  
 لوالدني واستاذي نور الله مرقدته وكان رحمه الله تعالى شرع فيها من كتاب البيع  
 قبل وفاته بسنة فلما بلغ الى خيار العيب تنوع في رحمه الله تعالى وكولا غرابة المقام  
 لا تبت بنيل من تفصيل هذه المسألة في هذا المقام واما في الرواية  
 كالمسلسل باتفاق اسماء الرواية كالمسلسل بالاحاديث بالمجدين



ويقرب منه ما رواه السيوطي عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن  
 أبي الحسن وهو علي بن طالب عن جد الحسن صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن  
 أو أنسابهم أو بدل أنهم كالمسلسل بالمدينين وبلد الكيين بالمشقيين  
 وبالاحاديدين وبالحمديين وبالعلانيين وبالشارقة وبالغاربة وبالبايعين وغير  
 ذلك مما هو مبسوط في حصر الشارح لعابد السندى قال الامام النووي  
 شارح صحيح مسلم مؤلف التقريب في اصول الحديث وغيره في كتابه التقريب الذي  
 نخسه من مقدمة ابن الصلاح ان ابراهيم ثلثة احاديث مسلسلة  
 بالدمشقيين أحدها ما اجازني به الولد العلامة ادخله الله دار السلام  
 عن شيخه عبد الله بن المجدى عن شيخه مؤلف حصر الشارح قال فيه انا الشيخ يوسف  
 محمد بن علام الدين الزجاجي عن الشيخ عبد الخالق بن ابي بكر الزجاجي عن الشيخ طاهر  
 ابن ابراهيم الكوراني عن ابيه قد نزل بدمشق واقام بها اكثر من اربع سنين بالاعلى  
 بالله عبد القادر بن مصطفى الصفوري ثم لادمشقي محمد بن محمد الدمشقي  
 ثم لادمشقي الشافعي اجازته كلاهما عن شمس الدين الميمني لادمشقي عن الشهاب  
 احمد الطيبي الكبيلى لادمشقي عن الشريف كمال الدين ابي ابقا محمد بن حمزة الحسيني  
 لادمشقي المعروف بابن قاضي بجلون عن شمس الدين محمد بن ابي بكر عبد الله  
 المعروف بابن ناصر الدين لادمشقي عن الحافظ ابي هريرة عبد الرحمن بن الحافظ محمد  
 ابن احمد الذهبي لادمشقي عن الحافظ جمال الدين ابي الحجاج يوسف بن الزركي  
 عبد الرحمن المزني لادمشقي عن الامام علي الدين يحيى بن خزيمة النووي لادمشقي  
 قال في الاذكار انا شيخنا ابو ابقا خالد بن يوسف النابلسي ثم لادمشقي فابو طالب  
 عبد الله وابو منصور يونس ابو القاسم الحسين بن هبة الله وابو علي حمزة وابو طاهر

اسم على قالوا انا حافظ ابو القاسم على بن الحسن هو ابن عساكرنا الشريف ابو القاسم على  
ابن ابي ادهيم بن عباس خطيب دمشق انا ابو عبد الله محمد بن علي بن يحيى انا ابو القاسم  
الفضل بن جعفر انا ابو بكر عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي انا ابو مسهر سعيد بن عبد العزيز  
عن سبعة بن يزيد عن ابي ادريس الخولاني عن ابي فرعون النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم عن جبريل عن الله تبارك وتعالى يا عبادي انكم تغشون بالليل والنهار  
وانا الذي اغفر الذنوب الا اباي فاستغفروني اغفر لكم يا عبادي كلكم جامع الامن  
اطعتم فاستطعتم اطعكم يا عبادي كلكم عار الامن كسوتكم فاستكسوتكم  
السكر يا عبادي لو ان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على اخراج قلب رجل منكم  
ما نقص من ملكي شيئا يا عبادي لو ان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على اتقى  
قلب رجل منكم لم يزد ذلك في ملكي شيئا يا عبادي لو ان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم  
كانوا في حديد واحد فسألونني فاعطيت كل انسان منهم اسأل لم ينقص ذلك من  
ملكی شيئا الا كما ينقص البحر ان يمس فيه عساة واحدة يا عبادي انما هي اعمالكم  
احصوها عليكم فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يولي من الانفسه

والاعتبار هو النظر في حال الحديث هل تفرد راويه ام لا وهل  
هو معروف او لا اشار به الى ان الاعتبار ليس قسما للمتابعات كما يوهمه  
ظاهر قول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات الخ بل هو عبارة عن تتبع  
لحق الحديث من مظان لم يعلم انه تفرد به راويه ام لا بان يوجب له متابع او شاهد  
وهل هو في الحديث معروف لو رده من طريق او وجد شاهد ام لا والى  
ان ترجع ضمير هو الى الراوي وهذا هو معنى قوله ما اعتبرنا هذا الحديث واعتبرنا  
هنا الراوي له فوجدنا كذا وقد جرت عادة الترمذي في جامعه بلاشارة الى رفع  
النقد وهو جرح شاهد بقوله في الباب عن فلان وفلان وليس المراد به ذلك الحديث

المعين بل قيل هذا اللفظ الحديث آخرهم ان يكتب في ذلك الباب وكثير من  
الناس يفسون من ذلك ان من سمي من الصحابة يرون ذلك الحديث بعيد وليس  
لكذلك بل قد يكون كذلك وقد يكون حديث آخر يجر ايراده في ذلك الباب كذا قال  
السيوطي في تدريباته روى عنه تقي الدين النوري نقلا عن العراقي وقال الطيبي في  
خلاصته طريق الاعتبار في الاخبار ان يقال مثله روى حماد بن سلمة عن ايوب عن  
ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاذا نظر  
الى حماد روى له ولما تابع عليه فينظر هل روى ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين  
فان لم يوجد ذلك ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة والا فصاحبي غير ابي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاي ذلك وجد يعلم ان لهذا الحديث  
اصلا يرجع اليه ويسمى هذا متابعة غير تامة فاذا نظر الى ان الحديث بعيد و  
احد عن ايوب غير حماد قيل هذه متابقة تامة وقد يسمى الاول بالشاهد ايضا  
فان لم يوجد ذلك الحديث من وجه من الوجوه المذكورة ولكن روى حديث بمناه  
فذلك الشاهد من غير متابقة فان لم يروا ايضا بمناه حديث آخر فقد تحقق  
فيما تقدم المطلق ثم اعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية  
من لا يحتج بحديثه بل يكون معدودا في الضعفاء وفي كتاب البخاري ومسلم  
جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك  
ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتد به وفلان لا يعتد بشي كذا  
**والضرب الثاني ما يختص بالضعيف** اي القسم الثاني من القسمين  
الذين ذكرهما قبله وهما عدة عبارات الخ من ما يختص بالضعيف ولا يوجد  
في الصحيح اقوال اخطأ المصنف تقليدا للطبي في جعل الموقوف والمقطوع  
من هذا القسم فان قول الصحابي لو فعله وما جاء من التابعين ليس مختصا

بالبضعيف فليس كل ما ينقل عن الصحابي أو التابعي يجب أن يكون ضعيفا بل إن التصل بالسند  
اليه ووجدت شرايط صحة الاسناد فيه كان صحيحا والا كان ضعيفا فهو كالمرفوع في كونه  
صحيحا أو أمارة وضعيفا تأريحا بحسب ضعف سند لا فقد مران الصحة والضعف وأما ما  
من عوارض الحديث العارضة له بحسب صفات سند لا من عوارضه الذاتية  
مع قطع النظر عن الاسناد ولا دخل في الصحة والضعف لكون المروي قول النبي  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو فعله أو تقريره أو كونه قول غيره أو فعله أو تقريره فإن قلت  
سيصرح المصنف تبعا للطبي أن الموقوف والمقطوع ليس بحجة فكيف يكون صحيحا  
قلت عدم الحجية أمر آخر والضعف أمر آخر فعدم الحجية لا يستلزم أن يطل على  
الضعف مطلقا لا يقال عدم الحجية ليس إلا لكونه ضعيفا فيكون مختصا به قلت  
كلا بل لأن الحجية من خصائص آثار صاحب الشرع وآثاره غيره لا تكون حجة  
لعدم كونه صاحب الشرع لا لكونه أثره ضعيفا وتستطوع على ما في الحجية مطلقا  
عن قريب **الموقوف** من وقف يقف وهو مطلقا أي إذا أطلق  
ولم يقيد بأمر ولم يذكر من وقف عليه ما روى عن الصحابي سواء كان  
سندا تلك الرواية صحيحا أو ضعيفا من قول بان يقول قال ابن عمر كذا أو فعل  
بان يقول فعل أبو بكر الصديق وكذا التقرير بان يقول فعل ذلك بحضرة عمر بن الخطاب  
فلم يكن له وكان على المصنف أن يصرح به ففعله أمراد من القول والفعل ما يعم  
الحقيقي والحكمي متصلا كان أو منقطعا أي سواء كان ذلك المروي عن  
الصحابي متصلا بان لم يكن في سند لا انقطاع أصلا أو منقطعا بان ترك فيه راوي  
المبدأ أو المنتهى أو الوسط سواء ترك فيه راوا واحد أو اثنين فصاعدا فاعلم من هذا  
أن الوقوف مجتمع مع المنقطع والمفضل وسياق ذكرهما مع المتصل كما يجب تجميع  
المرفوع لهما على ما مر وشذ الحاكم حيث اشترط في الوقوف عدم الانقطاع وهو

أي الموقوف ليس بحجة في أحكام الشرع على الأصح وقيل حجة ولا بد  
ههنا من التفصيل فإن كثيرا من لبناء عصرنا قد استندوا بهذه العبارة الجملة  
فصلوا أو عملوا كثيرا عن وراء السبيل وأعلم أن قول الصحابي لا يعملوا ما أن يكون لا يقال  
بالرأي أي لا يكون فيما لا يجتهد الاستنباط لا بد أو بالرأي الاجتهاد أمان يكون في ما بعض الرأى  
فإن كان لا لا يتفق الحدوث وغيرهم على أنه مرفوع حكما وأنه حجة كالمرفوع وقيل بعضهم بأن يكون  
قول صحابي لا يخبرهم إلا بالأمثلة والاطقة بعضهم حوالا كان اتفاقا فهو الذي وقع الخلاف في كونه  
حجة ولذلك كرهنا عند من جازت لاجلة الفقهاء والمحدثين تنبيهها للقاصرين في تشييط المأثرة  
قال العراقي في الفيتة ما أتى عن صاحب بحث لا يثبت قال راي حكمه  
الرفع على ما قال في المحصول نحو من أتى به الحاكم الرافع لهذا التثبت و  
قال العراقي في شرح الالتفات وما جاء عن الصحابي موقوفا عليه ومثله لا يقال  
من قبل الرأي حكمه حكم المرفوع كذا قال الإمام محمد بن الرزائي في المحصول فقال  
إذا قال الصحابي قول لا ليس لاجتهاد فيه مجال فهو محمول على السماع تحسينا للظن به  
كقول ابن مسعود من أتى ساحرا أو عريفا فقد كفر ما أتى على محمد بن علي عليه  
وعلى آلهم وسلم وتوجه عليه الحاكم في علوم الحديث معتمدة المسانيد التي لا يكسر  
سندها عن رسول الله قال ومثال ذلك أنك كرهت ثقتك أحاديث هذا أحد ما قلناه  
المحصول موقوف في كلام غير واحد من الأئمة كما في عمرو بن عبد البر وغيره وقد أدخل  
ابن عبد البر في كتابه عدة أحاديث ذكرها مالك في الموطأ موقوفة مع أن موضوع  
ذلك الكتاب ما في الموطأ من الأحاديث المرفوعة منها حديث سهل بن أبي حفصة  
في صلوة الخوف وقال في التمهيد هذا الحديث موقوف على سهل في المطأ عند  
جماعة الرواة عن مالك قال ومثله لا يقال من جهة الرأي وكثيرا ما يشنع ابن خزم  
في المحلى على القائلين لهذا فيقول عهدناهم يقولون لا يقال مثل هذا من قبل الرأى

ولا تكلم بوجه فانه كان مثله لا يقال من جهة الراي فعمل بعض ذلك سمعه ذلك  
 الصحابي وما حل ذلك كتاب قد سمع جماعة من الصحابة عن كعب الجبار وهو واحد  
 منهم العبدالة وقد قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج  
 انتهى كلام العراقي وفي فتح الباقى شرح الغيبة العراقي لتركوا الانصار ما اتى  
 عن صاحب اى صحابي موقوفا عليه حيث لا يقال راى اى من قبل  
 الراي بان لا يكون للاختصاص فيه مجال اى ظاهر حكمه الصحيح وان احتمل  
 اخذ الصحابي عن اهل الكتاب تحسيدا للظن به انتهى كلامه وفي فتح الغيبة  
 نشر الغيبة الحديث المنقودى حكى ابن عبد البر اجماعهم على ان قول ابي هريرة  
 وقد راى رجلا خارجا من المسجد بعد الاذان اما هذا فقد عصى ابا القاسم بن سنان  
 وادخل في كتابه التقصى لما فى الموطا من المرفوع احاديث ذكرها مالك في الموطا  
 موقوفة متناه حديث سهل بن ابي خزيمة وقال ابو عمر والذى قد يحكى الصحابي قول لا يقره  
 على نفسه فيخرجه اهل الحديث في المسند لا منناع ان يكون الصحابي قاله الاستيف  
 كحديث ابي صالح السمان عن ابي هريرة انه قال نساء كاسيات عاريات مائلات  
 مميلات فمثل هذا لا يقال من قبل الراي فيكون من جملة المسند وقال ابن العربي  
 في القبس اذا قال الصحابي قول لا يقتضيه لقياس فانه معمول على المسند  
 الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومذهب مالك وابي حنيفة انه كالمسند  
 انتهى اى كلام ابي بكر بن العربي وهو لظاهر من احتجاج الشافعى في الجدي  
 بقول عائشة فرضت الصلوة ركعتين ركعتين حيث اعطاه حكم المرفوع  
 لكنه مما لا مجال للراي فيه ولا قد نص على ان قول الصحابي ليس بحجة ومن  
 اعتل ذلك ايضا قول ابي هريرة من لم يحب الله عز وجل فليس مني  
 وقول علي بن ياسر من صام اليوم الذى يشاك فيه فقد عصى ابا القاسم لكن قد

بذلك شيئا في ذلك وما يشبهه احتمال الاحالة الا انه على ما ظهر من القواعد قال شيئا كذلك الاول  
 يعني الحكم بالرفع اظهر انتهى ومن الادلة لا يظهر ان ابا هريرة حدث كعب الاحبار شيئا  
 فقدت امة من بني اسرائيل لا يدري ما فعلت فقال كعب انك سمعت النبي صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم يقول فقال له ابو هريرة نعم وتكذب ذلك مرارا فقال له ابو هريرة انا قد  
 التفتت اذ خرجت الفجارى في بدء الخلق من صحبة قال شيئا في ان ابا هريرة لم يكن ياخذ  
 عن اهل الكتاب وان الصحابي الذي يكون كذلك اذا اخبر بالاحمال للمراي والاجتهاد  
 فيه يكون للحديث حكم الرفع انتهى وهذا يقتضي تقيد الحكم بالرفع بعد ورده  
 عن امر ياخذ عن اهل الكتاب وقد صرح بذلك فقال في مسألة تفسير الصحابي ما فيه  
 الا انه يستثنى من ذلك ما اذا كان الصحابي المفسر من عرفت بالنظر في الاسرار شليات  
 كعب الله بن سلام وغيره من مسلمة اهل الكتاب كعب الله بن عمرو بن العاص فانه كان  
 حصل له في قصة اليرموك كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب فكان يخبر بما يراه من الامور  
 المتعينة حتى كان بعض اصحابه ربما قال له حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تخش  
 عن العصفية فمثل هذا لا يكون حكمه ما يخبر به من الامور النقلية الرفع لقوة الاحتمال  
 ولو سيرض ان يجوز السابق لكون الاظهر كما قال خلافة وسبقه شيخه الشارح لهذا  
 التقويد فانه بعد ان نقل ان كثيرا ما ينفع ابن حزم في الحلي على القائلين بالرفع قلنا انهم  
 ولا نكاره وجه فانه كان في الاحمال للمراي فيه يحصل ان يكون ذلك الصحابي سمع من  
 اهل الكتاب ككعب الاحبار قلنا في ذلك نظر فانه بعد ان الصحابي المتصف بالاحمال  
 هو اهل الكتاب ليسوع حكاية شئ من الاحكام الشرعية التي لا مجال للمراي فيها  
 مستبعد لذلك من غير ذلك ومع ذلك بلوقع فيه من التبديل والترتيب بحيث سمى ابن حزم  
 من العاص مصنفه النبوية الصادقة احتراز عن العصفية اليرموكية وقال كعب  
 الاحبار حين سأل ابا مسلم الخولاني كيف تجد قومك لك قال مكرمين عاصدين فقلت

للقوله لان فيها اذا كان رجل حليفا في قوم الا بغوا عليه وحسبنا لا تكون في مقام  
تبين الغريبة المحمدية كما قيل به في امرنا ونهينا وكذا تفعل ونحو ذلك فماذا  
من ذلك يخص صاوتد منع عمر كبا من الحديث بذلك قائلا لا تتركه او  
لا تحنك بارض القرى او اخر حرم منه منع ابن عباس بقوله ولو وفق كتابنا  
وقل انه لا حاجة لنا بذلك وكذا في عن مثله ابن مسعود وغيره من الصحابة  
بل امتنعت عيشة من يقول حديثه رجل معللة المنع بكونه نجت الكتب  
الاول ولا ينافيه حديثه عن بني اسرائيل ولا حرج لانه خاص بما وقع فيه  
من الحوادث والاخبار الحكيم فيهم لما فيه من العبرة والعظة بدليل قوله  
تأوه في رواية فانه كانت فيهم اعجيب انتهى كلام النجاشي وبمثله صرح  
به جمع كثير من المحدثين على ما نقل اقوالهم اجمال السيوطي في رسالته  
طلوع النريا باظهار ما كان خفيا وغيره في غيره وفي شرح غيبة الفكر لفظ  
ابن حجر مثال المرفوع حكما ما يقوله الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسويدي  
مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا تغلق له ببيان لغة او شرح غريب كالاجبار  
عن الامور الماضية من بدء الخلق واجبار لا تنبيه او الاتية كما ملاحه  
الفتن واحوال يوم القيامة وكذا الاخبار مما يحصل بفعله ثواب مخصوص  
او عقاب مخصوص ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي ما لا  
يجال للاجتهاد فيه فيدل ذلك على ان الفعل عندنا عن النبي صلى الله عليه  
وعلى اله وسلم انتهى وفي تدريب الراوي من المرفوع ايضا ما جاء  
عن الصحابي ومثله لا يقل من قبل الراي ولا مجال للاجتهاد فيه بخبره الزيادة  
في المصنوع وغير واحد من ائمة الحديث وقال طيخ الاساطير من ذلك  
حكمه على فعل من الافعال بالله طاعة الله ورسوله ومعصية قبحه

٢  
باب في بيان ان ما جاء في  
الحديث من ان من قال  
لا تحنك بارض القرى  
او اخر حرم منه  
منع عمر كبا من  
الحديث بذلك  
وكذا في عن مثله  
ابن مسعود وغيره  
من الصحابة  
بل امتنعت عيشة  
من يقول حديثه  
رجل معللة المنع  
بكونه نجت الكتب  
الاول ولا ينافيه  
حديثه عن بني  
اسرائيل ولا حرج  
لانه خاص بما  
وقع فيه من  
الحوادث والاخبار  
الحكيم فيهم لما  
فيه من العبرة  
والعظة بدليل  
قوله تأوه في  
رواية فانه كانت  
فيهم اعجيب  
انتهى كلام  
النجاشي وبمثله  
صرح به جمع  
كثير من المحدثين  
على ما نقل  
اقوالهم اجمال  
السيوطي في  
رسالته طلوع  
النريا باظهار  
ما كان خفيا  
وغيره في غيره  
وفي شرح غيبة  
الفكر لفظ ابن  
حجر مثال  
المرفوع حكما  
ما يقوله  
الصحابي الذي  
لم يأخذ عن  
الاسويدي  
مما لا مجال  
للاجتهاد فيه  
ولا تغلق له  
ببيان لغة  
او شرح غريب  
كالاجبار  
عن الامور  
الماضية من  
بدء الخلق  
واجبار لا  
تنبيه او  
الاتية  
كما ملاحه  
الفتن  
واحوال  
يوم  
القيامة  
وكذا  
الاخبار  
مما  
يحصل  
بفعله  
ثواب  
مخصوص  
او عقاب  
مخصوص  
ومثال  
المرفوع  
من  
الفعل  
حكما  
ان  
يفعل  
الصحابي  
ما  
لا  
يجال  
للاجتهاد  
فيه  
فيدل  
ذلك  
على  
ان  
الفعل  
عندنا  
عن  
النبي  
صلى  
الله  
عليه  
وعلى  
اله  
وسلم  
انتهى  
وفي  
تدريب  
الراوي  
من  
المرفوع  
ايضا  
ما  
جاء  
عن  
الصحابي  
ومثله  
لا  
يقل  
من  
قبل  
الراي  
ولا  
مجال  
للاجتهاد  
فيه  
بخبره  
الزيادة  
في  
المصنوع  
وغير  
واحد  
من  
ائمة  
الحديث  
وقال  
طيخ  
الاساطير  
من  
ذلك  
حكمه  
على  
فعل  
من  
الافعال  
بالله  
طاعة  
الله  
ورسوله  
ومعصية  
قبحه



الركن الثاني في مختصر الامانة البلقية فقال لا تقوى انه ليس يرفع وتسبقه الى ذلك  
 ابو القاسم وقله ابن عبد البر ورحم عليه انتهى وفي خلاصة الطيبي الموقوف ليس  
 بحجة عند الشافعي وطائفة من العلماء وحجة عند طائفة انتهى وفي اتمام  
 الدراية لقراء النفاية للمستوفى ليس قول صحابي حجة على غيره على الجديد والقديم  
 نعم محدث اصحابي كالجموع بايهما اقتدى بقرينة انتهى وفي شرح القائل  
 على من اظهر معتق نقوله في المحاد وعوار لا بن حجر المكي على ان الصحيح ان الصحابي اذا قال  
 تولا وانت شر عنه ولم يحالف فيه كان حجة لا فرق في ذلك بين منطوقه ومفهومه  
 انتهى وفي تحرير الاصول لابن الهمام الحق الرازي من الحنفية والبردعي نحو الاسلام  
 واتباعه قول الصحابي في ما يمكن فيه الراي بالسنن فيجب تقليد الفقهاء الكرخي و  
 جماعة والشافعي انتهى وفي شرحه لبحر العلوم للكنوزي انما الخلاف بين مشايخنا  
 في اقوال الصحابة فيما يدرك بالراي والقياس فالكرخي مناصح الحجة والرازي  
 والبردعي ونحو الاسلام وشمس الاية على الحجة واليه ميل المصنفات عليه الشافعي  
 في قوله القديس يرمي عن مالك واحمد في رواية واما الشافعي في قوله الجديد  
 فلا يري قول الصحابي حجة اعتلا انكار الحجة فيما لا يدرك انكار الواضحات المضطربة  
 لا يعيبا به انتهى وفي فتح القدير حاشية الهداية لابن الهمام قول الصحابي حجة  
 عندنا ما اختلفت شئ من السنة انتهى وفي فتاوى تلميزة قاسم بن قلوبنا  
 للمصري قول الصحابي حجة عندنا والتابعي الذي ذاهم الصحابة في الفتوى حجة  
 عندنا انتهى وفي شرح مختصر المنار بقاسم تقليد الصحابي وهو اتباعه في قوله  
 وفعله معتد بالحجة من غير تامل في الدليل واجبة بقرينة القياس في غير ما  
 ثبت اختلاف فيه بزيه لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مثل صحابي مثل  
 النجوم بايهما اقتدى بقرينة رواه الدارقطني وابن عبد البر من حديث

ابن عمر وقد روى مسنداً من حديث انس في اسنيد هاتين لكن يشهد بعضها بعضاً  
 ولقول عليه السلام اقتدوا بالذين من بعدي ابى بكر وعمر واسم الترمذي قال حسن  
 صحيح من حديث حذيفة وصحبه ابن جابر والترمذي مثله من حديث ابن مسعود  
 ولان اكثر احوالهم مسموع من حضرة الرسالة وان اجتهدوا فإيهما اصوب لا  
 شاهد وامر بالنصوص وعند الكرخي يجب فيما لا يدرك بالقياس انتهى وفي  
 مواآ الاصول نعره فقرة الاصول يجب على غير الصحابي تقليد لا وهو عبارة عن  
 اتباع الغير بقول اوصل مقتدا للحققة من غير تأمل في الدليل ثمران مذهب الصحابي  
 اصاماً كان او حاكماً او مفتياً ليس بحجة على صحابي آخر حجة على آخر فيما اشاح  
 بين الاصحاب وسلموا لاقية اختلفوا فيه فانه ليس بحجة على غيره بل يجوز مخالفة  
 واختلف في المحمول وهو ما لم يعلم فيه اتفاقهم واختلفوا فيجب قيل يجب  
 مطلقاً وقيل فيما لا يدرك بالقياس انتهى وفي شرح المنار لان ملك تقليد  
 الصحابي واجب بتركه به القياس لاحتمال السماع من النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم بل الظاهر من حاله انه يفتي باخبار فكان قوله مقدماً ولكن سلماً اذا  
 قوله صادر عن الراي فإى الصحابي اقوى وقال الكرخي لا يجب تقليد الا فيهما  
 لا يدرك بالقياس انتهى وفي كشف الاسرار شرح اصول البرزوى والتحقيق  
 شرح المنتخب الحسامي اصحاب الشافعي يقولون السنة ما اوجب عليه الرسول  
 فاما النقل الذي اوجب عليه الصحابة فليس بسنة وهى على اصلهم  
 مستقيمة فانهم لا يرون احوال الصحابة حجة فلا يرون انها لهم ايضا سنة وعنده  
 اقوالهم حجة فتكون انها لهم سنة انتهى وفي التبدين شرح المنتخب الحسامي  
 لا يفتي مطلقاً السنة بسنة الرسول خلافاً للشافعي وحكمه ان يطالب المرء  
 باقتها كويها قى على تركها لانه لا يعلم ما ان يكون طريقة الرسول او طريقة

العصاة وكل واحد من الطرفين امرنا بالحياء انما هو منها ما كان في  
 فتح المنان في تأييد مذهب النعمان قال ابن المبارك قال بوحيفة ما جاز  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم العيون وما جاز عن العصاة فلا تركه فهذا نص صحيح  
 على نفي العصاة وما عمله في بعض المسائل على خلاف قول العصاة فلهذا  
 ثبت عنده معارضة قول آخر انتهى ومثله في كتاب من كتب اصول الحنفية  
 والشافعية والحنبلية والمالكية وفي كتب مودة الاحاديث النبوية ولولا  
 خوف الاطالة لسردت منها ما يبلغ اجزاء متعددة وانما اكرت من النقل  
 في هذا المقام ابطال الزعم العام كالانعام والخاص كالسوام ان قول العصاة و  
 فعله ليس بحجة مطلقا واستنادهم بعبارة المصنف ومن سلك مسلكه  
 في ذكر عدم الجحيم بجملا **وقد تلخص** ما ذكرنا ان قول عصاة وعمله ليس بحجة  
 على غير من العصاة واما على غير العصاة فهو حجة اتفاقا واسلم غير من  
 العصاة لانه في حكم الاجماع الصريح والسكون وما اختلف فيه بينهم  
 فمن قال فيما لا يدركه بالقياس قولا فهو حجة اتفاقا بين الحنفية والشافعية  
 وغيرهم من سائر اصحاب المذاهب المشهورة وكذلك بين المحدثين والنقاد  
 ولا عبرة بخلافه من مثلكاين حرم وغيره من سائر الاجماد الا ان مذهب من  
 قلد ذلك يكون العصاة بحيث لا يفتى عن الامور اصيليات كابر عباس  
 وابن مسعود وابي هريرة وعمر وابي الدرداء وغيرهم من اهل الحديث بحيث  
 يشمل كلهم وقول العصاة فيما للراس فيه مدخل اختلفت الحنفية فيما بينهم  
 وكذا الشافعية في جحيمه اتفاقا على انه ليس بحجة اذا افتت في سنة الوفرة  
**فقد حصص** لك من هذا التفصيل الاجمال ان قول المصنف مطلقا ان  
 الموقوف ليس بحجة مشتمل على عمل باخلال والى الله المشتكى من منبرنا

لما ذكرنا في  
 من تأييد مذهب النعمان  
 في بعض المسائل  
 على خلاف قول  
 العصاة فلهذا  
 ثبت عنده  
 معارضة قول  
 آخر انتهى  
 ومثله في  
 كتاب من  
 كتب اصول  
 الحنفية  
 والشافعية  
 والحنبلية  
 والمالكية  
 وفي كتب  
 مودة  
 الاحاديث  
 النبوية  
 ولولا  
 خوف  
 الاطالة  
 لسردت  
 منها ما  
 يبلغ اجزاء  
 متعددة  
 وانما اكرت  
 من النقل  
 في هذا  
 المقام  
 ابطال  
 الزعم  
 العام  
 كالانعام  
 والخاص  
 كالسوام  
 ان قول  
 العصاة و  
 فعله  
 ليس  
 بحجة  
 مطلقا  
 واستنادهم  
 بعبارة  
 المصنف  
 ومن سلك  
 مسلكه  
 في ذكر  
 عدم  
 الجحيم  
 بجملا  
**وقد**  
**تلخص**  
 ما ذكرنا  
 ان قول  
 عصاة  
 وعمله  
 ليس  
 بحجة  
 على  
 غير  
 من  
 العصاة  
 واما  
 على  
 غير  
 العصاة  
 فهو  
 حجة  
 اتفاقا  
 واسلم  
 غير  
 من  
 العصاة  
 لانه  
 في  
 حكم  
 الاجماع  
 الصريح  
 والسكون  
 وما  
 اختلف  
 فيه  
 بينهم  
 فمن  
 قال  
 فيما  
 لا  
 يدركه  
 بالقياس  
 قولا  
 فهو  
 حجة  
 اتفاقا  
 بين  
 الحنفية  
 والشافعية  
 وغيرهم  
 من  
 سائر  
 اصحاب  
 المذاهب  
 المشهورة  
 وكذلك  
 بين  
 المحدثين  
 والنقاد  
 ولا  
 عبرة  
 بخلافه  
 من  
 مثلكاين  
 حرم  
 وغيره  
 من  
 سائر  
 الاجماد  
 الا ان  
 مذهب  
 من  
 قلد  
 ذلك  
 يكون  
 العصاة  
 بحيث  
 لا  
 يفتى  
 عن  
 الامور  
 اصيليات  
 كابر  
 عباس  
 وابن  
 مسعود  
 وابي  
 هريرة  
 وعمر  
 وابي  
 الدرداء  
 وغيرهم  
 من  
 اهل  
 الحديث  
 بحيث  
 يشمل  
 كلهم  
 وقول  
 العصاة  
 فيما  
 للراس  
 فيه  
 مدخل  
 اختلفت  
 الحنفية  
 فيما  
 بينهم  
 وكذا  
 الشافعية  
 في  
 جحيمه  
 اتفاقا  
 على  
 انه  
 ليس  
 بحجة  
 اذا  
 افتت  
 في  
 سنة  
 الوفرة  
**فقد**  
**حصص**  
 لك  
 من  
 هذا  
 التفصيل  
 الاجمال  
 ان  
 قول  
 المصنف  
 مطلقا  
 ان  
 الموقوف  
 ليس  
 بحجة  
 مشتمل  
 على  
 عمل  
 باخلال  
 والى  
 الله  
 المشتكى  
 من  
 منبرنا

عصا نأخيف ليستند من بهشل هذه العبارات الهمل ولا يلاحظون تصريحات المحدثين  
 مارا باب الاصول من الخفية والشفاعة وغيرهم من محققى المذهب الماثورة فهو يحجبون  
 انهم يحجبون وسيد المهر من الله ما هو كونهوا يجتنبون فذرهم في طغيانهم يعمهون  
 هم بكفى فهو لا يرجعون **واعلم** انه على تقدير حجة الموقوف ان وقع التقاض  
 بين الموقوف والمرفوع بعد صحة سندهما وقوة محرهما فالتقدير للمرفوع وان كان الموقوف  
 مما هو مرفوع حكمافانه لا شبهة في ان المرفوع حكم الادون رتبة من المرفوع حقيقة فضلا  
 عا ليس مرفوعا حكمافا كالموقوف فيما يعقل اجتهادا ومن العلوم ان كل احد وان كان محبا  
 يؤخذ من قوله ويرد الاقول صاحب الشرح الذى ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى  
 بوحى وقد يستعمل اى الموقوف وهذا بيان لفائدة قوله سابقا مطلقا في غير  
 الصحابي اى في غير قول الصحابي وفعله وتقريره من التابعين ويتبعه من بعدهم  
 نحن وقفه معصية الميمين بينهما عين مهلة ساكنة بعد هانء مهلة عوا  
 احدا لراة النجات على همام هو بفتح الهاء وتشديد الميم الاولى احدا لاثبات  
 ووقفه مالك ابن انس الاصحى المدينى مائة الموطا احدا لائمة الاربعة  
 الذين دار مدار القول عليهم وتطابق الناس على تقليد هم واتباعهم عامهم وخاصهم  
 وهذا من فضل الله عليهم لا يبطله مكر ما كبريد اطفاء نورهم على نافع مومولى  
 عبد الله بن عمر وتلميذه الخاص وقول صحابي كنا نفعله في زمن النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم او كنا نقول ذلك ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 حى ونفوذ ذلك مرفوع وان كان ظاهرة الوقت لان الظاهر لا اطلاع والتقرير  
 يتبع الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه وقرا لا وقد مرنا تفصيل هذا  
 البصق مما يشبهه في بحث المرفوع وكذا كان اصحابه يقرعون بابه بالظاهرة  
 للشرح بالتحقيق فارسية كوفان والاطافير جمع غفر بالضم بالفارسية ناخرى النضر

ان احصا النبي صلى الله عليه وسلم كلواذا احضروا عند النبي صلى الله عليه وسلم ولما دوا الحلال على النبي  
 قرعوا بالبيت فاذا فيههم ولولوا ذواتها مسحدا من سوء الاديث لقد علم الله تعالى ان في غير  
 موضع فقال لا تجعلوا دماء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا الاية في سورة الاحزاب  
 قتال في سورة الاحزاب يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي  
 ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبط اعمالكم وانتم لا تعلمون وقال  
 ايضا منها ان الذين ينادونك من وراء الحجاب اكثرهم لا يعقلون ولولاهم صبروا  
 حتى يخرج اليهم لكان خيرا لهم والله غفور رحيم وهذا الحديث اخرجه البخاري في  
 الادب المفرد وفي تاريخه والبرزخ في مسنده واخطيب في جامعه عن انس بن مالك  
 في المدخل عن الشعبي بن شعبة وكذا احكامه في علوم الحديث وابو نعيم في مستخرج  
 على علوم الحديث وتلفظ بعض الروايات بكونه صلى الله عليه وسلم باخاف في  
 بعضها كانت ابواب النبي ترقع بالاظافر مرفوعة في المعنى وجعل احكامه غير  
 مرفوعة فقال في علوم الحديث بعد ما اسند هذا حديث يقيه من ليس من اجل  
 الضعفة مسند الذكر لسؤال الله صلى الله عليه وسلم في العلم والسيره في مسنده فانه  
 من قوت على عصا بن حكي من اقرانه من الصحابة فعلا وليس يسند واحد منهم  
 انتهى وكذا الخطيب في جامعه حيث ذكر هذا الحديث من امثلة الموقوف الخ  
 فقال قد يتقهم انه مرفوع لذكر النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو موقوف على عصا  
 حكي فيه عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فعلا انتهى وقد تعقب ابن الصلاح احكامه  
 وجعل مرفوعا معنى وتيقه من جاء بعد الامم سلك مسلكه ووجه ذلك ان  
 جهتين جهة الفعل وهو صادر عن الصحابة فيكون موقوفا وجهة الفعل بل هو  
 اولى باطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه وتقريره فيكون مرفوعا كقول الصحابة  
 كنا نعلمه في زمن رسول الله وخصه على ما مر في هذا حال الترمذي في الحديث

على القرم في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وان كل من القرم بعد وفاته لا يستمر له حكم  
 على مزيد الادب معه صلى الله عليه وسلم اذ حرمة ميتا محرمة جازم لا يكون الحديث  
 الا من قبيل الموقوف ولا يصح كون مرفوعا وتفسير الصحابي اي ما نسبوه  
 صحابي كلام الله قال السيوطي في الاثنان في علوم القرآن التفسير تفصيل من التفسير وهو  
 البيان والكشف وتيقال هو مقلوب السفر تقول اسفر الصبح اذا اضاء وقيل ما اخذ  
 من التفسير وهو اسم لما يعرف به الطبيب المرض انتهى هو قوقوف ليس برفع  
 لاحقية ولا حكما وذلك لان من التفسير ما ينشأ عن معرفة البلاغة واللغة  
 ومنه ما يتعلق بحكم شرعي يكون مدخلا للراي فلا يمكن ان يحكم على مثل هذا بالرفع  
 ولما قول الحكم في المستند تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والنزول له  
 حكم المرفوع انتهى فمحصل على تفسير يتضمن بيان ما لا مجال للراي فيه ولا يعلم  
 الا بالسمع وما كان اي من تفسير الصحابي من قبيل سبيل النزول اي  
 متضمنا لبيان سبب نزول آية وواقعة نزلت فيها كقول جابر بن عبد الله الانصاري  
 كانت اليهود تقول كذا فانزل الله سبحانه وتعالى كذا كما اخبره  
 وكيع وابن ابي شيبة وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وابن جرير وابن انعيم في  
 المحلية وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجة والبيهقي عنه كانت اليهود تقول  
 اذا اتى الرجل امراته من خلفها في قبلها اشعر حملت جاء الولد احول فنزلت نساؤكم  
 حرث لكم فأتوا حرثكم ان شئتم قال ابن عباس ان ابن عمر والله يفتخر له اوهام  
 انها كان هذا الحكي من الانصار وهم اهل وثن مع هذا الحكي من اليهود وهم  
 اهل كتاب كانوا يرون لهم فضلا عليهم في العلم فكانوا يفتنون بكثير من  
 فعلهم فكان من اهل اهل الكتاب لا ياتون النساء الا على حرف وذو الؤ على  
 استر ما تكون المرأة فكان هذا الحكي من الانصار قد اخذوا ذلوا من فعلهم

وكان حالهم من قريش فيخرجون النساء ضراوة ويتلفزون منهن مقبلات ومدبرات  
ومستقبات فلما قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الانصار  
فذهب يصنع بها ذلها فانكرته عليه فقلت انما كنا نوق على حروت فاصنع ذلها  
والا فاجتنبني ففشي امرها فبلغ ذلها رسول الله فارتل الله فسادكم وحش  
لكم فاتوا حرثكم اني شئتكم يقول مقبلات ومدبرات بعد ان يكون في العزيم اخرهم  
ابن راهويه الدارمي في سننه وابوداود وابن جرير وابن المنذر والطبراني و  
البيهقي والحاكم وصححه وفي الباب اخبار كثيرة مبسوطة في مواضعها  
لكن سمع الله في عمري ووفق لي اسباب خيري لا اذلت رسالة نفعه اذكر فيها  
جميع ما يتعلق بتفسير هذه الايات ان شاء الله تعالى ونحوها اي مثل هذا من  
التفسيرات المتضمنة لبيان ما لا مجال للاراية مرفوع ببناء على ما مر  
قول الصحابي فيما لا يعقل بالاراي محمول على السماع ومن قيد الصحابي في تلك  
المسألة بمن لا يأخذ عن اهل الكتاب وكتبه هو قيد لا في هذه المسألة ايضا ومن  
اطلق هنا الاطلاق ههنا ايضا هو الحكم بالرأي نعم انما هو بحسب الظاهر لا اقتدار  
يمكن كون بيان الصحابي سبب النزول مبنيا على ظاهر الحال من غير احتياج الى ان  
يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم كما اذا سمع من الكفار او غيرهم كلاما  
فانزل الله بعد ذلك ما يرد عليه فالظاهر انه نزل ذلك للرد عليه هو فيحكم يكون  
قولهم سببا للنزول وكثيرا ما يقول الصحابة فيه احسب لا يجوزم بكونه  
سببا للنزول كما اخرجه الائمة الستة وغيرهم عن عبد الله بن الزبير قال خاتم  
الزبير رجلا من الانصار في شراجه الحرة فقال النبي اسق يا زبير شر اوسل الماء  
الى جملهم فقال الانصارى يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلوا وجه  
اسقوا الله الحديث قال الزبير فما احسب هذه الايات الا نزلت في ذلها

فلا بد ان لا يؤمنوا حتى يحكموا فيها بحججهم وليعلم ان سبب النزول عبارة  
 عما نزلت الاية ايام وقوعه فيخرج منه ما ذكره الواحد في سورة الفيل من ان  
 سببها قصة قدوم الحبشة به فليدرك ذلك ليس من اسباب النزول في شيء كذا  
 قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذلك بل هو من باب الاخبار عن  
 الوقائع الماضية كذا حقق السيوطي في الاقان وذو كبريد الدين التراكشي  
 في كتابه البرهان في علوم القرآن قد عرف من عادة الصحابة والتابعين ان احد  
 اذا قل نزلت هذه الآية في كذا فانه يريد بذلك انها تضمن هذا الحكم لان  
 هذا كان السبب في نزولها فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالاية لا من  
 جنس النقل لما وقع انتهى وقال ابن تيمية في بعض تصانيفه قولهم نزلت الآية  
 في كذا يريد بتأريه سبب النزول ويؤيد بتأريه ان ذلك داخل في الآية وان لم يكن  
 السبب كما تقول عن هذه الآية كذا وقد تنازع العلماء في قول الصحابي نزلت  
 الآية في كذا هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي انزلت لاجله او يجري  
 مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند فالجواب بيد خله في المسند وغيره لا يدخله  
 فيه كذا للمسانيد على هذا الاصطلاح كسند احمد وغيره بخلافه اذا ذكر سببا  
 تواتر عقبه فانهم كلهم يدخلونه مثل هذا في المسند انتهى المقطوع  
 ملجاء عن التابعين من اقوالهم وافعالهم وموقوف عليهم  
 اي غير مضاف الى الصحابة ولا الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد  
 اكثر من اخراجه آثار الصحابة ومقاطع التابعين ابن ابي شيبة في مصنفه عبد الله في  
 في مصنفه وابن ابي حاتم وابن جرير وابن المنذر في تفاسيرهم والطحاوي في شرح  
 معاني الآثار ومحمد بن الحسن في كتاب الاثر في كتاب الحجج وابو يوسف في كتاب  
 الخراج وما قول التابعي من السنة كذا ونحوه فقد ذكرنا تفصيله في بحث



مرفوع وليس بحجة وكذلك روى عن أبي حنيفة أنه قال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين وما جاء عن الصحابة تخييرنا وما جاء عن التابعين فهو رجال ونحن رجال قال ابن خزيمة المصري صاحب البحر الرائق شريكنا في الرواية في فتح النظار بشرح المنار ما التابى ففي تقليد خلاف عندنا وظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه لا يصح تقليد لا لاندون العصا بل لعدم احتمال التوقيف فان قول العصا إنما جرح حجة لاحتمال السماع ونفضل صابرة مع في المرى ببركة العصاة ومشاهدة احوال التنزيل وذلك مفقود في حق التابعين وان زاحمهم في النقي وقال فحصل الآية لا خلاف في ان قول التابعي ليس بحجة يتركه بالقياس فقد روى عن أبي حنيفة أنه يفق بخلافه وانما الخلاف في ان قوله هل يستدبه في اجماع العصاة حتى لا يتوارى اجماعهم مع خلافه فقدنا يستدبه وعند الشافعي لا يعتد به وكان شمس لا ية لم يعتبر رواية النقاد وروى في الاسلام اعتبرها وتبعه المصنف فقال فان ظهرت فتوى في زمن العصاة كشديد والحسن سعيد ابن المسيب الشعبي الضعيف مسروق وعلقمة كان مثله عند البعض وهو الصحيح فكذلك روى في الاسلام بتصحى وانما اخبر ليل هذا القول فقال في التمر الظاهر انه اختارها لتأخيرها في البيان انتهى المرسل قد اختلف في تفسيره على اقوال حكاه السخاوى في شرح الالفية وغيره وهو على صيغة المجهول من الارسل بمعنى الاخلاق وعدم المنع كما في قوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤذهم ازا فلان تجعل عليهم ومنه يقال ناقة مرسلة تنوب لان راويه يطلقه ولا يقيد لا براو معرفت وجمعها مواصل باثبات الياء وحذفها ايضا الاول ان المرسل ما انقطع اسناده بان يكون من رواته من لم يسمع من فوقه كذا في نسخة الخطيب في الكفيلة وعلى هذا

يدخل فيه العضل والعلق والمنقطع وذكر النور في شرح صحيح مسلم في هذا المعنى  
 المرسل هو الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحابهم وأصوليون وأخطب جمع من المحدثين من  
 ثم أطلق أبو نعيم في مستخرجهم على التعليق مرة واحدة أطلق المرسل على المتن قطع أبو  
 الرزائي وأبو حاتم والدارقطني والبيهقي وأطلق المرسل عليه في بعض المواضع البخاري  
 أيضا حيث حكوه على حديث إبراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدري بأنه مرسل وكذا  
 صرح هو أبو داود في حديث لعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي جندب  
 بأنه مرسل لكونه لم يرد ذلك ابن مسعود وصرح الترمذي في حديث لابن سيرين  
 عن حكيم بن حزام أنه مرسل لكونه لم يرد إلا ابن سيرين عن أبي سفيان بن ماهد  
 عن حكيم وهذا الاصطلاح هو الذي مشى عليه أبو داود في كتاب المراسيل  
**الثاني** أن المرسل هو قول غير الصحابي قل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قاله ابن الأحاجي على هذا يشمل المرسل قول كل من قل قال رسول الله وإن كان  
 هذا إلا عصار سواء قصد إيرادها بأسانيد أو لا يقصد وبه صرح بعض الخفجة  
 وهو قول لا يعاب به **وقل** تذكرت في هذا الوقت مكالمته جرت بيدي بين  
 بعض المستفيدين مني وهي أنه قد جرى في إنشاء تدريس يوم قبل هذا  
 الأيام من نحو ثمان سنين كلام في الأحاديث المذكورة في الهداية وغيره من  
 كتب الفقه من غير أسانيد فقلت تلك الأخبار لا يقرب بها ما العلم سندها والخرمها  
 فإن كثيرا من أبواب الفقه متساهلون في الرواية فيدون في كتبهم ما هو  
 منكروا ضميعة وهو من غير تحقيقه وتوضيحه وكذا أخرجه أحاديث الحديث  
 المحفوظ الزيلعي والمحافظ ابن حجر والعلامة أيضا تخريج الأحاديث الكشاف وآلف  
 قاسم بن قطلوبغا تخريج الأحاديث الاختيار شرح المختار لخزيم الله عنهم خير  
 المختار حيث ميزوا بين الصحيح وبين الضعيف وبين الحسن وبين النصف

وبين الموضوع وبين غير الموضوع وقد الت الحافظ العراقي فخر عجا لاحاديث جليل الملو  
فنده على ما فيه من الموضوعات والواحيات فقال بعض حاخوري الدرس هذه  
الاخبار المذكورة في هذه الكتب بغير سند مرسل والمرسل مقبول عند الخفية  
فقلت المرسل انما هو اذا ارسل لتابعي وترك الوسطة فقال لوجه لهذا التخصيص  
فقد صرح اصحابنا بان مراسيل من بعد التابعين ايضا مقبولة اذا كان المرسلون  
ثقات فقلت المرسل انما هو ما ارسله راوي الحديث وترك الوسطة بينه وبين  
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يخرج قول كل من قل قال رسول الله صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم والان لم ان ان يكون قول العوام والسوقة قال رسول الله كذا ام لا  
والوجه فيه ان الامر بالالاقطاع وغرفه الى من صفات الاسناد ويتصف بالثقة  
بعبء اسقطته فحيث لا اسناد فلا ارسال ولا انقطاع ولا اتصال وانما هو مجرد نقل  
اعتماد على الغير ومن المعلوم ان صاحب الهداية وغيره لا من كبار الفقهاء وشيوخ  
احياء العلوم وغيره من اجلة العرفاء ليسوا من الحد ثاين ولا من الخرجين ان كانوا  
في الفقه والتصوف وغيرهما من المكملين فان الله خلق عباده على صفات متفرقة  
وهب لعلامة حبيبه كالات متشعبة ولو جعل احدا منهم جامعا لجميع  
الكالات ثل هو صف اختص به من بين الوجودات فيجب علينا ان ننزل النما  
منزلهم ونوفهم ظاهرا فلا تقبل قول كامل في فن فاقص في فن اخر الا في  
ما كل فيه فتوقف في قبول قوله في غيره فصاحب البيت ادري بما فيه لاعلم  
له باليس فيما لاحاديث المذكورة في هذه الكتب ليست بمرسلة مقبولة بل  
منقولة عما نوقها من الكتب المشهورة فان اصحاب هذه الكتب ان لم يذكروا ما  
يدل على الحكاية والنقل لكن لا يخفى على اهل الفضل ان وصول الاحاديث النبوية  
اليهم انما هو بواسطة كثيرة وبغيره صلى الله عليه وسلم فياؤد تقطع فيها

احقاق المطايا بالكيفية ومن المعلوم قطعان اصحاب هذه الكتب لم يكونوا من  
 رواة الحديث ونقاد ولا يمكن تصديقهم بتحقيق اسانيد الحديث ورواياته فكلوا الضروقة  
 انهم ذكروا ما ذكرها اعتمادا على من قبلهم وانقياد السلف لهم ولو عزل هذا النظام  
 في كتب الفروع والتصوف وغيرهما خلفا عن سلف حتى يخرج ذلك الحال ادراج مالا  
 اصل له وادى ذلك الى التلغف فعد ذلك المستفيد قائلا نحن نصلح على ان  
 الموصول عبارة عن قول غير الصحابي قال رسول الله كما صرح به بعض الخفياة في الكنية  
 ولا مناقشة في الاصطلاح فقلت هب لا مناقشة فالاصطلاح لكن تصديرا اصطلاحا  
 قد يمر من غير ضرورة ادعية اليه قابل للمناقشة باتفاق ارباب الاصطلاح وهذا  
 المعنى للموصل لروى جلد من المتقدمين من اصحاب المذاهب الاربعية فلا عجز فيه  
 لقول الطائفة المتأخرة على انهم لم يخلوا اصطلاحا لم يكن في قول الاصطلاح فلا ينفذ في غيره  
 كالموصل الذي صرح اصحابنا بقبوله بمعنى آخر لا بهذا المعنى ثم دل عليه ذلك  
 التي ذكرها في كتبهم الا اصولية لقبول الراسل كما لا يخفى على كل فاضل جليل  
 فتعد ذلك سكت المنازع المستفيد وتويعد الى التكلم بما توهمه بعد مهاراة  
 في الفن القدير والمجديد **القول الثالث** انه مرفوع للتابعي لكثرة احتراز  
 به عن التابعي الصغير فان مرفوعه يسمى منقطعاً لا مرسله افرق بينهما ان  
 التابعي الذي لقي جمعا كثيرا من الصحابة وروى عنهم فهو تابعي كبير ومن صحبه  
 لقاء بعضهم وقلت رايتهم فهو تابعي صغير يدخل فيه من راي بعض الصحابة  
 مرة او مرتين ولم يسمع منهم بالسنه وطول صحبته ولا الرواية عنه ومن هذا  
 القسم الامام ابو حنيفة كما صرح به ابن سعد والحاظ ابن حجر في جواب سوال سئل  
 عنه السيلح والقسطلان وغيرهم **القول الرابع** انه مرفوع للتابعي صغيرا  
 كان او كبيرا وهو المشهور بين ائمة الحديث كما نقله الحاكم وابن عبد البر في مقتضى التعيين

وفيه ما رواه أقدمهم جمع من الفقهاء والأصوليين فقد يمدح عن هذا القول باستقام  
 الصحابي ولا يخفى من شئ لأن جميع التابعين المرسلين عن الصحابي ليس غريباً فانه يجوز ان يكون معصوماً  
 آخر هو من تابعي آخر هكذا وقيد بعضهم باتصال سنده الى التابعين ليس شئ من مرفوع التابعي  
 من وصل اتصال سنده اليه انقطع كذا قيد بعضهم بالروايات اتصال مرفوعه من غير ان يضاف فيه لغيره  
 من تقييد ذكره الحافظ ابن حجر هو ان يكون سنده التابعي من غير النبي صلى الله عليه وسلم فخرج عنه  
 مرفوع من لقي في حال كفره مع النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه شيئاً ثم أسلم بعد  
 وفاته وحدث باسمه كالمتفق على رسول هرقل فانه مع كونها بائناً محكوماً بما سمعه  
 بالاتصال لا الارسال وعلى هذا القول في تعريف المرسلي مثنى عليه ابن الصلاح  
 وغيره وتبعه من يخص كلامه ومنهم المصنف فقال قول التابعي قال الرسول  
 كذا او فعل كذا مشيراً بأطلاق التابعي الى شموله للكبير والصغير وبقيته  
 الى ان المرسلي ليس بخاص بالحديث القول بل يعمه والمفعلي وكذا يشمل النقيض  
 ايضا واحترز بذلك التابعي عن مرسلي الصحابي وعن مرفوع من دون التابعي  
 فان الثاني يسمى به معضلاً والاول لا يطلقون عليه المرسلي مطلقاً بل مقيداً  
 وهو مرفوع الصحابي الصغير كابن عباس ابن الزبير ونحوهما ممن لم يرد  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم الا اليسير وكذا الصحابي الكبير اذا  
 ثبت عنه انه لم يسمعه الا بواسطة كحديث أبي هريرة مرفوعاً عن ابي بصير  
 جذبا فلا يصح له حديث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اتعقب  
 عليه قال لا علم لي بذلك اي انما اخبرني به فخرج كذا لوجه ما ذكر في الموطأ وابن  
 الخبير في رواية البخاري انما الفضل بن عباس وفق رواية الترمذي انه اسأله عن زيد  
 وهذا الذي من المرسلي له حكم الوصل اتفاقاً وبخبره بلا جهة لان غالب  
 روايات الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث

عن التابعين نادر جرد ولا يثبت الحمل بالعصا في فان العصاة كاه هو على قول  
عن الشافعي انه ذهب الى عدم الاحتجاج بمراسيل العصاة فيضا هو خلاف  
المشهور من مذهبه نعم يستثنى منه مراسيل العصاة الذين ادركوا النبي صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم غيبين كعبيد الله بن عدي بن الحارث فان اياه قتل  
ببدر كافر او اسلم هو يوم الفتح وكحمد بن ابي بكر الصديق فانه ولد في حجة  
الوداع فان امثال هؤلاء من التابعين كثيرا فتقوى احتمال كون الساقط غير  
عصا في وجاء احتمال كونه غير ثقة كذا ذكره الشافعي وذكر ايضا ان على المراسيل  
ما ارسله العصا في الذي ثبتت سماعة ثم مرسل عصا في لعمريه فقط ثم مرسل المختص  
ثم مرسل التابعي الكبير المتقن كسعيد بن المسيب يليه من كان يقر في فتوى  
كالشعبي ومجاهد وودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل احد كالحسن البصري  
ودونها مراسيل صفار التابعين كقتادة والزهري وحميل الطويل وهو  
المعروف في الفقه واصوله تعني المرسل بهذا المعنى هو المستعمل بين  
الفقهاء والاصوليين عند الاطلاق وفيه اى تعريف المرسل على ما ذكرنا  
او في كونه حجة على ما ياتي خلاف بين الامة واتباعهم والمشافعي تفصيل  
اى في قبول المرسل وعدمه فان كوفي اصول الفقه وهو على ما فصله  
النفوس وابن الصلاح وشراح الفقيه العراقي انه لا يثبت بالمرسل عند الاطلاق  
احدا ما ان يكون المرسل ممن يبرء عن انتقادات ابداء ولا يخطئ في لية ثقاتها  
ان يكون بحيث اذا اشار اليه اهل الحفظ في حديثهم رواقه هو ولم يخالفوا  
الا بنقص لفظ لا يخل به للنسب وثالثها ان يكون من كبار التابعين وهذا الشرط  
وان كان منصوصا في كلام الشافعي لكن ما امة اصحابه لم يأخذوا به بل اطلقوا  
القول بقبول مراسيل التابعين اذا وجدت فيها الغرر الباقية وقد اعترضوا

ان يستعمل ذلك الحديث المرسل بمسند صحيح من وجه آخر صحيح او حسن او ضعيف  
او مرسل آخر لكن بشرط ان يكون ذلك المرسل بخبر جده من ليس يروى عن طريق  
مرادى المرسل الاول ليغيب على الظن عدم اتحادهما وكذا اذا اعتضد بقول بعض  
الصحابه او فتوى عوام اهل العلم فاذا وجدت هذه الشروط فالمرسل صحيح وكذا  
لنوع الشافعي على قبول مراسيل سعيد بن المسيب لانها وجدت مسانيد من  
جهة اخرى ومن الشافعية من خص هذا الحكم بمراسيله وقالوا مراسيل  
التابعين ليست بخبر عندنا الا مراسيل ابن المسيب والاصح انه لا خصوصية  
للقبول بمراسيله بل كل مرسل وجدت فيه الشروط فهو محبوه به عند الشافعي  
وعبارته في هذا المسألة هكذا والمنقطعة مختلف فمن شاهد اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من التابعين تحدث حديثا منقطعا  
عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اعتبر عليه بما رواه ان ينظر الى ما ارسل من الحديث  
فان خبره كان محفوظا لما موقوف فاستندوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذا دلالة على صحة ما قيل عنه وحفظه وان افترج بارسال حديث لم يفرجه  
فيه من ليسند لا قيل ما يفرج به من ذلك ولا يقتبر عليه بان ينظر هل يوافق مرسل  
غيره ممن قبل العلم من غير وجاله الذين قبل منهم فان وجد ذلك كانت دلالة  
تقوى لمرسله وهي اضحت من الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما روى  
عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولاً له فان وجد ما يوافق ما روى من  
رسول الله كانت هذه دلالة على انه لم ياخ من مرسله الا عن اهل بيته  
وكذلك ان وجد عوام اهل العلم يفتون بمثل ما روى فيعتبر عليه بان يكون  
اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فاستدل بذلك  
على صحة ما روى عنه وبما ان اذا خبر احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه

ووجد حديثه انقص كانت في هذا دلالة على صحة خبره حديثه وفتى خالف  
 ما وصفت اذ هو في جلد يثبته حتى لا يسهل احدا قبول مرسله واذ اوجبنا ذلك  
 لصحة حديثه بما وصفت احببنا ان نقبل مرسله ولا نستطيع ان نرغم ان الحجة تثبت به  
 ليس فيها بالمتصل واذ كان معنى المنقطع مفيد محتمل ان يكون حمل عن الحسن بن علي عن الرواية عنه  
 باذا سمعنا ان بعض المنقطعات في اقدم مرسل مثل فقد يحتمل ان يكون خبرهم واحدا من حديثه من لو  
 لم يقبل ان قول بعض اصحاب سول الله اذا قال براهيل ليدل على صحة خبره الحديث لا لقوة  
 اذ انظر فيمكن ان يكون انما غلط حين سمع بعض اصحاب سول الله بواقعة ويحتمل مثل هذا  
 فيمن قد بين الفقهاء فاما من يكبر التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض اصحاب سول الله فلا علم  
 منهم احدا يقبل مرسله لامر الاول انه حراشد تجوز افيمن يروون عنه والاخر  
 انه موجود عليه حادثة لائل فيما ارسلوا اليه ضعف خبره والاخر كثرة الاحالة  
 في الاخبار واذ كثرت الاحالة كان امكن لئولهم وضعف من يقبل هذا انتهى كلام  
 الشافعي كذا اخرج عنه البهقي في المدخل عن شيخنا الحاكم عن الامام عن الربيع  
 عن الشافعي قوله ان الخطيب البغدادي في كفاية من طريق احمد بن موسى  
 الجوهري ومحمد بن احمد الطرائفي عن الربيع عنه شريحة من ذهب الى ان المرسل  
 لا يجز به الجمل الساقط في الاسناد فيحتمل ان يكون الساقط تابعيا لعدم تعديد  
 التابعين بالرواية عن الصحابة فقط لاسبابها اصدا غرا لتابعين شريحة ان يكون  
 ضعيفا لعدم تعديد الرواية عن الثقات وعلى تقدير كونه ثقة فيحتمل ان يكون  
 سوي عن قاصي اخر ان يكون هو ضعيفا وهكذا يجري الاحتمال العقلي الى ما لا نهاية  
 له واكثر ما وجد في رواية التابعين بعضهم عن بعض هو ما بلغ الى ستة او سبعة اجزاء  
 ومن ذهب الى هذا المذهب احمد بن حنبل وحكاية الحاكم عن مالك بن النضر  
 حكاية تشاد فان ما كانا يجهت براسيل الثقات مطلقا وقال مسلم في مقدمة صحيحه



والمرسل من الرضا ما تنبأ اصله قطنا وعلما اصله اخبارا ليس بحجة انتهى وقال  
بعدا كعنه رسالة واما المرسل فقد كان اكثر العلماء محجوزين به كما مضى من قبل  
سفيان الثوري وما لك ولا اوزاعى حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك كتابا عليه  
احمد وغيره انتهى وتضمن على هذا المسلك جمهور المحدثين كما حكاه ابن عبد البر  
توكل في ذلك عن قبل الشافعي ايضا كما بين مهادي وصحبي بقطان وذهب  
ابو حنيفة وما لك ومن تبعه واجمع من المحدثين الى قبول المرسل والاحتجاج به وهو  
سراوية عن احمد وحكاة النووي في شروح المذهب عن كثير من انفقها وبطل  
الكثير منهم ونسبه الفراء الى النجاشي بل ادعى ابن جرير الطبري وابن المحجب جماع  
التابعين على قبوله والاحتجاج به ورحم عليه ما بانه قد نقل عدما الاحتجاج به عن بعض  
التابعين كسعيد بن المسيب ابن سيرين والزهري فاين الاجماع نعم لو قيل  
بانه افاق جمهور التابعين على الاحتجاج كان صحيحا ويشترط عند محققى هذا  
المذهب كون المرسل من اهل القرن الثلاثة التي شهد رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم بخبريتها وانشاء الكذب بعد ما وكون المرسل ثقة وكونه متفق  
لا يرسل الا عن الثقات فان لم يكن في نفسه ثقة او لم يكن محتاطا في روايته  
لمرسله غير مقبول بالاتفاق ومن حكم من اصحاب هذا المذهب بقبول المرسل  
مطلقا من غير قيد فقد توسع توسعا غير مرضى وجاوز عن الحد كما بالغه مبالغته  
غير مرضية وجاوز الحد من قال من اصحاب هذا المسلك بكون المرسل اقوى  
من المسند بناء على ان من استندوه كداسا في جميع الروايات فقد اهل  
علم اسنادا الى غير ما ومن امر مرسل مع علمه ودينه وثاقته فقد قطع  
بصدقه وثيقا بلها من الطرف الاخر من قل بعدم قبول مرسل الصحابة عليه  
وهو قول والا قيل الاداة وقد تضمن في من هذا التمهيد ان في

الاجتهاد بالمراسيل تسعة اقوال احد ما لا يجزى به مطلقا وان كان المرسل صاحبها واثباتها  
 يجزى به مطلقا وان ارسله من بعد القرون الثلاثة ولو لم يكن ثقة وثالثها يجزى به الى ارسله  
 اهل القرون الثلاثة لا مرسل غيرهم وثالثها يجزى به مرسل الثقة للتحقق في موثوقيته لا لمرسل  
 غيره ورابعها يجزى به مراسيل سعيد بن المسيب فقط من المتابعين ومراسيل الصحابة  
 دون مرسل غيرهم وشاوسها يجزى به ان اعتضد والا لا وشاوسها يجزى به مراسيل كبار  
 التابعين دون غيرهم وثالثها المرسل اقوى من المسند وشاوسها يجزى به مراسيل الصحابة  
 دون غيرهم مطلقا فممنهم من قتل ان الاجتهاد بالمرسل عند الاعتضاد وغيره امر  
 ندبي لا وجوبي فهذا قول ما تروقه منهم من قتل ان لو كان في الباب حديث سئل المرسل  
 قبلنا ولا سيما اذا كان الا على محطوية ثبوت فهذا قول حادى مشر ولا يخفى  
 على الفطن المتوقدان اكثر هذه الاقوال ضعيفة لا يعابها واقواها هو قول مرسل  
 ثقات التابعين اذا علموا خبره عن غيرهم ومراسيل الصحابة واخبرها ما انفصل  
 الشافعي على ما ذكره فاحفظ هذا كله المنقطع ما لم يتصل اسناد به  
 وجه كان سواء كان للمروية واحدا او اكثر اثنين فصاعدا وسواء كان السبق  
 في موضع واحد او اكثر فيشمل المفضل ايضا والمرسل الذي مر ذكره سواء كان  
 تراعى ذكر الروى من اول الاسناد كما في المعلق او وسطه او آخر كما في  
 المرسل الا ان الغالب استعماله او المنقطع فممنهم من التابعين عن  
 الصحابي يعني ما رواه واحد من اتباع التابعين ومن بعدهم عن الصحابي عمن  
 التابعين كما لك عن ابن عمر هذا صحيح في ان مالك بن انس ليس بتابعي فانه  
 لم يتيسر له لقاء واحد من الصحابة ومنهم من قتل ان تابعي وهو قول لا يعابها  
 كما ان القول بعدم تبايعي حنفية لا يعابها والصحيح ان تابعي رأى انس بن مالك  
 الصحابي اخرجه ابن سعد بسند جيد فقد استأثر بهذا الوصف من بين اقاربه

کس فیان الثوری بالكوفة ومالك ببلد مينة والاوزاعي بالشام وغيرهم من مجتهد  
عصره وكان الاولی ان یقید المنقطع بسقوط راو واحد فانه ذكر العراق والشام  
والحافظ ابن حجر وغيرهم انهم اختلفوا فی تفسیره ومواقع استعماله فاستعمل الحاکم وغيره  
فیما ابهم فی الراوی ایضا کعن رجل وكلام الخطیب یتضمن انه ماله تبیل ساند  
بای وجه كان وهو اقرب بالمعنی للغوی فان الانقطاع ضد الاتصال واكثر ما غاب  
استعماله عند الفقهاء والمحدثین هو ما اسقط فیہ راو واحد فقط غیر الصحابی فی حق  
بهذا المعنی مقابل المرسل والمعضل فان المرسل یسقط فیہ الصحابی والساقط فی المعضل  
اثنان فصاعدا ولا یختص المنقطع بهذا المعنی بما اذا كان السقوط من موضع واحد بل  
لو سقط فی موضعین فاکثر فی السند فهو منقطع ایضا بشرط ان لا یرید الساقط فی  
موضع علی راو واحد ولا یختص ایضا بالرفع بل یرفع المرفوع والموقوف وقد یقال المنقطع  
علی ما سقط فیہ راو واحد فی وسطه وهو بهذا المعنی یقال المرسل والمعلق وقیل  
انما یقال مرسل عن تابعی او من دونہ قولاً او فعلاً وهذا غریب ضعیف فان المعروف  
بالسقوط لا منقطع کذا قال النووي فی التقریب **قوله** ان الا فتضاع قد یکون  
مرکباً اذا علم عدم لقاء الراوی بشیخه او عدم اتحاد عصرهما وقد یكون خفياً  
لا یرتبه الا اهل المعرفة ویرتبه ذلک بحجته من جهة آخره زیادۃ رجل او اکثر  
**المعضل بفتح الضاد** الحجة علی صیغة اسم المفعول یقال اعضله فهو معضل  
وعصیل وانما سمي به لان الحداث الذی حدثه اعضله حیث ضیق المجال وشد  
الحال حیث حذف من الرواة ازید من واحد بحيث لا یرت حال تعدیل او جرحاً  
وهو ما سقط من سند الاثنان فصاعداً ای زائد علی اثنين سواء كان  
السقوط فی المنتهی كما اذا سقط الصحابی والتابعی او فی مبدأ السند بان حذف شیخه  
وشیخ شیخه او فی الوسط وسواء كان سقوط اثنين فی موضع واحد او فی مواضع متفرقة

بأن اسقط اثنين في موضعين واكثر وعلى هذا فقول المصنفين في كتبهم قال بهيول الله  
 صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المعضل كما صرح به ابن الصلاح ونقل عن الحافظ أبي  
 السنيدي ان قول الراوي بلغني كذا في موطأ مالك في غير موضع معطل فكذا اذا علم  
 ان الساقط اثنان فصاعدا ولا فان علم سقوط واحد فليس بمعضل كما فصل السيوطي  
 فليست شرط في المعضل ان يكون سقوط اثنين على التوالي فلو سقط واحد من موضع  
 وآخر من موضع آخر من السند لم يكن معضلا بل منقطعاً على ما مر وكان على  
 المصنف ان يذكر هذا القيد كما كان الواجب عليه ان يقيد الساقط بالوحدة في  
 تعريف المنقطع ولا فظاً تعريفه بالمنقطع والمعضل يقتضي ان يكون المعضل خاصاً  
 مطلقاً من المنقطع مع ان المتشبه بهما متباينان نعم المعضل اعم من المعلق من وجه  
 فهو على قسمين احدهما ان يكون مرفوعاً واثنان ان يكون موقوفاً ومقطوعاً واكثرهم  
 يخبرونه بالترتيب المذكور بالمرفوع ويحكمون بدينه بدينه الموقوف والمقطوع  
 بالتباين وتذكر ان له تسماً آخر وهو ان يخبروا عن اثنين حمل الله عليه تعالى له وهم والعصاة  
 ويوقف المتن على زايح التابعين وهذا اذا علم ان المتن عمدته تعديل وليس من قوله  
 ولا فهو مقطوع **تحران** المعضل قد يطابق على الحديث الذي استعمل معناه وان  
 لم يستطع من سده شئ كما ذكره الحافظ ابن حجر هو بهذا المعنى من صفات الحديث  
 باعتبار معناه كما انه بالمعنى السابق من صفاته باعتبار معناه وانما عدا المرسل  
 والمنقطع والمعضل لما يخطئ الضيف لوجود السقوط فيها فلا يعلم حاله ان قطعه هو  
 عدل او غير عدل **الشاذ** على صيغة اسم الفاعل من الشذوذ والممكن على صيغة  
 اسم المفعول من الاكثار يقال شذبت شذبت الشئين المعجمة شذوذ اذا افرقوا وكبر  
 ينكره فهو منكراً الشاذعي اي قال الامام الشافعي معناه للشاذ وعرفه الشافعي  
 بقوله الشاذ ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس عن احدثه

التي أوردها النووي في التعريف الشيخ في التدرج غيرهما ولم يستصنوها بل تقبوا عليها واختاروا التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح وعلى هذا التعريف لا يكون الذي رواه غير ثقة مخالفا لما رواه الناس شاذ بل هو منكرو كما لا يكون ما فقد به ثقة من بين الناس من دون مخالفة شاذ أو قد أصاب لشاخص في اعتبار المخالفة وتقييد الثقة ألا انتسأح في قوله ما رواه الناس فإنه باطلا لا يستلزم كون رواية ثقة مخالفا لما رواه جمع من الضعفاء أيضا شاذ وإن لا يكون ما رواه ثقة مخالفا لما رواه راو واحد هو موافق منه واضبط شاذ أو ليس كذلك فإن مدار الشذوذ الخلل في صحة الحديث هو مخالفة الثقة لغيره من الثقات وإن كان واحدا ولا يشترط فيه أن تكون المخالفة مع جمع من الثقات فإنه لو روى حديثا واحدا اثنان فقط واحدا أوثق من الآخر ومخالفت رواية الثقة لرواية من هو أعلى منه كان شاذ أيضا ولو روى ثقة مخالفا لما رواه الضعفاء فالعبارة لرواية لا لروايتهم ولا تصرح هذا المخالفة في صحة الحديث وهذا كله ظاهر على كل ما هو قائل للمرد بل الناس في قول الشاخص الثقات الحفاظ والاهم الداخلة عليه الجنس بمطلت الجمعية **التعريف الثاني** ما ذكره الحافظ أبو يعلى الخليلي الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القرطبي ونسبه إلى حفاظ الحديث من أن الشاذ ما ليس له الأسناد واحد يستند به ثقة أو غير ذلك مما كان منه عن غير ثقة فمرد وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يجهز فأعتبر الخليلي في الشذوذ مطلق التفرد ولو تقييد بالمخالفة فسوى بين الفرد المطلق وبين الشاذ ويلزم متلن تكون أفراد العدل الضابط الحافظ كحديث أنما الأعمال بالنيات وغير غير صحيحة أن نفس بهذا المعنى لشذوذ الذي شرط في صحة الحديث السلامة منه ولا يلزم أن يكون بعض الشواذ صحيحة وهو خلاف ما صرحوا به من أن الشذوذ مما يخفى في الضيف **التعريف الثالث**

ما ذكره الحاكم صاحب الاستدراك ونسبه النعماني في شرح المذهب إلى جماعة  
من أصحاب الحديث من أن الشاذ ما انفرد بثقة وليس له أصل بمتابع لذلك  
الثقة فاستتب في نشاذ المنفرد وكون المنفرد ثقة ولو رويته المخالف فهو خص  
من تعريفه أن يخلو في خاص من تعريف الشاذ في ويرد عليه ما يرد على  
أخبار أبي قال السيوطي في التلخيص بعد ذكر قول الحاكم ومن أوضح أمثلة  
ما أخرجه الحاكم في الاستدراك من طريق عبيد بن غنم عن علي بن حكيم عن  
شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال في كل أرض  
نبي كنبيكم وآدم كآدم ونوح كنوح وعيسى كعيسى وقال إلهي الحاكم رحمه  
الله الأسناد ولو ازل أنجب من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي قال أسناده  
صحيح ولكنه شاذ بعبارة لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعا لنفي كلام السيوطي  
وأشار به إلى أن هذا الحديث إنما يصدق عليه إنشاذ بالمعنى الذي احتاره  
الحاكم وظنه منافيا للصحة لا بالمعنى المختار مما رآه الثقة مخالفا لمن  
أوثق منه فإن أبا الضحى مسلم بن صليح أحد الثقات لم يخالف في ١٠٠  
هذا من هو أوثق منه بل هو شيء تقدم بروايته ولو روي غيره فاحفظه قال  
ابن الصلاح بعد ذكر تعريف الشاذ في غيره فيه تفصيل وهو  
خالف مفردة على صيغة اسم الفاعل من الأفراد الذي لا يرد  
احفظ منه واضبط مفعول مخالف ما تبادر فاعل أي خالف روي  
المنفرد في رواية من هو أحفظ منه واضبط سواء كان وحدا أو كثيرا فاشاذ  
مردود وهو الذي يعد ضعيفا أو شترط في تعريف الصحيح السلامة منه في  
مقابلة يسمى بالمحفوظ كما مر به الحافظ ابن حجر وغيره وإن لم يخالف وهو  
أي والحال أن المنفرد عدل ضابط فصيح قيد دخل أفراد الثقات في الصحيح

وقيل ان ياداة الثقات الغير مخالفة لما انظروا بن حجر في النخبة وشرحها وزيادة راويهما أي  
 الصحيح والحسن مقبولة ما اختلفت منافية لمن هو واثق منه لان الزيادة اما ان تكون  
 لاتنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذا لا تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث  
 الذي ينفرم به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من  
 قبولها في الرواية الاخرى فهذا هو التي يقع الترجيح بينها وبين معارضتها فيقبل  
 الراوي ويرد المروجح واشتهر عن جميع من العلماء كما حكاه الخطيب عنهم القول بقبول  
 الزيادة مطلقا من غير تفصيل وقيل لا يقبل مطلقا من رواة ناقصا ويقبل من  
 غيره من الثقات ولا ينافي ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح  
 ان لا يكون شاذا في تفسيره واثقا في الثقة من هو واثق منه والعجب ممن  
 يفعل عن ذلك منهم مع اعتزافه باشتراط انتفاء البشذ وفي حد الحديث الصحيح  
 وكذا الحسن للنقل من ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان  
 واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المدني والبخاري وابي زرعة وابي حاتم  
 والنسائي والدارقطني اعتبارا بترجيحهما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن  
 احد منهم اطلاق قبول الزيادة واعجب من هذا اطلاق كثير من الشافعية  
 القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي يدل على غير ذلك انتهى فانه  
 وان رواة غير ضابط لكن لا يبعد عن درجة الضابط بان كان  
 منقطعا عن درجة رواة الصحيح غير مضطرب عن درجة رواة الحسن فحسن اي ثاب  
 رواة متفرج احسن وان جعل اي الراوي عن درجة الضابط بان بلغ الى درجة  
 رواة الضعيف فحسن قال ابن جماعة بعد ذكر هذا التفصيل هذا التفصيل  
 حسن لكنه محل مخالفة الثقة من هو مثله في المضبوط بيان حكمه انتهى وقيل  
 الطيبي في خلاصة مجيبا عنه اقول قوله

يدل على ان الخائف ان كان مثله لا يكون مردود انتهى فعه المصنف قائلا ولهم  
 من قوله اي ابن الصلاح حفظ واضبط على حقيقة التفضيل ان الخائف ان كان  
 مثله اي في الضبط وغيره لا يكون مردودا بل يعطى له حد انفاض  
 ويدفع ذلك باحد وجهين على ما هو مبسوط في موضعه وقد علم من هذا  
 التفسير اي الذي ذكره ابن الصلاح ان المنكر ما هو اعلم من غيره  
 ابن الصلاح في النوع الثالث عشر من مائة انتهى شخص منها ابراهيم بن الجاني واليحيى  
 والمصنف هكذا اذا انفرد الراوي بشئ بطريقه فان كان ما انفرد به مخالفا لما  
 رواه من هو اول بالحفظ فلا يثبت له الضبط كان ما انفرد به متساويا مردودا وان  
 لم تكن فيه مخالفة بأمر غير ما هو اول رواه هو لغيره ولا يخرج فينظر فيه هذا الكلام  
 المتقدم فان كان عدلا مخالفا موثقا بآثاره وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح  
 الافراد فيه وان لم يوافقهم في ثبوتيه زوده اذ لا الذي انفرد به كان  
 انفرد به من غيره عن جليل النسخة من هذا الحديث في رتبة مراتب من ثبوتيه  
 فان كان المتقدم بغير بعيد عن درجة ائساف الضابط المقبول فزده استحسن  
 حديثه ذلك ولم يخطئه الى الحديث اضعفت ان كان بعيدا من ذلك سهدنا  
 انفرد به وكان من رواية الشاذ المتذبح من ذلك ان الشاذ المودع في  
 آحاد الحديث انفرد الخائف وثانيه ما انفرد به في رواية من انفرد به  
 ما يقع جابر لما يوجب التقدم والشدوذ من النكاح والضعف انتهى كلامه توفيق  
 ابن الصلاح في النوع الرابع عشر بقنا عن ابي بكر احمد بن هارون البرديجي الحافظ  
 ان المذكر الحديث الذي يتقدم به الرجل ولا يعرف مثله لا من الوجه الذي رواه  
 ولا من وجه آخر فاطلق البرديجي ذلك ولم يفصل في اطلاق الحكم على المتقدم بالمراد  
 "بما توافقه" الضعف من جود في كلام كثير من اهل الحديث والاصواب في التفضيل



الذي يبينه أن هذا في شرح الشدة وعند هذا القول المنكر فيقسم على قسمين على ما ذكرناه  
في الشاذون بعد ما لا انتفى كلامه وهذان الصارتان من ابن الصلاح لأن على أن  
لن أذكر المنكر من أجل بعض أحد وتفصيل الشاذ معتبر في المنكرانية فإنه كما في  
الذي يكون مقبول لا وقد يكون مردود أو الذي حققه الحافظ ابن حجر في النسخة وشكر  
أهله وأصدقائه من جاء بعد بهوان المنكر الشاذ فيعتبر فيهما المخالفة ويفترقان في  
ذلك روى في حجر وغير حجر حرقان خلف الثقة من هو وثق منه فهو الشاذ المردود  
المقابل لمخالفته وان وقعت المخالفة مع كونه في نفسه ضعيفا جديداً لا يجد رجة رواته  
بما ثبت فهو المنكر يقابل المعروف وعلى هذا فالمنكر أسوأ حالا من قسمي الشاذ  
أي أنه أسوأ حالا من الشاذ المردود وهو أسوأ حالا من الشاذ المقبول وأيضا كل  
مردود يروى بضعيف أو بسبب قسم إلى مقبول ومردود يكون رايه ضعيفا  
من جهة رايته أو من جهة اختلاف عبارات القدماء في طلاق المنكر في حق فقد  
سألت من المحدثين على أحد قسمي الشاذ وهو المردود وقد يطلقون على الحديث  
الذي لا متابع له وهو كتيب في كلام أحمد وغيره كما ذكره الحافظ ابن حجر  
في صفته في فتح الباري عند ذكر محمد بن إبراهيم التيمي عند ذكر ابن عبد الله  
وهذا كله إذا حصل المنكر صفة الحديث فبقل هذا حديث منكرو قد يحيل صفة ذلك  
أيضا في هذا الراوي منكر الحديث أو روى المناكير وبينهما فرق فان قولهم روى  
مناكير لا يقتضي بحدوث ترك الراوي فانه ليس كل من روى المناكير بضعيف بل إذا  
كثرت في روايته المناكير صرح به الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة أحمد بن عثمان  
المروزي وقد يطلق المنكر على الراوي الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء كما ذكره  
السخاوي في فقه المغرث وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثا  
واحدا كما ذكره الزين العراقي في تفسيره أحاديث الأحياء ومنكر الحديث يطلقون

على الرواية، انما كثرت المزاكير في رواية فيستحق التروك كذا ذكره الشيخ اوى نقلا عن  
عن ابن دقيق العيد ومن عباكم اثمهم في بعض احاديث الرواة هذا انكر ما روى  
وهذا لا يقتضي ضعف بل قد يكون حسنا كما في التمديب فا حفظ هذا كله فقد  
نل قدم كثير من ابناء عصرنا بسبب عدم اطلاعهم على هذا الاخلاقا  
حيث ظنوا كل حديث وجد والاطلاق المنكر عليه وعلى رايه مطلقا ضعيفا  
كما ظنوا كل ما اطلق عليه المشاذ ضعيفا مطلقا لعل تقصنت من ههنا  
ما في كلام ابن جماعة والطبري المصنف من المحلل باستقواء لازل المحلل  
بصيغة المجهول من باب التثقيب قال السلي في التمديب ليمنى المدعول به وقيل  
في عباكم اثمهم والقرمذي والدارقطني وغيرهم لان اسم المفعول  
من اعل "باعي لايتاتي على مفعول فالاجتزاء به محل بلام واحدا كونه دعول  
انل فيا ساو اما محل فهو مفعول علل، هو لغة بمعنى الدالة على الشئ وشغل  
انتهى به آية ان الحديث الذي فيه اسباب خفية اي غير ظاهرة فان خفي  
يقابل المتأخر غامضة اي غير واضحة فان الغرض خلاف الوضوح قاذرة  
اي في صحة الحديث وقبوله والاحتجاج به والظاهر اي الحال ان الظاهر  
السلامة اي سلامة الحديث من الاسباب القاذرة كجه شوط القبول الظاهر  
ومعرفة هذا من اعمض انواع علوم الحديث واشرفها وادقها وانما يمكن من التكليف  
اهل الحفظ التام والفهم الثاقب والخبرة الكاملة ولهذا الحرص على التكلم في هذا  
الفرع الاجمع قليل من المحدثين كعلي بن المديني ويعقوب بن شاذلية واحمد بن النجاشي  
والي حاتم وابي نرعة والدارقطني ومن حذا حذوهم ممن اعطى الله له علما كاملا  
ونظرا وسعيا ووقفا على طرق حديث حديث مع كثرتها وليستعان على  
ادراكها اي هذه الاسباب الغامضة بتفرد الراوي مع كونه ثقتا ضابطا

ومخالفة غيره لا مع قرائن خفية حالية او مقالية تنكبه اى تلك القرائن  
 العارفة اى الحديث العارفة بالخفيات والدقائق على ارسال في الموصول  
 بان كان سند الحديث متصلا الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فارسله راويه  
 او وقف في المرفوع بان كان الحديث مرفوعا في نفس الامر في وقف الراوي  
 او دخول حديث في حديث بان كان هناك حديثان مرويان بسندين  
 فادبرج راوي حديث كل الحديث الاخر او جملة منه فيه وجعلهما واحدا او  
 وهم واحدا من الامور اى سهوا ونسيان صدر منه او جئت الى نقصانا في السند  
 او في المتن بحيث يغلب على ظنه اى العارفة لما في ذلك اى كل واحد من  
 الامور المذكورة او غيرها مما يقدح في الصحة فيحكم اى العارفة به اى بما غلب على  
 ظنه حكمه اجزمي لان غلبة الظن تكفي للحكم في امثال هذه المباحث فان الحكم  
 بصحة السند وضعفه وغير ذلك كله مبنى على غلبة الظن فان حصل اليقين بذلك  
 فهو احرى بالقبول او يتردد اى يحصل للعارف تردد في قدح تلك العلة ووجودها  
 فلا يتمكن من الحكم اجزمي فليوقف وكل ذلك اى من الامور المذكورة او  
 من الحكم اجزمي من العارفة وترد ما مانع عن الحكم بصحة ما وجد  
 احدا من الامور المذكورة فيه كما ان وجوب الاسباب القاصدة الظاهرة في السند  
 والمانع من الحكم بصحة على امر تفصيله وقد ذكر ابن الصلاح وشرح الالفية  
 العراقي والنخاوي وغيرهما والسبب وغيرهم احاديث في مثال المعلل في بعضها علة في  
 السند وفي بعضها في المتن فان العلة قد تكون في الاسناد وهو الاغلب قد تكون  
 في المتن مجزعا مع سلامة السند وعللة السند قد تقدح في المتن وتجعله غير صحيح  
 كالتعطيل بالارسال والوقف وقد لا تقدح في صحة المتن غاية ما في الباب ان يكون  
 ذلك السند المعلل محذورا وسائيا مثاله في المتن قصص امثلة للمعلل حديث ابو

بن مسلم عن الاوزاعي عن قتادة انه كتب ليدخيره عن انس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يدركون بسبح الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها اخرجه مسلم في صحيحه ثور بن واية الوليد عن الاوزاعي اخبرني اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس يذكر في الحديث وروى مالك في الموطا عن حميد عن انس قال صليت وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا لا يقرءن بسبح الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك بن انس صليت خلف رسول الله وابي بكر والحديث قال بن عبد الله بن بشر الموطا المسمى بالاستاذ كازاما حديثه عن حميد الطويل عن انس انه قال قمت وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرء بسبح الله الرحمن الرحيم اذا افتتحو الصلوة فهو في الموطا عند جمهور الرواة عن مالك موقوف على فعل الخلفاء الثلاثة ليس للنبى فيه ذكر رواه الوليد بن مسلم وموسى بن طارق وابو قرة عن مالك عن حميد عن انس صليت خلف رسول الله وابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرء بسبح الله الرحمن الرحيم هذا لفظ الوليد ولفظ حديث ابي قرة فكانوا لا يجهدون بسم الله الرحمن الرحيم وزاد اسمعيل بن موسى عن مالك عن حميد عن انس ان النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وابي بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وفي بعض الروايات عن اسمعيل عن مالك باسناد اخر فروعاً كانوا لا يستفتحون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه ايضا ابن اخي وهب قال حدثني عمي عبد الله ومالك بن انس سفيان بن عيينة عن حميد عن انس ان رسول الله كان لا يجهر في القراءة بسم الله الرحمن الرحيم وقد ذكرنا الاسانيد عن هؤلاء كلهم عن مالك في التمهيد وقد روى هذا الحديث عن انس قتادة وثابت البناني وغيرهم كلهم وبه مرفوعاً الى النبى صلى الله عليه وسلم الا انهم اختلفت عنهم في نفي هذا

اختلاف كثير من مضربا ما تدا فعامتهم من يقول فيه صليت خلفك قال الله اني  
وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من قال فكانوا لا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم  
من قال فكانوا لا يجهرت بسم الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم فكانوا يستفتحون  
القرأة بالحمد لله رب العالمين وهذا اضطراب لا يقوم معه حتى لا أحد من اهل العلم  
الذين يقرؤن بسم الله والذين لا يقرؤن انتهى كلامه وذكر ان يلقى في نصب الرواية تتخرج  
احاديث النهاية عند ذكر تحجج المدعيين من جهر بالبسملة في الصلوة ان اقوالها خلت  
انس والاطحاري ومسلمون حديث شعبة سمعت قتادة يحدث عن انس صليت  
خلف رسول الله وابي بكر وعمر فقال فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم  
وقد انظر مسلم فكانوا يستفتحون التوبة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكر بسم الله  
الرحمن الرحيم في وقواته في اخرها وتروا ان الناس في مسنده وسنده في مسنده  
في صحيحه والدارقطني في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده  
حبان بن محبوب في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده  
منهم يحيى بن حماد في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده  
القال في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده في مسنده  
الحديث ابن خزيمة في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده  
سبيلنا بسم الله الرحمن الرحيم في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده  
الصحيح في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده في مسنده في مسنده  
مسنده في مسنده في صحيحه في مسنده في صحيحه في مسنده في مسنده في مسنده  
فكانوا لا يستفتحون الفاتحة بسم الله الرحمن الرحيم والثاني فلم اسمع احدا يقول  
بغير بسم الله الرحمن الرحيم الثالث فلم يكونوا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم الرابع  
فلم اسمع احدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم الخامس فكانوا لا يجهر بسم الله

الرحمن الرحيم آسادس فكانوا يسمون بيسم الله الرحمن الرحيم تسامع فيما نوابه ففتح  
 القرآن بالحمد لله رب العالمين وهذا اللفظ هو الذي صححوا خطبته بعد ما سئلوا في  
 الحفاظ عن قتادة ولما بلغ غير قتادة له عن انس انه قال ١٠ وهذا الحديث يفتقد  
 ما لك ومن تبعه في انه لا يقره الامام ولا غيره التسمية في الفرائض وحقه ثم كذا ما  
 الدالة على تغيرها راسا واستند بها ابو حنيفة ومن تبعه في انه ليس الا ما هو وغيره بالتسمية  
 وحقه هو اللفظ الدالة على نفي الجحش استند الشافعي وغيره من القائلين بالجحش بما ذكر  
 اخره ان على الجحش كلها ضعيفة واسبغوا عن هذه الروايات بان صحها هو رواية  
 فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وهو محمول على بيان ان سر  
 ام الكتاب مقدمة على قراءة السورة من غير ذكر قراءة التسمية سر او ذكرها  
 راسا وهذا الجواب فيه وهن لا يخفى وقد بسطت هذه المسألة بدلها مع ما لها  
 وما عليها في رسالتنا احكام القنطرة في احكام البسطة والمقصود بهذا بيان ان لفظ  
 الحديث الواردة في صحيح مسلم وموطا ما لك سوى لفظ فكانوا يستفتحون القراءة  
 بالحمد لله رب العالمين مع قوة سندها او كون رواياتها نقات معللة بوجود خفية  
 قل ما يطلع عليها الحديث الا من اوتي سعة النظر قوة الفكر فاما رواية الوليد وغيره  
 عن مالك عن حميد عن انس ففيها مخالفة سائر رواة الموطا حيث لم يذكر  
 في رواية مالك النبي صلى الله عليه وسلم بل اكتفوا على ذكرها خلفاء الثلاثة وروايتهم  
 ارجح بالنسبة الى رواية الوليد والى قرينة وهو من عن مالك فالحديث اذن بمداية  
 مالك موقوف وجعله مرفوعا بهذا الرواية معطلق اما رواية الموطا فعلمنا ان سفيا  
 ابن عيينة وغيره من النقاة مرفوعة من طريق قتادة عن انس بلفظ كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال ابن ابي  
 هذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن انس اني وقال البهقي كذلك في رواية قتادة

أكثر أصحابه كايوب وشعبة وسعيد وغيرهم انتهى هذا هو اللفظ المتفق عليه بين الشيخين  
مع انه قد كرهوا ان اكثر روايات حميد عن انس انما سمعها عن قتادة وثابت البناني  
عن انس فيريد ذلك ان ابن عدي صرح في هذه الرواية بذكر قتادة بين حميد وبين  
انس تعلم ان رواية حميد منقطعة ورجع الطريقان الى واحد وكما هو اية الاوزاعي  
عن قتادة الواقعة في صحيح مسلم فعلته ان الوليد احدهما عن الاوزاعي ان صرح  
بسماعه من شقيقه لكنه ممن يدلس تدليس التنوية فلا يستبعد الانقطاع وايضا فيه  
ان قتادة كتب الى الاوزاعي وقاتمة كان اكمه ولذا عني فلا بد ان يكون الكاتب غيره  
وهو مجهول واما رواية اسحق فعملته ان الثابت عن انس من طرق صحيحة هو  
الاستقفاح بالحمد لله رب العالمين فعمل احد من الرواة ظن منه نفى البسطة  
فاورد لفظا يدل عليه ومن علل هذا الروايات كثرة الاضطراب في المتن كما صر  
فكره وشعوت ما يخالفها عن انس انه لم يرو ببكلامه نفى البسطة اخرجه احمد  
وابن خزيمة والدارقطني وصححه عن ابي سلمة سعيد بن يزيد قال سألت انس بن مالك  
كان رسول الله لم يستغفر بالحمد لله حرب للعالمين اوبسم الله الرحمن الرحيم فقال ذلك  
لعمري اني عن شئ ما احفظه سألتني احد قبلك وقد اخرج الخطيب الكاظمي والدارقطني  
عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج ببسم الله الرحمن الرحيم وسند  
ضعيف بكل سائيد جميع احاديث الجرح ضيفته وحديث يعلى بفتح اليمام المثناة  
التحتية بن عبد الصفة التميمي عن التميمي اى سفيان الثوري عن  
عمر وفتوة العين ابن دينار عن ابن عمي المراد بابن عمر اذ اطلق في كتاب الحديث  
ولما قد هو عبد الله بن عمر بن الخطاب وان كان لعرباءة آخر من ايضا كان المراد  
بابن مسعود حيث اطلق هو عبد الله بن مسعود الانصاري والمراد بابن عباس  
حديث اطلق عبد الله بن عباس بن عبد المطلب لا غيره من ابناهم العباس كالفصل

وقد روي عن الزبير هو عبد الله بن الزبير لا غيره كروي في الزبير وهذه الاربعة هم المشهورون  
بالعباد في كتب الحنفية والحدوثين يذكرون عبد الله بن عمرو بن العاص مكان ابن مسعود

عن النبي صلى الله عليه وسلم البيعان تنبيه بيع بغير الباء الموحدة وتشديد

الباء المتناة التحفية بمعنى البائع والمراذبه البائع والمشتري بالخيار هذا الحديث

روي عن ابن عمر عن طريق عبد الله بن دينار عن طريق نافع قال سئل عن طريق نافع عن طريق نافع

ومسلم مرفوعا النبي صلى الله عليه وسلم كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما العتق قال لا يبيع بالخيار هذا

لفظ الشيخين وعنه الترمذي من هذا الطريق البيعان بالخيار ما العتق قال او يختار قال

فكان ابن عمر اذا ابتاع بيعة وهو قاعد قام ليحب له فخرجه من هذا الطريق النسائي

بلفظ المتبايعان بالخيار ما العتق قال ابن ماجة بلفظ اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما

بالخيار ما العتق قال وكانا جميعا او غير لهما الاخر فبأيها عمل ذلك فقد وجب

البيع فان قد قاعدان تبايعا وطويلا واحد منهما بالبيع فقد وجب البيع واوداؤد بلفظ

المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما العتق قال لا يبيع الخيار ما طريق عبد

ابن دينار مرفوعا لا جمع كثيرين عنه وكذلك جميع اصحاب الثوري عن الثوري عن عبد الله بن دينار

قائد الحافظ ابو نعيم الاصبهاني طريقه من جهة عبد الله بلفظ خمسين اسنادا

متصل الى النبي صلى الله عليه وسلم عن العدل ايضا في جميع روايه

ثقات ضابطون وهو اي اسناد المذكي معلق لكن هذا القول لم ينفذ في

ما في الحديث والماثل صحيح لان عمرو بن دينار وعبد الله كلاهما ثقتان فلم يضر ابدال

احدهما بالآخر مع ثبوت المتن من طريق نافع ايضا وقد روي مثله غير ابن عمر ايضا عن

النبي صلى الله عليه وسلم كعلي بن حزام اخبر حديثه للشيخان وابوداؤد والنسائي والترمذي

واخرجه ابوداؤد والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جداه وهو

عبد الله بن عمرو بن العاص اخرجه ابن ماجة وابوداؤد بسند رجاله ثقات صحيح الحديث



أبي برزّة الأسدي كذا ذكره التريلس وغيره وقد اختلفوا في معنى هذا الحديث فحمله النفا  
 وغيره على المنع بالابدان والاعتناء به خيار المجلس للمباح والمشتري فحمله ابو حنيفة وغيره  
 على المنع بالاقوال والاعتناء به خيار القبول ولو قووا بخيار المجلس ان شئت الاطلاع على  
 تفصيله فارجع الحاشية الهداية للوالد العلام ادخله الله دار السلام المسمى بالسقاية  
 لعشائان الهداية قولا غريبة للمقام لا تبيت به وفيما ذكرناه كفاية لارباب الدراية  
 لان عمرو بن دينار وضع اي في هذا السند موضع اخيه عبد الله  
 ابن دينار هكذا رواه الائمة الحفاظ الا ثبت من اصحاب الثوري  
 فهو هو يعلى بن عبيد الطنافس عرفت ذلك بروايات غيره من الثقات و  
 قد يطلق اسم العلة على الكذب اي كذب الراوي والفحلة وسوء  
 الحفظ ونحوها من اسباب التحرج الظاهرة وتسمى لتمذي النسب ايضا علة قال  
 العراقي ان ارادته علة في العمل بالحديث صحيح او في صحته فلا لان في الصحيح احاديث  
 كثيرة منسوخة وبعضهم اطلقه اي اسم العلة على مخالفة لا نقل  
 في صحة الرواية كما رسل ما وصل الثقة الضابط فانه اذا روى بعض الثقات  
 الضابطين حديثا موصولا مرفوعا او رواه اخر ان كان مثله مرسلا او موقوفا  
 فالحكم بمن وصله او رفعه عند الجمهور ولا يقدح فيه ارسال من ارسله ووقف من  
 وقفه حتى قال من الصحيح ما هو صحيح معطل قاله ابو يعلى الخليلي في الارشاد  
 ومثل الصحيح المعطل حديثه للمعطل طعنا به بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق  
 اخرجه مالك في الموطأ من حديث ابى هريرة موصلا بلفظ بلغني عن ابى هريرة وترواه  
 عنه ابراهيم بن طهمان والزهري بن عبد السلام موصلا بلفظ بلغني بغير تعيين  
 الاسناد صحيحا كما قال اخر من الحديثين من الصحيح ما هو صحيح شاذ  
 وهو ما اذا اتهم به الثقة من غير مخالفة على ما سبق تفصيله ويدخل في هذا

ابي اعين المجلد حديث يعلى بن عبيد الله البجليان باختيار ابي جعفر عليه السلام  
 على ما مر وان شئت الاطلاع على الاحاديث المطوية فارجع الى كتب صنعت في هذا  
 الباب اجل كتب صنعت فيه كتاب علي بن الحسين وابن ابي حاتم واجمعها كتاب المجلد  
 للذوق قطي وتالف احافظ ابن حجر فيه كتابا سماه بالزهر المطول في خبر المجلد  
 على صيغة المجهول من التمدليس واشتقاقه من الدلس بفتحين بمعنى اختلاط الظلام  
 سمي به لكون فاعله ويقال له المجلد على صيغة اسم الفاعل باخفاء واظهار الهمزة وهو  
 في الحقيقة من صفات الاسناد خاصة ويطلق على الحديث المروي بذلك الاسناد  
 بواسطته قال الحلبي في التبيين التمدليس بعد سنة ثلث مائة يقل جدا قال الحاكم لا  
 اعرف في المتأخرين يدرك الا بالبر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي انتهى ما اخفى  
 عليه اي ذاته او خصه كذا فصر به الطيبي في خلاصته وتوجه المصنف كما هو عليه  
 ولا يخفى منه فانه يقتضي ان يكون المجلد صفا للروى الذي اخفاه المجلد  
 وليس كذلك فانه اما وصف لاسناد الحديث او الحديث وتحتل ان يرد بالاسناد  
 او الحديث وح نفسه باخفاء الى عيده لا تعلم عن تسماعه والذي اظن ان اصل الكلام  
 ما اخفى عليه بعين مهلة فربما فناء تحلية فربما من حلة فصحفه كتاب شرح هذا  
 المختصر كذا ما اخضر منه وهو خلاصة الطيبي فكتبوا عيده مكان عيده بالسنة فوضع  
 الباء ثم التمدليس على تسماع ذكر المصنف منها بعض ما ذكره في منها الاول فذكره  
 بقوله اما في الاسناد وهو التمدليس الاسناد ان يروي عن نقيه  
 او عاصره ما لم يسمعه منه على متعلق بقوله يروي سبيل هو هو  
 اي يروي في يوم السماع قبل اطلاعه على حقيقة الامر انه يروي الروى سمعه  
 اي ذلك المروي منه اي من ذلك الغيبة الذي نقيه او عاصره فان يروي عن عيده  
 وهو عاصره بالخط هو هو ليس بتمدليس على المشهور والصحيح وحكي ابن عبد البر في

٢  
 في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

التمهيد عن قوم انك تليس عندهم التبدليس ان يحدث الرجل على رجل بالمر سمع منه  
 بلفظ موهم كذا قال العراقي في شرح الانفية **والمراد** بالتداء السماع لا مجرد اللقاء  
 اشار اليه العراقي في الفتنة فصرح به استفادى في نثرهما وصلاصته ان يحدث شيخه  
 الذي سمع منه يذكره بغير شيعة هو فاد تعريف البزاز في رسالته في معرفة من يكثر  
 حديثه ومن تقبل بقوله ان يروي ممن سمع منه ما لم يسمع منه من غير ان يذكره  
 سمع منه انتهى وقال ابو الحسن بن القطان في كتاب الوهم والايهام الفرق بينه وبين  
 الارسال هو ان الارسال رايتهم سمع منه وما كان في هذا ان قد سمع منه  
 كانت روايته عنه بما لم يسمع منه ايهاهم راسد ذلك الشيء فلذلك يسمى تدليساً  
**انتفى وظاهر** قوله عاصدة من ان روايته عن المعاصر بلفظ موهم مطلقاً  
 تدليس الذي يتحققه ابن حجر في شرحه انتفى انه ان روى عن معاصر لم يلقه فهو  
 المرسى الخفي قال التاليس يخفى معنى ويمن عرفت لقوا ولا يادافا ما ان عاصدة لم يعرف  
 انه لقيه فهو المرسى الخفي قال ومن ادخل في تعريف التاليس المعاصر ولو بغير لقي  
 لزمه دخول المرسى الخفي في تعريفه والصلوب المقررة بينه ما قيد على اعتبار اللقي  
 في التاليس ومن المعاصر وحدها اذ ان اهل العلم والحديث على ان رواية الخضر  
 كابي حنبل التمسك وقيس بن ابي حازم بن ابي حنبل التمسك وقيس بن ابي حازم بن ابي حنبل التمسك  
 قبيح التاليس لو كان مجرد المعاصرة يتكفى به في التاليس لكان هو لا معاصرين لا هو  
 عاصره النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يعرف هل لقوا ام لا ومن قال باشتراط اللقي  
 في التاليس لاشاع في النثر كلام الخليل الكفاية فيها المعاصراتى كلامه **وقول** السمع  
 منه احتراز عن رواية ما سمع منه فانه لو روى ما سمع منه بلفظ موهم من غير تدليس  
 بالسماع فهو المسموع ما في حكمه وقد من تفصيله سابقاً وخبر سمع الرجاء الى اشير  
 الى ان المختبر في هذا الباب رواية غير المسموع سواء لم يسمع منه شيئاً كان في صورة

المعاصرة واللقاء بدق سماع شئ او سمع منه اشياء لكن لم يسمع منه هذا المروي بمحض  
 كافي صورة اللقاء المتقيد بالسماع وقوله على سبيل يومهم الخ احتراز عما اذله الامم من  
 بلفظ حال على السماع صريحاً كسمعه وضوحه فانه ليس بتدليس بل كذب فليس  
 به الزمى وثم اذ امره باللفظ حال صريحاً على عدم السماع بخلافه ليس بتدليس ايضاً  
 بل يمكن التحديد من اقسام المنقطع والمفضل والمرسل كذا المروي باللفظ  
 وبين انه لم يسمع منه فانه ايضا ليس بتدليس بل رسالة وضوحه صريحاً الخطية  
 الكفاية في فتاوى الزولية فمن حقه اي فالحق الواجب على المروي التدليس ان  
 لا يقبل فيما اذا قصد التدليس حدثاً او خبراً او سمعت او نحوها من الاقوال  
 الدالة على السماع فانه يكون كذباً صريحاً وهو اسوأ حالا من التدليس بل  
 يقول قال فلان بان يذكر اسم شئ في شئ او في شئ في شئ او في شئ في شئ  
 ان يكون المروي عنه ممن لقيه وسمع منه شيئاً او عاينه او قبله لم يسمع منه شيئاً  
 وليس لي القول وهو محتمل للسماع وقد رويهم للسماع بهذه اللفظ في الحديث  
 من ان يكون واحداً او اكثر وقد وقع في صحيح البخاري مثل هذا في موضع  
 قال فلان ونحو ذلك ولهذا عدة ابن حنبل في رساله شرط ان يهزم من المدلسين  
 حيث قال اخرج البخاري في كتابه قال فلان وهو جازة وقال فلان وهو تدليس  
 انتهى لكن تعقبه عليه العراقي وابن حجر وغيرهم ان اعتبار امتنا هذه الاقوال من  
 البخاري كلها في حكم الاتصال من غير تدليس كما بسطه برهان الدين ابراهيم الحلي  
 المشهور بسبط ابن العجمي تلميذ العراقي في رسالته التبيين لاسماء المدلسين  
 او من فلان او نحو ذلك من اللفظ المحتمل للسماع والثاني من اقسام  
 التدليس ما ذكره بقوله وربما لم يسقط معروف من الاسقاط المدلس  
 بكسر اللام في شئ الذي سمع منه ذلك المروي لكن يسقط من بعد لا

رجلا ضعيفا او صغير السن يحسن الحديث بذلك من التحسين التي  
 بصنيعة هذا تحسين حديثه وهذا القسم من الحديث ليس يسمى تدليس التسمية وقسمهم من  
 سماه تسمية بدون لفظ التدليس وسماه بعض القدماء تعجيدا وهذا القسم لو يذكر  
 ابن الصلاح في مقدمته وذكره العراقي وغيره فحاصله ان يكون حديثا عن شيعة فاذنوا فيه روى عنه  
 ضعيف فلو كان الضعيف عن ثقة فليس التدليس لكن سمع من الثقة فزيد كشيعة الثقة الاول ليسقط  
 الضعيف الثاني السند بين الثقتين يجعل الحديث عن شيعة الثقة عن ثقة الثاني لا يقطع بحمل نفسه على الحديث  
 كله ثقات كذا اذا كان روي بين الثقتين صغير السن فيستحكم حتى ذكر قال العراقي هذا هو اقسام  
 التدليس في الثقة اهل قد لا يكون معروفا بالتدليس بعد الاتفاق على سند كذا الوجه التسمية  
 قد دعا عن ثقة آخر فيعكم له بالصححة وفي هذا غرور شديد ومن نقل عنه ان كان  
 يفعل ذلك ببقية بن الوليد والوليد بن مسلم اما ببقية فقال بن ابي حاتم في كتاب  
 العمل سمعت ابي وذكر الحديث الذي رواه اسحق بن ابراهيم عن بقيقه حدثني  
 ابو وهب الاسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعا لا تحمدوا الاسلام الموحى تعرفوا عقد  
 رائه فقال ابي هذا الحديث له امر قل من يقصده روى هذا عبيد الله بن عمرو عن اسحق  
 ابن ابي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عبيد الله كنيته ابو وهب  
 وهو اسدي فكانه ببقية ونسبه الى بنى سدي لا يظن له حتى اذا ترك اسحق بن  
 ابي خزيمة هو الوسط لا يهتدى له لو كان ببقية من افعال الناس لهذا اما الوليد بن مسلم  
 فقال ابو مسهر كان يحدث باحاديث الاوزاعي من الكذا بين ثريد لها عنهم انتهى  
 كلام العراقي وقال تلبيذ الكلبى في التبيين لاسماء المدلسين نقل العلامة  
 صلاح الدين خليل في كتاب المراسيل لا ريب في تضعيف من اكثر من هذا النوع  
 وقد وقع فيه تساهل من لا يمتا الكبار كالاعمش الثوري حكى عنهما الخطيب  
 ومضى نقل عنه فضل ذلك بهيمة والوليد والحسن بن ذكوان ونقل الذهبي عن

ابي الحسن بن القطان في بقیة ما نرید من عن الضعفاء وعلیه شیخ ذلک و هذا ان علم  
 عنه مفسد الحدیث قال الذی فی المیزان قلت نعم والله صرحنا عنه ان یفعله و صرح  
 عن الولید بل عن جماعة کبار معلله فهدا بلیة من هم و لكنهم نزلوا ان یجربوا به  
 و ما جوزوا علی ذلک الشخص الذی یسقطون ذکره بالتدلیس ان یعمل الکذب و هذا  
 امثل ما یفتنهم انتمی کلام الحلی و ذکر السخاوی فی شرح الاقیة ان یفتن  
 فی تدلیس التوبة کون الراویین التفتیر الذین حذف من بینهما ضعیف فلی احدهما  
 الآخر فان لم یثبت تلایهما محذوف الضعیف من بینهما ارسال و قد حکى ابن عبد البر  
 و غیره ان ما کما سمع من ثور بن زید و هو لم یلق ابن عباس احادیث عن عکرمة  
 عن ابن عباس ثم حدث بها بحذف عکرمة من بین ثور بن عباس لانه کان یکره  
 الرأیة عن عکرمة و لا یرى الاحتجاج بحديثه فلو كانت التوبة بالارسل تسوية  
 تدلیس الحد ما لک فی المدلسین و قد انکروا علی من عد لا ینهم و مثل هذا الصنع  
 من مالک محمول علی ان ثبت عنده ذلک الحادیث عن ابن عباس و الا فقد قال  
 الخطیب غیر انه لا یجوز هذا الصنع وان جاز الاحتجاج بالمرسل لانه قد علم ان  
 الحادیث عن ابن عباس بحجة عندنا و باشتراط کون الحدیث ضعیفا او ما یشبهه فخرج  
 ما اذا کان الحدیث ثقة من البین فانه لیس بتدلیس بل انقطاع و القسم  
**الثالث** من اقسام التدلیس تدلیس الحد لیس الحافظ ابن حجر و مثاله  
 ما نقل الکاکر و الخطیب ان اصحاب هشیم قالوا له تريد ان تحذفنا الیوم شیئا  
 یكون فیه تدلیس فقال خذوا ثم املی علیهم مجلسا یقول فی کل حدیث منه  
 حذفنا فلا فی فلان ثم یسوق السند و المتن فلما فرغ قل هل دلت الیوم شیئا  
 قالوا لا قال بلی کل ما قلت لکم فیه و فلان فان لم اسمع منه **والقسم الرابع**  
 تدلیس القطع ذکره الحافظ ایضا فی رسالته فی المدلسین و مثل لدی نکتة علی

مقدمه ابن الصلاح بما في كامل ابن عبد وغيره عن عمر بن عبد الصناصير ان كان تقبيل  
 حدثنا وليسكت ينوي الصلح ثم يقول هشام بن عروة عن ابي عبيدة عاتقة **والقسم**  
**الخامس** ان يصرح بالاخبار في الاجازة كما فعله بعضهم او بالتقديس في الوجوه كما  
 فعله اسحق بن زائدة الجزري او بالتقديس فيما لم يسمع كما علم من عادة فطرين  
 خليفة احد من رمى له البخاري مقررنا بغيره وبالجمل اطلاق صيغة السماع في  
 غير السماع تدليس ايضا **والقسم السادس** ان يستقط اداة الرواية  
 اصلا ويذكر شيوخه وسنده في الحديث مع كونه لم يسمع منه في فهم انه سمعه منه  
 كما اخرج الحاكم ان سفيان بن عيينة قال مات الزهري وساق بسنده حديثا  
 فقليل له حدث ذلك الزهري فسكت ثم قال الزهري فقليل له سمعته من الزهري  
 فقال لا لم اسمعه من الزهري لا من سمعته بل حدثني عبد الرزاق عن عبيد  
 عن الزهري **والقسم السابع** تدليس البلاد كان يقول المصنف حدثنا  
 قزح بن ابراهيم ويريد به مواضعه معروفة بالتحيل وقرب مصر او يقول بزبيد ويريد  
 به مودنه ما بقوص او يقول براق حلب يريد به مواضعها بالهاجرة وهذا القسم  
 اخف من غير لكنه لا يخلو عن كراهة ولا يفعلون كثيرا لا بها به بالرحلة والتشجيع  
 به بالرحلة كذا ذكر السخاوي في فتح المغيث وهذه كلها من رتبة تدليس  
**الاسناد واما التدليس المتن** وهو القسم الثامن وهو الادراج وهو  
 ذكره **والقسم التاسع** تدليس المشيخ وسيد ذكره المصنف قصدا  
 اقسام اخر ايضا ليست بمعجزة لما اوردناه كقول الاعمش والنوري  
 وغيرهما ذكر الحلب في التبني لاسماء المدلسين جمعا كثيرا منهم مرتب على  
 جوف الحجر وانا اذكرهم اخذ منه على سبيل الاختصار فقام ابراهيم بن محمد  
 ابن ابي يحيى الاسلمي شيخ الشافعي وصفه احمد بالتدليس وابراهيم بن يزيد





فذكر حسين الكلابي انه اخذ عن عكرمة كثير من العلم عن ابن عباس كان يرسله بعد  
 ذلك وهذا يقتضي ان يكون مالمسا لكن لم نر احدا وصفه بذلك كذا قال العلاء وعبد  
 ابن منصور وعبد الله بن لهيعة وعبد الله بن مروان وعبد الله بن واقد الحارثي  
 وعبد الله بن معاوية وعبد الله بن ابي نجيم المكي وعبد الرحمن بن زياد الا فريفي وعبد  
 ابن محمد الحارثي وعبد الجليل القيسي البصري وعبد الملك بن جبريل وعبد الملك  
 ابن عمير وعبد الوهاب الخفاف وعثمان بن عبد الرحمن الطبراني  
 وعكرمة بن خالد وعثمان بن احمد الجعفي وعطية بن سعد وعقبة بن عبد الله  
 الرفاعي وعكرمة بن عمار وعلي بن غالب المصري وعلي بن غراب الكوفي وعمر بن علي  
 المقدمي وابو اسحق السبيعي عمرو بن عبد الله وعلي بن موسى المعروف بنحو  
 من اهل بخارا وقتادة التابعي المشهور والبارك بن فضالة وحمزة بن عبد الله ومحمد  
 ابن اسحق صاحب البخاري ومحمد بن سمير البخاري صاحب الصحيح ذكره ابن منقذ  
 وليس بصحيح كما مر ذكره ومحمد بن حسين البخاري ومحمد بن خازم الضرير ومحمد بن  
 شهاب الزهري الامام المشهور المقبول قوله عند الاية ومحمد بن صفوان  
 ومحمد بن عبد الرحمن الطفاري ومحمد بن عجلان المدني ومحمد بن عبد الملك الواسطي  
 ومحمد بن عيسى بن سميع ومحمد بن عيسى بن الطباع ومحمد بن محمد الباغدادي وابو الزبير  
 المكي ومحمد بن مسلم ومروان بن معاوية الفزاري ومسلم صاحب الصحيح ذكره ابن منقذ  
 لكنه ليس بصحيح وثمة بن مقسم الضبي ومحمد بن مصفى بن بهلول الحمصي ومطلب  
 ابن عبد الله الخزاعي ومصعب بن سعيد ومكحول الدمشقي وموسى بن عقبة وميمون  
 بن ابي شبيب وميمون بن مهران المراءى وهشام بن عروة وادرجة في المدلسين  
 ليس بصحيح وهشيم بن بشير والوليد بن مسلم الدمشقي والوليد بن مسلم الضبي  
 والواثق السدوسي وحيي ابو خباب الكلبي ومحمد بن عبد الانصاري ومحيي بن ابي

ويتريد بن عبد الرحمن الدالاني ويتريد بن أبي مالك ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح  
 وأبو أسراييل الملاقي اسمعيل بن أبي اسحق وأبو حنيفة الراشدي وأصل بن عبد الرحمن  
 وأبو سعد البقال سعيد بن الموزان وأبو قلابة عبد الله هذا ما أورده الكلبي في طلب  
 تفصيل تراجمهم من ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب وتهذيب الكمال  
 قال الكلبي في آخر رسالته علموا أيها الواقف على هؤلاء أنهم ليسوا على حد واحد  
 بحيث يتيقن في قبول كل ما قال فيه أحد منهم عن أو قال أو أن أو غير ذلك ولو يصح  
 بالسماع بل هم على طبقات قال العلاني الحافظ أولها من لم يوصف بذلك إلا أنه  
 جدا بحيث ينبغي أن لا يعد منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة ومو  
 ابن عقبة وتراجمها من احتل لا يتكلم فيه وخجالة في الصحيح وان لم يصح بالسماع  
 وذلك إما لامتداده وقلة تدليسه في جنب ما روى أو لانه لا يدلس إلا عن الثقة  
 وذلك كالنهرى والاعشى الضحى إبراهيم الكوفي وأسمعيل بن أبي خالد وسليمان  
 التيمي وحيد الطويل وأحكام بن عتيبة ويحيى بن أبي كثير وابن جرير والثوري  
 وابن عديته وشرهاق وهشيم بن عيسى بن طخلاء الحديث الكثير ما ليس فيه  
 تصريح بالسماع وثالثها من توقف منهم جماعة فلم يحضروا إلا ما صرحوا فيه بالسماع  
 وقبلهم آخرون مطلقا لا أحد الأسباب المتقدمة كالحسن فتادة وأبي اسحق  
 السدي وأبي الزبير المكي وأبي سفيان طلبة وعبد الملك بن عمير وآبها من  
 اتفقوا على أنه لا يخرج بشئ من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم  
 وكثرة عن الضعفاء والمجهولين كابن اسحق وثيبة وجابر بن رطاة وجابر الجعفي  
 والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وخامسها من قد ضعف باخر غير التذمين  
 فمن حديثهم به لأوجه له اذ لو صرح بالتدليس لم يكن محتجاً به كابي خباب الكلبي  
 وأبي سعد البقال وهذا كله في تدليس الراوى ما لم يتصله أصلاً فاما تدليس

الاجازة وسنونة الواحدة بالهلاق اخبرنا فلم يعبده ايمته هذا الفن في هذا الباب بل  
 هو ما محكوم له بالانقطاع او بعد متصلا انتهى كلامه **فخر** اراد المصنف ذكر حكم  
 التمسك بالاسناد فقال **وهو مكر ولا جد** اي كراهة تحريم هذه اكثر  
 العلماء على التمسك بامساق مطلقا فامساق من الخداع واليقاع الناس في الوهم والخطأ ففساد  
 رواية الحديث وغير ذلك من المفاسد الممنوع عنها شرعا قال شعبة بن الحجاج كما  
 اخرجها الشافعي لئلا يمس اخرا الكذب وعنه التمسك اشده من الزنا وهذا ما عرفت  
 في الزجر وعنه لان استقطب من السماء احب الي من ان ادسق عنه لان اخر من السماء الى  
 الارض احب الي من ان اتولج في زمق فلان لو اسمع منه وعنه ابن المبارك ان الله لا يقبل التمسك  
 وقال سليمان بن داود المقرئ التمسك في الغزو والفرود والكدب تحضر يوم القيامة  
 في نفاقه احد وقال حماد بن زيد المدايس متشعب بالويطة نحو قول بي عاصم النبيل  
 اقل حاله عند لا يمدخل في حديث المتشعب بالويطة كلا من ثوبى زور وقال وكيع  
 المشرب لا يحل تدليس فكيف الحديث وقال للذهبي هو داخل في قوله عليه السلام  
 من غشنا فليس منا لانه يوم السامعين ان حديثه متصل فيه انقطاع هذا في لس  
 عن ثقة فان كان ضعيفا فقد خان الله ورسوله كذا في فتح الغيث **واختلف**  
 اي بين المحدثين وغيرهم في قبول رواية المدايس فحمل جمع من الفقهاء والحنابلة  
 مطلق التمسك ليس جرحا وحكما بل هو ما غرط يات كسائر الجرحين وقال جمهور من يقبل  
 المراسيل تقبل رواية المدايس مطلقا كما لا الخطيب قاما دعوى النوى في مشرح  
 المذهب تبعا للبيهقي وابن عبد البر انهم اتفقوا على جرح ما عرفت المدايس فحمولة  
 على اتفاق من لا يجهل بالمرسل وحكى ابن عبد البر عن ائمة الحديث انهم قالوا يقبل التمسك  
 ابن عيينة لانه لا يدلس الا عن ثقة متقن فهو كمراسيل التابعين وصرح بقبول  
 رواية ابن عيينة مطلقا البزار وابو القهر الانزدي ايضا نقل هذا هو قول ثالث

قدير التفصيل الآتي كذا في تدريس الراوي **والاصح التفصيل** كذا ذكر في الاصل  
 وتبعه من جاء بعده او مقابل لاصح هو الاقوال الثلاثة المذكورة وهناك قول رابع ذكره  
 ابن عبد البر عن ابيه الحديث وهو ان من كان لا يدلس الا عن الثقات فمدا ليه  
 مقبول والا فلا وقول خامس هو انه ان كان وقوع التبدليس نادرا قبلت عنعنته  
 ونحوها والا فلا كما قال علي بن المدين حين سئل عنه يعقوب بن شيبة عن الرجل  
 يدلس ان يكون حجة فيما هو يقبل فيه حدثنا اذا كان الغالب عليه التبدليس فلا التفصيل  
 الذي ذكره المصنف قول سادس في المسألة السادسة كما روى اي المدايس بلفظ  
 محتمل مثل قال فلان او عن فلان او ان فلانا قال وامثال ذلك لصيغتين في السماع فان  
 لم يلفظ محتمل وبين مع السماع قيل مطلقا فحكمه حكم المرسل وانواعه  
 فاختلاف فيه كاختلاف فيه وما روى الا بلفظ مبين للاتصال سمعت  
 واخبرنا وحدثنا واشباهها كانبا نا ونحوه فهو محقق به لان التبدليس  
 ليس يكذب حقيقة حتى يحجر به الراوي مطلقا وانما هو تحصيل للانسان متضمن  
 الخداع فاذا روى الا بلفظ حال على الاتصال نزل ذلك الخداع والمفروض ان المدايس  
 ثقة لا يتصور منه ان يكذب بطلق هذه الالفاظ في السمع فانه لو كان كذلك  
 سقطت عدالته **فذكر المصنف القسم الثاني** من قسم التبدليس اخفا على  
 قوله ما في الاسناد قوله **واما في الشيوخ** وهو ان يروى عن شيخ حديثا  
 سمعه اى من ذلك الشيخ فيسمى ساي يذكر باسمه او يكذب اى يذكر كنيته  
 او ينسبه الى جده او بلدة او غير ذلك او يصغه بما يتعلق بكل من الافعال  
 لا يعرف به بل ان لا يكون الشيخ مشهورا به كيلا يعرف امره اى يخفى حال  
 الشيخ ولا يظهر وامر اخفى هذا التبدليس خف من التبدليس في الاسناد  
 لكن فيه تضليل للمروي عنه اى الشيخ حيث ذكره بما لا يعرف قال

العراق بل للمروى ايضا بان لا تقف عليه فيصير بعض روايته مجهولا وتوعين  
 اى اليقاع في الاستكمال والصحة بطريق معروفة حاله والكرهية اى كراهة هذا  
 هذا القسم من التمدليس بحسب الغرض بالحامل عليه اى المقصود ان  
 يعترف للمدلس على التمدليس نحو ان يكون المدلس كثيرا لرواية عنه  
 اى عن ذلك الصغير الذى قصد التمدليس فلا يجب الاكثر من واحد على  
 صراحة واحد لا وهذا القسم بهذا المقصد قد صدر عن الخطيب البغدادي  
 كثيرا مع جلالة قدره حيث يقول في رواياته مرة اخبرنا الحسن بن محمد الخلال  
 ومثني انا الحسن بن ابي طالب مرة انا ابو محمد الخلال قتيبهم من لم يعرف حقيقة  
 الامر فهو شين من متعددون وليس كذلك ويقول مثني عياشي القاسم الانه في  
 ومثني عن عبيد الله بن ابي القاسم البخاري مرة عن عبيد الله بن احمد بن عثمان العبد  
 واكمل تمديدات عن احمد بن عثمان في تاليفاته كخبر قال السخاوي ويقرب منه ما يقع  
 في صحيح البخاري في خيضة الذهلي فانتارة يقولنا محمد ولا ينسبه وتارة محمد  
 بن عبد الله فينسبه لاحد وتارة محمد بن خالد فينسبه الى والد محمد وتارة  
 في موضع محمد بن يحيى بن قيس ثم ارجع الى ابي بصير عن اسماء الزائدة وانسابهم  
 وكناهم واقابهم وطائفة واصانهم المشهورة وهي مشتمل على اجاث كثيرة قد ذكرنا  
 منها قد ذكرنا سابقا تبيل الفصل الاول قانما هه في هذه المباحث قلنا ايضا مثل  
 هذا التمدليس في عدم المظاهر بها يصعب الامر عليه فيمن الواحد اثنين او اثنين واحد  
 وقد يجعله اى المدلس عليه اى على التمدليس في الشين كون شين  
 الذي غير اى المدلس سمته اى علامة غير ثقة فيذكرها بالاعين مثلا  
 يطعن عليه بالرواية عن الضعفاء والغير حديثه وقيل وهذا لا غرض من التمدليس  
 بهذا في تمام التمدليس الشين لا سيما اذا كان الشين غير ثقة عندنا ايضا وهذا كما فعله

جمع في الرواية عن محمد بن اسحاق الكلبي انهم بالكذب حيث قيل فيه حماد وهو آخر ما  
 معروف وقيل بن بشر قيل غير ذلك على ما مر تفصيلا او اصح منه كما يكون  
 حديثه اصح من غيره ويستكشف من تفرقاته انه لا ينسب الى اسلافه ايمانية عن اصحابه  
 كما مر في الجاهل بن ابي اسامة عن ابي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن ابي الدنيا  
 الحافظ المشهور والجاهل الكبر من ابي ابي الدنيا فيقول في رواية تارة محمد بن عبيد  
 نسبة الى حماد وتارة عبد الله بن سفيان نسبة الى والد حماد وتارة ابو بكر بن سفيان  
 بذكر الكنية والنسبة الى والد حماد ومثله ابو بكر الاموي فقال الخطيب في ذلك خلاف  
 موجب العدد وهو مقتضى الديانة من التعاضع في طلب العلم وترى الحسنة في  
 الاخبار باخذ العلم من خد ربه او غير ذلك من الاغراض كما مر عليه منها  
 ان يكون القيمة اكبر تاخرت وفاة حتى الحق الاحفاد بالاحد وشاركه بالاحد  
 عنه من هو دون فضل او سنا فاستكشف من ظهور مساواته مع من هو دونه  
 في اخذ من غيره واحد يفضي لذلك تمنا الخوف من عدم اخذ راحة للشركة  
 عند تعريف النفي بامر من فيها ما حكم من البخاري انه كان بينه وبين الذهلي  
 فوقي من القاصم حتى منع الذهلي اصحابه من الحضور عند البخاري ولو جمع ذلك  
 البخاري من القاصم عن الذهلي فوقي ديانته ومانته فخشع من التصحير به او يكون  
 مصداقا للذهلي فيما يقول في حقه فاعفى اسمك في نثر الميث المضطرب  
 بكسر الواو المهملة وقيل في بعضها ما اختلف الرواية في سواء كان الاختلاف من  
 راء واحد او كان في اكثر من واحد وسواء كان الاختلاف في السند فقط او في  
 المتن فقط او في كليهما الا ان الاضطراب في المتن قلما يوجد الا وما اضطراب في  
 السند وهو موجب للضعف لا شعارة بعدم ضبط الراوي فيها اختلفت  
 الروايتان قلنا او سند ان من تحت احد هما على الاخرى

بوجه في جواز الترجيح ليدل في موضعها بخلاف يكون رايها اي رايها حادها  
 حفظ من راي الرواية الخالفة بها او اكثر صحة للمروي عنها اي شيئا كان  
 جلاء الاختلاف في الرواية من تلامذته فالحكم للراجح فيجعل به في ذلك الموضع  
 فلا يكون مضطربا ولا يضر الاختلاف في الاحتجاج به اذا علمت للوجود بحسب  
 المراجع والاى وان لم يتخرج احدي الروايتين المختلفتين على الاخرى بل تسلسلت  
 مضطرب فهو الذي يختص الضعيف بانصافه به فيترك اذا تعارض احداهما في  
 تعارضها لويدفع بوجه من وجهه فتمسقا قطعنا وصير الى دليل غيرهما وقد كثرت الدلائل  
 في كتابنا اعلل والحافظ ابن حجر في كتابه المقترب في بيان المضطرب بل كرا الاحاديث المضمومة  
 ولندن كرا بعض الاخبار التي ظن جمع من العلماء وقوع الاضطراب فيه فتركوا العمل  
 به رويهم بجمع اخرهم من سبيل الترجيح او بجمع معمولوا به وصححه منهم حديث ترك  
 فرائد البصرة في الحديث قد اعلل ابن عبد البر وغيره بالاضطراب كما مر ذكره في بيت  
 للعلل من هذا انه روي بعض الافاظ فيها على بعض فانزع اضطرابه عند من روي  
 من غير استند به بجمع من الفقهاء والمحدثين ومنهم حديث القلتين الدليل على ان  
 الماء الذي وقعت فيه نجاسة ان كان مقدارا القلتين لو ضيق ان كان اقل منه نجس  
 وقد اختلف به الشافعي ومن تبعه وصح بن راهويه واحمد في روايته عنه وغيره وهو صحيح  
 لهي حنيفة والنباء ومالك واتباع واحمد في روايته عنه وغيرهم لظهور الاضطراب عند  
 فيه سند او متناخر فقرة واشيعا بحسب ملاح لعموم الدلائل فان شئت الاطلاع  
 على نظم سبلها فعليك بشرحي الكبير المتعلق بشرح الوقاية المسمى بالسعايتي كشف  
 ما في شرح الوقاية فقتا الله محقه كما وقفنا المحدثين والحدث المذكر عوفه واصل  
 عليه على الصواب اذا كان للاختلافين لو يحل الحديث اخرها بصاحب المسن لا ريب  
 وصحها ان يخرج في ذلك كما هو في بيان كذا في كرا الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام في حلة

الاحكام وفي رواية اذ بلغ الماء قلتين لمكان كان الماء قلتين في رواية عندنا في الحديث الصحيح  
 وغيرهما لم نجس مكانا لم يحمل الخبث وذكر السيوطي في الجامع الصغير حديثا للشيباني  
 النخعي يجمع اجماع هذا الحديث بالفاظ مختلفة ونسب تخريجها الى كتب معتدلة في نفسه  
 تخريجها بتلفظ اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث الى مستند كالحاكم وصححه ابن جان  
 وسنن الدارقطني ومسنده احمد وسنن الاربعة من حديث ابن عمر وتلفظ اذ بلغ الماء  
 قلتين لم نجسه شيء الى ابن ماجه وحديث ابن عمر وتلفظ اذ بلغ الماء قلتين فما فوق  
 ذلك لم نجسه شيء الى الدارقطني من حديث ابى هريرة وتلفظ اذ بلغ الماء اربعين  
 قلة لم نجسه شيء الى الدارقطني من حديث ابى هريرة وتلفظ اذ بلغ الماء اربعين  
 قلة فانه لا يحمل الخبث الى سنن الدارقطني وكتاب الضعفاء للذهبي كامل ابن عبد  
 من حديث جابر وتلفظ اذ كان الماء قلتين فانه لا نجس الى ابى داود وابن حبان  
 والحاكم في المستدرک من حديث ابن عمر وقلسط الكلام في هذا الحديث  
 شيخنا الاسلام تقي الدين محمد العرفي باري دقيق العهد في كتابه الامام في معرفة تعداد  
 الاحكام واثبت انه شرط فيه من وجوه ثلاثة سند له من اللفظ والمضى واشتد الى  
 ضعفه ولذلك لم يذكر في كتاب الامام بلحاديث الاحكام الذي للترمذي ذكر  
 الاحاديث الصحيحة **وخلاصة** ما ذكره في بيان هذا الحديث مضطرب من  
 جهة الاسناد ومن جهة المتن من حيث اللفظ ومن حيث المضى **اما** الاضطراب  
 من جهة السند فهو ان لهذا الحديث المروى من طريق ابن عمر ثلاث روايات **احد**  
 رواية الوليد بن كثير اخرها ابو داود عن محمد بن العلاء عن ابى اسامة حماد بن  
 اسامة عن الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى بن النضر  
 صلى الله عليه وسلم عن الماء وما يشبهه من الدواب السباع فقال اذا كان الماء  
 قلتين لم يحمل الخبث ورواه هكذا عن ابى اسامة حماد بن اسامة جماعة منهم حماد



ابن راهويه و محمد بن جعفر الوكيل عن ابي عبد الله بن ابي شبيب عن ابي سعيد بن ابي السفر عن محمد بن عبد الله بن القحط و صاحب بن سليمان و هناد بن السري و الحسين بن حريش و رواه جماعة عن ابي اسامة عن الوليد بن محمد بن عباد بن جعفر منهم ابو مسعود الرازي الحافظ و عثمان بن ابي شبيب عن ابي داود و عبد الله بن الزبير الحميدي و محمد بن حسان الاذرق و يعقوب بن الجهم و غيرهم و قاله الشافعي عن ابي القاسم عن الوليد بن محمد بن عباد بن جعفر قاله الدارقطني و ذكر ابن مندلة ان ابا ثور و ابا عن الشافعي عن عبد الله بن الحارث الحميري عن الوليد بن بكثير عن ابي اسود بن ابي الجارم عن ابو يعقوب عن الشافعي عن ابي اسامة و غيره عن الوليد بن كثير قتل حاتان الرومانيان على ابي الشافعي مع هذا الحديث من عبد الله بن الحارث وهو من البخاريين من ابي اسامة وهو كوفي عن الوليد و قد اختلف الحفاظ في هذا الاختلاف فتم من رجح رواية الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر نقل ذلك عن ابي داود و ذكر عبد الرحمن بن ابي حاتم في كتاب العلل عن ابي عبد الله بن عباد بن جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير كلاهما ثقان و الحديث لمحمد بن جعفر اشبه و كذا راجحه ابن مندلة ان الصواب رواية الطيالسي عن محمد بن جعفر تجمع الدارقطني بين الروايتين و مال الى ان الوليد روى هذا الخبر عن كليهما و كذا أخرجه البيهقي من الطريقين فقال الى الجمع بينهما ثم هذا الاختلاف اخره و اختلف في شيخ محمد بن جعفر بن الزبير فميل عبید الله بن عبد الله بن عمر و قيل عبد الله بن عبد الله بن عمر أخرجه البيهقي وغيره على الصحيح و قال قتلا عن ابن راهويه انما قلنا ابواسامته عن عبد الله و انما هو عبید الله و حكى البيهقي في كتاب المعرفة عن شيخه ابي عبد الله الحافظ ان كان يقول الحديث محظوظا بها جميعا اعني عن عبید الله و عن عبد الله جميعا و انما روايته محمد بن اسحق و قد استرجعنا الترمذي عن طريق هناد و ابو داود من طريق حماد بن سلمة و يزيد بن زريع و ابن حبان

عن حديث يزيد بن عاصم عن ابن المبارك قال سمعت عن ابن اسحق عن حماد بن عمار بن محمد بن  
 ابن سعد الزهري عن زائدة بن قدامة عن حماد بن عمار بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن مائدة بن حماد بن سلمة  
 عن محمد بن اسحق بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن  
 السباع والكلاب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحل الخبث فيه واليهي فقال كذا قال السباع  
 والكلاب هو غريب كذا قال قال موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمة قال ابن عياش عن  
 ابن اسحق الكلاب والدواب لان ابن عياش يختلف عليه في اسناده انتهى وقد اخذت ايضا  
 فيمن لا عنه ابن اسحق فاخرج الدارقطني من طريق ابن عياش عنه عن الزهري عن  
 عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابي هريرة انه سئل رسول الله عن القلب تلقى فيه  
 الحية فغرس منه الكلاب والدواب قال ما بلغ الماء قلتين حاضيا في ذلك  
 لم ينجسه شيء واخرج ايضا من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن اسحق عن الزهري  
 عن سالم بن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه المغيرة بن سفيان عن ابن اسحق  
 عن نافع عن ابن عمر قال اشركت حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر اخبر ابو داود  
 وابن ماجه عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن عمار عن عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن  
 حديثي ابي ان رسول الله قال اذا كان الماء قلتين فانه لا ينجس قد رواه اسماعيل بن  
 عاصم ومحمد بن يزيد عنه عن عبيد الله بن عاصم بن موقوف اخبره الدارقطني قد  
 في اللفظ ايضا من طريق عاصم بن موقوف في رواية اخبره الدارقطني وعبد بن حميد بن  
 بن زهوية في مسندهما بلفظ اذا بلغ الماء قلتين لوثان لم ينجسه شيء وكذلك  
 اخبره الحاكمان ابن ماجه وقد بسط الدارقطني في تفسيره روايات من قال او فلا  
 ومن لم يقله وحديث ابن عمر طريق اخر غير المرقق الثلاثة المذكورة اخبر  
 الدارقطني منها ما اختلف فيها في كون الحديث مرثوعا او موقفا على ان  
 فظهر بهذا كله ما في اسناد حديث ابن عمر من الاختلافات واما انظر





[illegible]

فيخطط على بين يديه ولا يفر من من بين يديه وسرا لا يوما إلى الخلق عن أيوب فقال عن  
 المقبري بدل إلى سلة وقادعي الدار قطن في الأفراد قد راى ما لا يهذه الحديث بل في  
 الباب أيضا عن غير إلى هرة لا تصد إلى على الموصلي في مسند من حديث إبراهيم  
 ابن أبي محمد وثق عن أبيه عن جده قال ثريت رسول الله دخل المسجد من قبل باب بني شيبنة  
 حتى جاء إلى وجه الكعبة فاستقبل القبلة فخطب من يديه خطبا عظيما ثم كبر فخطب الناس يطوفون  
 بين الخطب والكعبة فكان عند الطبراني من حديث أبي موسى الأشعري بسند ضعيف انتهى  
 مختصا ومنه ما حديث فاطمة بنت قيس مرفوعا أن في المال كحق أسوى الزكاة ثم رواه  
 الترمذي من رواية شريك عن أبي حمزة وهو يمين الأعمى عن الشعبي عنها وأخرج ابن ماجه  
 من هذا الطريق ليس في المال حق سوى الزكاة وهذا اضطراب فاحش وقع ذاك فالحديث  
 ضعيف السند أيضا بضعف شيخه شريك وقصد بعضهم الجمع بينهما على تقدير شئهما  
 بأن المراد بالحق المثبت المستحب بالمنهج الواجب قال بعضهم المثبت مقدم على المنفي  
**المقلوب** هو الحديث الذي وقع في قننه أو في سند لا تفيد ما يبال لفظ الجملة  
 آخر أو بتقدير غير المتأخر وتأخير المتأخر ونحو ذلك فهو على قسمين مقلوب ملان ومقلوب  
 السند وثانيهما أكثر وقوعا بالنسبة إلى أولهما وكذا سكنت عن ذكر الأول كثير من  
 المصنفين في هذا الفن كما أنهم اقتصر في بحث الموضوع على الخلق ظنا لكثرة وقوعه  
 مع أنه قد يكون الحديث صحيحا والسند موضوعا أو قول مثل المقلوب أمثنت  
 بالحديث منها حديث إذا سجد حذوكم فلا يدرك كما يدرك البعير يضع يديه على  
 ركبتيه أخرجه الترمذي وقال غريب بن ماجة والنسائي بدون جملة ويضع الخد للبدن كود  
 والدارمي والطحاوي في شرح معاني الآثار وغيرهم من حديث أبي هريرة وقبيل هذا السند والاك  
 والأوزاعي وأحمد في رواية عنه في المنسوب للساجدان يضع يديه على الأرض فتبل  
 ركبتيه فخر ركبتيه ثم وجهه وقد هرب النجاشي إلى عكسه مستندين بما رواه الزكاة

९

وحسنه وهدوه الكودو المساعي وابن ماجة المدامى السجد كما كوفى على شرط مسله  
 وابن حبان وصححه والطحاوى من حديث واثل بن حجر قال رايت رسول الله اذا سجد  
 يضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه وروى الطحاوى من حديث  
 ابى هريرة من لوعا اذا سجد احدهما فليديه بركبتيه قبل يديه لا يدرك بروك الجمل وكذا  
 اخبره من حديث ابن ابي شعبة والاثم في مسنده قيوافته ما خرج ابن ابي داود من  
 حديث ابى هريرة قال كان النبی صلی الله علیه وسلم اذا سجد بديه بركبتيه قبل يديه فبصر  
 ابن القتيبي زاد المعاد بان حديث ابى هريرة الذي استند به مالك وغيره انقلب على  
 بعض رواة فكان الاصل وليطع يديه قبل ركبتيه كما خرج ابن ابي شعبة فقد مر احد  
 رواة ذكر الركبتيين على اليدين فكيف لا وان لم يخالف اخر فانه اذا وضع يديه قبل  
 ركبتيه بركه فليدرك الجبين فان البعيد لما يضع يديه او لا مع ان في حديث ابى هريرة  
 اضطرابا ايضا فانه روى عنه عكسه لما قيل لمخاض بن حجر في بلوغ المرام حوى ما  
 الى هريرة اقوى في مسنده من حديث واثل فان الاول شاهد من حديث ابن حبان  
 صححه ابن خزيمة وذكره البخارى معلقا موقوفا انتهى وان اردنا بالشاهد ما روى عن  
 ابن عمر انه كان يضع يديه قبل ركبتيه اخبره ابن خزيمة والطحاوى فيجوز من  
 وجوب بل هو عجيب عن مثله مع جلالة قدرهما الا اولاهما كان حديث ابى هريرة  
 مفيد بشاهد من فعل ابن عمر كذلك حديث واثل ايضا مفيد بشاهد عن عمرو عبد الله  
 ابن مسعود فان الطحاوى اخبر عنه انها كانا يصحان الركبتين قبل اليدين عند  
 السجدة وامامنا ثانيا فلان رايت ابى هريرة مضطربا دون رايته واثل فكيف تكون  
 اقوى وامامنا ثانيا فلان حديث ابى هريرة يافضل اولاهما اخر لا هو اما لا انقلاب وقع  
 من بعض الرواة كما ذكرنا او تحريف في تصحيح وقع من بعض الرواة بان يكون في  
 ولا يضع يديه قبل ركبتيه لتصحف ولا يطع الى وليطع ومثل هذا الاحتياط في

في حديثه وأما لا يقال غرض المحافظ محمد ذكره فقد سئل حديث أبي هريرة على حديثه كل  
 فإن في سنة حديثه وأما لا يقال غرض المحافظ محمد ذكره فقد سئل حديث أبي هريرة على حديثه كل  
 بخبره بوجه الشك في وثاقه وثانياً أن خبره كما هو في الأصل هو على شرطه وثالثاً أن خبره  
 السند في حجب قصاف الروايات في حديث مع وجود الأسباب المضعفة في لا يجبر بغيرها  
 ولا ينبغي أن يكتفى بذلك لا يورث ضرراً أو اعتدلاً ما حفظ هذا من سوانح الوقت  
**وهنا حديث الخفاء الصدقة وهو ما أخرجه البخاري والنسائي عن أبي هريرة قال**  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله  
 إمام عادل وشاب نفا في جلالة الله وجل قلبه معلق بالمساجيد رجلان تحابا في الله  
 اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل عتقه امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخلف الله  
 ورجل تصدق بصدقة خافها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خالياً  
 ففاضت عبداً فإنه وقع القلب عليه من بعض رواته في جلاله ورجل تصدق الخ تروى حتى لا  
 تعلم يمينه ما تنفق شماله هكذا أخرجه مسلم قل النووي في شرحه هكذا وقع في جميع نسخ مسلم  
 في بلادنا وغيره وكذلك نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم لا تعلم يمينه ما تنفق شماله  
 والصحيح المعروف حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه هكذا في الأصل في الموطأ والبخاري  
 في صحيحه وغيرهما من الأئمة وهو وجه الكلام لأن المعروف في الثقة بعلمها بالبين قال  
 القاضي ويشبه أن يكون الوجه فيها من الناقدين عن مسلم لا من مسلم بدليل إدخاله في  
 حديث مالك وقال بمثل ما حديث عبيد بن الحنفية في قوله وجل قلبه معلق بالمساجيد  
 إذا خرج منه حتى يعود مخلوكان ما هو إلا مخالفاً لما لا يثبت عليه كتابه على هذا انتهى  
 كلامه **وهنا حديث ابن عمر** رتقت فوق بيت حفصة فزيت رسول الله يقضي  
 حاجته مستدبراً لقبله مستقبل الشام أخرجه البخاري وغيره وأما ابن جابر بن يقطين  
 القليل مستدبر الشام وهذا مقلوب من بعض رواته **وهنا حديث** أبو ذؤيب بن عمرو





عمر بن خالد عن حماد بن النعماني عن الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً وهو مقلوب  
 جملة حماد عن الاعشى وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً كما أخرجه  
 مسلم وغيره **وقل** يقع القلب في هذا المصنوع من غير قصد كما في حديث إذا تممت  
 الصلوة فلا تقوموا حتى تمروا فإنه مشهود من رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن  
 أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً كما أخرجه مسلم وأصحاب السنن وغيرهم فقد روى الأحمدي  
 ابن حازم عن ثابت البناني عن النخعي قد وقع عن القلب من غير قصد فإنه قد حدث  
 بهذا الحديث في مجلس ثابت البناني حجاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيى بن أبي كثير  
 عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً وكان جريداً حاضر في ذلك المجلس فظن أنه ما  
 حدث به ثابت عن انس كذا ذكره حماد بن زيد فيما أخرجه عنه أبو داود في المراسيل وفيه  
 ونحو حديث النهي عن كل ذي خطيئة وعن كل ذي نهيته وعن كل ذي ناب سواة  
 أبو أيوب الأفرقي عن صفوان بن سليمان عن سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء ولم يسمه  
 سعيد من أبي الدرداء وإنما حدث به رجل في مجلس سعيد عن أبي الدرداء فسمعه أصحاب  
 سعيد عنه كما بسطه الدارقطني وغيره **وهو** صورة القلب السندي ما يقع الغلط فيه  
 بالتدوير والتأخير في الأسماء كقولهم كعب يجله الراوي كعب بن مرة وكسليم بن الوليد  
 يجله الراوي وليد بن مسلم ونحو ذلك وقد أفت فيه الحافظ ابن حجر جلاء القلوب  
 في معرفة القلوب **وهو** صورة القلب السندي لأن قلبه السند بتامه فيروى هذا  
 الحديث بسند ذاك الحديث وذلك الحديث بسند هذا الحديث وهو أن كان محمد  
 فهو داخل في أقسام الموضع وأن كان سهماً فهو معتقر وإن كان اختياراً لمواضعنا  
 فلا بأس بتمويله إلى ما لم يثبت قبوله وحديث البخاري أي تصححان  
 قدم بفعل دوامتحان الشيوع أي لا يقلب إلا ما نيل مشهود  
 وهو كما أخرجه أبو أحمد بن عدي الحافظ من طريق الخطيب غير أن محمد بن اسمعيل

البخاري صاحب الجامع الصحيح لما قدم بغداد اجتمع اليه اصحاب الحديث  
 فاجتمعوا اليه واراوا احتجانه حفظه فعمدوا الى مائة حديث فقبلوا امتون لها و  
 استنيدوها وجعلوا من هذا الاسناد اسنادا اخر واسناد هذا المتن متن اخر وهو ما  
 الى عشرة انفس لكل واحد عشرة احاديث واحدهم اذ حضروا المجلس ان يلتقوا ذلك على  
 البخاري واخذوا عليه الموعد للمجلس فحضر البخاري وحضر جماعة من الغرباء من اهل  
 طبرستان وغيره ومن البغداديين فلما انقضى المجلس باهله انتخب رجل من العشرة  
 فسأله عن حديث من تلك الاحاديث فقال البخاري لا اعرفه فما زال يلتقي عليه  
 واحدا بعد واحد حتى فرغوا البخاري يقول لا اعرفه وكان العمل ممن حضر  
 المجلس يلحفت بعضهم الى بعض ويقولون فمحر الرجل ومن لا يدرى القصة  
 فيضي على البخاري بالهجوم والتعديروا قلة الحفظ فترتب رجل من العشرة ايضا  
 فسأله عن حديث من تلك الاحاديث المقلوبة فقال لا اعرفه فما زال يلتقي عليه  
 واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته فترتب الثالث والرابع الى تمام  
 العشرة حتى فرغوا كلهم من انقاء تلك الاحاديث المقلوبة والبخاري  
 لا يريدهم على لا اعرفه فلما علم انه قد فرغوا التفت الى الاول فقال  
 اما حديثك الاول فقلت كذا وصوابه كذا وحديثك الثاني كذا وصوابه  
 كذا والثالث والرابع على التمام حتى ان على تمام العشرة فرد كل متن الى اسناده  
 وكل اسناد الى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فاقر الناس له بالحفظ و  
 اذ هو له بالفضل وهذه القصة من الشواهد العالية على كمال البخاري في الحفظ  
 وسعة العلم وله غير ذلك مما هو مذكور في نهدي الساري مقدمة  
 فعمله لا يبرح المستقل وغيره **الموضوع** هو لغة السامع في وضع فلان على  
 فلان كذا في التصديق والمستقل من الوضع بغير الحفظ والاستقامة اصطلاحا كذا المختار على ما

عليه وسلم أو على غيره من الصحابة وغيرهم فقد دخل فيه الآثار المصنوعة والمنسوبة كذلك إلى  
الصحابة من بعدهم ككلامهم إذا أطلقوا الموضوع لا يريدون به إلا ما اختلقه وتسبب النبي  
صلى الله عليه وسلم والمنسوب إلى غيره كذا يقولون فيه هذا موضوع على فلان كقالت  
ابن الجوزي وغيره أن ما روي عن عائشة أنها قالت ما قدرت جسد محمد وفي رواية ما أفقه  
محمد ليلة المعراج موضوع على عائشة ومن خورق ككلامهم لا يعرفون الموضوع كالكلام  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضوع من شذوذ أنواع الضعيف وإن دخلها أو غير بطور أو قد  
يغفل عنه أكثر المؤلفين وجعلنا الذي هو موضوعا مستقلا عرفناه بأنه ما رتل عن الضعيف وأرتفع عن  
الموضوع وقيل الجحديث عمرو بن شعيب عن جابر الجعفي عن الحسن بن علي وجحديث جابر  
عن الصحابة عن ابن عباس قال قال ابن حجر ملته في التحقيق وقد عرفناه في غلبة بآراء  
التمسك بالكذب الخفي ما أن يجب تصديقه أي ظنه صادقا متحبا به في  
ثبوت الأحكام وغيرها وهو ما نصل إليه لا يمتد إلى الحديث الاحتفاظ بالمهارة  
الميزان بين الأسانيد الصحيحة وبين السقيمة على صحة سواء كان نصهم  
قولا صحيحا أو كان للزاما على ما نرى تفصيلا وما أن يجب تذييل  
هو ما نصلوا على وضعه فلا يعمل به مطلقا ولا يجوز روايته راسا أو يتوقف  
فيه لاحتمال المصدق والكذب كسائر الأخبار المحتملة للتصدق  
والكذب وهو ما لم يوجد منهم نص على صحة ولا على ضعفه وأعلم أن اتفاق  
الحفاظ على صحة الحديث لو ضعفوا على ضعفه لا يضر به ظاهره وقبول قولهم سواء على أن  
صاحب البيت ادري بأية ولا يعارض قولهم قول غيرهم فيها كان لوصفها مفسرا  
كان أو متكلما فإنه لا عبرة بقول من لم يقرب في فن الأسانيد في باب صحة الأحاديث  
وسننها أو وضعها عند وجوب أقوال المهرة فيه قواما إذا اختلفوا فيما بينهم فلا بأس  
بالاختلاف فيما بين جماعات الحديث في هذا الباب غير قليل فتعذر ذلك يطلب



وكذا اختلافهم في حكاية صلوات الله على النبي صلى الله عليه وآله في حكاية تطوعات ليلتي  
 العيدين ويوم العيدين وليلة النصف من شعبان وغيرها أو حكاية تطوعات أيام الأسبوع  
 ولياليها مما هي مذكرة في حكاية العلوم وقوت القلوب وغذية الطالبين وغيرها من كتب  
 الأصولية فإن منهم من حكم بصحتها كبعض الأصولية ومنهم من حكم بضعفها ومنهم من حكم  
 بوضعها وإنما هو الواقع على قول هو لا يحكم قطعا بضعفها كما بسطه ابن حجر المكي في  
 رسالته للإيضاح والبيان لما جاء في ليلة النصف من شعبان على التقاري المكي في كتاب  
 الموضوعات وابن حريج في لطائف المعارف ومن هذا القبيل حكاية صلوات الرغائب  
 وحكاية صيام أيام مخصوصة من حجب كما بسطه ابن حجر المكي في رسالته بتبيين  
 الحجب فيما مر في فضل موجب منحة الزين العراقي في تحرير حكاية إحياء العلوم وكذا  
 اختلافهم في حكاية تقدير المهر بشت ودرهم فمن حكم بصحتها ومن حكم بضعفها والنظر  
 الذي يحكم باعتبار قول ضعفا يخرجها عن حيز الاستناد بها على أمر تفصيله  
 وكذا اختلافهم في حكاية إحياء الولد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وإحياء أمه آية  
 منهم من حكم بوضعها ومنهم من حكم بصحتها أو يخرج بعضها عن النظر مدتنا على أن  
 القولين اثنين قول ضعفا كما قال السيوطي في رسالته التعظيم والمنتهى أن الجواب رسول الله  
 في منحة حصل ما تقدم في حكاية إحياء أن الذين حكموا بوضعها من الآية للدارقطني  
 وابن حزم وابن فاضل بن الجوزي وابن حبان الذين حكموا بضعفها فقط غير موضوع  
 ابن شاهين والخطيب ابن عساكر السهمي القرطبي والحبش نقشب وابن سيد الناس  
 قد نظرنا فوجدنا العلة التي على وجه المعرفة الأولى كلها غير مؤثرة فلذلك لم نرجحنا قول  
 المعرفة الثانية انتهى وهذا البحث كثير للدرع والمطالع من كبار العلماء وأرباب النصوص  
 فمنهم من نصر على عدم نجاة الولد من كالبسطة على التقاري في شرح الفقه الأكبر في  
 رسالة مستقلة لأرباب هيم المحلى في رسالة مستقلة لا يشهد له الظاهر جازم

وغيره وهو من شهد لها بالانجاء واشتد ذلك بطرق كثيرة كالسيوطي فان في  
هذه المسألة سبع رسائل بسط الكلام فيها بما لا مزيد عليه والاسلوب في هذا الباب هو  
التوقف والحد والحذر من التكلم ما يوزن في حق المصطفى صلى الله عليه وسلم وكذا  
اختلافهم في حديث قصة الملكين السجويين بيابل عاروت وماروت فان منهم من  
يحكم عليها بالوضع او بالضعف والواقف على طرقها مع ما لها وما عليها يحكم بالثبوت  
كما بسطه ابن حجر العسقلاني في المكات الشاف في تخريج احاديث الكشاف والسيوطي في  
تفسير الدر المنثور ورسالت في اخبار الملائكة المسماة بالجبائلك وكذا اختلافهم  
في حديث قراءة الامام قراءة له التي استندت بها الخفية في اسقاط القراءة عن  
الموترفان منهم من قال انها بجميع طرقها ضعيفة ضعفا اخرها عن حيز الاحتجاج  
بها ومنهم من حكم بكون بعض طرقها حسنة بل صحيحة ولذا هو الواقف على اقوال  
هؤلاء وهو لا يحكم باعتبار القول الاخير على ما بسطه ابن الهمام في فتح القدير  
العيني في البناية شرح الهداية وفي عدة القاري شرح صحيح البخاري وكذا اختلافهم  
في حديث اقلتين واحاديث القراءة خلف الامام الروية من طريق محمد  
ابن اسحق صاحب المغازي فمنهم من حكم بغيرها مطلقا فنظر الى اقوال المجرح النجاشي  
من الامة في ابن اسحق ومنهم من حكم بحسنها ومنهم من حكم بصحتها فنظر الى قول  
الامة العدلين في ابن اسحق والمأهر الذي لوقى خطا من الانصاف والظهور هو  
ان قول حسنها هو الاحكام وكذا اختلافهم في حديث حجرة رداء الشمس للنبي  
صلى الله عليه وسلم بعد غروبها في غمرة خيبر فان منهم من حكم بوضعها كالبجور  
وابن تيمية واخرون بما المبالغة فيهم من حكم بصحتها او حسنها وهو الذي اختلفت  
عند الواقف على كلام الفريقين ولذا هو المنتقم لادب الطرفين كما بسطه السيوطي في  
الكل المصنوعة في الاحاديث الموضوعة وعلى القاري والشهابي نحوها في غيرهما

شرح الشفا في حقوق المصطفى و كذا اختلافه في حديث واقر اى الامام فانتموا  
 المروى في اسنن من طريق ابى موسى الاشعري وابى هريرة فان البيهقي نقل عن ابن معين ابى جعفر  
 وابى داود وغيرهم تضعيفه واختار مسلم في صحيحه وابن خزيمة في صحيحه وقد اخطأ من  
 ادعى اتفاق الحفاظ على ضعفه وقد اثبت اهل النظر والتزجيم بعد التامل في اقوال  
 المصححين المضعفين ان يعصبه هو الراى المتين كما بسطه ابن الهمام والحق وغيرهما  
 وقس على ما ذكرنا من الامثلة بطريق التزجيم ما عدلها من الاحاديث التي اختلفوا  
 في وضعها وحسنها وضعها وفسادها ان يكون صاحب حد القولين يتسلا  
 في التفسير والتعريف والاخر متقها ومفتشاهما بالتحقيق والتفكير فمخرج قول غير  
 المتساهل على قول المتساهل كالحاكم صاحب المستدرک فانهم ياجزم من نصوص على  
 انه لا اعتماد على يعصبه وقد نص ابو عبد الله الذهبي المستدرک وقد نقد على الحاكم  
 في مواضع كثيرة وهو من اهل التقديرات عند اباب الحديد فان كان حديث يعصبه  
 الحاكم وامثاله وضعفه الذهبي امثاله يقبل قول الاخرين ولا يلتفت الى قول الاولين  
 وفسادها ان يكون صاحب حد القولين من المبايعين في الجرح والاعتراف متوسطا معتدلا  
 في القدر فحين جرح قول غير المشدد على قول المشدد ويقبل يعصبه المتوسط وتحسينه دون  
 تضعيف المشدد وحكم وضعه كما قال ابن حجر في نكتته على مقدمة ابن الصلاح صاحب  
 ابن مندة عن الباءرجى ان النسائي يخرج احاديث من الجرح على تركه فانه اراها ذلك  
 اجما عا خاصا وذلك ان كل طبقة من النقاد لا تخلو من متشدد ومتوسط فمن الاولى  
 شعبة وسفيان الثوري وشعبة اشدد منه ومن الثانية يعصبه القطان وعبد الرحمن  
 ابن مهدي ويعصبه اشدد منه ومن الثالثة يعصبه ابن معين واحمد بن حنبل ويعصبه اشدد  
 من احمد ومن الرابعة ابو حاتم والبخاري وابو حاتم اشدد من فقال النسائي لا يترك  
 الرجل عندي حق يمتنع الجميع على تركه فاما اذا وثقه ابن مهدي وضعفه يعصبه القطان



مثلاً فانه لا يتردد على احد من تشدد في حقن دماء المسلمين وهذا اجل من ان يرضى من ان  
 شرط للنسائي اخذ وانه يروي عن لا يروي عن صاحب المكتبة تحت ليس يصحرونها  
 ان يكون صاحب حمل القولين من التشدد في حقن دماء المسلمين والضعف كان الجوزي التفتية  
 والجيد الفيروز آبادي مثل من سفل السعادة والجوزقاني واما الهمة والاخر من الجوزي  
 المنقحين كان من حجاز استقلال وشيخه العراقي والسيوطي اشباههم في حرج قول لاخرين  
 على لاولين ولا يبادر الى الحكم بالضعف والوضع في حرج حكم الاولين فقد توجه السيوطي  
 الى كتاب الموضوعات لابن الجوزي فخصصه وتعقب عليه في مواضع تشدد لا ووافق  
 في مواضع توسطه فحقن يطالع موضوعات ابن الجوزي يجب عليه ان يطالع ذلك  
 للمصنوعة في الاحاديث الموضوعات المستفيضة فاحفظ هذا كله فقهة الحافظة ينفعك  
 في الدنيا والاخرة فقلت زلت اقدام علماء عصرنا وكثير من من سبقنا في تقليد  
 باحدى الطائفتين من الطائفة المستندة وللتساهل فصح الخبر اضعفة  
 وحكم بوضع اخبار حسنة او صحيحة وان احمد الله جل جلاله واشكره شكرا  
 متتاليا على ان وفقني للوقوف على جميع المباحث الفقهية والحد يثية ورتقي فظ  
 وسيعا وفهم ما رعا فقلت بعل المترجم في ما بين اقوالهم المتفرقة ونجاني من بلية  
 تقليد المستندين والمتساهلين تقليدا جاهلا واختيارا حيا احد الطائفتين  
 من دون تبصر ففكر اختيارا كاسد الاقول هذا تكلمة فخر بل تعد ثابته الرب  
 وشكره ولرب على من من محقة لا قد على عدوها ونعمت كثره لا يمكن من حصرها  
 فشكرى هو العجز عن ادع شكرها وارجو من دني دواها وذخرها ولا يحل  
 سر اية الموضوع للعالم بحاله اي من يعلم خيرا ما لفظه كونه موضوعا في  
 اي معنى كان اي سواء كان في الاحكام او في الترغيب والترهيب او غير  
 ذلك الا مقترنا ببيان الوضع وكذا لا يحل نقله ولا ذكره في مجالس الوفا

فغير ما لا يقر بانذكره في موضع يعرف بالوضع باقرار واضعها مرصحا او حكما  
وهو المراد بقول ابن الصلاح او ما يتنزل منزلة اقراره قال السجلى في رسالته لاكتشاف  
عمن رمى بوضع الحديث الذي يتنزل منزلة اقراره كان يحدث بحديث عن غير  
نفسه سأل عن مولد نفسه فيذكر تاريخا يعلم وفاة الشيخ قبله ولا يوجد في الحديث  
الاخذة فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترف بوقت مولده لا ينزل منزلة اقراره بالوضع لان  
ذلك الحديث لا يعرف الاخذة في الشيخ ولا يعرف الا برواية هذا الحديث الذي حدث به  
انتهى وفي الاقرار لا بد من قيق العيد قد ذكر في ما في هذا النوع اقرار الراوى بالوضع هذا  
كأن في ذلك لا يكتفى ليس بقاطع في كونه موضوعا يجوز ان يكذب في هذا الاقرار بعينه  
انتهى قال الحافظ ابن حجر فهو من بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا وليس ذلك  
مرادوا وانما نفى القطع بذلك ولا يلزم من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالنظر  
العالم هو ههنا كذلك ولو لا ذلك لما ساء قتل المقر بالقتل ولا رجم المعتز بالان  
لاحتمال ان يكونا كافيين فيما اعترف به انتهى اوركاكة الفاظه بحيث يعلم  
العارف باللسان ان مثله لا يصدر عن فصيح اللسان فضلا عن ان يكون كلام النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ابن دقيق السيل كثير ما يحكمون بذلك باعتبار امور ترجع  
الى المروى والفاظ الحديث وما اصله يرجع الى انه حصلت لهم لكثرة محولة الفاظ  
النبي صلى الله عليه وسلم هيأة نفسانية ومملكة قوية يعرفون بها ما يجوز ان يكون  
من الفاظ النبوة وما لا يجوز انتهى **شرح** ان المصنف لو لم يذكر في الفاظ الحديث  
على ذكر امر كاكة كان اولى فانه قد تكون القرينة على الوضع ركافة المعنى دون اللفظ  
كان يكون مفاده مخالفا للعقل ضرورة او استدلالا ولا يقبل تاويله بحال نحو الاحبا  
عنه الجمع بين الضدين وعن نفى الصانع وقدم الاجسام وما اشبه ذلك لانه لا يجوز  
ان يهدى الشارع بما ينافي مقتضى العقل فلذا قال ابن الجوزي كل حديث رآته مخالفا

الفعل أو تناقضه الأصول فاعلم أنه موضع فلا تكلم به بمقتضى إني لا أقدر برؤيته ولا  
 تنظر في خبرهم وكذا إذا كان ما يدعيه الحسن في المشاهدة لو كان حديثنا الحسن للكتاب  
 والسنة للتواتر أو الإجماع حيث لا يقبل شيئاً من ذلك التاويل ويتضمن الافتراض  
 بالوعيد الشديد على الأمر اليسير وبالوعد العظيم على الفعل اليسير هذا لا خبير  
 كثير موجه في حديث القصاص والحرقة كذا في فتح المعيت هكذا كل من القائلين  
 في الروي وقد يشهد حال الراوي بوضعه كما سنده الحاكم عن سيف بن عمرو التميمي  
 قال كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من عند الكتاب يسكن فقال مالك قال  
 ضربي المعلم فقال لا خير فيهم اليوم حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً معلوماً  
 غراركم أقالهم رحمة لليتيم وأغلقهم على المسكين ومن ذلك أنه قيل يوماً لما من  
 ابن أحد اليهودي أحد المشهورين بالوضع الأتري إلى الشافعي من تبعه بخبر ما من فقال  
 حدثنا أحمد بن عبد الله نا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعاً يكون في أمتي  
 رجل يقال له محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس يكون في أمتي رجل يقال  
 له أبو حنيفة هو سراج أمتي ومن ذلك أنه قيل يوماً لمحمد بن عكاشة الأكرماني  
 إن قوماً يرفعون أيديهم في الركوع وفي السرايع منه فقال حدثنا المسيبي وأضر  
 نا ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس مرفوعاً من رفع يديه في الركوع  
 فلا صلوة له كذا في تنزيه الراوي وكسب بعضه موضع حديث رفع اليدين إلى  
 ما من اليهودي أو بالوقوف على غلطه أي يعرف الوضع بالوقوف  
 على غلط الراوي كما وقع لثابت بن موسى لراي هذا في حديث من  
 كثرت صلاته بالليل حسن جهره بالنهار قيل كان شيناً يحسد  
 الأحاديث باسنادها في جماعة قد دخل رجل حسن الوجه كان متعبداً  
 بكثير الصلوة لا فقال الشين في أثناء حديثه من كثرت الركوع



نا الحسن بن علي بن راشد نا شريك به **وقال** العدة في ضاع انتهى **تخرج** بسند  
 الى الخطيب قال ثبانا طحا النفاي انبا ابو يعلى الحسن بن علي بن عبد الله بن محمد بن  
 الفضل بن نا محمد بن مالك بن الحسن السعدي نا صهبة بن الحسين الحرثي نا محمد  
 ابن ضلي بن ريجل بن جميل نا ابي نا ابو العتاهية الشاعري نا الاعمش به **وقال** محمد  
 ابن ضراره ابو لهيب نا انتهى **تخرج** بسنده الى كاكور نا انتقال نا ابو الحسن احمد  
 ابن ابي عثمان الزاهد نا محمد بن المنذر الهروي نا كئيد بن عبد الله الكوفي نا انتهى  
 به **وتسند** الى ابي الحسين بن المهدي بالله انتقال في فوائده انبا نا ابو سعد سميل  
 ابن احمد الجرجاني نا ابو بكر محمد بن احمد بن حفص بن عبيد الله الديلمي نا محمد  
 ابن عبد الرحمن الديلمي نا حدثنا حكامة بنت عثمان بن دينار نا ابي عن اخيه  
 مالك بن دينار عن انس مرفوعا بعثله **وقال** حكامة تروي عن ابيها ابو طيل انتهى  
**وذكر** السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعة ان هذا الحديث **تخرج**  
 ابن ماجه **تخرج** البيهقي في شعب لايمان من طريق ثابت به **تخرج** قال البيهقي انبا نا  
 ابو عثمان عمرو بن عبد الله البصري قال سمعت الفضل بن محمد البيهقي يقول لثابت  
 ابن الاصبهاني عن هذا الحديث فقال يا بني كومن اشياء سمعوا هو كلاء لم اسمع  
 انا فان سمعتنا حديثا واحدا لا قبل **وقال** البيهقي ايضا انبا نا ابو عبد الله الحافظ  
 انبا نا ابو عمرو بن السماك نا محمد بن عبد الرحمن بن كامل قال قلت لمحمد بن عبد الله  
 ابن نعيم ما تقول في ثابت بن موسى قال شيخنا في السلام ودين وصلاح وعبادة قلت  
 ما تقول في هذا الحديث قال غلط من الشيخ واما غيره في فلا يقيم عليه انتهى في  
**قال** القاضي في مسند القشربا تروي هذا الحديث من الحفاظ جماعة وما طعن  
 احد منهم في سنده ولا في مسنده قد انكر بعض الحفاظ **وتسند** نا ابو الحسن المازني  
 من حديث ابي القاسم الرازي نا **قال** نه من كلام شريك بن عبد الله وتسبب الشبهة

فیہ الی ثابت بن موسیٰ الصہبانی نبیانا ابو بکر محمد بن القاضی احمد بن ابیانی محمد بن عبد  
 الاحکام قال دخل ثلاث بن موسیٰ الزاهد علی شریک بن عبد اللہ القاضی المستمل  
 بن یدید وشریک یقول حدثنا الاعمش عن ابی سفیان عن جابر قال قال رسول اللہ  
 صلی اللہ علیہ وسلم لو یدکر الماتن فلما انظر الی ثابت بن موسیٰ قال من کثرت صلاتہ  
 باللیل حسن جمہ بالہا روا تا المراجید لای ثابت بن موسیٰ لہذا وردہ و قد وثق ثابت  
 ابن موسیٰ انہ زعمی ہذا الحدیث مرفوعاً بهذا الاسناد فکان ثابت یحدث بہ  
 عن شریک عن الاعمش عن ابی سفیان عن جابر و لیس لہذا الحدیث اصل الا من  
 ہذا الوجه عن قوم من المجروحین مرفوعاً من ثابت بن موسیٰ وروا عن شریک  
 و قد زعمی لنا ہذا الحدیث من طریق کثیرة وعن ثقات عن غیث ثابت بن موسیٰ عن  
 خاتمہ شریک و قد لای ما اخبرنا ابن احمد بن الحسن بن المغیرانی حدثنا ابو منصور  
 محمد بن احمد بن القاسم المقرئ لا صہبانی انہما ابو بکر محمد بن عدی بن علی بن ذر بن النضر  
 اللدیقی حدثنا القاضی احمد بن موسیٰ بن اسحق بن القاسم بن الخضر بن اصر الخضر  
 حدثنا اسحق بن ابراہیم و احمد بن علی البخاری محمد بن علی بن الریبع و ابن عبد السلام  
 قالوا حدثنا عبد الرزاق عن سفیان الثوری و ابن جریر عن ابی الزید عن جابر قال قال  
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من کثرت صلاتہ باللیل حسن جمہ بالہا روا خبرنا احمد  
 ابن الحسن بن الحسن الشہیدانی حدثنا ابو محمد عبد اللہ ابن علی بصیل قال انبانا  
 ابو الحسن محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن جمیع القسانی حدثنا احمد بن محمد بن سعید  
 ابو العباس الرقی حدثنا ابو الحسن محمد بن ہشام بن الولید حدثنا جابر بن المغلس  
 عن کثیر بن سلیم عن انس قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من کثرت صلاتہ باللیل  
 حسن جمہ بالہا روا خبرنا ابو عبد الرحمن محمد بن الحسن الشہیدانی انہما ابو عمر و بن حطر  
 حدثنا محمد بن عبد السلام البصری حدثنا عبد اللہ ابن شہرۃ حدثنا شریک عن الاعمش

قال السلمي وانبأنا ابو عمرو بن مطر حدثنا عمر بن اسحق بن ابراهيم الشاذلي وانبأنا احمد بن  
 اسمعيل بن شكام الحراني حدثنا سعيد بن سعد بن حفص حدثنا شريك عن الاعمش  
**قال** السلمي وانبأنا ابو عمرو بن مطر حدثنا محمد بن احمد بن رسول البصري حدثنا  
 حدثنا شريك عن الاعمش **قال** السلمي وانبأنا ابو الوليد الفقيه وابو عمرو بن حمد  
 وابوبكر الرازي قالوا وانبأنا الحسين بن سفیان حدثنا عبد الحميد بن محمد  
 حدثنا شريك عن الاعمش **قال** السلمي وانبأنا الحجازي حدثنا الحسين بن صفار قال حدثنا  
 العباس بن عمران ان عيسى بن نقاض حدثنا محمد بن مزاحم حدثنا موسى بن علي  
 حدثنا شريك عن الاعمش **قال** السلمي وانبأنا ابن ابي عثمان الرازي حدثنا محمد  
 ابن منبذ الهروي حدثنا كثير بن عبد الله بن كثير حدثنا شريك عن الاعمش  
**قال** السلمي وانبأنا اسحق بن زفران الفقيه حدثنا جعفر بن حسين بن حفص  
 عن الثوري عن الاعمش عن ابي سفیان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار أخبرنا ابو عبد الله محمد بن منصور  
 النخعي وانبأنا الحسن بن موسى الطبري وانبأنا احمد بن عبد الرحمن الرقي حدثنا  
 ابو مطيع محمد بن داود الميمني حدثنا علي بن الحسن الحنكلي حدثنا جابر بن عبد  
 عن الاعمش عن ابي سفیان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت  
 صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار حدثنا ابو حازم محمد بن الحسين بن محمد بن خلف  
 ابن الفراء البغدادي املاء من كتابه حدثنا احمد بن محمد بن غالب الفقيه  
 حدثنا ابو صخر محمد بن مازن بن الحسن حدثنا ابو الحسين صمصمة بن  
 الحسن الرقي حدثنا جابر بن محمد بن جعفر محمد بن صرام بن ركانة بن جميل  
 حدثنا ابي حدثنا ابو اعين اسمعيل بن القاسم الشاعر حدثنا سليمان بن محمد  
 الاعمش عن ابي سفیان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت

صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار انتهى ما اورد القضاة في الحديث انس طريق آخر  
 اخرجه ابن عساکر في تاريخه انبانا ابو القاسم النسبى غير عن ابى على الا هو ان  
 انبانا الا مينا بن نصر احمد بن محمد بن العجل حدثنا ابو الحسن على بن ابراهيم المعروف  
 بفلان الكرجى حدثنا على بن محمد بن عامر حدثنا ميمون بن احمد بن عمار بن نصير  
 السلمي بن اخي هشام بن عمار الدمشقى حدثنا نصر بن منصور الطرسوسى  
 حدثنا يحيى بن ايوب حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد الطويل عن انس قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلاته حسن وجهه بالنهار والله اعلم  
 انتهى كلام السيوطى وقال السيوطى ايضا في مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه  
 عند ذكر هذا الحديث بعد نقل كلام ابن الجوزى وابيه قى قد تواردت اقوال  
 الائمة على ان هذا الحديث موضوع على سبيل الغلط لا التعذر خالفوه القضاة  
 في مسند الشهاب فقال الى شوته وقد سقت كلامه في اللآلى المصنوعة انتهى  
**وقال** الحافظ ابن حجر في الكاف الشافى في تخرىج احاديث الكشاف الفقه الائمة  
 الحديث ابن عدى والدارقطنى والعميل وابن ماجة ولكاه على انه من قول مغربى  
 قاله لثابت لما دخل عليه اوجر صاحب مسند الشهاب عن رواية عبد الرزاق عن  
 الثورى وابن جريج عن ابي الزبير عن جابر وهو موضوع على هذا الاسناد وكذا من  
 رواية الحسين بن جعفر عن الثورى عن الاعمش عن ابى سفيان عن جابر وامر  
 فيه كذاى ومن طرق اخرى اهية قال ابن طاهر ظن القضاة ان الحديث صحيح  
 لكثرة طرقه وعن عدول لانه لو يكن حافظا فله طريق اخر من رواية جابر  
 اخرجه ابن جميع في مجمعه من حديث انس بن الجوزى من وجه آخر عن قهوط  
 ايضا من الوجهين انتهى كلامه والواضعون للحديث اصناف اى  
 انواع واصناف قال البرهان الحلبى في مقدمة مسالمة الكشف الحثيث عن



روى في وضع الحديث ليعلم ان الوضائع من اصناف قد قسمها ابو الفرج بن الجوزي  
 سبعة اقسام وذلك بحسب الامر الحامل له على الوضع فضرر يعلو له امتصاص  
 لمن هم كالحطابية من الرافضة وتقوم من السالمية وضرر يتقرجون به الى بعض  
 الخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فصولهم كصيات بن ابراهيم حيث وضع للمهدي  
 الخليفة في حديثه السابق الا في فصل او خفت فخرافيه او جاح وكان المهدي  
 اذا كان يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وامر بذيبحها وقال انا حمله على ذاك في ضرر  
 كالوايتكسبون بذلك ويرزقون به في قصصهم كابي سعد المدايني وضرر  
 امتحان باولادهم او وراقين لهم فوضعوا لهم احاديث ودسوها عليهم فحدثوا  
 بها من غير ان يشعروا كصديق الله بن محمد بن ربيعة القدامي بضم القاف وتختف  
 الدال المهملة نسبة الى جده الاعلى قدامة المصيصي هذا الضرب ثالث عليهم  
 في ذلك اذا روي عن اولئك هم ليسوا بحجة وان كانوا اعدا لا لانهم لم يروا السائقين  
 وضرر يلجئون الى قامة دليل على ما افتوا بآثارهم فيضعون قتلى شيخنا العرلي  
 كما نقل عن ابي الخطاب بن دحيث ثبت عنه انه انتهى وقد حدثني مشايخي الحفاظ  
 الثلاثة ابو حفص البلقيني وابن الملقن العراقي منتقدين كل بالقاهرة بان ابا الخطاب  
 ابن حمية المذكور وضع حديثا في قصص صليحة المغرب ولم يحجز احد منهم بذلك  
 وهذا العواد كره فيهم لانه لم يحجز احد منهم فيه بذلك وقد تكلم فيه بسبب آخر  
 وهو الماحل حزم عن ذلك ولا ذكر في ترجمته ذلك وكان ينبغي ان يفي هذا العرلي  
 ان يمثل بغيا بن دحية لكونه ما ثبت عن ذلك فقد قالوا مثل ذلك في ترجمة  
 عبد العزيز بن الحارث التميمي كذبني من روى عنه الحنابلة واكابرا المطبعة كما ذكر في  
 ترجمته وضرر يقلبون سلاسل الحديث ليستغربوا في رتب سماعهم وهذا الضرب  
 لو اذكر منهم الا قليلا وان كان وضع السند كوضع الملقن لانه اخف منه فتدبر ويتبين

بذلك لترغب الناس في افعال الخير بزعمهم وهم مفسدون الى الزهد وهم اعظم  
 الناس ضررا الا أنهم يحسنون بذلك ويؤنسونه والناس يثقون بهم ويكرهون  
 اليهم السبوا اليه من هذه الصلاح فيقتلونها عنهم انتهى كلام احبابي  
 واعظم ضررا من انقلب الى الزهد فوضع الاحاديث في الاحكام  
 او في الترغيب والترهيب احتسابا اي طلبا للحسنة والقواب في زعمهم اما  
 تجهلهم عن حرمة الوضع كونه من كبر الكبار واما الزعم الباطل ان المصنف انما  
 هو الكذاب على رسول الله الذي يضر بشروه ودينه لا الكذاب الذي انصرت له  
 تزويج امرئ به ومن وضع هؤلاء الزهاد المجهلة البطلة احاديث الصلوات  
 المخصوصة كل احاديث صلوة الرغائب وغيرها في شهر رجب احاديث صلوة  
 النصف من شعبان واحاديث صيام الايام المخصوصة من حيث احاديث ما رواه  
 ايام الاسبوع ويلايها ونحو ذلك على ما ذكرها الامام الغزالي في احياء العلوم والبطا  
 الملكي في قوت القلوب غوث الاقطاب الجليل في غنية الطالبين وغيرهم  
 من الف في الاوراد والوظائف فان هذه الاحاديث كلها من وضع الزهاد المجهلة  
 فنقلها جمع من كبار الصوفية بحسن ظنهم بهم وقد وفق الله حملا آثاره بنبيه ونقادها  
 حبيب التمييز الخليل من الطيب فصوا على وضعها واختلافها والمعتبر هذا  
 الباب هو قولهم لا قول غيرهم وان فاق عليهم زهدا وورا عاوجت مرتبة تقوى  
 ولاية فوضعت الزنادقة ايضا هو بفتح الزاء المجمة وكسر الدال المهملة  
 جمع من يدق بكسر هاء وسكان النون بينهما وهم الذين اكدوا الدين وقصدوا  
 تحريم الشئ للثنين جملة احاديث وضعوها في باب تجسم الحق جل جلاله و  
 تشبيهه بالمحدثات وكالاحاديث في بطلان صفات الله جل جلاله وغير ذلك على ما ذكرنا  
 من الجوزي في كتاب الموضوعات وفيه هذه الفرقة من الموضعات شابتها اليهم

والانصار كحديث قصيدوا تحريبا لكتب السماوية وحرفوها تحريفهم ضمت اى قامت  
 واستعدت جهابذة الحديث بفتح الجيم جمع جهيد بفتح الجيم وسكون  
 الهاء وكسر الباء الموحدة آخره ذال محجمة بمعنى الحافق للماهر بكشف عولها  
 بفتح العين المهملة بمعنى العيب ومحوها اى تلك الاخبار الموضوعة والحمد لله على ما  
 نصرت شريعتنا حبيب وميز بين غث وسمين وفضل بين لباب وقشر ولا دين ثقله ودينه  
 واظهر دينه على الاديان كلها فلم يزل ينظم الشرح على احسن الوجوه غالبا على الشرائع  
 كلها وقد ذهبت الكرامية بفتح الكاف وتشديد الراء للهامة هي غرقة  
 من اهل الضلالة منسوبة الى ابي عبد الله محمد بن كرام النيسابورى والطائفة  
 المبتدعة كبعض الخوارج وبعض الرافض الى جواز وضع الحديث في  
 الترغيب والترهيب ظنا منهم ان المنوع عما هو الوضع على النبي صلى الله عليه  
 وسلم وفيما لم يوجد له اصل في الدين وهذا وضع له واشاعة لما هو من شريعة  
 وهذا القن منهم باطل تدل على بطلانه الفاظ حديث من كذب على محمد اعطى  
 ما من بسطة وهذه اى من الموضوع ما روى عن ابي عصية بكسر العين  
 المهملة نفي جر ابن ابي مسعود بن عبد الله بن عصية الموزى الملقب بالجامع  
 بجمع علومه عديدة آخذ للفقه عن ابي حنيفة وابن ابي ليلى والحديث عن حجاج  
 ابن ابراهيم وغيره والتفسير عن الكلبي وغيره والمغازي عن محمد بن اسحق وغيره  
 مات سنة ثلث وسبعين بعد المائة ومع جلالة كان من الوضاعين حتى قيل  
 انه جامع لكل شئ الا الصدق فقد اسند الكاظم بسنده الى عمار انه قيل له  
 اى شئ من اين لك عن حكيمته عن ابن عباس في فضائل  
 القرآن سورة تسولة وليست تلك الاحاديث عند سائر اصحاب حكيمته  
 فقال اى نوع الى ما ريت الناس قد عرضوا عن القرآن اى ما لا يشك

به تعليمه وتدريسه واشتغلوا بفقهه الى حنيفة احد الائمة الاربعة  
المشهورين النعمان بن ثابت الكوفي ومغازي محمد بن اسحق  
فوضعت هذه الاحاديث في فضائل سورة سورتين من القرآن حسبة  
لكبراء علماء المهلكة اى طلباء الثواب وقد اخطأ المفسرون كابن الحسن علي بن  
احمد الوحدى وابي بكر بن مردويه وابي اسحق الثعلبي الزمخشري ومثول الكشاف  
جاء الله محقق المعتزلة عقيدة الخفوض بها والبيضاوى ومثول النور للتزويل  
في ايدلهم في تفاسيرهم اى ادراجها في تفاسيرهم عند آخر كل سورة لولبتدأ  
وتستدهم خطأ من ذكرها بلا سند بصيغة الجزم كالزحخشري وتبعه البيضاوى غلبا  
الاخرين فانه حرموا قوا اسانيد ما الا من عصم الله مؤلف ذلك  
التزويل حافظ الدين اللسفي مؤلف الكنز في الفقه والنداء وشان كشف الاسرار  
في الاصول وغير ذلك وكذلك الحديث الطويل في فضائل سور القرآن المروي من  
طريق ابى بن كعب فانه موضوع فقد اعترف راوية بالوضع على ما اخرج الخليل  
البغدادى وقيل ان واضعه هو واضع حديث ابن عباس يعني فروع الجامع وان  
ثبتت تفصيل هذا المقام فارجع الى تخرجه احاديث الكشاف لجمال الدين الطبري  
ومختصره لما فظ ابن حجر العسقلان والى حاشية استيلاء المتعلقة بتفسيره  
ومما اودعوا فيها اى من الاحاديث التي درجها المفسرون في تفاسيرهم اجزمهم  
في تفسير سورة النجم واكثرهم في تفسير سورتى الحجر وهى موضوعة ومصنوعة  
انه قال صلى الله عليه وسلم حين قرأ من سورة النجم افرايتهم اللات  
والعزى ومناة الثالثة الاخرى هذه الاسامى اصنام عظيمة كانت تعبدا  
كفاهم مكة وهو اليها اتوا في هذه مقولة قال اى قال بعد لفظ الاخرى في افتاء تلاوته  
تلك الغرائيق العلى ان شدة اعتقهم للترجيح وهو جمع غريب قتل

هذا الحديث في فضائل سور القرآن المروي من طريق ابى بن كعب فانه موضوع فقد اعترف راوية بالوضع على ما اخرج الخليل

الكمال الذي في جوده الحيوان الغرائبي يضم الغنم الغنم فخر النعم قال الجوهري في التفسير  
انه طائر ابيض طويل المنق من طير الماء وقال في نهاية الغريب انه الذكر من طير  
الماء وقال لغريق وغريق وقيل هو الذكر وعن أبي صبرة الاخرابي انه انما يسمى  
بذلك لبياضه واذا وصف به الرجال فواحد هم غريق وغريق بكسر الغين المعجمة  
وتفتح النون يهما وغريق بالضم فيهما وقيل الغريق والغريقه طيور سود في قدر  
البطانتى لمخاض او على يضم العين المهملة جمع العلياء وهو صفة للغريق والاشارة  
تلك لرجعة الى ثلاث والعزى ومناة على ما فيهم الكفار من ان النبي صلى الله  
عليه وسلم مدح الهتهم ولقد اشبعنا اى احسننا واكملنا القول في  
ابطال في باب سجدة التلاوة اى من حاشية المطبعة بمشكلة المصنف  
اعلم ان قصة الغرائبي قد اختلف فيها اختلاف فاحشا فجمها من كمالهم  
الراى في تفسيره انكبيد القاضى عياض في المشفا انكرها و بينوا ضعفها و  
بطلانها وتبرهم الطيبي في حاشية المشكوة السماء بالكاشف عن حقائق السنن  
وعنده من تصاليفه فقال في مقدمة حاشيته ومما اودعوا فيها انه صلى الله عليه  
وسلم ما بلغ في قراءة مناة الثالثة الاخرى القى للشيطان في منية الى ان قال  
تلك الغرائبي العلى وان شفاعتهم للزحى وقد اشبعنا القول في ابطال في باب  
سجدة التلاوة انتهى وصنفه اخذ المصنف كما هو عادته في اختصار كلام الطيبي  
اختصارا مجزا وقال الطيبي في حاشيته في باب سجود القرآن في شرح حديث  
سجد النبي صلى الله عليه وسلم ومن مصنفى المشركين في آخر سورة النجم المذكور  
في الفصل الاول من المشكوة لعل هذه السجدة انما يحصلها الله والله في منقعه  
السوى لا من ان لا ينطق عن الهوى وذكر بيلان قريب من الله والبرقة من اياته الكبر  
وانه ما راع العشر ما طغى شكر الله عن تلك الحقبة العظمى والمشركون لما سمعوا

اسماء طواغيتهم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى سجدوا معه وما يروى من  
اهم سجدوا امامه النبي صلى الله عليه وسلم لابطالهم بقوله تعالى الغرانيق العلى  
وان شفا عنهم لنزعي فقال باطل فاني تصور ذلك امام كيف يدخل هذا بين قوله  
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وبين ان هي الاسماء سميت بها النور  
آياتهم وانزل الله بها من سلطان ان يتبعون بالاظن وما تهوى لانتقل كيف  
وقد دخل همة الانكار على الاستخبار بعد الغاء في قوله اقرئهم المستعصية لانكار  
فعل المشرك والمضى لا يفعلون هؤلاء مشركاء الله فاخبروني باسماء هؤلاء ان كانت  
الجنة وما هي الاسماء سميت بها يخرج متابقة الهوى لاجل حجة ائمتها الله تعالى امام  
نعم الدين الزمري في تفسيره عن محمد بن يحيى بن خنيسانه نقل عن هذه القصة  
فقال ان من وضع الزنادقة وصفت بها كتابها وقال ابو بكر الباقى هذه القصة غير  
ثابتة من جهة النقل ثم اخذ يتكلم في ان رواة هذه القصة طعنون في ذكر الشيخ  
ابو منصور المازندراني في كتاب خصص لاقتفاء الصواب ان قوله تعالى الغرانيق  
العلی من جملة اعيان الشيطان الى وليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين الضعفاء  
ليرتابوا في صحة الدين القوي وحضرة الرضا بربية من مثل هذه الرواية وقال  
بعض حل لتأخير ان هذه الرواية من غرائب ابن الزعري ومن اراد المزيد عليه  
بالتفسير الكبيير فسند كثر في الفعل الثالث من الباب كلاما من نحو هذا الشيخ محمد بن  
النووي في شرح صحيح مسلم اتفق كلامه وقد وفي باوعد به من ذكر كلام النور  
في شتم الفصل الثالث من باب سجود القرآن من المشكوة فنقل هناك عن شتم  
صحيح مسلم للنووي قال القاضي عياض كان سبب سجودهم فيما قال ان مسعود  
انها اول سجدة نزلت فقال القاضي واما ما يرويه الاخباريون والمفسرون ان  
سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله من اللثناء على الهة المشركين في سورة البقرة

فباطل لا يصح فيه شيء لانه حجة النقل ولا من حجة العقل لان مدح الله غير الله كثر لا تقص  
 ليست ذلك الى لسان رسول الله لان يقول الشيطان على لسان رسول لا يصح تسليط  
 الشيطان على ذلك فقد استقصينا الكلام فيه في الفصل الاول انتهى كلام الطيبي  
**وقال** ايضا في خلاصته في اصول الحديث مما اورد هو فيما انصلى الله عليه وسلم لما  
 بلغ في قراءته الى قوله وصلاة الغائبة لا خير في لقي الشيطان في ضحية الى ان قال تلك  
 العرائق العلى ان شفاعتهم لا تقبل قال الامام في تفسيره روى عن محمد بن اسحق  
 ابن خزيمة ان هذه القصة من وضع الزنادقة وطعن فيها البيهقي ايضا وروى الشيخ  
 محي الدين النوري عن القاضي عياض انها باطلة لا تقص عقلا ولا نقلا وذكر ابو عمرو  
 لما تريد انهما من جملة اعيان الشيطان الى اوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين  
 امرقاء الدين ليتناولوا في محبة الدين القويم وقيل انها من معتريات ابن الزعرير  
 انتهى كلامه **وقد** اختصر المصنف في حاشية المشكوك كلام الطيبي في حاشية  
**قال** في شرح الفصل الاول بعد صلى الله عليه وسلم سجد هذا السجدة قبل الوضوء  
 الله في مقبرة السوءة من انه لا ينطق عن الهوى وذكر شان قرينة من الله والراعي  
 آياته الكبرى وانه ما زاغ البصر ما طغى بشكر الله على تلاقى النعمة العظمى والشكر  
 لما سمعوا اسماء طواغيتهم واللات والعزى ومناة سجد وامسوا وما يروى من  
 انه سجد لما مدح النبي صلى الله عليه وسلم ابا طيها فقول باطل من معتريات  
 الزنادقة انتهى كلامه **فصل** ثلث في شرح الفصل الثالث كلام عياض الذي نقله  
 النوري ونقله عنه الطيبي **فظهر** من هذه العبارات ان المصنف قلنا في  
 هذا الباب بالطيبي كما هو عادة في هذه الرسالة وفي حاشية المتعلقة بالمشكوك  
 فانه يخص في حاشية حاشية الطيبي في هذه الرسالة مقدمة حاشية الطيبي  
 وخلاصته تلخيصا مجردا من غير تنقيح وان الطيبي قلنا في هذا الباب الامام

الرأى والقاضى عياض ونحن نذكر ههنا من خرج هذه القصة باسناد  
 ومن حال الى نحو تهكوت ويلها ورج على من نكرها واستبعد ما احقاق الحق وابطال الباطل  
 ايها الناس والعاقل فاعلموا انه **اخرج** عبد بن حميد عن طريق السدي عن  
 ابي صالح قال قام رسول الله فقال المشركون ان ذكر الهتنا نجدي ذكرنا الهنا نجدي فالتقى  
 في منية افرية اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى انهن لم يقرنن احداهن الى  
 وان شفاعتهن لم ترتجى فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول الا اذا تمضى اقر  
 الشيطان في امنية الاية فقال ابن عباس امنية ان يسلم قومك **واخرج** ايضا  
 من طريق يونس عن ابي شهاب حدثني ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ان رسول الله  
 وهو يكفرهم عليهم والتجهم فلما بلغ افرية اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى  
 قال ان شفاعتهن لم ترتجى وسهي سوط الله فخرج المشركون بذلك فقال لما كان  
 ذلك من الشيطان فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا  
 اتى الشيطان في امنية حتى بلغ عذاب يوم عقبيه قل السيوفى في الدار المنشق هذا  
 مرسل صحيح الاسناد انتهى **واخرج** ايضا عن مجاهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فالتقى الشيطان في يوم تلك الكلمات فوجد المسلمون والمشركون جميعا ثم سجدوا لله  
 الشيطان على فيه واحكاماياته **واخرج** ايضا عن عكرمة قال رسول الله ذات  
 يوم افرية اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى اكلتم الذكركم الا تشي تلك  
 اذا قسمه فبيدي فالتقى الشيطان على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا في الغرائق العلى  
 تلك اخلا شفاعتهن لم ترتجى فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى وكو من ملك في السموات  
 لا تنق شفاعتهن شيئا ثم اوحى اليه فخرج عنه وما ارسلنا من قبلك من رسول  
 الى تم له حكيم **واخرج** اللؤلؤ الطبراني وابن مردويه والضياء المقدسي في  
 المختار بسند رجاله ثقات كما قال السيوطي في الدار المنشق من طريق سعيد بن



جبريل عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا يا ربنا ما انتيك بهذا هذا  
 الاخرى تلك الغرائب العلى ان شفاعتهم لترجي فقال جبريل ما انتيك بهذا هذا  
 من الشيطان فانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية واخرج ابن حبيب  
 وابن المنذر وابن ابى حاتم قال السيوى بسند صحيح عن سعيد بن جبريل قال رسول الله  
 بكة النجم فلما بلغ هذا الموضع الثالثة الاخرى قال الشيطان على لسانك تلك  
 الغرائب العلى ان شفاعتهم لترجي قالوا ما ذكرنا لك الهتنا غير قبل اليوم فمجد  
 سبح واخرج جبريل بعد ذلك فقال عرض على ما جئت بك به فلما بلغ تلك  
 الغرائب العلى وان شفاعتهم لترجي قال له جبريل لم ائت بك بهذا هذا من  
 الشيطان فانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية واخرج ابن حاتم عن  
 السدى قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم الى مسجد يصلى فيه بنا هو قرا اذ  
 قال اقرأوا آيات الله والعزى ومناة الثالثة الاخرى فالتقى الشيطان على لسانك  
 الغرائب العلى ان شفاعتهم لترجي حتى اذا بلغ آخر السورة سبح وسجد اصحابه و  
 سبح المشركون ان ذكر الهتهم فلما كبر رفع راسه حلوفا واشتدوا بين قطري فكة حتى  
 اذا جاء جبريل عرض عليه فقرأ دينك الحرفين فقال جبريل معاذا الله ان اكول اقرأ  
 هذا فاشتد عليه فانزل الله وطيب نفسه وما ارسلنا من قبلك الاية واخرج  
 ايضا عن قتادة بن ابى له يصلى عند المقام اذ نصر فالتقى الشيطان على لسانه  
 كلمة فتكلم بها وتعلقها المشركون فقالوا يا ربنا آيات الله والعزى ومناة الثالثة الاخرى  
 فالتقى الشيطان وان شفاعتهم لترجي انها مع الغرائب العلى تحفظها للمشركين اخبرهم  
 الشيطان ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأها فانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية  
 واخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم بسند صحيح على ما قاله السيوطى  
 عن ابى العاتية قال قال المشركون لرسول الله لو ذكرت الهتنا في قولك تعدنا معك

فانه ليس معك الا اراخا للناس ضعفا وهم فقام يصلي فقرأ النجم حتى خالطه الرزق  
 اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى قال تلك الغرائق العلى وشفاعتهن ترجي و  
 مثلها لا تنسى فلما فرغ سجد وسجد المسلمون والمشاركون وبلغ الحشنة ان الناس  
 قد اسلموا فشق ذلك على النبي فانزل الله وما ارسلنا الى قوله عذاب يوم عقيم  
**واخرجوا** ايضا بسنة اخر عن قال نزلت سورة النجم بمكة فقالت قرينة محمد  
 انك تجالس الفقراء والمساكين او ياتيك الناس من فطار الارض فان ذكرت الهتنا  
 نجبرها السناء فقرأ رسول الله سورة النجم فلما اتى على هذه الآية ومناة الثالثة  
 الاخرى القى الشيطان على لسانه هي الغرائق العلى اشفاعتهن ترجي فلما فرغ سجد  
 سجد المسلمون والمشاركون لا ابا اسجد سعيد بن العاص فانه اخذ كفا من تراب مسجد  
 عليها وقال قد ان لابن ابي كبشة ان يذكر الهتنا نجبر فيبلغ ذلك المسلمين الذين  
 كانوا بالحشنة ان قريشا اسلمت فارادوا ان يقبلوا فاشتد على رسول الله وعلى  
 اصحابه ما القى الشيطان على لسانه فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول  
 الاية **واخرجوا** ابن جرير عن النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة انزل  
 عليه في ليلة العرب فجعل يتلى اللات والعزى ويكثر ديدها فسمع أهل مكة  
 يذكر الهتهم فخرجوا بذلك وودقوا يستمعون فلقى الشيطان في تلاوته تلك الغرائق  
 العلى منها الشفاعة ترجي فقرأها كذلك فانزل الله وما ارسلنا الى قوله حكيما  
**واخرجوا** ابن جرير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم فيها هو يصلي اذ انزلت عليه قصته الهة العرب فجعل يتلوها فسمع  
 المشركون فقالوا انا نسمع يذكر الهتنا فدنوا منه فبينما هو يتلوها وهو يقول  
 افترق اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى القى الشيطان في تلك الغرائق  
 العلى منها الشفاعة ترجي فانزل جبريل فتنصها ثورا وما ارسلنا من قبلها

رسول ولا نبى الى قوله حكيم واخرج ابن موهبة عن طريق الكلبي عن ابي صالح  
عن ابن عباس عن طريق ابي بكر الهذلي وايوب عن عكرمة عن ابن عباس عن طريق  
سليمان التيمي عن حماد بن عمار عن ابن عباس ان رسول الله قد راوا النجم  
بمكة فأتى على هذه الآية اقرب القالات والعزى ومناة  
الشاذلة الاخرى فالقى الشيطان على لسانه ادهم القريتين  
العلى فأتى الله وما ارسلنا من قبلك من رسول الاية واخرج  
ابن ابى حاتم عن طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال أتت سوتق والنجم  
وكان المشركون يقولون لو كان هذا الرجل يذكر الهتنا خيرا لقرناه واهلنا ولكن  
لا يذكر من خالف دينه من اليهود والنصارى بمثل الذى يذكر الهتنا من الشتم  
والشر فكان رسول الله قد اشتد ما ناله اصابه من اذاهم وتكذيبهم وحزنه  
ضلالهم فكان يمتحنهم فلما أتى الله سوتق النجم قال اقرب القالات والعزى  
والعزى القى الشيطان عندها كلمات حين ذكر الطواغيت فقال انهم القريتين  
العلى وان شفاعتهم التى تنجح وكان ذلك من سبع الشيطان ففتنه فوعدت هاتى  
الكلمتان في قلب كل مشرك بكلمة وهلت بهما الستمه وتباشر ايهما قالوا ان محمدا  
قد رجع الى دينه الاول ودين قومك فسجد رسول الله وسجد كل من حضر من مسلم  
او مشرك ففشت تلك الكلمة فى الناس اظهرها الله حتى بلغت الحبشة  
فأتى الله وما ارسلنا من قبلك من رسول الاية فلما أذن الله عز وجل من جمع  
الشيطان لقلب المشركين بضلالتهم وعدوهم للمسلمين واشتدوا عليه  
واخرج البهيمى في دلائل النبوة عن موسى بن عقبة مثله بدو عن ذكر ابن شهاب  
والطبراني عن حماد بن عمار عن ابن شهاب عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
انقرطى ومحمد بن قيس بن جابر بن رسول الله في ناد من اهل بيته قرطش كثيرا اهل فتمنى

اليوم شأن ان لا ياتيه من الله شيء فينتفرون فانزل عليه والنجم اذا هوى فقرأها رسول الله  
 حتى بلغ ومناات الثالثة الاخرى التي عليه الشيطان كلمتين تالوا الغرائيق العلى  
 وان شفا عنهم لترجي فوضي قرأ للسورة وسجد وسجد القوم جميعا معه ورضوا  
 بما تكلم به فلما امسى اتاه جبرئيل فعرض عليه السورة فلما بلغ الكلمتين قتال  
 ما جئت بك بهاتين الكلمتين فقال رسول الله افتريت على الله وقلت عزير  
 فواحي الله اليه وان كادوا ليقتلوا ذلك عن الذي اوحينا اليك الى قوله نصيرا  
 فما نزل معهم ما مهموما من شأن الكلمتين حتى قتلوا وما اودنا من قبل الله  
 الاية فعزى وطابت نفسه هذا ما اورد السيوحي في البلد المنسوب وفي المكان  
 الشاف في تخرجه احاديث الكشاف للحافظ ابن حجر استقلان حديث تالوا الغرائيق  
 العلى اخرج البزار والطبري والطبراني وابو حنيفة من طريق امية بن خالد  
 عن شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير قال لا اعلم الا عن ابن عباس ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان بمكة فقرأ سورة والنجم حتى انتهى الى قوله تعالى ومناات فلما  
 الاخرى فجرى على لسانه تلك الغرائيق العلى والشفاة منها ترجي قال سمع ذلك  
 مشركوا مكة فسروا بذلك فاستند على رسول الله فانزل الله وما اودنا من  
 قبل الاية ثم اذ في رواية ابن مردويه فلما بلغ آخرها سجد وسجد من المسلمون  
 والمشركون ورواه الطبري من طريق سعيد بن جبير ورسلا واخرج ابن مردويه من  
 طريق ابي عاصم النبيل عن عثمان بن الاسود عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه  
 هذا الاصح طرق الحديث قال البزار تفرد به بصل امية بن خالد عن شعبة وغيره يرويه  
 ورسلا واخرج الطبري وابن مردويه من وجه اخر عن ابن عباس هو من طريق  
 العوفي عن جده عطية عنه واخرج الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي قتالوا  
 والى العالمية فهذا مراسيل قوي بعضها بعضها اصل القصص في العجى بالفظان النبي

صلى الله عليه وسلم قرأ النجف هو بكه فيجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس  
 قال البزار المعروف في هذا رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وأخرجهما ابن مردويه  
 من طريقه وأخرجه الواقدي من طريق أخرى قلت وفي مجموع ذلك روى علي بن  
 حيث قال إن من ذكرها من المفسرين وغيرهم لو سجدوا أحدا منهم ولا رخصها إلى  
 صحابي إلا رواية البزار قد بين البزار أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكر سوى ما ذكره  
 وقيل من الضعفاء فيه مع وقوع الشك قلت أما الضعف فلا ضعف فيه أصلا  
 فإن الجمع ثقات وأما الشك في قد يدعي تأثيره لو كان فردا غيرهما لكن غاية  
 انصافهم من هذا هو حجة عند عاصم غير ممن يقبل مرسل الثقة وعند من يرح  
 المرسل هو حجة إذا اعتقد وإنما يقصد بكثرة المتابعات مع ثقة رجالها وأما  
 طعن فيه باختلاف الألفاظ فلا تأثير للروايات الضعيفة الواهية في الرواية  
 القوية فيعتمد من القصة على الصحيحة فيعتمد على الرواية السابقة وليس فيها ولا فيما  
 تابعها اضطراب وإنما هو في غيرها وأما طعن فيه من جهة المعنى فله أسوأ  
 بكثير من الأحاديث الصحاح التي لا يؤخذ بظاهرها بل يرد بالتأويل المقبول  
 إلى ما يليق بقواعد الدين انتهى كلامه وفي شرح الفقيهة الهنزية المسمى  
 بالمخزومية لابن حجر الهيتمي المكي كثير كلام العلماء في هذه القصة فمن منكر  
 لوقوعها ومبالغ في بطلانها وأنه لا يجوز لأحد القول بها كياض والفخر الرازي وسبقه  
 لفخر ذلك البيهقي وأيدوا بأن البخاري وغيره روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة  
 النجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ويجوز لو يذكر فيها قصة تلك  
 الغرائق وبأن من جوز على بني تميم وثمن كفرها بها من مضع الزنادقة وأما حق  
 خلاف ذلك كله بل لها أصل أصيل فقد خرجها بطرق كثيرة جدا ابن أبي حاتم  
 والطبري وابن المنذر وابن مردويه والبزار وابن اسحق في السيرة وموسى بن عيسى

والغاري وبومشركا بد على ذلك الحافظ ابن كثير وغيره لكن قل ان طرق كلهم موثوقة  
وانه لو رويها مسندة من وجه صحيح انتهى قوله عليه وعلى عياض الحافظ شيخ الاسلام  
ابن حجر باي طرقها كذا في حديث ثلاثة منها رجالها رجال الصحيح وباقيها اما ضعيف  
واما منقطع وبعضها اقرب بوجه الامية بن خالد وهو ثقة مشهور في عصر ابن العربي و  
عياض ان روايتها كلها الا اصل لها ليس في محل اذا لا تمشي على القواعد فان الطرق  
اذا كثرت وتباينت فالحاج اجادل ذلك على ان لها اصلا وقال قد ذكرنا اثبات  
من اسانيدنا على شرط الصحيح وهي بواسطيل يحتملها من يحتمل بالمرسل وكذا  
من لا يحتمل به لا عضاد بعضها ببعض حتى يتعين تاويل ما وقع منها مما يستكثر كقول  
القي الشيطان على لسانه تلك الغرائق العلى فلا يجوز حمل على ظاهر الآية صلى الله  
عليه وسلم يستعمل عليه انه يزيد في القرآن عمدا او سهوا واختلوا في تاويله فاخرج الطبري  
عن قتادة انه اصابت سنة فخرى لسانه ولم يشعر فلما علموا ظهر بطلان ما حكوا به  
اياته وقا عترض بان لا ولاية للشيطان عليه في النوم وتجاب بان هذا لا يثبت للشيطان  
ولاية عليه ما غاية الايمان الشيطان لما رآه اصابته تلك السنة محاكي قرائته  
بعصوات يشبه صوت ثور بين الله الملك اس على لسان رسول بطلان ما وقع من  
الشيطان حتى لا يفر ما حدثت ايت من اجاب بما ينفيد ما ذكرته وهو انه صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ فاتر تصد الشيطان سكنته ونطق بتلك الكلمات  
محاكي لغة النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يسمعه من حذو اية وهم فظنها من قوله  
واشاعوا واستحسن هذا الجواب غير واحد من المحققين كعياض ابن العربي و  
قعيد واهل الجاه عن ابن عباس من تفسيره حتى يتلى بعض الامية في تلاوته وفي ذلك  
اخبار من تعالى بان رسله اذا قالوا قولنا الشيطان فم من قبل نفسه محاكي لشر  
بين الله بطلان ما حكوا به لسان في ان الشيطان نازل في قول نبينا مقالة لان

نبينا قال قد سبق الى هذا المعنى الكلام المجتهد بن جبر الطبري مع جلالته  
 وسعة علمه وشدة ساعده في العلوم تصوره ولا تضاهيها قواما الجواب بان  
 الشيطان اجاء الى التلطف بذلك من غير اختيار ففرغ وديان الشيطان لو قد  
 على ذلك لو يمكن احدا من طاعة اعدائه علق بحفظه ما كان يسمعه منهم من  
 مدح الهتهم بحري على لسانه سهوا فهو افسد مما قبله او بانه قاله توبيخا  
 للكفار فهو بعيد ان رضاه عياض كالباقلا في قتال هذا الجائر مع قهنية تدل على  
 اللام لا سيما والكلام في صلته لو كان جائزا او بانه وصل الى قوله لثالثه لا غير  
 خشوا ان ياتي بذيهم الهتهم فبادر بذلك الكلام وخلطوا بتلوة على عودتهم في  
 لا سمعوا بهذا القر في القرية لسبيل الشيطان لانه الحامل لله عليه في نوع  
 بعد ان يورد بالقران الملائكة وكان منهم من يعبد من اعين انهم من الله فسق  
 ذكرنا كل يريد عليه من قوله انكم الذكركم لانه لا شيء قد سمعوا كل على جميع وقالوا  
 قد عظموا الهتنا ففسخ الله تلك العلة واحكمها بانه فهو بعد ما قبله انتم كلامه هذا  
 كله كلام مشتق من هذه القصة رواية وما وليها ورأيت قول لا خوف التطويل لا ورد  
 ههنا كلام عياض ثم الامام الرازي مع طولها وكثرت الهامها عليها فولا  
 قولنا انها القلة في باب انكار هذه القصة واللباقة فيه وكل ما  
 اورد الاصوليون في كتبهم عند البحث في عدم قبول اخبار الاحاد  
 اذا خافت القر من قوله صلى الله عليه وسلم اذا راوى عني  
 حديث فاعضوه على كتاب الله فان وافقه  
 فاقبلوه وان خالفه فردوه قال الخطابي بفتح الحاء  
 وتشديد الطاء المهملة نسبة الى خطاب احاد جادة وهو من اهل  
 شرح سنن ابى داود المسمى بجمال السنن اسمه محمد وضعت

له  
 بن جبر الطبري  
 مع جلالته  
 وسعة علمه  
 وشدة ساعده  
 في العلوم  
 تصوره  
 ولا تضاهيها  
 قواما  
 الجواب بان  
 الشيطان  
 اجاء الى  
 التلطف  
 بذلك  
 من غير  
 اختيار  
 ففرغ  
 وديان  
 الشيطان  
 لو قد  
 على ذلك  
 لو يمكن  
 احدا من  
 طاعة  
 اعدائه  
 علق  
 بحفظه  
 ما كان  
 يسمعه  
 منهم  
 من  
 مدح  
 الهتهم  
 بحري  
 على  
 لسانه  
 سهوا  
 فهو  
 افسد  
 مما  
 قبله  
 او  
 بانه  
 قاله  
 توبيخا  
 للكفار  
 فهو  
 بعيد  
 ان  
 رضاه  
 عياض  
 كالباقلا  
 في  
 قتال  
 هذا  
 الجائر  
 مع  
 قهنية  
 تدل  
 على  
 اللام  
 لا  
 سيما  
 والكلام  
 في  
 صلته  
 لو  
 كان  
 جائزا  
 او  
 بانه  
 وصل  
 الى  
 قوله  
 لثالثه  
 لا  
 غير  
 خشوا  
 ان  
 ياتي  
 بذيهم  
 الهتهم  
 فبادر  
 بذلك  
 الكلام  
 وخلطوا  
 بتلوة  
 على  
 عودتهم  
 في  
 لا  
 سمعوا  
 بهذا  
 القر  
 في  
 القرية  
 لسبيل  
 الشيطان  
 لانه  
 الحامل  
 لله  
 عليه  
 في  
 نوع  
 بعد  
 ان  
 يورد  
 بالقران  
 الملائكة  
 وكان  
 منهم  
 من  
 يعبد  
 من  
 اعين  
 انهم  
 من  
 الله  
 فسق  
 ذكرنا  
 كل  
 يريد  
 عليه  
 من  
 قوله  
 انكم  
 الذكركم  
 لانه  
 لا  
 شيء  
 قد  
 سمعوا  
 كل  
 على  
 جميع  
 وقالوا  
 قد  
 عظموا  
 الهتنا  
 ففسخ  
 الله  
 تلك  
 العلة  
 واحكمها  
 بانه  
 فهو  
 بعد  
 ما  
 قبله  
 انتم  
 كلامه  
 هذا  
 كله  
 كلام  
 مشتق  
 من  
 هذه  
 القصة  
 رواية  
 وما  
 وليها  
 ورأيت  
 قول  
 لا  
 خوف  
 التطويل  
 لا  
 ورد  
 ههنا  
 كلام  
 عياض  
 ثم  
 الامام  
 الرازي  
 مع  
 طولها  
 وكثرت  
 الهامها  
 عليها  
 فولا  
 قولنا  
 انها  
 القلة  
 في  
 باب  
 انكار  
 هذه  
 القصة  
 واللباقة  
 فيه  
 وكل  
 ما  
 اورد  
 الاصوليون  
 في  
 كتبهم  
 عند  
 البحث  
 في  
 عدم  
 قبول  
 اخبار  
 الاحاد  
 اذا  
 خافت  
 القر  
 من  
 قوله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 اذا  
 راوى  
 عني  
 حديث  
 فاعضوه  
 على  
 كتاب  
 الله  
 فان  
 وافقه  
 فاقبلوه  
 وان  
 خالفه  
 فردوه  
 قال  
 الخطابي  
 بفتح  
 الحاء  
 وتشديد  
 الطاء  
 المهملة  
 نسبة  
 الى  
 خطاب  
 احاد  
 جادة  
 وهو  
 من  
 اهل  
 شرح  
 سنن  
 ابى  
 داود  
 المسمى  
 بجمال  
 السنن  
 اسمه  
 محمد  
 وضعت

الزنادقة للذين متصحم افساد الدين ويبدعه قوله صلى الله عليه  
 وسلم اني اوتيت الكتاب ما يعجل له وهو الوحي لغير المتلو ويروى  
 اوتيت الكتاب ومثله معه وقد اخرج البيهقي في المدخل عن ابي جعفر  
 عن رسول الله انه دعى اليه فسالهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد المنبر فخطب  
 الناس قال ان الحديث سينقضها انا كرهني يوافق القرآن فهو عني ما انا كره عني  
 يخالف القرآن فليس عني **وقال** لغير ورا بادي والصفان وغيرهما لم يثبت في  
 هذا الباب شيء ويروى حديث لا الفين احداكم متكئا على امرئ يستلصق اليه عني  
 الحديث فيقول لا نجد هذا الحكم في القرآن الا اني اوتيت القرآن ومثله معه يروى  
 في هذا المقام ان هذه الاحاديث الصحيحة الدالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم اورد  
 السنة مثل لقارح انه لا يجوز السمن استغفله بالقرآن لاثباتي ذلك الحديث  
 لان صفاد الرب عند الحاقته هو امر لا ريب فيه يوافق حديثه اذا حدثتم شيئا  
 يوافق الحق فخذوا به حدثت به اولوا حديث به اخرج القليل من حديث ابي هريرة  
 فاعلمه بضعف احاديثه اشعث وقال ليس له اسناد صحيح ولا اشعث غير حديث  
 منك وقال يحيى بن معين هذا الحديث وضعت الزنادقة وقال الخطابي لا اصل له  
 اخرج ابن الجوزي في موضوعاته من حديث يزيد بن ربيعة عن ابي الاشعث عن ثوبان  
 مرفوعا قال يزيد مجهول وابو الاشعث لا يروى عن ثوبان انتهى وهو موجود فان  
 يزيد ترجع في ميزان الاعتدال وغيره وقد ضعفه الاكثر وقال ابن عدي المجهول لا  
 باس به بقوله انه مجهول غير مقبول وكذا قوله ان بالاشعث لا يروى عن ثوبان فقد روى حديث  
 فيه التصريح بسماع ابي الاشعث عن ثوبان وما يشهد للحديث المذكور ما اخرج احمد  
 في مسنده عن ابي هريرة مرفوعا لا اعرفن احدا منكم انا عني هو متكئا على امرئ  
 يقول اتلوا على قرا نام اجاء كرهني من خير قلته اولوا قلته فان اقوله ما انا كرهني من



أشرفان لا أقول الشرح وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا لا أعرف ما يحدث أحدكم  
 عن الحديث هو متكفي على الركبة فيقول اقرأ ما قيل من قول حسن فانا قلنا لا نخرج  
 الخليل من حديث مرفوعا إذا حدثتم عن حديثنا فقولوا ولا تنكروا فيه فلهذا  
 وإذا حدثتم عن حديثنا تكلون فلا بدوا بكذا في اللآلئ المصنوعة للسيوطي فظهر من  
 هذا البيان أن الحديث الذي ذكره الأصوليون أن سلم كونه موضوعا للفظ لا يشبه  
 في كونه صحيحا معنى وقد صنف ابن الجوزي في الموضوعات صحاحا  
 ذكر فيها الأحاديث بأسانيد لا وصرح في بعضها بحكم الوضع وفي بعضها أن كنفه على  
 قوله لا يصح ونحوه قال ابن الصلاح أودع فيها كثيرا من الأحاديث  
 الضعيفة مما لا دليل على وضعها ان ذكرنا في الأحاديث  
 الضعيفة عبارة ابن الصلاح في مقدمته ولقد ذكرنا الذي جمع في هذا العصر  
 الموضوعات في نحو مجلدين فادع فيها كثيرا مما لا دليل على وضعها وإنما حقه  
 أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة انتهى ومراعاة بقوله الذي جمع في  
 هذا العصر معاصره أبو الفرج بن الجوزي كما ذكره العراقي في الفتيحة وهو أكثر  
 الإجماع فيه إذ خرج بمطلق الضعيف نحو باب الفرج + أي عن ابن الصلاح بالإجماع  
 باب الفرج قال السيوطي قد سئل لادى قال لادى هي دجاجة ذكر ابن الجوزي في الموضوعات  
 أحاديث حسنة قوية قال ونقل من خط السيوطي أحمد بن أبي محمد قال صنف  
 ابن الجوزي كتاب الموضوعات فأصاب في ذكره أحاديث بشعة مخالفة للعقل والنقل  
 وما لم يصيب فيها ثلاثة الوضع على أحاديث يكلم بعض الناس في حديثها أنها بقوله  
 فلان ضجيت أو ليس بالقوى وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه وكما  
 فيه مخالفة للعقل والنقل ولا معارضة للكتاب لاسته ولا إجماع ولا حجة في نه موضوع  
 سوى كلام الرجل في حديثه التحمل عدوان ومجازفة انتهى فقال غفر الله له

الكتاب بن حجر غالب ما في كتاب بن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة  
 الى ما لا ينتقد قليل جدا اقبال وفيه من الضرب ان يظن ما ليس بموضوع بموضوع  
 عكس الضرب بعينه كذلك كما كذا فيظن فيه ما ليس بصحيح صحيحا اقبال ويتعين  
 الاعتناء بالنقد للكتابين فان الكتابين تساهلوا اعدام الانتفاع بهما الا للعالمة  
 بالفن لانهما من حديث الاو يكون ان يكون قد وقع فيه التساهل قلت قد انقصر  
 هذا الكتاب فقلت لسانه فذكرت منها موضع الحاجة واثبت بالمتون وكلام  
 ابن الجوزي عليها وتعبت كثيرا منها وتلعت كلام الحفاظ في تلك الاحاديث  
 خصوصا في الاسلام في تصانيفه اما اليه تحرفدت الاحاديث المتعقبة في تاليف  
 قد لا ان شجرة الاسلام الف القول للسدد في الذب عن مسند احمد ورواه في اربعة  
 وعشرين حديثا في المسند ورواه ابن الجوزي في الموضوعات واستند حاشيا  
 ومنها حديث في صحيح مسلم وهو ما رواه من طريق ابي عامر القدي عن ابي  
 ابن سعيد عن عبد الله بن رافع عن ابي هريرة قال قال رسول الله ان طالت بك صلاة  
 او شئت ان ترفي قوما يغدون في مخط الله ويرجون في لغنا حديث قال في شجرة الاسلام  
 لوات في الموضوعات على شئ حكم عليه بالوضع وهو اصل صحيح بن غير هذا الحديث  
 وانها الغفلة شديدا في كل كلمة عليه على شئ واحد وتحدث على هذا الكتاب تديلا  
 في الاحاديث التي بقيت في الموضوعات على المسند وهي اربعة عشر مع الكلام عليها شعر  
 للفت ذيل لاهذين الكتابين سميت القول الحسن في الذب عن السنن او حجت فيه مائة  
 وبضعة وعشرين ليست بموضوع منها ما هو في سنن ابي طود وهو طريقة اتحاد  
 منها حديث صلت التسيير ومنها ما هو في جامع الترمذي وهو ثلاثة وعشرين  
 حديثا ومنها ما هو في سنن النسائي وهو حديث واحد ومنها ما هو في سنن  
 ابن ماجة وهو ستة عشر حديثا ومنها ما هو في صحيح البخاري واية حماد في كسر



من الحفظ العزيز وان اختلف النقل عنهم عدل الى الترجيح انتهى وفي غيره باعتماد  
 في جميع ما حكموا بتوقفه قرآن من العجيب ايراد ابن الجوزي في كتابه اعلل المتناهيته  
 في الاحاديث الواحيت كثيرا ما اورد في الموضوعات كما كان في الموضوعات ككتاب من  
 الاحاديث الواحيت بل قد اكثر في تصنيفه الوعظية وما اشبهها من ايراد الموضوع  
 وشبهه انتهى كلام السخاوي والشيخ المحسن بن محمد الصفا في بلد المتلطف  
 في تبين الغلط قال السخاوي ومن اورد بعد ابن الجوزي في الموضوع كراسة  
 الرضى الصفا في اللغوي ذكر فيها احاديث من للشهاب للقضا عي النجود لا فليشي  
 وغيرها كالاربعين لابن ودعان وفضائل العلماء لمحمد بن سرور البلخي والوصية  
 لعل بن ابي طالب خطبة الواع وآداب النبي صلى الله عليه وسلم واحاديث ابي الدنيا  
 الاشبح ونسطور ولعل بن سائر ودينار الحبشي والى حديث ابراهيم ونسب سمعا  
 عن انس فيهما الكثير ايضا من الصحيح والحسن ما فيه ضعف لسيور الجوزي في ايضا  
 كتابه لا باطل كثر فيه من احكامه بالوضع مجر مخالفة الستة قال شيخنا وهو خطأ الا  
 ان يتعدا لجمع وكذا صنف عمر بن بدار الموصلي كتابا سماها الغنى عن الحفظ والكتاب  
 بقوله لم يعبر في هذا الباب عليه فيه ملاحظات كثيرة وان كان له في كل من  
 الهاب مسلف من الاية خصوصا المتقدمين انتهى كلامه قلت ومن هذا القبيل  
 رسالة الشوكا في المسماة بالفوائد المجموعة في احاديث الموضوعات فان فيها احاديثا  
 صحيح وصحاحا فنادرا درجها السوء فهمه فقلبك لا بالمستدين للتساهل في الموضوعات  
 نقل العار الماهر المتوقف في قبول كلامه وتيقن مراد في هذا الباب بل في جميع المسائل  
 الدينية فاني تحت ليفة الحمد يثية والعقوبة اختيارات شنيعة مخالفة لاجماع  
 الامة وعلماء الملل وتحقيقات مخالفة للمعقول والمنقول كما لا يخفى على ما هو  
 الفرع والاصول **الباب الثاني** من ابواب الارادة التي تهت مقاصد

هذه الرسالة عليها في الجرح والتعديل في البياض المتعلقة بها وجوزت  
 ذلك أي الجرح مع كونه متضمنا للفتنة وفتنة مستر المسلم ليندفع إلى غير ذلك من  
 الأمور التي منع التشريع عنها صيغاته للشرعية فانه لو لم يكن ما تميز الصادق من  
 الكاذب لافساق من العادل والمنظ من الضابط واختلفت الأحاديث الصحيحة بالستة  
 وقامت الملاحدة والزنادقة من كل جانب للافساد في الشريعة وهذا من فروع قاعدة  
 الضرورات ينتج المخطورات وهو ما خفي من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جلدكم  
 فاسق ينبغي ان تصيبوا قومها ان تصيبوها على فعلهم زاد عين وان شئت  
 الاطلاع على الصور التي تجوز فيها الفتنة وافتشاء العيب فارجع إلى رسالتنا التي انقلتها  
 باللسان الهندية في ما يتعلق بالفتنة المسماة بنجر الشبان والشبهة عن الكتاب  
 الفقيه وظهر أي بالجرح والتعديل تميز صحيح الحديث وضيفه هو  
 من اضافة الصفة إلى الموصوف كقولهم جامع المسجد فيجب على المتكلم  
 أي من يتكلم في هذين البابين التثبت فيما لا يتلوه من ليس بجرح ولا  
 تعديل من هو مجروح فلا يفتى الفرض من الجرح والتعديل من تميز العجيم من  
 اعليل فقل خطأ غير واحد من آية الجرح والتعديل في جرحهم  
 بما لا يجرح وهذا صليح المشددين حيث يجرحون الراوي بآدي جرحه وببطلان  
 فيه ويظنون انما لا تترك به آية كابن تيمية وابن الجوزي واضرا بهما والفتنة  
 وابن حبان على ما ذكره الذهبي في ميزانه في غير موضع ورجع على جرحهما في كثير  
 من الروايات ومن المتعنتين في الجرح النسائي وابن معين وبعوضه وغيرهم على  
 ما صرح به الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند احمد في هذا  
 السارى مقدمة تقوم الباري ومن ثلوه يقبل جرح الجرحين في الامام أبي حنيفة  
 حيث جرح بعضهم بكثرة القياس وبعضهم بقلته معرفة العربية وبعضهم

بقوله رواية الحديث فان هذا كله حرج بالايحرج به الراوي وفيه آى في ابواب لغائه  
**فصلان** احدهما في بعض مسائل التقدير وثانيهما في بعض مسائل الجرح  
**الاول في العدالة والضبط** فالعدالة ان يكون الراوي بالغاً  
 مسلماً عاقل سليماً من اسباب الفسق وخوارم المروءة جمع  
 خوارم بمعنى القاطع **ذكر** المصنف للعدالة شروط خمسة فلا بد من تفييلها  
 والاطلاع على ما يتعلق بها والذي ذكره سماه كذا الحنفية في صوره كصد الفقه  
 في تفيير الاصل ونحو الاسلام البزدوى في اصوله ومثول المنتخب المحسام في شرحها  
 انه تشترط لقبول الرواية في الراوي اربعة امور العقل والضبط واعدالة الاسلام  
 وقالوا المراد بالعقل هنا كماله وهو مقدور بالبلوغ فيخرج عنه خبير الصبي المجنون  
 والمضطر ودجوا عدم قبول خبر الصبي ان كان كامل التمييز انه لا يؤمن من كذب  
 لعله بانه غير مكلف فلا اثر عليه **ولا يخفى** ان هذا اول ما ذكره المصنف تباعاً  
 لابن الصلاح واعراق والطبي وغيرهم حيث ادرجوا البلوغ والعقل في تفسير العدالة  
 مع ان اظاهر ان العدالة مقابل بالفسق وهي مقصورة بملكه تقبل على التقوى لا لزجاً  
 عن ما يجعل فاسقاً فمرعاً او ضعيفاً قليلاً في عين الناس وابلوغ والعقل الاسلام  
 امور خارجة عن نفس العدالة بل قد يجعل اشتراط السلامة من خوارم المروءة ايضاً  
 امراً خارجاً عن العدالة وتقبل مقصورة على ما يقابل الفسق وهو المشهور عرفاً  
 وشريعاً **الا ان يقال** انهما اصطلاح على ان العدالة اسم لما توجد فيه هذا  
 الامور كلها من البلوغ والاسلام والعقل والسلامة من اسباب الفسق ونواقض  
 المروءة قصد الى الاحتياط والضبط وحذا عن التطويل الذي قد يفيض في الضبط  
 ولا مناقشة في الاصطلاح **وقيل** تجبى لعدالة بمعنى ما يقابل للكذب في الرواية  
 فيقال لمن هو مجتنب عنه عادل اعدان يكون مسلماً عاقلان لم يكن ساهماً

من اسباب الفسق وخوارم المروءة وبهذا المعنى يقال ان الصحابة كلهم عدول  
حتى من دخل منهم في المشاجرات والمخاصمات وفهم من قوامهم هذا جمع من  
ابناء عصرنا انهم معصومون عن الكبائر محظوظون عن جملة الصفات السيئة  
هذه الكلية وقالوا الصحابة بعضهم عدل وبعضهم ليسوا بعدول وهو قولنا  
مبنى على فهمهم الكاسد **اول** الشروط التي ذكرها  
للمصنف هو كون الراوى بالنسبة الى الاضلال والكيف ونحوهما او بالنسبة  
وهو خمس عشرة سنة فان الصبي اذا اقله هذا التقدير فهو بالغ شرعا مكلف بالاحكام  
وان امر نوجد فيه علامة من علامات البلوغ سواء كان رجلا او امرأة وروى  
عن ابى حنيفة انما عتبت هذا السن في المرأة وفي الرجل ثمان عشرة سنة وهو قول  
ضعيف غير متفق به وهذا الشرط في باب عدالة الراوى مختلف فيه على اربعة  
النسخ او في فتح الميعاد حيث قال ثمران اشتراط البلوغ هو الذي عليه الجمهور ولا يفتد  
قبل بعضهم بآية الصبي المميز الموثوق به ولذا كان في المسألة لاصحابنا وجهان قيد  
الراوى وجعه النووي بالمرأه مع وصف النووي لقبول الشذوذ وقال الراوى في  
موضع اخر في الصبي بعد التمييز جهان كما في رواية اخبار الرسول وخصه النووي  
بالصبي المميز وحكى في شرح المذهب عن الجمهور وقبول اخبار الصبي المميز فيما طريقه  
المضاهة بخلاف ما طريقه النقل كالامناء ورواية الاخبار غيرة وآية اشد شيئا  
بقوله وقيل الجمهور اخبارهم اذا انضمت اليها قرينة انتهى واما غير المميز فلا يقبل  
مطعا انتهى كلام النجاشي والثاني كمن الراوى مسلما فلا تقبل رواية كذا حين ولية لحد  
الامن من كذبه كيف لا ولما اشتترحت السلامة من انفسق فاشتراط السلامة من  
الكفر الى نعم تقبل رواية مسلم حال ثمانية ما تحل حال الكفر وهذا شرط اتفاق والمثالث  
كونه عاقلا فلا تقبل رواية المجنون والصقلا حين ولية فان كان مجنونا

غير مطبق بل تحصل له الافاقه فانتهى فرمى حال فاقته تهمت روايته **والرابع** ما  
 سألنا من اسباب الفسق من ارتكاب الكبائر والاصرار على الصفات اى حين الرواية  
 فلا تقبل روايته فاسق معلنا كان او غير معلن بمناء على عدم حصول الامان من ان  
 يكذب في الرواية واما الفاسق الذى تاب من فسقه فتقبل روايته لزوال علة من روايته  
 ومن المحدثين كاحمد وغيره من انكر قبول روايته من علم كذبه على النبي صلى الله  
 عليه وسلم وان تاب عنه نهجاً وتهديداً واختار هو القبول بصحة توبته كما ذكره النووي  
 في شرح صحيح مسلم **والخامس** سلامته من افعال تعدد مخالفاً المودة الشريفة  
 ويحبل مرتكبها اختياراً لئلا يلا في الاعين الاسائية وان كانت مباحة شرعاً او مكروهة  
 لا تبلغ مرتكبها الى درجة الفسق كارتكاب الاكل في الطريق والبول قائماً وكشف الراس  
 بين الناس والمشى حافياً وغير ذلك وعد منها بعض المحدثين على ما في فقه الغيبة وغيره  
 ارتكاب خضاب الحية بالسواد والتحدث بمساوى الناس والبول والنقو طحيث  
 يراه الناس فيخرج لك ولا يخفى ان هذه الافعال تفسق صاحبها فلا يستحسن  
 عدلها في خوارم المودة **والخلف** في قبول رواية المبتدع الاعتقادي الغير  
 المكفر وتفصيله على ما في شروح الانفية وغيرها ان المبتدع لا يخلو العلم ان يكون عملاً  
 بان يعمل عملاً ليس له اصل في الشريعة ليكون اعتقاداً بان يعتقد اعتقاداً محدثاً له وجود  
 في القرون المتبكرة ولا دلالة عليه لادلة الشرعية كالخوارج والرافض والجمعية والمعتزلة  
 والمرجئية وسائر الفرق الضاللة الخالفة لاهل السنة والجماعة وأخبر عن الاعتقاد  
 قد تكن بدعته مفضية الى الكفر بان يكون اعتقاداً ما يودى الى انكار صفات  
 الدين كبعث فرقى الخوارج والرافض وهم الذين لا يجوز نكاح نسائهم ولا اكل ذواتهم  
 ولا المعامله بهم كعامل اهل الاسلام وقد لا تنكر كذا الى بل تجعل فاسقاً وهذا  
 المراءىون بقولهم لا تكفر احد من اهل القبلة فيجوز اكل ذبا شههم ويحرم النكاح



مع نسائهم ومع رجالهم الا انه يكره لعدم الكفاءة قديم السن في غير السن في وجوب الفسق  
 الاعتقادي فان كانت بدعته عملية فلا شبهة في عدم قبول روايته لفسقه كما لا تقبل  
 رواية الفاسق بارتكاب الاعمال النهيية وكذلك شهادة كشارب الخمر والزاني وتاراجع جماعات  
 الصلوة وحقوق الفدية ومسح ما بعد بياضها وغيرهم فانه كان ارتكاب تلك كباش  
 المنصوص عليه يجعل المرتكب فاسقا كذلك ارتكاب المهدات السيئة يجعله فاسقا بل  
 فسقه اشد واحكم من فسق الاول فان ارتكاب المنهي عنه مع اقراره منهي عنه اهورا  
 من ارتكاب المهدات مع ظن حسنها وانها ليست بضلالة وان كانت بدعته اعتقالية  
 فان كانت مكفرة فلا خلاف في عدم قبول روايته لكفره وان كانت غير مكفرة فقبل  
 قول روايته مطلقا روي ذلك عن جمع من السلف كمالك وعامة اصحابه والفاضل في كبر  
 الهاقلاقي واتهامه حكاه الخطيب في الكفاية ونقله الاكبر عن اكثر من ثوبعجزم  
 ابن الحاجب قد ذلك لكونه فاسقا وان كان متا ولا غير محاند فكلما استوى الكافر المتناول  
 طالما ان ذلك يستوي الفاسق للتناول والمعاد ملا كان باو اعتقاد او استنك هذا  
 القول بن الصلاح وبن حجر وغيرهما لكونه مخالفا للطريقة عامة اهل الحديث وقيل يرد  
 من اتياد الاستحلال الكذب في الرواية او الشهادة نصرة لمذهبه وهو المنقول عن  
 الشافعي نص عليه في الام وغيره من انه تقبل الشهادة والرواية من غير الخطيئة بفتح  
 الحاء المحجمة وتشديد الطاء المهملة وهو طائفة من الرافض يرون الشهادة بالبن و  
 لها فقيرهم ويجوزون الكذب نصرة لمذهبهم ونصرة ذكر اصحابنا في كتاب الشهادات  
 لا تقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطيئة الواجبة ذلك ان المبتدع الذي لا  
 يتحمل الكذب اي كان فاسقا لكن فسقه اعتقادي بتأويل وتدينه بحجر عن ارتكاب  
 الكذب سائر كباش فلا يكون هو مثل الفاسق العلي الذي لا يبالي بما عمل به بدعته  
 او منيما عند نصا وهذا القول حكاه الخطيب عن ابن ابي ليلى وسفيان الثوري في حقيقته

ايضا ونسبه الحاكم الى اكثر ائمة الحديث فقال لا امام الرازي في الحصول انه اسحق بن عمار  
 ابن دقيق العيد وغيره قيل انما تقبل رواية اذا كان موثوقا ما شئت على ما ترد به  
 بدعيته بعد راجع عن تواتر الكذب جزوا وقبل انما تقبل اذا كانت بدعيته مصغرة  
 وان كانت كبرى فلا تقبل فتقبل رواية ابن ابي اسير باب التشيع بالمعنى المشهور في عهد المتقدمين  
 وهو اعتقاد تفضيل علي على عثمان او اعتقاد ان عليا افضل الخلق بعد رسول الله  
 وانه مصيب في حربه كلها وعفا عنها خطي وبهذا النسخ نسب جمع من أهل الكوفة  
 المتقدمين الى التشيع ولا تقبل رواية التشيع بالمعنى المشهور في عهد المتأخرين  
 وهو التبري من النخبة من ابي بكر وعمر وسبها وسب غيرهما من الصحابة الخالفين  
 لعلي او تكفير كل الصحابة سوى علي ومن وافقه وقيل ترد رواية من كانت  
 يدعوا الى بدعيته قصدتده ويحرموا وتقبل رواية غير ذلك لما قال عبد الله بن  
 احمد بن حنبل لا يبيعه لعمري عن ابي معاوية الضرير وكان موجبا له وروى عن مشابهة  
 وكان قد مر يا فقال لان ابا معاوية لم يكن يدعوا الى الارجاء وشباهة كان يدعوا الى التقيد  
 وهذا القول حكاه بعضهم عن الشافعية كاهلوا بن الصلاح عن الكثيرين ولا اكثر  
 من الحديثين وقال ابن جان في كتاب الثقات في ترجمة حفص بن سليمان الضبعي  
 ليس بيننا من حديث من اختلفنا خلاف ان الصدوق المتقن اذا كانت في جملة  
 ولا يمكن يدعوا اليها ان الاحتجاج باخباره لا جازلة فادعى اليها سقط الاحتجاج  
 باخباره لانتهى وقيل لا تقبل روايات المبتدئين التي يرواها عنهم منذ هم انقضوا  
 بدعهم وما سواها تقبل اذا كانوا صادقين ورعيين والضبط ان يكون  
 الراوي متيقظا حافظا لما يرويه غير مغفل بصيغة الجهول من  
 التفعيل هو من ينسب الى الغفلة ولا ساء اسم فاعل من السهو والمراد باليعم  
 النسيان ولا شأنا في متروكها يرويه غير جازم في متعلق بكل من الامور

المذكورة حالتها التجمل والاداء أي يتحقق كون الراوي متيقظا غير مغفل  
وغير ذلك في حالة تحمل الحديث واحده عن شيخه او منبه وفي حالة ادائه التلميذ  
وتحديثه به فإن حدث عن حفظه كما كان شيان أكثر الصحابة والتابعين  
بل وأكثر من بعدهم من الحديثين حيث كان اعتمادهم على حفظ الصحابة دون  
الكتاب المستوي أو قل اعتماد المتأخرين على الحفظ منذ شاعت الكتابة وتدوين  
كتب الحديث ينبغي أن يكون حافظا أي حفظ قلب حفظا لا يكون  
معه تردد وأن حدث عن كتابه الذي كتبت فيه مروياته عن  
شيخه ينبغي أن يكون ضابطا له أي لكتابه وأن حدث  
بالمعنى من غير اهتمام بتلك الالفاظ المخصوصة ينبغي أن يكون  
ذلك الراوي المحدث بالمعنى عارفا بما يختل به المعنى فإنه لو لم يكن  
الراوي عالما ببدولات الالفاظ ومقاصدها عارفا بما يختل به معانيها  
خبيرا بمقدار التقاوت بين ما يوديه وبين أصل المدلول لم تحل الرواية  
بالمعنى بل يجب عليه أن يروي تلك الالفاظ الخاصة وهذا مما لا خلاف فيه  
فإن كان عالما بذلك اختلف فيه فقالت طائفة من أهل الحديث والفقه  
والأصول لا يجوز له الرواية بالمعنى بحال ونقل هذا من الصحابة عن ابن عمر وعن  
ابن سيرين من التابعين والي بكر الرازي من الحنفية وغيرهم ونقل جمهور الصحابة  
والتابعين ومن بعدهم من أئمة الفقه والأصول والحديثين ومنهم الأئمة الأربعة  
وأكثر أتباعهم يجوز الرواية بالمعنى للعارف إذا قطع بأداء المعنى وهذا هو  
منشأ اختلاف إياها الصحابة للفقه الواحد كقصة المعري النبوي  
وغيره ما تشهد به هذا ما أخرجا بن سند في معرفة الصحابة والطبراني في معجمه  
الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن أكيمة البصري قال قلت يا رسول الله

انی اسمع منک الحدیث ولا استطیع ان اودیہ کما سمعت منک بل یرید حرقا او ینقص حرقا  
 فقال ذالک علما و اسرا ما او تقر و ماحلا ولا اصبتم للمضی فلا یلزم تشدید المشافعی مجوز ذالک  
 بحديث انزل القرآن على سبعين حرف فاقروا ما تيسر منه فاذا كان جائز ذالک فی القرآن  
 فالحدیث اولی بذالک ومن اقوى حجج المجوزین جواز شرح الشریعة للعجم بلسانهم للعاریف  
 فاذا جاز لا بدال بلغة اخرى فجويز لا يترك اللغة اولی ومن المجوزین من اجاز ذالک للمخلفين  
 فقط دون غیرهم و به جزم ابو بکر بن العزیز فی حکم القرآن وقيل یجوز من ذالک فی حد  
 الرسول صلی الله علیه وسلم خاصة و یجوز فی غیره حکما لا للیقینی فی المدخل عن مالک  
 ومنهم من قال ان عجز عن اداء اللفظ بعینه بلسان لو غیره اجازت له الروایة بالمضی والا  
 لم یجوز وقيل تجوز بابدال مرادف مرادف دون غیره وقيل انما تجوز الروایة بالمضی فی  
 الذی لا یکون من جوامع الکلم کذا فی تدرب الراوی وغیر ذلک **وکسبه** انما یضاه  
 ان علی ملحق بالخلاف فی الروایة بالمضی بخلاف فی احصاء الحدیث فسمیه بعضهم مطلقا  
 بناء على منع الروایة بالمضی وسمیه بعضهم ممن یجوز الروایة بالمضی اذا لم یکن رواة هو  
 او غیره بتمامه وجوز بعضهم مطلقا وقید بعضهم باذ العریک المحدثون متعلقا  
 بالماضي به متعلقا بخلاف المضی حذفه کالاستثناء والغایة والشرط وغیر ذالک والذ  
 صححه النووي فی التدریب غیره هو منع ذلک من غیر العاریف العالم وجوز من العاریف  
 اذا کان ما ترکه متمیزا عما فی به غیر متعلق به متعلقا یضلل المضی حذفه **واما**  
 تقطیع الحدیث الواحد کما هو عادة للمصنفین فی اللغة فهو الی المجوز اقرب ابعده  
 من منع منه مطلقا وقد ثبت فعل ذالک عن الایة الکبار کماله والخبر محوای کما هو للنسابة  
 وغیرهم ولا یستلزم لقبول الروایة الذکر فی ای کونه ذکران رواة المرأة  
 العادیة کروایة الرجل العادل ومن طلع علی روایات الصحابة والتابعین عن  
 اہل بیت المؤمنین لم یبق له تردد فی ذلک وهذا احد وجوه الفرق بین الروایة

والشهادة فانه تشترط في بعض انواع الشهادة الذكورة كما في الحدود التي تسقط  
بالشبهات حيث لا تقبل فيها شهادة النساء لقراوا واجتماعا بخلاف الرواية فانه  
لا تشترط الذكورة في نوع من انواعها ومن جوار الفرق بينهما على ما بسطه السيوطي  
والعراقي وغيرهما انه لا يشترط في الرواية على بعض الاقوال المبلوغ كما مر تفصيلا ومنها  
انه لا تقبل شهادة من جرب بها فتعالى نفسه او دفع ضررا بخلاف الرواية ومنه  
ان الشهادة انما تصح بدعوى سابقة وطلب لها عند كسر خلاف الرواية ومنها  
انه تقبل شهادة المبتدئين الاخطائية ولو كان المبتدع داعيا الى بدعته بخلاف  
الرواية على ما مر ومنها انه لا تقبل شهادة الوالد لولده والتلميذ لخاصة فتقضى  
بخلاف الرواية ومنها انه لا تقبل الشهادة على من بينه وبين الشاهد عدو بخلاف  
الرواية ولا الحرية اى كون الراوى حرا اصليا او بالعتق بخلاف رواية العبد له وانه  
مقبولة كرواية الاحرار ولا العلم بيقينها وعربية اى ما يستفاد  
من ذلك الحديث من المسائل او بعان الفاظه الغريبة وان فهم المعنى التام  
امزجناه على نفس الرواية فلا يقدح في قبولها ولا البصر وان رواية الراوى  
عند كونه مستجعا للمشرائط مقبولة بلا ريب ولا العدد وانه تقبل روايات الاحباب  
الذين لا متابع لهم ايضا عند وجود شرائط قبولها بخلاف الشهادة فانه لا يقبل  
في اكثر المواضع منها العدد ويعرف العدالة اى عدالة الراوى بتبصيص  
عدلين عليهما اى تصحيح عدلين بانه عدل او بالاستفاضة اى شهرة  
عدد التالفة لا رتبة من اصحاب المذاهب المتبوعة وعدالة اصحاب الكتب  
الستة وغيرهم من الاكابر الذين اشتهرت وثاقتهم واستفاضت عدالتهم  
وفي مثل هؤلاء لا يقبل جرح كل جرح لا سيما اذا علم انه يجرمالة او غباوة ولذا  
قال المتأخر السبكي في طبقاته الحذر كل الحذر ان تفهم ان قاعدتهم ان الجرح

وندد جاره صوكا نبت هناك قرينة الذل على سبب جرحه من تصيب مذهبي وغيره  
 لم يثبت الى جرحه انتهى وقال ايضا قد مر فذا لان الجرح لا يقبل جرحه وان فسره  
 في حق من غلبت طاعته على معاصيه وما دحو على ذميره ومزكوه على جرحه  
 اذا كانت هذه القرينة لثبوت العقل بان مثلها حاملة على لوقية فيه من تصيب  
 مذهبي ومناهضة خيوية كما يكون بين النظراء وح فلا يثبت الى كلام النوري  
 وغيره في باب حنيفة وابن ابي ذئب وغيره في مالك وابن معين في المشافعي و  
 النسائي في احمد بن صالح وعنه في ولوا اطلقنا التقدير الجرح لما سلوا لنا احد  
 من الائمة اذ ما من امام الا وقد طعن في طاعنوه وعلاني فيه هالكون انتهى

**فعرف الضبط اي ضبط الراوي بان تقبله في رواية**

**اللتقات المعروفة بالضبط اي تقاس بالنسبة اليها فان وافقهم**  
 اي وافق هذا الراوي في رواياته التقات المعروفة بالضبط غالبا اي في غالب

**الاصول وكانت مخالفة لهم اي التقات الضابطين تاد رة عرف**

بصيغة المجهول جراء لقوله ان وافقهم كونه ضابطا ثبتا وان كان غيرا ففهم

غالبا دل ذلك على سوء حفظه وعدم ضبطه **الثاني في الجرح قدر**

من اذكره راتبه وما يتعلق به سابقا متذكرا انما لا تقبل رواية من عرف

**اي اشتهر بالفتن اهل في السماع والاسماع اي سماع الصديق من**

شيوخه واسماعه لثبوتها للنوع متعلق بالسماع بان كان يعرضه للنوع

او التماس في حاله في حاله لو اذ لم لا يضره التماس الخفيف الذي لا يختل

مع فهم الكلام لاسيما اذا كان الراوي قطننا متيقنا قال السجواني قد كان

الحافظ المزني زعمنا ليس في حال اسماعه ويعلق القاري فيبادر الرد عليه كذا

شاهدت شخصاً غير مؤتمن يلقى من بعض علماء الرافضيين ان كان قارئاً فخرج القضية  
 انصواب المصنفين وهو ان انتهى أو الاشتغال عطف على النعم فمن كان يتساءل  
 في حالة الفصل أو الأداء بالاشتغال بمشغل آخر لم يقبل روايته لانقطاع الامان من روايته  
 فان اناس غالباً لا يكون لهم التوجه الى شيئين توجهاتاً تاماً في وقت واحد ويستثنى من ذلك  
 الاشتغال بالتدبير للدفاع عن التوجه كما شاهدت من شخصاً يشغل الدلائل مولانا علي بن  
 طاهر باشتلي الملقب بالحري قد حضرت عنده في العترة الاولى من الحرم من سنة  
 ثمانين بعد الالف والمائتين في المدينة المنورة مع الوالد المرحوم وكان له مكان جرب  
 باب السلام او باب الرحمة من ابواب المسجد النبوي يبيع الحري في سقراً عليه والذي هو  
 دلائل الخيرات وكنت اسمعه ومعا على مولوي مراد الله المرحوم ابن استاذنا وحفظنا  
 والدنا مولانا محمد نعمت الله المرحوم ولولوى الهداية الى المحققين المرحوم من تلامذة  
 الوالد المرحوم وغيرهما من رفقاء ثاني ذلك السفر كان في حال سماعه شيقاً يبيع  
 الحري ويتكلم مع الحاضرين فذكر ان كان من وجه اللوافذ من مع ذلك لم يكن  
 اشتغاله مانعاً فكلما غلط القاري في قرأته با در من حفظه الاصلاح ومن يجد  
 عطف على قوله من عنده بالتساؤل اي لا يقبل روايته من يحدث لا من اصل  
 مصحح لكون الاصل الذي يحدث عنده غير معتد لعدم كونه مصححاً مقابلاً للنسخ  
 المعتبرة أو يكترس هو اذا كان يحدث من اصل مصحح فان قل  
 سهواً لم يجد في قبول روايته قلنا لا قالوا لا سند روايته كل من روى لنا كبير  
 الشواهد اذ اكثر ذلك منه حرجه الذهبي وغيره اليه اشار بقوله أو كثرت  
 الشواهد والمناكيب في حديثه ومن غلط في حديثه بوجه من ابواب  
 فبين له الخطأ فاصحى الى ذلك الذي غلطه ولم يرجع قيل تسقط  
 عد التمسح به بشبهة وعنده المبارك والحكمي عبد الله بن الزبير ولعل

ابن خنبل وغيرهم قال ابن الصلاح هذا ي سقوط عدالتها على غلطه  
 اذا كان على وجه العناد فان المعاند كما يستحق بالحديث القاصد لا تروى  
 الباطل واما اذا كان على وجه التفتيش والتفتيش التفتيش في البحث  
 فلا فائدة لا يوجد حوصفت به تسقط عدالته **تدليل** هو في الاصل بمعنى جملة  
 دليل لا كثيرا ما يعبرون به في موضع التهمة فهو كالثقة للباب الثاني اعرض لنا  
 اي الحديثون وغيرهم تبع لهم في مثل هذه المسائل في هذا الاعصار  
 اي الاثر من التي دونت الاحاديث في بطون الاوراق وقضى الوطر فحدثوا الاتفاق  
 عن مجموع الشروط المذكورة المتبعة في باب الراوي وغيره لتتصور وجودها  
 وتعد الوفاء بها في هذه الاعصار التي كسدت اسواق العلوم فيها فكان اسلو عن  
 حفظ الاحاديث متونها واسانيدھا انكالا على تدوينها واكتفوا في هذه الاعصار  
 من عدالة الراوي بان يكون مستورا اي لم يعلم فيه جرح ولا تعديل  
 ومن ضبطه اي اكتفوا من ضبط الراوي بوجوه سماعه اي من شيوخه  
 مثبتا بخط موثق به اي معتد عليه لا يخاف فيه الخطو والخطو روايات  
 مطبوع على قوله وجوه سماعه من اصل موافق لاصل شيوخه بان يكون  
 قول مع مقابلة معتلة وذلك اي اعراضهم عن اعتبار مجموع الشروط للثبوت  
 عند مقدمه لان الحديث الصحيح بقسمي الحسن لذاته والصحيح لغيره والحسن  
 بقسمي الحسن لذاته وغيره وغيرهما كالضعيف وغيره قد جمعت في كتب  
 الايمه من نقاد الحديثين فقام من اكتفى على الصحيح ومنهم من خلطه بالحق فيهم  
 من مزج معها الضعيف ايضا على تفصيل كل ذلك فلا بد هرب قس منه  
 عن جميعهم قس جملة اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم فهو مردود عليه  
 قس فلا حاجة الى اعتبار الشروط المذكورة فان اعتبارها انما كان لتفصيل الاسانيد



التي كانت عليها مدار صحة الحديث وحسنه وسقوطه وغير ذلك وقد ذهب في ذلك  
 في هذه الاعصار فقد قضى الوطى في هذه المباحث حذاق المؤلفين بقاد المصنفين  
 والقصد بالسماع دفع لما يقال اذا ثبت ان الاحاديث باجماعها جمة في الكتب  
 فلا يشذ شيء من جميعها نعم فانك لا تراية الاحاديث في هذا الزمان وسوقه  
 اسانيدها وسماعها من الشيوخ وحاصل الدفع ان المقصود بالسماع في الاعصار المتقدم  
 كان تبليغ الحديث وتنقيده لا معرفة صحته وضعفه واما في اعصارنا فاما المقصود  
 ببقاء السلسلة في الاسناد اى اتصال السند بخصوص بهذه الامة  
 على ما مر ذكره في مفتاح الكتاب ان الاسناد من انحصار الثقل التي متنازعت بها هذه الامة  
 المحمدية على صاحبها افضل صلوة وائمانكى تحية من بين سائر الامة الماضية الباب  
 الثالث من الابواب الاربعة التي رتب مقاصد هذه الرسالة عليها في تحمل  
 الحديث اى اخذها عن غيره وسامعه عن صاحبه وشيخه ليصح التحمل قبل  
 الاسلام فتقبل رواية مسلم تحمل الحديث حال كفره فادلا بعد اسلامه وهذا  
 بالاتفاق فان كمال الاهلية انما يشترط عند الاداء لا عند الفصل ويشهد له ما ورد في  
 الصحاح من رواية تحديث ابي سليمان بقصة هرقل التي كانت قبل اسلامه فتقبله  
 جبير بن مطعم رواية للنبي صلى الله عليه وسلم واقفا جريفة قبل الهجرة وسامعه منه  
 سودة الطوى حين اسير جبير ببدر وكل ذلك قبل اسلامه وكذا قبل الملبوغ  
 اى تقبل رواية حديث تحمل في صريح فان الحسن والحسين هما ابنا فاطمة  
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد شباب اهل الجنة وابن عباس  
 المراد به حيف اطلق عند الحديثين هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب و  
 كذا المراد بقوله وابن الزبير هو عبد الله بن الزبير تحملوا قبل الملبوغ  
 فان حق الامر انما يتقدم تحملوا الحديث في صغرهم قبلت رواياتهم وكذا

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب السائب بن يزيد وعمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم والمسعودي بن محمزة والنسفي مسلمة بن مخلد ويوسف بن عبد الله بن سلام وعائشة وغيرهم قبلت ما يأتونها من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبين ما تحملوه بعده وكثير من الناس من المحدثين وغيرهم ليس بمشرك في الصبيان فانهم غيرهم والعلوم يتقبلون منهم ما يحدثونه بعد البلوغ واختلف في الزمن الذي يصح فيه السماع من الصبي قيل خمس سنين وقيل خمسة عشر سنة وقيل غير ذلك وقيل وهو وجه القول يعتبر كل صغير بحاله فاذا فهم الخطاب رد الجواب صححنا كما علم وان كان دون خمس اى اقل منه والاى وان لم يفهم ولم يضبط له فليس فيه **قل** عقدا البخاري في كتاب المعلوم من صحيحه باب متى يصح سماع الصغير واخرج فيه من طريق ما لا يسند الى ابن عباس قال قبلت اكببا على جاراتان وانا في شبقة قدما هزتا لا كلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصل بمنى الى الجدار فمرت بين يدي بعض الصفت وارسلت الاثان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي ثم اخرج من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهي انا ابن خمس سنين منى وقال لما فظ ابن حجر في مستدرج البخاري مقصود الباب لاستدلال على ان البلوغ ليس بشرط في القصد وقال الكرماني ان معنى العصة ههنا قبول سموعه قلت هذا تفسير للثقة العصة لانفس العصة وانتشار المصنف الى خلافه وقيل بن احمد بن حنبل ويزيد بن يحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن احمد وغيره ان يحيى قال اقل سن الاقل خمس عشرون سنة لكون ابن عمر يوم اصابها فبلغ ذلك احمد فقال بل اذا عقل ما يسمع وانا فقصه ابن عمر في القتال ثم رواه الخطيب اشياء ما علمها

جمع من الصحابة فمن بعدهم في الصف من ثوابها بعد ذلك وقبلت من أيا فهو وهذا  
 هو المتقدم ما قال ابن معين أن أراد به تحديد ابتداء الطلب فمجرد أن أراد به مرد  
 حديث من جمع اتفاقا وعنى به وهو صغير في ذلك قد قتل بن عبد البر لا اتفاقا على قبول  
 هذا وقوله دليل على أن مراد ابن معين الأول وأما احتجاجه بان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لبراء وغيره يوم بدر من كان لم يبلغ خمس عشوة فمردود بان القتل  
 يتبر فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب كانت مظنة من البلوغ والسام يقصد  
 فيه الفهم وكانت مظنة التمييز انتهى كلامه وقال أيضا قوله وإن ابن عباس  
 سنين لم يزل التقيد بالسنة عند قوله في شئ من طهارة في الصحيحين ولا في غيرها  
 من الكجوامع والمسائيد لا في طريق الزهري هذه والزهري من كبار الحفاظ  
 المتقنين عن الزهري قال الوليد بن مسلم كان أبا ذر أسمى بفضله على جميع  
 من يسمع من الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن عمر  
 بنقر للنسابة وكبر المير لكن لفظه عند الطبراني في الخطيب في الكفاية من طريق  
 عبد الرحمن بن عمر عن الزهري قال حدثني محمود بن الربيع فتولى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو ابن خمس سنين فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها  
 كانت في آخر سنة مريضة النبي وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه توفي سنة تسع ومائة  
 وهو ابن أربعين وخمسين وهو مطابق لهذه الرواية وذكر عياض في الألبان وغيره  
 أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع سنين وكما وقف على هذا صحيحا في  
 غنى عن الروايات بعد التسع التام إلا أن كان ذلك ما أخذ من قول صاحب  
 الاستيعاب أنه عقل الحجة وهو ابن أربع سنين وعسق كان الحاصل له على هذا  
 التردد وقول الواقدي أنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات فأول اولي بالاعتقاد  
 لهذه أسناد على أن قول الواقدي يمكن حمله على أنه النسي الكسر مجرور غير أنه انتهى

في فضل الحديث اى اخذه عن المشايخ طرق متفاوتة بعضها اعلی من بعض  
الاول السماع من لفظ الشيخ بل يقر الشيخ مروياته باسناد من حفظه او  
من كتابه ويسمى تلميذه الثاني القراءة عليه بان يقر لتلميذه على شفه  
ويسمى هذا ان الطريقان اربع طرق الاخذ وقد اتفقوا على جواز الطريق الاول  
والاكثرهم على كونه ارفع للطريق فاختلوا في الثاني فلم يثبت به بعض وقد عقد البخاري  
في صحيحه بابا في القراءة والعرض على الحديث فقال فيه سمعت ابا عاصم يذاكر عن  
سفيان الثوري ومالك بن النضر انهما كانا يريان القراءة والسماع جائزاً وحدثنا عبد الله بن عمر  
عن سفيان قال افاقرى على الحديث فلا بأس بان يقول حدثني سمعت واحجهم بعضهم  
في القراءة على ما لو حديث ضمام بن ثعلبة ان قال للذي صلى الله عليه وسلم الله امرك  
تصلي الصلوات قال نعم فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم اخبره ضمام قومه  
بذلك فاجازوه وواحه مالك بالصدك يقر على القوم فيقولون اشهدنا فان كان  
وهم في ذلك قراءة عليهم ويقر على المقر فيقول القاري اقرني فلان حدثنا محمد  
ابن سلام قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي عن عوف عن الحسن قال لا بأس  
بالقراءة على العالم انتهى وفي نسخة الباري اما قياس مالك القراءة والحديث  
على قراءة القرآن فزواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا  
وسئل عن الكتب التي تعرض عليه يقول الرجل حدثني قال نعم كذلك القرآن ليس  
الرجل يقرأ على الرجل فيقول اقرني فلان رواه الحاكم في علم الحديث من طريق مطرف قال  
صحت ما كانا سميع عشرة سنة فما رأيت تقرأ الموطأ على احد بل يقرن عليه  
قال وسمعت يابى اسد الاباء على من يقول لا يجزيه الا السماع من لفظ الشيخ  
ويقول كيف لا يجزيك هذا في الحديث ويجزيك في القرآن قلت قد افرقت بين خلاف  
في كون القراءة على الشيخ لا تجزي وانما كان بقوله بعض المتشددين من اهل العزات

قرئ في الخطيب عن ابراهيم بن سعد قل لا تدعون تنطعوا يا اهل العراق العزم مثلي  
 السماع ونباع بعض المديتين وغيرهم في محافلهم فقالوا ان القراءة على الشيخ ارفع  
 من السماع من لفظه ونقله الدارقطني في غرائب مالک عنه نقله الخطيب بسند  
 صحيحه عن شعبة وابن ابي خثيب يحيى القطان وآخروا بان الشيخ اوسى امرتسيا  
 للطالب المردعية عن ابي عبيد القراءة اثبت وانتهى الى من ان اتولى القراءة  
 انا والمعروف عن مالک كما نقله المصنف عنه عن سفيان هو التوسى انهما  
 سواء والمشرع الذي عليه الجمهور ان السماع من لفظ الشيخ ارفع من قراءة  
 ما يعبر عن عارض يصير القراءة عليه اولى ومن شكا ان السماع من لفظه في  
 الاملاء ارفع الدرجات لما يلزم منه من تحزب الشيخ والطالب انتهى وهذا  
 فائدة لا بد من الاطلاع عليها **الاولى** لاختلاف بينهم في ان التحديق الاخبار  
 والانباء سواء لفظه ويشهد له قوله تعالى يومئذ تعدت اخبارها بان ربك اوحى اليها  
 وقوله تعالى ولا ينبئك مثل خيدك يدل عليه اختلاف تصدير رواية الحديث من  
 الصحابة فمن بعدهم في رواية قصة امتحان النبي صلى الله عليه وسلم صحابه  
 الخرجة في الصحابين وغيرهما فتدبر البخاري في كتابه لعل عن ابراهيم بن رسول  
 صلى الله عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم  
 فحدثوني ما هي فوقع الناس في شجر البوادي قال ابن عمر ووقع في نفسي انها الفخلة  
 فاستحييت ثم ريت ابا اخذ ثوبا ما هي يا رسول الله قال هي الفخلة  
 وفي رواية البخاري في كتاب التفسير اخبروني من منع حدثوني وفي رواية عند  
 الاسمعيلى اشبه في رواية في كتابه لعل عن البخاري فقالوا اخبرنا  
 من منع قالوا حدثنا وقد استمر على مقتضى اللغة طراى الزهرى ومالك وابن عوف  
 سفيان ويحيى القطان واكثر البخاريين والكونهم بين واستمر عليه على الغاربية وحجبه

ابن الحاجب في مختصره ونقل عن الحكاك أنه من ذهب الإمامية لا يثبتون منهم من رأى الحلال  
 في شيء يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده بحيث يقرأ عليه وهو من ذهب إلى أن الحق  
 والمنساني وابن جبان وابن منداة ومنهم من رأى التفرقة في إطلاق الصيغ بحسب  
 اختلاف التعمل فيخصون التعريف بما يلفظه الشيخ ولا يخيار بما يقرأ عليه وهذا من ذهب  
 ابن جرير والاوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق ثم أحدث أتباعهم  
 تفصيلاً آخر فمن سمع وحده من لفظ الشيخ قال حدثني ومن سمع مع غيره جمع فقال  
 حدثنا وكذا الفرق بين خبري وبين خبرنا وتخصصوا الأشياء بالأجزاء التي  
 يشافه بها الشيخ من يميز لا وهذا كله مستحسن ليس بواجب عندكم وإنما أراد به  
 التمييز بين أحوال التعمل أو طعن بعضهم أنه واجب ليس كذلك نعم تلزم على المتأخرين  
 رعاية الاصطلاح لكونه كالحقيقة العربية مثلاً يلزم الخلط كذا حقته كالحفاظ في  
 فتح الباري وفي كتاب البستان في الباب السابع منه للفقهاء المحدث أبي الليث  
 زهير السمقندي من فقهاء الحنفية مؤلف تنبيه الغافلين وغيره يختلف الناس في  
 رواية الحديث لو قال مكان حدثنا أخبرنا أو مكان أخبرنا حدثنا هل يجوز أم لا  
 فقال بعض أصحاب الحديث إذا قرأت الحديث على محدث فأرادت أن تروى عنه  
 ينبغي أن تقول أخبرنا فلان ولو كان الحديث قرأ عليك فقل حدثنا وقتال  
 أكثر أهل العلم كلاهما سواء وبما أخذ وقد روى عن أبي يوسف القاضي إذا قرأت  
 على فقيه أو فقيه قرأ عليك فإن شئت قلت حدثنا وإن شئت قل أخبرنا كلاهما يجوز  
 أن شئت قلت سمعت من فلان وتروى عن أبي مطيع انتقال سألت أبا حنيفة فقلت  
 له أقول حدثنا أو أقول أخبرنا قال إن شئت قلت حدثنا وإن شئت قل أخبرنا  
 وتروى عن شعبة بن الكجاج انتقال إن شئت قلت حدثنا وإن شئت قلت أخبرنا إن  
 شئت قلت أخبرنا فإن قال المحدث اجزأت لك أن تحدث عني فلا يجوز لك أن

تقول حدثنا ولا اخبرنا وجاهلان تقول اجازني فلان انتهى الثاني في الخبرين  
بقوله لا احد هما على الاخر لا يحتاج الى الاجازة ومن ثم يروى الحديث عن سمع  
منه وان لم يحصل له الاجازة ورواها سمعوا عن شيوخهم فلا ذكره من هذا الباب  
قول البخاري في مواضع من صحيحه قال لنا فلان سمعنا من ابو اسمعيل الطوسي حديث  
قال عندي ان ذلك الرجل ذكر البخاري انه سمع من فلان حديث كذا فيروا به بين  
المسموعات بهذا اللفظ وهو استعمال حسن ظريف انتهى وبنو عبد الله بن مندة  
ان قول البخاري قال لي اجازني وكذا اقل ابو يعقوب الكافض انه رواه بالاجازة وقال  
ابو جعفر بن حمدان انه عرض ومناولة تخرج عليه حديث البخاري اخرجه في كتاب الصوم  
من صحيحه حديث ابى هريرة مرفوعا فانسي احدكم فاكل واشرب الحديث قال  
فيه حدثنا عبد بن واورد في تاريخه بلفظ قال لي عبد بن وكذا في حديثنا في  
كتاب التفسير من صحيحه عن ابراهيم بن موسى بلفظ التحدث ثم ارد في  
الايمان والنداء بعد ايضا بلفظ قال لي ابراهيم بن موسى توخى الكافض بن حجر  
في فتح الباري وغيره بالاستقراء استعمالات البخاري انما ما ياتي بهذا اللفظ اذ كان  
المثل ليس على شرطه في اصل موضوع كتابه كان يكون ظاهرة الوقت او في السند  
من ليس على شرطه في الاحتجاج كذا في فتح المنية وذكر العراقي والسجستاني  
ان قول الحديث قال لي فلان او قال لنا فلان قال فلان فخذك كلها صمولة على  
الاتصال اذ ثبت اللقاء بينهما وكان الراوي سالما من التذليس فما ظن بغيره  
ان البخاري مدلس لقوله قال فلان ظن مردود فان برأه عن التذليس ثابتة  
بلا ريب ومجرد اطلاق هذا الصيغة ليس بتذليس وكذا ظن ابن خرم الفطاهري  
ان رواية البخاري بصيغة قال فلان ليست بمتصلة الثالثة اربع  
الفاظ الرواية على ما بسطه العراقي في الالفية وقهر اسما سمعت لكونه مرجحاً





الافنية وهو في الاصل بمعنى العبودية لا استقلال والاباحة القسبية للوجوب لا امتناع وفي  
 الاصطلاح عبارة عن الافنية في الرواية لفظا او كتابة ولكنها انواع اى الاجازة  
 اقسام ذكر ابن الصلاح منها سبعة والعراق في الافنية تسعة فتميزها وهو ان بعضها  
 ما ذكره المصنف بقوله اجازة معينة لمعين اى يكون المجاز به والمجاز له  
 كلاهما معينين غير معينين كاجازة كذا ايها الطالب كتاب البخاري  
 او اجازة تكلم الصحاح الستة ونحو ذلك او اجازة فلانا جميع ما اشتغل  
 عليه فهو رسي هو بكسر الفاء وكسر الراء المهملة بينهما هاء ساكنة بعدهما  
 سين مهملة هو ما جمعت فيه رواية وقد حكى بعض العلماء الاتفاق على جواز  
 الرواية بمثل هذه الاجازة وتكون المخلاف بينهم في صحة الرواية بها في تحديد  
 هذه الصورة وتضمنها ما ذكره بقوله واجازة معينة في غير معينين  
 اى يمكن الطالب المجاز له معين دون المجاز به كاجازة كذا او اجازة لكم  
 او اجازة فلان ونحو ذلك مسمى عاتى او مروياتى من ومن تصنيفها  
 وتشخيصها واما المخلاف في جواز الرواية ووجوب العمل بهذا النوع اقوى من  
 المخلاف في النوع الاول قلنا المرجح احد الاجماع على الجواز وهذا مقتضاها ان  
 يعصم المجاز له ويصير المجاز به يؤمنها ان يعمها وقد اشار المصنف الى هذين  
 النوعين بقوله كاجازة للمسلمين او لمن ادرك من ما الى اى ادرك  
 زمان حياتى في اى بلد كان والصحيح جواز الرواية بهذا الاقسام  
 قال ابن الصلاح في مقدمته بعد ذكر النوع الاول من عوهم انهم انه لا خلاف في  
 جوازها ولا خلاف فيها لاهل النظر واما المخلاف في غير هذا النوع وتماثلها  
 بل المبدأ للباحث فاطلق نفى خلاف وقال لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة  
 عن سلف هذه الامة وخالفتها وادعوا لاجماع من غير تفصيل وحمل المخلاف

في العمل لما قلنا هذا باطل فقد خالف في جواب الرواية بالاجازة جماعات من  
اهل الحديث والفقهاء والاصوليين وذو الاديان الروايتين عن الشافعي رضي  
عن صاحبه الربيع قال كان الشافعي لا يرى الاجازة في الحديث وانا خالفنا  
الشافعي في هذا وقد قلنا باطلها جماعة من الشافعية منهم القاضي حسين  
وابو الحسن الماوردي وبه قطع الماوردي في كتابه الكاوي وعن الاله مذهب  
الشافعي وقال جميع الاجازات الاجازة لبطلان الرواية وروى ايضا هذا الكلام  
عن شعبة وغيره ومن ابطالها من اهل الحديث الامام ابراهيم الحارثي ابو محمد  
عبد الله الاصمعي الملقب بابي الشيخ والحافظ ابو نصر السجزي وقال ابو نصر  
سمعت جماعة من اهل العلم يقولون قول المحدث قد اجزت لك ان يروى عنى  
تقديره اجزت لك ما لا يجوز في الشرع لان الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع قلت  
ويشبه هذا ما حكاه محمد بن ثابت النخعي احد من ابطال الاجازة من الشافعية  
عن ابي طاهر الدباس حديث الخفية من قال لغيره اجزت لك ان يروى عنى  
ما لم يسمع فكانه يقول اجزت لك ان تكذب على تثنان الذي استقر عليه العمل  
وقال به جماعة من اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بجواز الاجازة وبأخت  
الرواية بها ثم انه كما تجوز الرواية بالاجازة فيجب العمل بالرواية خلافا لمن قال من  
اهل الظاهر من تابعهم ان لا يجيب العمل به والله جابر مجرى المرسول وهذا باطل لانه  
ليس في الاجازة ما يقدح في اتصال المتنول بها انتهى وقال ايضا بعد ذكر  
نوع الاجازة على سبيل العموم هذا نوع تكلم فيه المتأخرون ممن جوز اصل  
الاجازة واختلفوا في جوازها فان كان ذلك مقيدا بوصف حاصل فهو الراجح  
اقرب ومن جوزه ذلك كله كما حفظ ابو بكر الخطيب انتهى ومن انواع الاجازة  
ما ذكره بقوله واجازة المصل وهم اهل الحديث الذين ليس لباس الحق حين

الاجازة كاجازت لمن يولد لفلان وقد اختلفوا في اعتبار هذه الاجازة  
 وجاز الرواية بها والصحيح المنع وانما اجازها من اجازها كخطيب على  
 افراد الحنبلي وابي نصر بن الصباغ الشافعي وغيرهم بناء على ان الاجازة ثابتة  
 في الرواية فتصل للمعدوم والذي استقر عليه اي الجمهور هو ان الاجازة هي حكم  
 الاخبار جملة فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة له كذا ذكره  
 ابن الصلاح وغيره ولو قال اي المجيز وهذا بيان لنوع من اجازة المعدوم  
 لفلان ولمن يولد له اولك ولعقبك اي من يعقبك ويختلف  
 من الاولاد اجازة كالوقف فانه يصح على المعدوم اذا عطف على الوجود  
 لا على المعدوم ابتداء عند اصحاب الشافعي وكل الخطيب عن اصحاب الحنفية  
 وما لك انهم اجازوا الوقت على المعدوم مطلقا وان لم يكن اصله موجودا  
 حال الايمان مثل ان يقول وقت هذا على من يولد لفلان وان لم يكن مقفه  
 على فلان فيكون ميم القول مجازا لاجازة للمعدوم مطلقا لان امرها اوسع  
 من الوقف الا ان يفرق بينه كما ذكر في شرح الافقية ومن انواع الاجازة ما  
 ذكره بقوله والاجازة للحفل الذي لم يميز اي لم يبلغ الى  
 سن التمييز صحيحة لانها اباحة للرواية والاباحة تعمل للعامة  
 ولا يميز لا هكذا ذكره الخطيب وغيره وحكاها السلفي عن امركة من الحفاظ  
 والمشايخ فاختار الجمهور وفرقوا بين الاجازة وبين السماع حيث شرطوا  
 فيه بلوغ سن التمييز على امر بان الاجازة اوسع من السماع حيث قبل  
 للغائب دونه قال ابن الصلاح كانوا يروون اطفالا هؤلاء تحمل هذا النوع  
 الخاص ليروى به بعد حصول اهليته حرصا على توسع السبيل الى بقائه  
 الاسناد الذي احدثت به هذه الامة وتقريره من دخول اهل البيت عليه

وسلمونتی حکم الخطیب عن بعض اصحاب البطان وکسک النقل  
عن الشافعی بطلان الاجازة لمن لم یتکمل سبع سنین تعلیم من هذا المقام حکم  
الاجازة للبحوث واما الاجازة للکافر فله یوجد فی حکمها نقل عن السماع تصدیق  
بصحة سماعه وقد ثبت فی هذا من غیره ولا واما الاجازة للمصل من یجوز  
الاجازة للمعدوم مطلقاً یجوز ما بالاشبهه ومن لا یجوز ذلك لا یجوز هذا وقد نقل  
فعله عن بعض الشیوخ للتأخیرین کذا فی شرح الالهیة واجازة الاجازة کاجز  
ما اجیز لی هذا نوع آخر من الاجازة قال ابن جماعة فی مختصره واجازة الاجازة  
مثل اجزات الی مجازاتی والعیون جواز قطع به الدار قطعی والیومید واول العظم  
المقدمی وکان یروی بالاجازة عن الاجازة وهر بما و الی بین ثلاث اجازات انتهى  
وقد کما عرفت فی النجاشی و غیرهما انما یبطل هذا النوع کما فظ ابو البرکات عنه الوفا  
البغدادی الحنبلی الشهید یلین انما علی شیخ ابن الجوزی بناء علی ان الاجازة فی  
نفسها ضعیفة فینزاد انما یبطل الی اجازات و العیون الذی علیه العمل هو الجواز  
ولست یحیی الاجازة لابقاء تسلسل الاسناد الذی هو من خصائص هذه الامة  
اذا کان المجیز والمجاز له من اهل العلم لانها الی اجازة تقسح یحتاج  
الیه اهل العلم لاسیما عند تصیر السماع من الضیف والقراءة علیه فان لم یکن  
المجاز له احلا فلا یتصحبان اجازة مع ذلك اجازة کما مر کذا لاف العربین المجیز  
من اهل العلم فلا ینبغی لهما ان یجاسر علی فتح باب الاجازة ولا للطلبة ان یتجاسروا  
منه و اقل مراتب المجیز علی ما فکده ابن سید الناس فی غیره ان ینبغی علماً ببعض  
الاجازة العلم الاجمالی بانه مرئی شیء وان بعض اجازة تغیره اذ سلمه فی رأیه ذلک  
الشیء بطریق الاجازة المصودة عند اهل هذا العلم و ینبغی للمجیز بالکتابه  
ان یتلفظ بها الی بالاجازة بان یقول اجزته مریاتی ومسموعاتی واما اجیزه

وأن لو يدكر الجواز به بل اكتفى على قوله اجزته كفى ذلك وقد نص أبو الحسن في  
 اللغوى الشهير باب من ثولف محال للغة وغيره في رسالة المسماة بأخذ العلم  
 بجواز تعدى اجزته بنفسه والمعروف لغة واصطلاحاً كما ذكره ابن الصلاح اجز  
 له متعدداً باللام فإن اقتصر على الكتابة صححت أى لا جازة تكون العلم  
 احداً للسانين ولذا تحرم الغيبة بالكتابة كما تحرم باللسان كما بسطته في رسالتى  
 المؤلفة باللسان الهندية في باب الغيبة المسماة بزجر الشبان والشيبة عن  
 ارتكاب لغوية وهى رسالة لم ثولف مثلها في بابها وذكرت قدراً من مباحثها  
 في رسالتى الاخرى المؤلفة باللسان الهندية المسماة بعبدة الصالحين بترك القبايح  
 وايضاً في رسالتى المؤلفة بالعربية المسماة بنبع المفتى السائل يجمع متفرقات المسائل  
 آن شئت الاطلاع على مباحث الغيبة وطايعها تجد فيها ما لا تجد في غيرها  
 وقد جرت عادة اكثر الجيزين بانهم لا يتلفضون بما يدل على الاجازة بل يكتفون  
 على كتابتها ثم يكتبون عند الاختتام قاله بلهم وكتب بقلمه فلان بن فلان هذا  
 نوع من الكذب يجب الاحتباب عنه فمن اراد ان يكتب ذلك يجب عليه  
 ان يتلفظ بها قبل الكتابة او بعد ها قبل كتابة هذه الكلمة لئلا يكون كاذباً  
 في الاخبار بهذا الجمل الزايع من طرق تحمل حديث المناوكة يقال زاد به  
 اياها اذا عطاها ومنه في حديث قصة موسى واخضر على نبينا وعليه الصلوة والسلام  
 المسمى في صحيح البخارى وغيره بمسألة ما اى موسى خضر في السفينة بعد  
 قول اى عطنه واجتره وهو اصطلاحاً عبارة عن اعطاء الضيف الطائب شيئاً من  
 مروياته سواء كان الاعطاء تليكاً بالهبة او البيع او قاءاً مقامها او كان اجزاً  
 او اعارته وقد نقل عن الامام مالك والترمذى ويحيى بن سعيد الانصارى وغيرهم  
 من المدنيين ومجاهد والى الزبير ومسلم الزهري وغيرهم من المدنيين وعائشة

النفسى وبرا هيد النفسى وغيرهما من الكوفيين واليهي هب بن القاسم واشتهر غيرهم  
 من المصريين وقتادة وابي العالية وغيرهما من البصريين ان تحصل المناوأة  
 تحصل بما عاكن الذي اختار لا بوجيفته والشاخص واحد والثورى وابن المبارك  
 وابن راهويه وغيرهم مرانها دونة وهو الذي صححه ابن الصلاح ومن تبعه كذا في  
 فتح المغيث واعلاها يبنى للمناوأة اقسام واعلى انواعها ما يقرن بالاجازة  
 وذلك بان يدفع الشيخ اليه اى الى الطالب اصل سماعه او فرعاً  
 مقابل له اى نسخة منقولة مقابلته باصل سماعه ويقول الشيخ للطالب عند  
 اعطائه اياه هذا سماعى وروايتى بالاجازة او غيرها عن فلان اجز  
 لك روايتة تخيقيقه معصوف من الابقاء اى يبقى للشيخ ذلك المدفع  
 في يد اى الطالب تملكها باخذ انواع التملك او الى ان ينسخه اى  
 ينسخه الطالب يقابل مكتوبه ومنها اى انواع للمناوأة ان يناول الطالب  
 الشيخ هذا مفعول ليناوأة فاعلم ما اتصل بسماعه اى كتاب سماعه  
 اصلاً كان او فرعاً مقابل له وهو اى الشيخ الذى عرض عليه الطالب كتابه  
 عارفاً متيقظاً فينظر لا ويتصفح متاملاً ليعلم معتقده عدم الترياق و  
 التقصير فيه فان لم يكن عارفاً كل ذلك يجب عليه ان يقبله باصل كتابه  
 ثم يناوله اى الشيخ بعد حصول العلم بالصحة الطالب يقول اى الشيخ  
 عند مناوئته هو حدثى وسماعى وروايتى ونحو ذلك فاروعنى  
 حسبما روي عن شيخي ويسمى هذا النوع الاخير عرضاً للمناوأة  
 وهو دون من النوع الاول ولها اى للمناوأة اقسام اخر قد بسط الكلام  
 فيها شرح الالفية ولو لا خوف التطويل لم لا تبت بها الخافس من طرق  
 تحصل الحديث المكاتبه وهى تعادل المناوأة عند جمع من الحديثين

ویراجع قوم منهم الخطیب المناولة علیها کسبول المشافهة فیها بالأذن دون المكاتبه  
 واختلطوا فی المكاتبه المحررة عن الأذن كما اختلطوا فی المناولة المحررة عن الأذن  
 هل تجوز بها الرأیه ام لا الذی علیہ العمل هو جواز الرأیه لهما مطلقاً و هو  
 ان یکتب ای الشیخ والاحسن ان تكون کتابته بطریق شرعی هو ان یبدأ  
 باسم المکتوب الی یسجد اسم المکتوب فیکتب من فلان بن فلان الی فلان بن  
 فلان وذلك بعد البسملة وعلی هذا الطریق كانت مکاتب النبی صلی الله علیه  
 وسلم الی عماله والی سلاطین الجور وغیرهم وتوقد علی المقصود بعد البسملة  
 الحمد والصلوة علی النبی صلی الله علیه وسلم فهو احسن فیبدل علی استقبال  
 بدایه اسم الكاتب فی مکاتب ما اخرج الطبرانی فی معجمه الکبیر عن النعمان  
 ابن بشیر قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا کتب احدکم الی احد  
 فلیبدأ بنفسه و فی روایه فی معجمه الاوسط عن ابی الدرداء مرفوعاً اذا  
 کتب احدکم الی انسان فلیبدأ بنفسه و اذا کتب فلیرتب کتابه فهو المحرر  
 وسندهما ضعیف كما ذکره الشیخ عبد الرزاق المناوی فی شرح الجامع الصغیر  
 للمسیوطی المسمى بالتیسیر ولما کان الضعف غیر مضر للعمل فی فضائل الأعمال  
 علی ما مر تفصیله عمل بهذا کثیر من السلف وکرهوا بدایه اسم المکتوب  
 الیه علی طریقة الاعاجوز قلت وقد کنت سابقاً ابدأ فی مکاتب اسم المکتوب  
 الیه لاسیما اذا کان من الاکابر فقد کان الامام احمد یتعبد ان یبدأ باسم  
 المکتوب الیه افاکتب الصغیر الی الکبیر كما حکاه السخاوی وغیره فترکت ذلك  
 ولتقرمت بدایه اسمی بعد البسملة من یوم اطلعت علی هذا الروایة فلما منی  
 ان حضرها لا یتحرر فی العمل بها وقد ایدها عمل النبی صلی الله علیه وسلم واحبابه  
 مسجوداً ی ما سمع من شیخه بای طریق کان والمراد بهما هو اعوان

المسموع الحقيقي لم يدخل في الجازة فاشتبأ على طالب الغائب عن الشيخ بان يكون في موضع  
اشكال وحاشا لى في بلد بدون مجلسه قاله الشارح بخطه او ياذن المنيخ انما حلت له  
اشغال يكتب له بشرط ان يكون الكاتب ثقة مقبلا عليه من من الخصم والتصديق والزيادة  
والنقصان وهي في الكتابة اما مقنونة بالاجازة كان يكتب قبل ذكر المسموع  
او بعد اجرت لك او محذرة عنها أي عن الاجازة والصحيح حواضر الرواية على  
التقديرين لان في نفس كتابته اليه بخط من يقوم مقامه انما كان في المناولة  
فلا يحتاج الى تصحيح الاجازة وعلى هذا استمر على السلف فمن بعدهم من الشيخين يصيرون  
عنه بقوله كتب لي فلان ويذكر جوده في السانيد الموصولة فقد اخرج مسلم  
كثيرا من هذا النوع وفي صحيح البخاري الراية بالكتابة ليست الا في موضع واحد  
في كتاب الايمان وهذا وقاله السيوطي واعلم انه يكفي في الرواية بالكتابة  
معرفة المكتوب اليه بخط الكاتب من دون اشتباهه ان لو وقع اليد في  
عليه ومنهم من شرط ذلك بناء على ما اشتهر الخط للشيخ الخط وهو ضعيف  
فان الالتباس نادرا كذا ذكره ابن الصلاح **وهل** يقول في مثل هذا حديثنا  
واخبارنا تجوزة بعضهم كالليث ومنهم من جيز اطلاق اخبارنا دون حديثنا ولا يصح  
ان لا يطلق فيه حديثا ولا اخبارا بل يقيد بقوله كتابة او ما يقوم مقامه الا حسن  
الكتاب بل مثل هذا لا ينافي المستعمل في السماع في الكتابة وكذا في المناولة كذا في  
تدريس الراوي وغير السادس من انواع تحمل الحديث الاعلام بكسر  
الهمزة مصداق له وهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا  
الكتاب رواية اي مروية عن شيخه من غير ان يقول اي الشيخ  
لن اعلمه اسر ولا عني وقد صار قوم من المحدثين كابن حبان وعبد  
العمري ومن تبعه من المحدثين الجواز الرواية بموجب الاعلام لكونه اذنا



بل أراد بضمهم نعمة في الطبوع وقل الوصفه الشيخ من رواية بعد علامه له  
 بذلك روايته لان الاعلام طريق يعطى التحمل به والاعتماد على الرواية به عنه  
 فمنعه من ذلك بعد وقوعه غير متبر والى هذا ذهب القاضي عياض  
 والاصح على ما نص عليه الامام الغزالي وابن الصلاح وغيرهما انه لا يتجوز  
 بغير الاعلام روايته لاحتمال ان يكون الشيخ قد عرف فيه  
 اى في مروي به اوفى الطالب خلافا لا ياذن فيه فلا يكون مجرد الاعلام  
 اذنا للرواية نعم يجب العمل على الطالب بذلك المروي اذ حصل له الوثوق  
 به فان العمل يكفي فيه صحة المروي في نفسه ولا يتوقف على ان يكون  
 له رواية ويلحق بالاعلام الوصية وهي ان يوصى المروى عند موته  
 او سفر لشخص بكتاب يرويه يجوز لبعض السلف للموصى به ان يروي عن  
 الموصى والصحيح انه لا يجوز وهذا هو الذي جعله ابن جماعة وغيره نوعا سائعا  
 وجعلوا الوجادة تاما وتريد كراهة المصنف لكونه كالاعلام اختلافا وحكما  
 السابع من انواع تحمل الحديث الوجادة بكسر الواو ومن وجد  
 يجل اى هو مصدر وجد يجد وجدا نا مولى اسم مفعول من التوليد  
 اى هو مصدر مولى غير مسموع من قدماء العرب بمعنى ان اهل الاصطلاح  
 ولدوا قولهم وجادة فيما اخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا اجازة  
 ولا مناولة وهو ان يثبت الطالب على كتاب بخط شيخه  
 معتمد عليه فيه اى في ذلك الكتاب احاديث مع اسانيد لها  
 ليس له اى للطالب روايته ما فيها باحد الطرق المذكورة سابقا  
 فله اى للواجد ان يقول اى اجزم بكون خطه كافى للمكاتبة فان ترد في  
 كونه خطا لى ان تجد عن فلان او يلحقه لو وجدت بخط فلان انه خط فلان

وظننت انه خطه ونحو ذلك من العبارات الخبيرة للحال الواقع فان وجد بخطه  
 ذلك الشيء ولكن حصل له وثوق بصحة النسخة وان قائلها هو فليقل قال فلان نحوه  
 فان لم يحصل بالنسخة وثوق فليقل بلغني عن فلان انه ذكر كذا او وجدت في نسخة  
 من الكتاب الفلاني ونحو ذلك من العبارات التي لا تقتضي الجزم كذا في الغيبة  
 الحديث وشروحه فخر المصنف وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب  
 فلان بخطه حدثنا فلان وليسوق اي الواحد قائل هذه الكلمات  
 باقى الاسناد والماتن المكتوبين في ما وجد او قد استمر عليه اي على الرواية  
 بالوجادة بمثل تلك الالفاظ العمل قديما وحديثا اي عمل الحديثين الرواية  
 في الزمان السابق واللاحق وهو اي الروى بطريق الوجادة من باب المرسل  
 وقيل شمل لانصال الماتن لا يتباطى في الجملة وزيادة قوة الخبر والمواد بالمرسل  
 وهنا المرسل بالمعنى الاعم لا بالمعنى المقابل للعلق والمنقطع فانه ليس يرسل بهذا  
 المعنى بل هو علق ومنهم من قال انه منقطع وهو ايضا مستعمل في المعنى الاعم  
 واعلم ان قوما من الحديثيين شددوا فقالوا ابيان لتشديد  
 وافرطهم لاجحة الافكار والحفظ تحكى ذلك كما ذكره النووي  
 في التقریب وغيره عن مالك والى حنفية ومن شعرت مرويات الامام ابن حنيفة  
 بالنسبة الى غيره من الحديثيين وهذا ينبغي من شدة دهره وغاية احتياظه وقد  
 خط جمع من علماء زماننا فنددوا من معاصريه وياي الله الان يتنورون ولو كرم المعاندون  
 وتساهل آخرون من الرواة والحديثين وقالوا تجوز الرواية من نسخ  
 غير مقابلة باصولها فهذا الطائفة في جانب تلك في جانب مقابل له وخير  
 الامور اعدلها وخير الطرق اوسطها والحق الذي لا افرط فيه ولا اقرط انه  
 اذا قام في التحمل والضبط والمقابلة بما تقدم من الشروط

والمراتب جازت الرأية عنه وكذا ان غالب عنه الكتاب اى  
خرج من يده اذا كان الغالب سلامته من تغيير ولا سيما اذا  
كان اى صاحب الكتاب ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً فيحصل  
الامن من الزيادة والنقصان **الباب الرابع** من ابواب الاربع التي  
رتب مقاصد الرسالة عليها في اسماء الرجال اعلم ان الغيبي قد رتب  
خلاصته التي تخص المصنف في الرسالة التي كتبها من مقدمة شرح المشكاة على مقدمة  
ومقاصد خاتمة رتب المقاصد على اربعة ابواب الاول في اقسام الحديث والثاني في اقسام  
الرواية والثالث في تحمل الحديث وطرق نقله الرابع في اسماء الرجال انسابهم ولما  
فرغ من المقدمات والابواب الثلاثة قال للباب الرابع في اسماء الرجال وطبقات العلماء  
وما يتصل بذلك وهذا في عظيمهم وهو الفاضل لا يعرف بها المرسل والمتصل  
انتهى واورد مباحث هذا الباب في فصول الاول في معرفة الصحابة وذكر فيه  
التعريف ومسألة عدالة الصحابة كما هو اولها من اسلامها واكثرهم حديثاً والثاني  
في معرفة التابعين وذكر فيه تعريف التابعين واسامى كابهم كالقهاء السبعة المشتهرين  
سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد ابو سلمة  
ابن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار  
والثالث في الاسماء والكنى والالقاب رتب على انواع الاول في الاسماء وهو على  
اقسام منها معرفة من ذكر باسماء مختلفة او نعت متعددة كعبد بن السائب  
الكلبي ابو النضر ومنها معرفة الاسماء المخرجة او منها معرفة الموتى والمختلف  
او منها معرفة المتفق والمفترق ومنها معرفة النسب بين ابي غير اباؤهم كما قد  
ابن الاسود ومنها معرفة النسب التي هي على غير نظامها ومنها معرفة البشائر وذكر في  
بيان كل من هذا ما يفيد لفظ الباب وفكر في النوع الثاني الكنى في الثالث

الالباق والافصل الرابع من الباب الثالث مرتبه على التواضع ذكر فيه ابحاثا متعلقة  
بعض فقهائنا والى وعبرته لو كان الذي لا وعبرته للتواضع والوفيات ثم بعد الفرائض  
من هذه الفصول او من فروعها متفرقة وذكر فيها تواريخ وفات النبي صلى الله عليه  
وسلم والعشرة المشرقة واصحاب المذاهب المتبوعة وهم سفيان الثوري والى  
وابو حنيفة والشافعي واصحاب كتب الاحاديث معتبرة بهم البخاري ومسلم وابو داود  
والترمذي والنسائي والدارقطني والحاكم واخافه عبد الغني وابن عبد البر  
والبيهقي والخطيب البغدادي ثم ختم خلاصته بجملة ذكر فيها ادب الطالب  
والشفي والكاتب بثلث رتب قد مشروحه ايضا ولا يخفى على ناظرها انه وان تكلم في  
جميع المباحث على سبيل الاختصار لكنه لا يخلو عن ثمة مستد بها لمن يريد ان يزغ على  
ما لا بد منه في هذا الفن كما المصنف قد خص بخصيص محض لا يخل بكثير مما لا بد  
من ذكره لا سيما في مباحث الباب الرابع حيث اكثرت منها على تعريف العاصم  
وتتبعي وبعض الوفيات على سبيل الاختصار الخ لفق العاصم في مسله

رأى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاصوليون من طالت  
محالته ولا بد علينا ان نذكر فوائد تفسر بالاطلاع غيرها الصدود  
ونفصل ما اجمله المصنف على وجه يحصل السر من خوفه من شرح الالفية وشروح  
الفتحة وشروحه وغيرها من كتب الفن المختصرة **الاولى** العناية بالمتن  
مصدد بمعنى الصحبة ومنه العاصي والاصحاب ويجمع على اصحاب والعصب  
وتكثر استعمال العصابة بمعنى الجمع وهو في الاصل وان كان يطلق على  
كل من يصحب شخصا كائنا من كان لكنه غلب في عرف الشارع على من يصحب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كالتابعي غلب على من يصحب العاصي وتبع  
التابعي على من يصحب لتابعي وان كان كل واحد منهما في الاصل علما **الثانية**

اختلفوا في ان الصحابي يشترط في كونه صحابيا طول المجالسة ام لا والذي ذهب اليه  
جمهور الاصوليين وجمع من الحديثين الى اشتراطه وايدوه بالعرف فان الصحابي  
لا يفرم منه اهل العرف الا من يعصب محبة معتاد بها لا من له روية محظوة  
مثلا وان لم تقع معها مجالسة ولا مما شاذ ولا مكالمة ومترام من اشتراط مع ذلك  
ان يعزز مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة او غزوتين ومذهب  
جمع من الحديثين كاحمد وعلي بن المديني تلميذهما البخاري وغيرهم  
انهم يكتفي في كونه صحابيا بمجرد الرواية وهو مؤيد باستعمال اهل  
العلمة فان اسم الصحابي لغة جار على من صحب غيره قليلا كان او كثيرا وهذا الذي  
هو الذي عول عليه اكثر المتأخرين ومترام من اشتراط في كونه صحابيا امر اتيه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم حكاه ابن الحاج وغيره وهذا القول ضيق بالنسبة  
الى الاقوال الثلاثة المذكورة واسمها الثالث ثورا الاول ثور الثاني وهو منسوب الى  
سعيد بن المسيب فانه كان لا يبعد من الصحابة الا من اقام مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سنة او سنتين وغزى معه غزوة او غزوتين قال ابن الصلاح وكان  
المراد بهذا ان صححه عن راجع الى الحكمي عن الاصوليين ولكن في خبراته ضيق بوجوب  
ان لا يبعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي من شاركه في فقد ما اشترطه  
مترام ممن لا يخلو خلافا في عدة من الصحابة انتهى وهذا قول خامس حكاه  
الواقدي عن اهل العلم وهو انه من رآه مسلما بانفا عاقل وهذا القول اضيقت  
بالنسبة الى القول الثالث المشهور واسمها بالنسبة الى الاقوال الباقية واسمها  
هذا الاقوال قول سائر هؤلاء الصحابي كل مسلما حرا في زمان رسول الله صلى  
عليه وسلم وان لم يره ولا قبله فهو بشرط ابن عبد البر في كتابه الذي الفه في ذكر  
الاصحاب المسمى بالاستيعاب كما صرح به في ترجمة الاخف بن قيس كذا

هو شرط ابن مندة في كتاب معرفة الصحابة وعرضها بذلك استيعاب احوال  
 ذل في القرن واصله هذه الاقوال الستة هو القول الثالث ثلثون وواحدة  
 السادس والرابع والثاني والخامس **الثالثة** الذين اكتفوا بطلاق  
 الرية اختلفوا في ان للمعتبر هل هو الرية في حال نيته صلى الله عليه وسلم  
 ام اعم من ذلك حتى يدخل فيه من رآه قبل النبوة ومات قبلها على الملة المخفية  
 كزيد بن عمر بن نفيل وقد ذكر ابو عبد الله بن مندة في معرفة الصحابة والمعتبر  
 هو اعتبار الرية بعد النبي **الرابعة** ذكر الاسلام في تعريف الصحابة  
 احتراز عن الكافر فانه لا يعد من الصحابة اجماعا وان طالت محبة واستملاقاته  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم **الخامسة** هل المراد الرية في حال سلامه ام  
 من ذلك فيدخل فيه من رآه في حال كفر قبل النبي او بعد ما شرع في اسلام  
 ولوريه في حال اسلامه اختلفوا فيه على قولين واحصاهما هو **السادس**  
 عرف بعضهم الصحابة ممن لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو احسن من  
 تعريف من ذكر الرية بل يدخل عبد الله ابن ام مكتوم فانه معد ومن الصحابة  
 اتفاقا مع انه لوريه لكونه اعمى ويوافقه قول من قال المصنف في كون الرجل صحابيا  
 ان يرى النبي صلى الله عليه وسلم او يراه النبي صلى الله عليه وسلم **السابعة**  
 اختيار مسلو او من ياراد لفظه ممن كان له بعضهم ليخرج عن تعريف من احتسبه  
 مومنا بغير من الانبياء كما هل الكتاب ولوريه في دين الاسلام فاسلم  
 ولوريه النبي صلى الله عليه وسلم بعد اسلامه ومن ثمره ابن حجر في التكملة لفظه  
 حيث قال هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم من انساب **الثامنة**  
 باطلاق مسلو يدخل في التعريف الجني الذي اسلم فانه صلى الله عليه وسلم بعث الى  
 الجن ايضا وهم مكلفون باحكام الشريعة كالانس كما شهدت به آيات القرآن

والأخبار النبوية وح يتبعين ذكر من عرف منهم في الصحابة كما فعله الحافظ ابن حجر  
وغیره ولا التفات إلى نكار ابن الأثير على أبي موسى المدائني فخرجه في كتاب الصحابة  
لبعض من عرف من الجن فانه لم يستند فيه إلى حجة كذا قال ابن حزم وقال السيد  
جلال الدين محمد مقصود عالم الشاهي الرضوي في رسالته المسماة بالقول الصواب  
في تعريف الأصحاب ترددوا في اسم الصحابي فخص ببنی آدم أو شامل للملك و  
الجن أيضا والرأج أنه شامل للجن لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان معجونا إليهم  
أيضا وهم من أهل التكليف وفيهم مطيع وعاص كل من صحب منهم النبي أمن به  
فهو من الصحابة قال إجماع بهذا الاعتبار يكون سيد الأقطاب مخدوم جهانيان  
تأبينا لأنه لم يزل على جنبي هو كان صحابيا وكان يروي الأحاديث من رسول الله صلى  
عليه وسلم ويروي عنه سيد الأقطاب مخدوم جهانيان انتهى كذا نقله ابنه العلامة  
جضر الرضوي في الفيض الطاري شرح صحيح البخاري **الأسعة** اختلف في  
كون الملائكة من الصحابة وهو مبني على الاختلاف في أن النبي صلى الله عليه وسلم  
هل كان معجونا إليهم أم لا وقد نقل بعضهم كالامام الرازي الإجماع على أنه لو يكن  
مرسلا إليهم وتنازع غيره في هذا النقل وخرج التقي السبكي بعبارة اليهم وآل وقال  
السيوطي في رسالته ترتيب الأئمة بالمراسل النبي إلى الملائكة وآمن هو أنه  
لو يكن معجونا إليهم فلا يعدون من الأصحاب **العاشرة** المراد بالروية  
هي الروية في حقيق الرائي الدنيوية فلا يعد من الصحابة من لقيه من الأنبياء  
ليلة المعراج في بيت المقدس وفي السموات على ما شهدت به أحاديث  
قصة المعراج جريد يدخل فيهم عيسى على نبينا وعليه السلام بناء على أنه رفيع إلى  
السموات لقيه ليلة المعراج قبل مائة وكذا ذكره الذهبي في الصحابة في  
كتاب تقييد الصحابة وكذا يدخل فيهم آدم ليس على نبينا وعليه السلام

على المقول بأنه مرفوع حيا وبقى كذلك في السماع الراي فلو كان لا يدخل فيه وخضر والياس  
على نبينا وعليهما الصلوة والسلام ان صحوا فمأقيا وباحد هذه الانبياء لا طريقة  
يجاب عن لغزو وهو انه ما صحابي افضل من ابى بكر الصديق باجماع اهل السنة  
وغيرهم **الحادية عشر** المعتب في كون الرجل صحابيا هو ان يرى النبي  
صلى الله عليه وسلم في حياته النبوية فلا يرد منهم من رأى النبي صلى الله عليه  
وسلم جسا بعد وفاته قبل فنة وكذلك من رآه في المنام وان كانت رؤيا  
صادقة بلا شبهة محدث من رأى في المنام فقد رأى فان الشيطان لا يتدخل في  
وفي رواية فقد رأى الحق ومضاه ان رؤيا صادقة لا شبهة في رؤيته فما جعل  
بعض الصوفية حيث فسروا بآيات الله تعالى وقالوا من رأى النبي في المنام  
فقد رأى الله وفرعوا عليه مسألة وحدة الوجود هذا التفسير تحريف معنوي  
للحرام النبوي فلا يثبت العاقل الفاضل اليه ولا يدخل فيهم من لقى من  
اولياء هذه الامة بطريق الكلالة ومنهم من رأى جسد قبل فنة من  
الصعابة كالبلقيدي والذهبي ورجح الحافظ ابن حجر الزركشي وغيرها عدمه  
ولعل الحق لا يتجاوز عنه **الثانية عشر** اطلاق مسلو في تعريف الصحابة  
يدخل فيه المحرم والمولى والذكر والانثى والبالغ وغير البالغ واختلفوا في المصغير  
الغيا المميز كعبد الله بن الحارث بن نوفل وعبد الله بن ابي طلحة الانصاري  
وغيرهما من حنكة النبي صلى الله عليه وسلم وودعاه وعمر بن ابي بكر الصديق  
الذي ولد في سفر حجة الوداع قبل الوفاة النبوية بثلاثة اشهر منهم من لم يعد  
من الصحابة والمخرج هو دخوله فيهم نعمه جد يشهد مرسل لكنه من قبل  
**الثالثة عشر** ميدان الروية واللقاء يخرج من الصحابة المضموم وهو الذي  
احد زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولحقه كاوليس القرني الكوفي وغيره



وكذا من رأى قبل اسلامه ولم يتغير له الرأيه بعد اسلامه فمقتله ممدود في كبار  
 التتابعين وانما قيل له المضموم بفتح الراء المهملة من مضموم بفتح الخاء المجمة وسكون  
 الصاد المجمة بمعنى قطع لكونه مملوفا عن نظرائه من المسلمين حيث عاصره في هذا  
 ولم تحصل له روية النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو بكسر الراء من مضموم اذ ان الابل  
 قطعها حكاية الحكماء عن بعض مشايخه وقد لاى لان اهل الجاهلية من اسلم منهم  
 كانوا يقطعون اذ ان ابلهم لم يكن علامة على اسلامه ولا على موته على تقسام  
 قومه من عرف اسلامه في الحق النبوية كالسنة القراني سيد التتابعين كالخالفين  
 ملاك الحبشة واسمه آمنة وقد صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع  
 حضور من اصحابه بالمدينة تعين مات بالحبشة كما هو مروي في كتب الصحاح  
 ومنهم من لم يعرف اسلامه في الحق النبوية اى لم يشهد ذلك لكنه كان مسلما  
 في نفس الامر فمدخل فيهم قيس بن ابي حازم وابو مسلم الخولاني وابو عبد الله  
 الصنابحي الذين قدموا في المدينة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بلبال  
 وسويد بن غفلة الذي قدم المدينة حين فرغ الناس من دفن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولا يدخل فيهم من لم يسلم في عهد النبي بل اسلم بعده في عهد ابي بكر  
 او عمرو او عثيمين او من بعدهم من جملته ايضا فمضموم ما قد ذكر ابن عبد البر الخضر وسين  
 في كتاب الصحابة ووطن عياض وغيره ان ابن عبد البر قال يكنى نهم من الصحابة  
 وليس كذلك فان قيد المروية في تعريف الصحابي خفق عليه فكيف يجعل ابن عبد  
 من لم يرد اصحابيا وقد نفعهم هو في حياجة كتابه بانه انما اورد تراجمهم  
 في تراجم احوال المستوفيا لحوال القرن الاول  
 من اهل الاسلام **الرابعة عشر** تعرف العصبه بطرق منها التواتر كعصبه  
 ابي بكر الصديق المراد بقوله تعالى فيقول مصاحبه لا تعرف ان الله معنا الآية

وكذا عصبة عمر وعطاء على وسائر القشرة للبشر فمن ثبوته قال هل السنة من انكسار  
عصبة الصديق فقد كثر منها الشهرة والاستفاضة كعصبة عكاشة بن محصم بن ضمام  
ابن ثعلبة وغيرهما قول صحابي آخر معلوم العصبة بان يقول ان فلانا له عصبة  
او نحوه كقوله كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم مع فلان او دخلنا على  
النبي صلى الله عليه وسلم او خاطب النبي صلى الله عليه وسلم فلانا بهذا او انا  
شاهدوا مثال ذلك ما يدل على حضوره في شروط ثبوت اسلامه في تلك الحالة  
وكذا تعرف العصبة بقول سادات الثقات التابعين على القول الرابع وكذا ادعى العصبة  
رجل بنفسه لنفسه قبلت دعواه واختلف فيه على ثلاثة اقوال أحدها انها  
لا تثبت بعصبة يخرج قوله ما في ذلك من دعواه بترتبة يثبتها لنفسه فلا يقبل  
كلامه كما لا يقبل قول الرجل نا عدل لا ثبات عدل الله واليه يعميل كلام  
ابي الحسن بن القطان وابن السمعاني وغيرهما وثانيها انه ان ادعى العصبة  
اليسيرة قبلت دعواه لانها مما يعتد راثباته بالنقل اذ ربما لا يحضر احد  
حالة اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم او رويته له وان ادعى كثر الزور  
وطول الملازمة في المحضر والسفر لم يقبل لان مثل ذلك يشاهد ويشهر وينقل  
وثالثها هو اوسع الاقوال واحصاها اجزم به ابن عبد البر وغيره من المحدثين هو القبول  
مطلقا لكن بشرطين أحدهما ان يعرف قبل هذا الادعاء كونه عدلا مقبول  
القول وثانيهما ان لا يكون قوله مما يكذب به الظاهر فلو ادعى احد العصبة بعد مضي  
عشر بعد المائة من الهجرة لم يقبل لان الظاهر ان لا يعتدل رتب الهندس  
وما ادراك ملحق الهندس في غير ذلك بل لا ريب في ظهور بعد ستائة فادعى العصبة العتيقة  
لا يكذبون وهذا جرت على الله ورسوله وكذا الفت في امره جزء وقد قيل انه  
مات سنة اثنتين وثلاثين وستائة ومع كونه كذا ابا فقد كذبوا عليه جملة

كبيره من اجمع الكذب انتهى كلامه وقال والدي اعلام ادخله الله دار السلام في  
رسالته لظهور الدرد في سلك شق القمر نقل في بعض الكتب ان مرتن الهندي  
الحمر قال اني رايت ليلة البدر ان القمر قد انشق وغرب نصفه في المشرق ونصفه  
الاخر في المغرب ووقع الظلام ساعة شر طلع نصفه من المشرق والاخر من المغرب  
ووصل النصفان صاعدين الى وسط السماء وتلاقيا وانام القمر صاعرا كما كان في طرفة  
العجب لو اعرن سببه فسالت الركبان المازدوين من النواحي عن هذا الامر  
الحبيب ف قيل لنا ان رجلا هاشميا ظهر بكبة وادعى النبوة وسأل اهله بمجدة  
شق القمر فاراهم فلما سمعت هذا الشرب في موعى شوق لقائه فحلت الى  
مكة وتشرفت بصحبته والله عز وجل ببركته عمري في عمر اطول لاحض ان عسكر  
اليوم ستائة سنة ولا يذهب عليك ان كيفية شق القمر على ما بينه وبين  
يخالف بانطلقت به الاحاديث المروية فلا اعتداد به وقال الذهبي في تحف  
الصحابه ان مرتن الهندي كذاب دجال وقال الحافظ السيوطي ان مرتن الهندي  
الحمر كذاب فان العلماء اتفقوا على ان آخر الصحابة موتا ابو الفضل عاصم بن اثلة  
وهو قد مات سنة عشرين بعد ائمة على الصحيح كذا في تقريب الترتيب وقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر ليلة انه من هذه الليلة الى اربع مائة سنة  
لا يبقى ممن هو على ظهر الارض اليوم وقد مر في البخاري وغيره وقال النووي  
المراوان كل من كان تلك الليلة على الارض لا يعيش بعدها اكثر من مائة  
سنة وقال العيني المراد من هو على ظهر الارض من امته ورح فكيف يكون  
راى الهندي محابيا انتهى كلامه وان شئت الاطلاع على تفصيل وقهر في شرح  
الحديث النزال على اخر اقرن الصحابة بعد مائة سنة من الهجرة والاطلاع على  
احوال الذين ادعوا العصبة بعد ذلك فكذبوا فارجع الى رسالتى تهرة البصائر

في معرفة الاواخر عند ذكر آخر الصحابة موتا وفقنا الله نحتها كما وفقني لهدتها وتقبلها  
مع سائر تصانيفي وجعلها نافعة لي وفيما كان بعد طاق الخامسة عشري  
اختلفوا في كون الصحابة عدولا فمنهم من قال انهم كثير هم في لزوم البحث عن عبد الله  
حكاه ابن الحاجب والآمدى عن بعضهم رويته او رد العراق وغيره على ابن الصلاح  
في دعوى الاجماع على تعديل من اولى بين من هو الفتن ومنهم من قال انه  
عدول الى زمان الفتن واما بعد وقوع الفتن كواقعة صفين وواقعة الجمل  
وغیرهما ودخولهم فيها فيجب البحث عن تعديلهم ومنهم من قال من  
له بين الفتن عدل مطلقا ومن شاركت فيها فليس يعدل ومنهم من قال  
انما تثبت العدالة للاصحاب الذين لا يروون النبي صلى الله عليه وسلم وعرو  
ولصروا ولا يتبعوا النبي الذي انزل معه لا كل من رآه قليلا او بجمع به لغرض  
فانصرف عن قريب وهذا الاقوال الاربعة كلها مردودة عند محققي الحديث  
وغیرهم من طوائف اهل السنة والجماعة الذي ذهب اليه جمهور اهل السنة  
وادرجه نقادا اهل الحديث والمتكلمون وغيرهم في تصانيفهم هو ان الصحابة كلهم  
عدول كبيرهم وصغيرهم قبل زمان الفتن وبعد اسواء كان من الداخلين  
في الفتن او من غير الداخلين لدلالة الادلة العقلية والنقلية عليه السادسة  
عشر العدة قد يطلق مقابل للنجس والظلم كما يقال للسلطان انه عادل  
او جائر وتفسر بالانصاف في المعاملات وايصال الحقوق الى مستحقيها  
وقد يطلق مقابل للنفس والعصيان وتفسر بما يفسر به التقوى وقد يطلق  
قليلا بمعنى العصمة المفسرة بالملكية اي الكيفية الرسمية الحاصلة للانسان  
او غيره الحاصلة له على الاجتناب عن المحذور والمعاصي وهي التي تصنف  
بها الانبياء على نبينا وعليهم الصلوة والسلام والملائكة ومن شاء الاطلاع

على تفصيلها فلا يرجع الى كتاب القائفة قد تطلق بمعنى الحفظ عن الذنب والخطا  
 او من قبل بين الحفظ والعصمة بان الاول عدم صدور الذنب والخطا بلطف  
 من الله من دون حصول ملكة حاصلة له على الاجتناب الثاني استئصال صدور  
 عنه ومن ثمره قالوا الانبياء والملاكة معصومون والاولياء محفوظون وقد قيل  
 الحفظ لغتين هم ايضا والعصمة ايضا قد تستعمل بمعنى الحفظ وهو مراد من قال  
 من اهل السنة في شان ائمة اهل البيت انهم معصومون وليس المراد بالعصمة  
 التي هي من خواص الانبياء والملاكة كما نفى هت به الشيعة وغيرهم من  
 اهل الضلالة وقد تطلق العصمة بمعنى الحفظ عن الخطا في الاجتهاد فقط وبهذا  
 المعنى حكم الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية على امام المهدي محمد بن عبد  
 الموعود ظهوره وتسلطه الجصول من اشراط الساعة الكبرى بانه معصوم بخلاف  
 سائر المجتهدين من الائمة لما نصيبين فان في اجتهاد ائمه وقياساتهم الخطا و  
 الذنب ولكن لا يخلو كل منهما عن الثواب وليس المراد به العصمة بالمعنى الذي  
 انصفت به الملاكة والانبياء كما مال اليه فهو مثول دراسات اللبيب  
 في كسوة الحسنة بالحديث قد تطلق العدالة على تجنب عن تعدد الكذب  
 في الرواية والتحرف فيها بل كتاب ما يوجب عدم قبولها وهذا المعنى هو مراد  
 الحديثين من قولهم العصاية كلهم عدول فقد قال السخاوي في فقه المغني  
 قال ابن الانباري ليس المراد بعد التمهيد ثبوت العصمة لهم واستئصال المعصية  
 منهم وانما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن اسباب بعدالة المطلوب  
 التزكية الا ان يثبت امره كتاب قاض ولهم يثبت ذلك انتهى وقال العلامة  
 الدعلوي مثول القصة الامنا خبرية وغيرها في بعض فاداته ان ما اقره في  
 عقائد اهل السنة ان العصاية كلهم عدول قد تكرر ذكره لا غير من وفتح

في مختصر الجرحات  
 في فقه المغني  
 في فقه المغني

البحث والتفتيش من مضافاً حصة الوالد المرحوم فلتقرر بعد البحث ان للولد بالعدل  
في هذا لا بحجة ليس معها المتعارف بل المرد العدالة في رواية الحديث كاشير  
وحقيقتها التجنب عن تعمد الكذب في الرواية واخرها في هذا ولقد تلبسنا بسيرة العصاة  
كلهم حتى من دخل منهم في الفتنة والشكارت فوجدناهم يعقدون الكذب  
على النبي صلى الله عليه وسلموا شتموا الذين يمتزجون عنه غاية الاحترار  
كما لا يخفى على اهل السيرة والادليل على ذلك ان هذه العقيدة لا يوجد منها اثر  
في كتب العقائد القديمة ولا كتب الكلام وانما ذكرها الحديثون في اصول الحديث  
في بيان تعديل طبقات الرواة وانما نقلوا هذه العقيدة من تلك الكتب في كتب  
لعقائد وانما نقل ذلك من خلط منهم في الحديث والكلام من غير تعصم  
ولا شبهة في ان العدالة التي يتعلق غرض الاصولي بها هي العدالة في الرواية بمعنى  
التجنب عن تعمد الكذب واخرها في النقل لا غير وعلى هذا فلا اشكال في هذا  
الكلية اصلاً انتهى كلامه معرباً و**اعلى** تنطنت من ههنا وقع الشهادة  
الواردة على هذه القامدة بايراد الاحاديث الدالة على صدور الكبار من  
اجلة العصاة فضلاً عن غيرهم فبطلان قول البعض ان العصاة كلهم معصون  
مع انه صريح المتقارن في شرح المقاصد وغيره ممن صنف في الكلام بانه  
ليس كل صحابي معصوماً وخفاة قول بعض ابناء الزمان ممن لم يطبع على  
ما القينا عليه من الطوائف النفسية عظيمة الشأن ان العصاة منهم عدول  
ومنهم غير عدول فاحفظ هذا كله لعل لا تحزن لمن يعير من السابقين المرحومين  
فضلاً من فاضل عصره بقصص نظمهم وفقهم **السابعة عشر**  
الكثرة العصابة رواية ابو هريرة ثورين عمر ثورانس نحو عايشة الصديقة ثورين عباس  
ثور عباس ثور ابو سعيد الخدري ثورين امك ثورين ابن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب

والكثر من منهم افتتحوهم بن الخطابي على ابن مسعود وابن عمر وابن عباس بن زيد بن ثابت  
وعائشة واكثرهم فتوى ابن عباس كما خرم به احمد بن حنبل في حقه في قول السبعة  
في الفتيا ابو بكر الصديق وعثمان وابو موسى الاشعري ومعاذ بن عبد الله بن ابي وقاص  
وابو هريرة وعبد الله بن عمر ووسطان الفارسي وجابر وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف  
وعمران بن حصين وابو بكرة فنجع وعبادة بن الصامت وعبد الله بن الزبير وام سلمة  
نزوج النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكر ابن حزم وغيره وبه قال ايرد على من قال  
من اصحاب الاصول الحنفية ان ابا هريرة لم يكن فقيها فانه قد عد من المفتين في  
العهد النبوي وهذا لا يفتي في ذلك الزمان الا الفقيه وقد انكر هذا القول  
من اصحابنا ايضا ابن الحام محمد بن عبد الواحد شولف من تقدير في كتابه  
تحرير الاصول **الثامنة عشر** اشترج من الصحابة بالعبادة وهم الذين  
سموا بعبد الله لكن لا كل من سمي بهذا فان فيه كثيرين مسمى بهذا الاسم  
بل الذين اشتهرت فتاواهم وكثرت آثارهم وانتفع اجمع الكثير باحكامهم  
واستفاض جمع غفير من اخبارهم وهو جمع عبد وضعها كالتساء للراثة او جمع عبد  
لان من العرب من يقول في عبد عبد ل وفي زيد زيد كذا ذكره الواحدي  
ادخله الله دار السلام في قول لا قمار لنورا لا نوار وترد على ما ذكره مؤلفنا  
التفسيرات الاحمدية في شرحه لمنازل الاصل المسمى بنور الانوار بقوله هو جمع  
عبد مرخم عبد الله والمراد به عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله  
ابن عباس وقيل عبد الله بن الزبير انتهى بوجهين حيث قال ان بناء فعالة مختص  
بالاجسام والنسب كما نقله اعظم العلماء عن الباب لان يقال لا تثبت هذا  
للقاعدة عند المصنف لو يقال ان ذلك القياس وهذا على غير قياس انتهى فقال ايضا  
عند قوله من هو عبد الله هذا الترجيح من الجاهل فان الترجيح حذف في

آخر كلامه تحقيقا عند التذكير هو حاشي في المنادى في سعة الكلام في غير المنادى  
 بخبر ورة ههنا انتهى كلامه وقد اختلفوا في تعيين المراد من العبادة  
 فصل الخفية اذا اطلقوا العبادة الثلاثة المرادوا به عبد الله بن مسعود وعبد  
 ابن عباس وعبد الله بن عمرو اذا قالوا العبادة الاربعه المرادوا به هؤلاء مع عبد  
 ابن التريير وعبد اطلاق العبادة من غير ذكر العدد يراد الثلاثة المذكورون ايضا  
 عليه البدر والعيني في شرح الهداية المسمى بالبنية في باب لا يلاء من كتاب  
 النكاح وابن الهمام في فتح القدير وغيرهما ووجه ادخال ابن مسعود في العبادة  
 وضمه مع ابن عباس وابن عمر بكونه مشتهرا بالفقه وارتفاع الناس به كيف وقد اعتد  
 ائمتنا على اقواله واجلها كثيرا الواسلة اليهم بواسطة تلامذته والافاضة  
 المنتشرة بالكونه وكثيرا ما تجد في كتب حديث ائمتنا روايات عن ابي حنيفة عن  
 حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود واحدا المحدثون فلهي دخلوا ابن مسعود  
 في العبادة قال عراقي في شرح الفينة قيل لاحمد بن حنبل من العبادة وقتال  
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاص قيل له فان مسعود  
 قال لا ليس من العبادة قال البيهقي وهذا لا تقدم موته وهؤلاء عاشوا حتى  
 احتجوا الى علمهم فاذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادة انتهى فهو قال ما ذكر  
 من ان العبادة هم هؤلاء الاربعه هو المشهور بين اهل الحديث وغيرهم وقد  
 اقتصر صاحب الصحاح على ثلثة واسقط ابن التريير اما صاحب الاكسال النوراني في التمهيد  
 ان الجوهري ذكر ابن مسعود واسقط ابن العاصي فوهم نعم وقع في كلام الرعاشي  
 في المفصل ان العبادة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وكذا قال الرافعي في الفرج  
 الكبي في الديان وغلطا في ذلك من حيث الاصطلاح قال ابن الصلاح يلحق  
 بابن مسعود سائر المسلمين بعبد الله من العبادة وهم نحو مائة بن وعشرين نفسا



أي فلا سمون العبادلة اصطلاح انتهى كلام العراقي قلت اختلفت كلام الجوهري  
 في صحاحه في تعيين المراد بالعبادلة تعبارته على ما رأيت في نسخة معتدلة في باب  
 الالف اللينة في آخر الكتاب عند ذكر ضرب زيادة الهاء السابعة تدخل في الجمع لثلاثة  
 اوجه احدها ان تدل على السبب نحوها لثبوت الثاني ان تدل على الجصته نحو المراجعة  
 والثالث ان تكون عوضا من حرف محذوف نحو المراجعة والزيادة والزيادة والعبادلة وهم  
 عبد الله بن عباس عبد الله بن عمرو عبد الله بن الزبير انتهت تعبارته في حرف العين عند  
 ذكر عبد العبادلة ثلاثة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو  
 ابن العاص انتهت وكلتا العبارتين خليتان عن ذكر ابن مسعود فنسبة ادخل  
 ابن مسعود في العبادلة الى الجوهري كما صدر النوى في تهذيبه لاسماء اللغات  
 وهم بلا شبهة وكذا نسبة اخراج ابن العاص ليه عند ذكر عبد وهم نعم  
 هي صحيحة عند ذكر زيادة الهاء وقبل خط صاحبها قام من ايضا الجوهري  
 كما هو عادته حيث قال عند ذكر عبد العبادلة ابن عباس ابن عمرو ابن عمرو ابن العاص  
 وليس من هو ابن مسعود وعلم الجوهري انه قال العلامة عبد الرحمن  
 ابن عبد العزيز المغربي زيل الحرمين في مهالك المساء بالوشاح وتثقيف الوشاح  
 في رد توهم المجد الصحاح اما العبادلة فلم يذكر منهم في نسختي ابن مسعود وذاك  
 كما ذكرتهم وتراد بعضهم في العبادلة ابن الزبير انتهى لكن ذكر النحوي ايضا ابو نفيق  
 النوى حيث قال في فتح التقيث وقع كما رأيت في عبد من الصحاح الجوهري ذكر  
 ابن مسعود بدل ابن الزبير وذكر في لاف اللينة ابن الزبير مع ابن عمرو ابن عباس  
 مقتصر على حروف وكذا عدم الراسي في لديات من الشرح الكبير والنحوي في الفصل  
 ولعله عبد العزيز البخاري شارح اصول البزدي من الخفية ايضا ثلاثة لكن عنيهم  
 بان مسعود ابن عمرو ابن عباس زادا لا خير منهم ان ذاك في التحقيق قتل وعند

الحديثين ابن الزبير بن عدي بن مسعود ومن عدل بن مسعود ايضا ابو الحسين بن ابي  
القرشي حكاه النجدي في فوائد رحلته ومن المتأخرين ابن هشام في التوحيد وفي  
الحج من الحديث للصفحة قال العبادلة وابن الزبير الشهير بحشوات النخطة ابن الزبير  
عليه السلام والاول هو المعتمد المشهور بين الحديثين غيرهم انتهى التاسعة عشر  
الارادبا خلفاء الاربعة في قول الحديثين والفقهاء هذا قول المصنف الاربعة ابو بكر  
الصديق وعمر بن الخطاب الفاروق وعما افضل الناس بعد الانبياء واولها افضلها  
وعثمان بن عفان ذو النورين وعلي بن ابي طالب بعد منان العشرون للسرد  
بفقهاء الصحابة في قولهم هذا قول فقهاء الصحابة هم الذين كانوا يفتون من اهل  
الدعوى وبعدها فاحفظ هذا كله ولو لا خوف التحويل لهدت ما ينشط ارباب  
التكميل وقل الف في معرفة اسامي الصحابة واخبارهم جمع كثير من الحديثين وضوا  
يها تاليفات مختصرة ومطولة مفيدة لطلاب الشريعة الميسر علي بن المديني سمي  
رسائله بمعرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان وانما يرى والترمذي مشتمل  
واخي بكر بن ابي داود واخي علي بن السكن واخي حفص بن شامير واخي عبد الله بن مندا  
ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وكتابه معروف بطبقات ابن سعد جامع لطبقات  
الصحابة والمتابعين واخي عبد الله بن منداة الاصفهاني واخي منصور الباوردي  
واخي حاتم بن حبان واخي موسى المديني واخي يعقوب الاصفهاني وكتابه حلية الاولياء  
كتاب نفيس مشتمل على ذكر اصحاب المصنف من الصحابة ومن بعدهم من الزهاد و  
العباد واخي القاسم الجعفي واخي قانع والطبراني ذكره اخبار الصحابة في معاجمهم  
واخي عمر بن عبد البر لما لقي مثايف الاستاذ كاشفهم مشوطا مالكا والتمهيد غير  
سمى كتبه الاستيعاب وهو احسن المؤلفات السابقة جمعا واكثرها فائدة  
لو لا ما فيه من ذكر ما انفجر بين الصحابة وحكاية عن الاخباريين فقد خيل عليه



والفرع لها تين المرتبتين أي مرتبة الصحابة ومرتبة التابعين فابعدهما  
 كطبقة تبع التابعين وهو من لقي تابعيا ومنهم الإمام مالك مولف الموطأ وقد اخطأ  
 من عداه من التابعين لا يعرفه أنه معاصر لأن حنفية فكيف يمكن كون أبي حنيفة  
 تابعيا وعدم كون مالك تابعيا وذلك لأنهما وإن كانا متعاصرين لكن لمرتبة مالك  
 رتبة أعلى من الصحابة لأنه لم يكن في ذلك العهد أحد منهم في الحرمين ومالك لم يكن  
 إلى غيرهما من البلاد وقد كان انس بن مالك في ذلك العهد دخل الكوفة فاستقرت  
 أبي حنيفة برويته فاق على إزاره معاصره بحصول رتبة التابعة على رغم انف من أنكرها  
 تعصبا أو جمالة يفضي إلى تطويل فالأعراض عنه أولى في هذا المختصر فليطلب  
 ذلك من الكتب المثلثة في أسماء الرجال خاصة شهر إيراد المصنف أن يذكر  
 أحوال الأئمة والمحدثين الذين اشتهرت آثارهم وانتفع الناس بفتاواهم على سبيل  
 الاقتداء والاختصار يقال توفي مالك هو ابن انس بن مالك بن عبد الله بن عمر  
 ابن عمرو الأصم أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة المشهورين الذين تفضل الله سبحانه  
 عليهم واجتهاداتهم وصفت قلوب الناس هو أهمهم وخواصهم إلى الاستفاضة  
 من أحوالهم وفروغهم وتقليد هم وقطعهم أن خطاهم في اجتihadاتهم أقل بالنسبة  
 إلى خطاهم غيرهم وإن صوابهم أكثر من خطاهم وفروغهم بالنسبة إلى من عاصروهم ومن  
 تأخروهم فمن هنا ادعى بعضهم أن التقليد مخصص في هؤلاء الأئمة ولا يجوز  
 تقليد غيرهم وفروغهم عليه فروعها وإن كان الأصل والفروع كلها لا يساوي شيئا  
 بالمدينة هو علم دار هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومسكنه ومدافنه  
 وكان يقال لها في الجاهلية يثرب سنة تسع وسبعين ومائة  
 لعشر ماضين من ربيع الأول وأول سنة ثمان وسبعين وودفن بالبقيع مدائن  
 المدينة وولد سنة ثلث وأحدى وأربع وأربعين ولسعين

والمرتبين لها تين المرتبتين أي مرتبة الصحابة ومرتبة التابعين فابعدهما كطبقة تبع التابعين وهو من لقي تابعيا ومنهم الإمام مالك مولف الموطأ وقد اخطأ من عداه من التابعين لا يعرفه أنه معاصر لأن حنفية فكيف يمكن كون أبي حنيفة تابعيا وعدم كون مالك تابعيا وذلك لأنهما وإن كانا متعاصرين لكن لمرتبة مالك رتبة أعلى من الصحابة لأنه لم يكن في ذلك العهد أحد منهم في الحرمين ومالك لم يكن إلى غيرهما من البلاد وقد كان انس بن مالك في ذلك العهد دخل الكوفة فاستقرت أبي حنيفة برويته فاق على إزاره معاصره بحصول رتبة التابعة على رغم انف من أنكرها تعصبا أو جمالة يفضي إلى تطويل فالأعراض عنه أولى في هذا المختصر فليطلب ذلك من الكتب المثلثة في أسماء الرجال خاصة شهر إيراد المصنف أن يذكر أحوال الأئمة والمحدثين الذين اشتهرت آثارهم وانتفع الناس بفتاواهم على سبيل الاقتداء والاختصار يقال توفي مالك هو ابن انس بن مالك بن عبد الله بن عمر ابن عمرو الأصم أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة المشهورين الذين تفضل الله سبحانه عليهم واجتهاداتهم وصفت قلوب الناس هو أهمهم وخواصهم إلى الاستفاضة من أحوالهم وفروغهم وتقليد هم وقطعهم أن خطاهم في اجتihadاتهم أقل بالنسبة إلى خطاهم غيرهم وإن صوابهم أكثر من خطاهم وفروغهم بالنسبة إلى من عاصروهم ومن تأخروهم فمن هنا ادعى بعضهم أن التقليد مخصص في هؤلاء الأئمة ولا يجوز تقليد غيرهم وفروغهم عليه فروعها وإن كان الأصل والفروع كلها لا يساوي شيئا بالمدينة هو علم دار هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومسكنه ومدافنه وكان يقال لها في الجاهلية يثرب سنة تسع وسبعين ومائة لعشر ماضين من ربيع الأول وأول سنة ثمان وسبعين وودفن بالبقيع مدائن المدينة وولد سنة ثلث وأحدى وأربع وأربعين ولسعين

انما يخرجون التريدي الى الخلاف الا قول في سنة ولاوته ومنها انه ولد سنة تسعين  
 وقيل خمس وتسعين واما حذيفة عطف على قوله ما لا شك في قوله الا في السنة  
 وقوله واحد في توفي ابو حذيفة وهو النعمان بن ثابت بن زوطى بن مائة وقيل النعمان بن  
 ابن النعمان بن المزيان واصل ابنا من فارس قال السيوطي في تبيين العصفية في بيان  
 الامام ابو حذيفة قد ذكر الامتياز النبي صلى الله عليه وسلم بشي بالامام ماله في قد  
 يوشك ان يضرب الناس اكبادا لابل يطلبون احدا اعلم من عالم المدينة وتشير  
 بالامام الشافعي في حديث لا تسبوا قريشا فان عالمها مالا الارض علماء آقوله قد يشير  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالامام ابو حذيفة في الحديث الذي أخرجه ابو عبد الله في  
 الكلية عن ابي هريرة قال قال رسول الله لو كان العلم بالثريا لكان له رجال من ابناء فارس  
 واخرجه الشيرازي في الاقارب عن قيس بن سعد بن عباد مرفوعا لو كان العلم مطلقا  
 بالثريا لكان له قوم من ابناء فارس حديث ابي هريرة اصله في صحيح البخاري ومسلم  
 ولفظ البخاري لو كان الايمان عند الثريا لكان له رجال من ابناء فارس وفي لفظ مسلم  
 لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى يباله وفي حديث  
 قيس بن محمد الطبراني الكبير لو كان العلم مطلقا بالثريا لكان له رجال من فارس  
 وفي صحيح الطبراني ايضا عن ابن مسعود قال قال رسول الله لو كان الدين معلقا  
 بالثريا لكان له ناس من ابناء فارس هذا اصل صحيح محمد بن علي في المشاة والفضيلة  
 نظير الحديثين السابقين للذين في الامامين وليست في به عن الخبر الموضوع  
 انتهى كلامه ببغداد بلدة معرفة ملقبة بمدينة السلام وهو نفس المبالغة  
 وسكون الغيب المعجزة بعد ما لا ان موهبتان بينهما الف هذا هو المشهور  
 في ضبطه وفيه اقوال اخر ايضا سنة خمس مائة ومائة ومائة  
 ابن سبعين فعلى هذا ولا بد سنة ثمانين من الهجرة وهو المشهور وقيل

ولد سنة احدى وسبعين وقيل سبعين وقيل احدى وستين وكذا اختلف في  
سنة وفاته فالشهر المعتمد هو ما ذكره المؤلف وقيل ثلاث وخمسين كذا في  
شهر وفاته فقيل هو رجب وقيل شعبان والشافعي هو الامام محمد بن  
احمد بن عباس بن عثمان بن شافع الصحابي بن السائب بن عبيد القريشي المطلبى  
المكلى مؤلف كتاب الام والسنة وغير ذلك بمصر بكسر الميم بلدة معروفة  
لها فضائل حجة من اراد الاطلاع عليها فليرجع الى كتاب الخط والاثار للتعنى  
المقرئى والحسن الحاضرة للسيوطى سنة اربع ومائتين وتقدم من  
الحمد دين على رأس المائة الثانية كما ذكره الحافظ بن حجر وغيره قال اليا فعي

كانت وفاته يوم الجمعة آخر يوم من رجب وولد سنة خمسين  
ومائة وهى سنة وفات الامام الاعظم ابي حنيفة وقد تلمذ على  
تلامذته لاسيما محمد بن الحسن واحمد بن حنبل من اجل تلامذة

الشافعى ببغداد سنة احدى اربعين ومائتين وولد سنة اربع  
وستين ومائة وله تاليفات اعزها واجلها المسند والنجاشى  
نسبة الى بشار بالضم بلدة معروفة وهو مؤلف الجامع المعروف بفتح الجاوى  
ورسالة في رفع اليدين ورسالة في لقراءة خلف الامام وكتاب لادب المفرد  
والتاريخ الكبير والصغير وغيرها اسم محمد بن اسمعيل ابو عبد الله ولد

يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت اى مضت من شوال سنة  
اربع وتسعين ومائة ومات ليلة الفطر اى اول ليلة من شوال  
ليلة العيد سنة ست وخمسين ومائتين بقبرية خربت  
من بشار اى هى من قرى بشار وهو بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء  
المهمله ونحو الداء للثناة الفوقية وسكون النون آخر الحروف كاف كذا ذكره

ابو سعد السمعاني في كتابه لانا قد قال انها من قريش من قديم اهل غزا فخرج منها الشيخ  
 ومسلو هو ابن الجحاجر النيسابوري من اجل تلامذة البخاري مات نيسابور  
 بفقر النور في سكوان البلاء المشاة التحفة بعد ما سار من هذه النواحي فربما هو من هذه النواحي  
 فهو من هذه النواحي والمشهور نيشابور بالشين المجيدة وبالباء الفارسية المنقولة مثلث  
 نقط سنة احدى وستين ومائتين وكان ابن خمس وخمسين اى عند  
 وفاته وابو داود هو مؤلف السنن المشهور سليمان بن الاشعث بن شاذان بن  
 عمرو بن عامر وقيل ابن الاشعث بن بشر بن شاذان وقيل ابن الاشعث بن اسحق بن بشير  
 ابن شاذان الجعفي محدث البصرة بالبصرة في بلدة معروفة بفتح الباء الموحدة على  
 الاشهر وجاء الغم والكسرة ايضا سنة سبع وسبعين ومائتين والمشهور انما  
 يوم الجمعة منتصف شوال سنة خمس وسبعين وولادته سنة اثنتين بعد  
 المائتين والترمذي مؤلف الجامع المشهور بابو عيسى محمد بن عيسى بن سواد التميمي  
 نسبة الى تميم مدينة تميمية على طرف مدينته وهو بكسر التاء المشاة الفوقية وكسر  
 الميم بينهما راء مهله ساكنة آخر الحروف ذال محجمة وقيل بضمهما وقيل بفتحهما  
 وقيل بفتح التاء وكسر الميم مات بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين  
 وولادته سنة تسع والنسائي هو مؤلف السنن المشهورة ابو عبد الرحمن  
 احمد بن حنبل بن شبيب مؤلف السنن الكبرى ومختصر المتداول المسمى بالمجتبى سنة  
 ثلاث وثلاثمائة وكانت ولادته سنة خمس عشرة وقيل اربع عشرة بعد المائتين  
 فتسببت الى نسائه بالفتح بلاد بخراسان ولوري كسر المصنف ابن ماجة مؤلف السنن  
 المشهورة تبعا للطبري فانه لوري كرا في خلافة النبي محمد بن علي المصنف من هذا المختصر  
 وكان عليه ما ذكره فانه احد اصحاب السنن المتداولة وهو محمد بن يزيد ابو عبد الله  
 القزويني و ما حجة قيل هو اسم صفة قيل اسم جد لا وقيل اسم والد الجد وحب

اسمه عبدالله وكنى هو لقب بالدهو وكانت وفاته في رمضان سنة ثلاث وسبعين  
 ومائتين وولدت سنة تسع ثور اراد المصنف ذكر بعض المحدثين الذين انتفع  
 الناس بعلمهم واشتهر اسمهم وروى عنهم سوى الائمة المقبولين واصحاب الصحاح  
 الستة بقا لطبيي فقال والدارقطني نستقل دارقطن محلة كبيرة ببغداد  
 وهو ابو الحسن علي بن عمر بن احمد الكافض مثول السنن والعلل وغير ذلك ببغداد  
 سنة خمس وخمسين وثلثمائة وولد لها أي بغداد سنة ست  
 وثلثمائة والكافض هو مثول المستدرک ابو عبدالله محمد بن عبدالله  
 النيسابوري وانا عرفت بالكافض لانه تقلد قضاء نيسابور كما ذكره تقي الدين  
 ابن ضمة الدمشقي في طبقات الشافعية بنيسابور سنة خمس وخمسين  
 في شهر جفر وولد بها سنة احدى وعشرين وثلثمائة وتقلد  
 القضاء سنة تسع وخمسين في ايام الدولة السامانية واليه في نسبة ال  
 يهوق بقوم لباء الموحدة والهاء بينهم اياهم مناة تحتية ساكنة قريه من قري  
 نيسابور وهو احمد بن الحسين ابوبكر مثول السنن وشعب الايمان وكتاب  
 المعرفة ودلائل النبوة وغير ذلك ولد سنة اربع وثلثين وثلثمائة  
 وارتج الذهبي وطبيي وغيرهما سنة اربع وثمانين وصرح الذهبي بان عمه  
 حين موته اربع وسبعون ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين  
 واربع مائة وقد تلمذ عليه ابو علي مثول حلية الاولياء وغيره والمخطيب  
 ابوبكر احمد بن علي البغدادی ولد في جمادى الاخرى سنة اثنتين  
 وتسعين وثلثمائة ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلث و  
 ستين واربع مائة وهو مثول الكفاية في قوانين الرواية والجامع لاداب  
 الشیخ والسامع وغير ذلك وقل من فنون الكلدانية لا وقد الف فيه



كتابا مفردا وفي التاريخ كتابا كبيرا فقد قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من اصف  
 علوان الحمدتين بعد الخطيب عيال على كتبه وقد جمع ثقات مقاصده ومفردات  
 صياحه تقى الدين ابو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشهير وري نزيل دمشق  
 مدرس المدرسة الاشرفية المعروف بابن الصلاح مؤلف المقدمة المعروفة في  
 اصول الحديث المشتهرة بمقدمة ابن الصلاح والناس من جملة الحديث ومهذبة  
 اصول الحديث بعد عيال على مقدمته فلا يحصى كونه من ناظره ومختصر  
 ومستدرك عليه ومقتصر على ما مضى له ومنتهى من اختصر مقدمته للقاضي  
 بدر الدين بن جماعة وخرج منه سنة سبع وثمانين وستمائة في الشيخ محي الدين كنو  
 شارح صحيح مسلم يخص منها كتابا باسمه بالتقريب كانت وفاته سنة سبع مائة  
 وسبعين وستائة وقد تضمن منها ما مع تنقيح وزادات من جامع الاصول وغيره  
 الطيبي قسى كتابه الخلاصة فاسم الحسين وقيل الحسن بن محمد بن عبد الله  
 شارح المشكوة والكشاف المتوفى سنة ثلث واربعمائة وسبعائة على ما ذكره  
 ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة في بيان المائة الخامسة وكسبت الى طيب  
 بالكسر بلدة ذكره الزبقي وقد تضمن من خلاصته من مقدمته التي ادخلها  
 في منقحه حاشية المسماة بالكشاف عن حقائق السنن تلخيصا مجرد المصنف  
 هذا المختصر كما تضمن حاشية المشكوة للطبي تلخيصا مجردا وهو مشهور بحاشية  
 السيد وقد اختلف ابناء عصرنا ومن قبلنا في مثل هذه المختصر فقال بعضهم  
 انه كمال الدين ابن ابي شريف القدوسي تلميذ ابن الهمام وهو قول باطل لا سند له  
 وقاله بعضهم السيد جمال الدين الحديث مؤلف روضة الاجل الى نسب مختصر  
 حاشية المشكوة للطبي ايضا وهو ايضا باطل لان السيد جمال الدين قد اسب  
 مختصر حاشية الطيبي الى السيد الشريف علي الجرجاني على ما نقله علي القاري في

المرقاة حاشیة المشكوة فی شهر حدیث الی سید خرم رسول الله علی حلقه فقتال  
 ما اجلسك قالوا اجلساً نذكر الله قال الله ما اجلسك الا ذاك الحدیث بقول قال  
 السید جمال الدین الصواب بالبحر بقول الحق الشریف فی حاشیة هنرة الاستفهام  
 وقعت جد لا عن حرف القسم ووجب البحر معها انی كذا هو فی اصل اسماعنا من  
 المشكوة ومصحح مسلو وقع فی بعض نسخ المشكوة بالنسب انی وهو یشر بان خلاصة  
 الطیبی حاشیة من السید الشریف علی البحر جانی علی المشكوة كما هو مشهور بین الناس  
 فهو یبید جداً اما اولاً فلانه غیر هذا كونه فی اسامی مؤلفاته واما ثانیاً فبلانه مع  
 جلاله تكلیف یختصر كلام الطیبی اختصاراً مجرداً لا یكون معه تصرف ابداً انقی  
 كلام القاری فهذا الكلام كما تراه یدل علی ان مختصر حاشیة الطیبی لیس للسید  
 جمال الدین فانه قد نقل عنه بنفسه نسبة الی السید الشریف ومن المعلوم ان  
 مؤلف ذاك المختصر هذا المختصر واحد علی ما یعلوم من حواله مؤلف هذا المختصر  
 علی ذاك المختصر كما مر ذكره فی بحث الموضوع فعملوا قطعاً ان هذا المختصر لیس من  
 مؤلفات السید جمال الدین وان مؤلف هذا المختصر فی اصول الحدیث ومختصر حاشیة  
 الطیبی واحد والمشهور انتسابهما الی السید الشریف مؤلف التصانیف المشهورة  
 فی العقول وغیر المتفق فی سنة ست عشرة بعد ثمانیة وما استبعد علی القدر  
 غیر لائق لانی یعتقد علیها اول وجهی استبعاد لفلان اسامی مؤلفاته لیس  
 مضبوطة منحصرة فی تالیف معتد فی یكون عدم ذكره فیها وجهاً أخر وجهی مؤلفاته  
 واما ثانی وجوبه فلان السید الشریف وان كان ذا علمة فی العلوم العقلیة والادبیة  
 وغیرها لكن لم تکن له مهارة فی الفنون الحدیثیة فلا یستبعد منه اختصار كلام الطیبی  
 فی هذا الفن اختصاراً مجرداً والی اصل ان هذا المختصر لم یخص من خلاصة الطیبی  
 ومن مقدم حاشیة علی المشكوة كما لا یخفى علی من طالعها وهو مؤلف مختصر

حاشیہ الطیبی لم یسجد لیسجد علیہا للسید جمال الدین ولا لابن ابی شریف وقد صرح  
 النخاوی فی المضرب الامع فی اعیان القرن التاسع فی ترجمہ سبط السید المشریف  
 البحرانی نقلاً عنہ ان السید حاشیہ علی مشکوٰۃ ایضاً و ذکر کثیراً من تالیفاتہ فبین  
 ان هذا المختصر ایضاً من تالیفاتہ و اندفع التردد و الاستبعاد فاحفظ هذا کلاماً فقل  
 ما قبلہ فی کلام غیری منی عامہ و ممن سبقنا و الحمد لله حمد کثیراً علی ما  
 انعمنا و ارحمنا هذا آخر الکلام فی هذا المقام و لله الحمد علی الاکمال و الاتمام و کان  
 الشروع فی تالیف هذا الفخر سنۃ خمس و ثمانین بعد الالف و المائتین حین کان  
 مجید آباد الدکن حفظہ الله عن الضرور و الفتن حین ما قرأ علی بعض الطلبة  
 هذا المختصر و اذنت عند ذلک الی بحث السلسل شرانقطعت سلسلۃ تالیفہ  
 و وقت عوائق متعنی عن ترصیفہ و اذنت بعد ذلک کثیراً من لکبت المختصرہ  
 و المطولہ فی العلوم المنقولہ و المعقولہ و کمریتقوی الی اتمام هذا التالیف اللطیف الی ان  
 اکثر تنبیات الطلبة و الکملۃ الی اتمامہ منہم ان الناس یتفقون کثیراً باکمالہ  
 فاصبر اعلی صرا و بلیغاً و لم یتذکر الی عند خفیفاً فوجهت فی هذا الايام الی تکمیل  
 فتوفی الله بلطفہ و فضله علی اختتامہ و کان خلاصہ يوم الثلاثاء الثاني عشر من  
 صفر من سنۃ اربع بعد ثمان مائت و الف من الهجرة النبویۃ علی صاحبہا افضل الصلوات  
 و البرکات التحیات الله جل جلالہ اسأل سوال الضارع الخاشع ان یتقبلہ مع جمیع تصانیفہ  
 و یجزلها نافعة لعباده و آخر کلامنا ان الحمد لله رب العالمین و السلام علی رسولہ محمد  
 وآلہ و صحبہ و علی جمیع امة المملکۃ و المسلمین

خاتمة

یا من تقدست صفاته علی اصول الحدیث و فروع البیان و تفرغت ذاتہ عن مناسباتہ

الحداوت ومشابهة الامكان بهجرت عن كنهها فنظر النظر فلان ذلك لا بصفا  
فانت تدرى انك لا تصارح بها فانه تعالى في جلالة هو المهيمن لا يشرك به احد  
آمن لسان وامن منكرك وامن جنان وامن ذكر لك لا لك متكاثر متواليه نعم انك  
متواليه متتالية جعلتنا الله وسطا شهداء على الناس وعلقتنا من تاويل الاحاد  
لديج السوسا ووقفنا لا اتباع سندن لاذى اقتدا وهو مسند الى الحسن الفلاح وشر  
متفق عليه بالاحكام الصحاح اشارته مرقاة لشكوك المصا بيجرى في ظلم الضلالة  
بشارته اشعة لمعات الفضل وجمالة من الشمس تجل من انوار طلعت بحار  
عقول الهوى في وصف معناه ما احل شمالك وما اكثر فصائل خلقه موضوع  
للحجة العامة فانه متصلة بالنعمة والكرامة هو المرسل العظيم بالمؤمنين رفعت  
رحمته فبطل سلو عليه على له الذين هم خير آل هو حصاء ودرجاتهم متمتع و  
محال واحصا بالدين بذلوا جهدهم في اعلام الدين الاعلى فانزل عليهم الرضوان  
الاوى هو على تابعهم باحسان الى يوم الدين من الفقهاء والحدثين وسائر اهل الحق  
واليقين وبقول فان علم اصول الحديث علم شريف هو من لطيف قد اكثروا العلماء  
فيه التصانيف والفتا والتليف فوصلوا الى مدارج الكمال بالهداية ونالوا بالجماع  
المشترقة مشرف السعاية ومنهم العلامة الفهامة الخطيب السيد السند الشرف  
الذى فاض سراج وهاج بوريه حاجه منهاج مختصراته في كل علم كبرى للفاضلين  
ومطولاته في كل فن آيات غنى عند الكاملين فالتفت هذا الفاضل الى العجبة  
والمقالة الغربية مالتى مابينها قليلا ومعانيها جليلة قصرت عن فهم حقانها  
اذ هان الطالبيين وتغيرت في حقانها افهام الراغبين هي وسيلة جميلة لطلاب  
وتمرية تشوية للفاصلين فحسن الحمة الى شرحها المولى المعظم ووالله اعلم  
علامة العلماء والحمد لله لا يتهى وكل من سأل في التصانيف الشهيرة

الكبيرة + فخر الفضلاء + نور الكملاء + فواثله لحيته مفيدة الافادة والخير والقلب بتطيقا  
 سنية بل هي آيات بينات لاهل الصواب + معارفه شاهدة للمواقف العليا  
 عمدة الرماية القصوى + قوله الاشرف المحكم نافع كبير + مدحه للاخوان نصيب +  
 تنبيهه ميزان لاهل التمتع + كلامه خير الكلام بالتحقيق + تقريره مصباح الدجى  
 تحريه نور الهدى + من ساد ارباب العلا بالعلم والنشر الكبير + مثله  
 في الهند بل لكل المالك من نظير بقة من الاسلاف + حجة للاخلاق + في سماء  
 الفضل بدار منير + من بحر الفيض در مستنير + ما قلت في وصفه شيئا لاجله  
 الا وجدت ثناء فوق ما اصبحت + مفخرى وملاذى + اخى وابن عمى واستاذى مولانا  
 الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبدالحى مادام تحريمه شفاء لاهل الحق  
 وتقريره دافع لكل غي + ولازلت شمس افادته طالعة + وما برحت قلوب قاضاته  
 لامعة + وسماء بظفر الاماني في مختصر الجرجاني قد حل فيه ما لم يصل  
 الى هذا الزمان + وزينه بالدر الغر من كثر دقات البيان + مبانيه كانهن ايات  
 والمرجان + ومعانيه لطيفة من انس بيله ولاجان سخاؤه لو تكن قبل مذكورة +  
 ودقائقه كالشواهد المستورة + من شهد شهادته جوهر فريد + واشتاق للنظر  
 الجدي + فوق جده الى طبعه اللطوى خادهم حسين العظيم آبادى طهاته  
 الله ذوا الايادى + بك مدادى من شروا الاوادى واعتنى بالطبع من هو سنة  
 تحسينه مشهور ومعتون عن الشين + قد اشتهر اسم سيد حسين نجاء  
 بجهن سبحانه جل شانك كتابا مبينا مطبوعا لاهل الاصول هو مكتوبها معيناً موضعاً  
 لكل النحول + كافيا لحل المشكلات + واما الفقر المغلقات + حيث لا عين رأت ولا يد  
 ولاذن سمعت مثله + فقبله به بقبول حسن + والتى حسنه في قلوب علماء الزمان  
 واستفاد منها اعيان العصر بجملة شفيق الدهر + وانا الصبا الضيف المتعمر

عبد الله الوحيد ابو الحامد محمد عبد الحميد بن افضل العلماء اكمل  
 المعروف مولانا الحافظ ابى يحيى محمد عبد الحلي بن صاحب التصانيف الكثيرة والقرآن  
 الشهير بحاشية الدار السماوية لادب وشرح الهداية المعروفة باستقصاء الروايات  
 وحاشية الحاشية الزهنية على الحاشية الجلائية على التمهيد والتقضية على شرح  
 السلم لمولانا محمد الله وغير ذلك مقدم العرفاء امام العلماء مولانا ابى البقاء  
 محمد عبد الحكيوم حفيد مولانا الخاطب بلك العلماء والملقب ببحر العلوم قدس الله  
 اسرارهم والى يوم معلوم وتلت موارد ومصرخا

## قطعه تاريخ اختتام التصنيف والطبع

حتى في احياء دين وبلغت ابامه  
 ثم كرم في رده في روجيه وحيه  
 رخصت اركان شرع اذعت اعلامه  
 اين فكرى ايما اعزازه اكله  
 نال في ترسيمه عن وجهه ابهامه  
 مستحبه في حله في مستحبه الزامه  
 صله تحديه في نفتله احكامه  
 اسم ظفر الاماني استحكمت احكامه  
 وضيعه الموضوع موضوع له افهامه  
 اعنى نادرجين استكمل استرامه  
 قال فتلى شرحه هذا عجيبه

هذا العلامة الاستاذ عبد الحلي بن  
 آض في علمائنا كالروح في اجسامهم  
 اسبق الاقران في علوم بارشاد ابد  
 تميزا لا فكار عن احصاء اذ في فضله  
 صفت الشرح الذي قد حل فيه المختصر  
 لفظه صدق له معناه كالدراقر  
 متنته حوض روى شرحه روض طري  
 حرره قد حوت المعنى الذي لاشان له  
 طبعه مطبوع اهل الطبع طبع ارقا  
 حين شاء المولى المعنى خادم حسين  
 اننى قد شئت عند الطبع تاريخا له

## فهرس مضامين ظفر الاماني

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٣	الثامن في علامة تواتر الخبر	٢	الديباجة
١٣	التاسع في الفرق بين المتواتر والمشهور	٣	المقدمة في بيان الاصطلاحات
١٣	العاشر في فائدة المشهور وخبر	٣	تعريف المتن
	الآحاد العلم	٣	التحديث والسند والاشتر والخبر
١٣	بحث وجوب مثال المتواتر عدمه	٥	السند والاسناد
١٣	ترجمة ابن الصلاح	٦	أخبار المتواتر
١٤	ما يتعلق بجديف انما الاعمال	٦	أبحاث متعلقة به
	بالنيات	٧	الاول في تقسيم الكلام الى الخبر
١٨	ما يتعلق بجديف من كذب على متعذر		والانشاء
٢١	بحث خبر الآحاد وإيجابه العمل	٤	الثاني في معنى الصدق والكذب
	دون العلم	٤	الثالث في تقسيم الخبر الى الصدق
٢٣	تنبيهات متعلقة بخبر الآحاد		والكاذب احتماله الصدق والكل
٢٣	الاول في معنى قولهم خبر الواحد	٤	الرابع في ذكر المتواتر والمشهور
	موجب للعمل		الآحاد
٢٣	الثاني في تقسيمه الى المقبول وغيره	٨	الخامس في عدد آله المتواتر
٢٣	الثالث فيما يشترط لقبوله وما	٩	السادس في شروط التواتر
	لا يشترط	١٠	السابع في كون العلم الحاصل
٢٥	بحث حديث المصلحة		بالمثل ضرورة او نظريا

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٦	معرفة البلاد والاطوان	٢٦	بحث المستفيض والمكوث والعزيم
٢٦	معرفة اسماء المكنين	٢٦	والغريب
٢٦	ذكر الاختلاف في اسم ابى هريرة	٢٦	ابطال قول من شرط الصحيح
٢٥	معرفة كنى المسلمين	٢٦	كونه عزيم
٢٥	معرفة من اسمه كنيته	٢٦	ابطال ان كون الحديث عزيم
٢٥	معرفة من اختلف في اسمه او كنيته	٢٦	شرط البخاري
٢٦	معرفة من كثرت كناه اوله	٢٦	الرد على من قال ان الغزي لا يجر
٢٦	معرفة من اختلفت كنيته كنية	٢٦	بحث كثرة الاحاديث والطرق
٢٦	معرفة من وافق اسمه كنية	٢٦	المقاصد
٢٦	ابيه ونحو ذلك	٢٦	ذكر الفاظ التعديل ومراتبه
٢٦	معرفة من وافق اسم ابيه واسم	٢٦	ذكر الفاظ الجرح ومراتبه
٢٦	شقيقه	٢٦	الطلاق المنكر ومنكر الحديث
٢٦	معرفة من نسب الى غير ابيه	٢٦	حماد شيخ ابى حنيفة حجة اتفاقا
٢٦	اولى امه	٢٦	اجازات اسماء الرواة وانسابهم
٢٦	معرفة من نسب الى جد ابنته	٢٦	وما يتعلق به
٢٦	معرفة من نسب الى غير ابنته	٢٦	بحث المرحل
٢٦	الى الفهر	٢٦	بحث الموتلف والمختلف
٢٦	معرفة من اتفق اسمه مع اسم	٢٦	بحث المتشابه
٢٦	ابيه وجداه او مع اسم فقيهه و	٢٦	معرفة طبقات الرواة
٢٦		٢٦	معرفة المواليد والوفيات



صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	والذي يحتج به		شيخه
٩١	بحث حديث مهر عشرة دراهم	٣٨	معرفة من وافق مسم شيخه مع
٩٣	حديث طلب العلل		اسم تلميذه
٩٥	الفصل الثالث في الضعيف	٣٨	ومن المهر معرفة احوال الاسماء
٩٦	التساهل في روايته الضعيف		الجزئية والاسماء المفردة والافتقار
٩٨	بحث نفيس في قبول الضعيف في فضائل الاعمال		ونحو ذلك
١٠٠	معنى عدم قبول خبر واحد في القضايا	٣٩	آبواب لاول في قسام الحديث
١٠٩	بحث المسند	٣٩	الفصل لاول في الصحيح
١١٠	المتصل والمفروق	٥٣	قترجات الصحيح
١١١	بحث قول الصحابي امر ابكدا	٢٣	ذكر المتفق عليه
١١٢	قول الصحابي من السنة كذا	٢٤	نقارط الشيطان
١١٣	قول الصحابي كنا نفعل كذا	٢٥	أخذ الصحيح من غير الصحابين
١١٣	بحث حديث امامة العبي	٢٤	بحث التعليق
١١٥	بحث المضعف	٤٣	الفصل الثاني في الحسن
١١٩	المعلق ونحوه	٤٩	ألفارق بين الصحيح والحسن
١٢١	بحث الافراد	٤٨	تعاريف الحسن مع ما لها وما عليها
١٢٣	المدارج	٨٥	ذكر شرط طائفة السنة وغيرهم
١٢٣	حديث الوضوء بمسلك كذا	٨٤	بحث قول الترمذي حسن صحيح بخلافه
١٢٥	حديث عدم فرضية السلام	٩٠	الصحيح لضعيف
		٩٠	بحث الضعيف الذي لا يصح

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٠٥	بحث تفسيرات العجوبة		والصلوة على النبي بعد التشهد
١٠٦	المقطوع		وفرضية النعمة الاخيرة
١٠٨	المرسل	١٣٠	بحث المشهور
١٠٩	مكالمة المؤلف مع بعض الطلبة	١٣١	حديث الموضوع على الموضوع نور
	في الاحاديث المذكورة في كتب		على نود ضعيف
	النفق بغير سند	١٣٢	حديث حب لوطن من الايمان
١١٣	بحث قبول المرسل		موضوع
١١٤	المنقطع	١٣٤	حديث حب لحرمة من الايمان موضوع
١١٤	بحث ان الامام اباحنيقة تابعي	١٣٥	حديث اخذ العصا موضوع
	وان الامام مالك ليس بتابعي	١٣٥	حديث آل محمد كل تقى ضعيف
١١٨	المعطل	١٣٨	بحث حديث المسائل حق
١١٩	الشاذ والمنكر	١٤٠	الغريب والغريب
٢٠٣	اطلاق المنكر	١٤٢	المعصف
٢٠٥	المعلل	١٤٢	بحث المسلسل
٢٠٤	بحث حديث قراءة البسمة في الصلوة	١٤٤	ذكر مسلسلات المؤلف
٢١٠	ذكر العبادة	١٤٥	ذكر لا اعتبار
٢١٣	المدلس	١٤٥	اضرب الثاني ما يختص بالضعيف
٢١٣	ذكر قسم المدلسين	١٤٥	بحث الموقوف
٢١٨	اسامي المدلسين	١٤٨	بحث لطيف في حجية قول الصحابة
٢٢٥	المضطرب		وغیره

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٢	ذكر اختلافهم في روايات قصة	٢٢٢	ذكر الاحاديث المضطربة
	هاروت وماروت وغيرها	٢٢٣	بحث حديث القلتين
	كعجزة آرد الشمس	٢٢٤	بحث روايات حجة الوداع
٢٢٥	بحث ما يعرف به الوضع	٢٢٤	بحث روايات صلوة الكسوف
٢٢٦	ذكر بعض الاخبار الموضوعة	٢٢٥	رواية الخطا الذي يجد ستره
٢٢٧	حديث من كثرت صلواته بالليل	٢٢٥	المقلوب
٢٢٨	ذكر اقسام الواضعين	٢٢٥	ذكر حديث كيفية اخذ السجدة
٢٢٩	ذكر بعض الموضوعات	٢٢٥	حديث اخفاء الصدقة
٢٣٠	ذكر قصة الخرائيق	٢٢٥	الموضوع
٢٣١	ذكر كتاب الموضوعات لابن الجوزي	٢٢٥	بحث نفيس في حكم ما تخلص
٢٣٢	ذكر من صنف في الموضوعات		الحفاظ في تحسينه وتصحيحه
٢٣٣	الباب الثاني في التحريج والتعديل		ووضعه
٢٣٤	ذكر المتعنتين في التحريج	٢٢٦	ذكر اختلافهم في حديث صلوة
٢٣٥	الفصل الاول في العدالة والضبط		التسليم وحديث التوسعة يوم
٢٣٥	بحث البدعات والنسق		عاشوراء وحديث زيارة القبر
٢٣٦	بحث الرواية بالمعنى		النبي وحديث طلب العلم
٢٣٦	وجوه الفرق بين الرواية والشهادة		وذكر القول الموحج فيها
٢٣٦	الثاني في التحريج	٢٢٦	ذكر اختلافهم في روايات صلوات
٢٣٦	تذييل		الايام والليالي ورواية تقديس
٢٣٦	الباب الثالث في عمل الحديث		للصلاة ورواية احياء والذبح

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٩٩	بحث الاعلام	٢٨٢	بحث رواية الصبيان وغيرهم
٣٠٠	الوجادة	٢٨٤	بحث طرق التحمل
٣٠٣	الباب الرابع في اسماء الرجال	٢٨٤	الفرازة والسماع
٣٠٤	بحث نفيس متعلق بالصحة	٢٨٨	الفرق بين حدثنا واخبرنا
٣٠٥	عدالة الصحابة	٢٩٠	تذكر ارفع اقسام الرواية
٣٠٥	ذكر العبادة	٢٩١	بحث الاجانزة
٣١٨	عن الامام	٢٩٢	المناولة
	الحنيفة تاسيا	٢٩٤	المكاتبة
٣٢٢	تعيين مؤلف المتن	٢٩٨	طريقة كتابة المكاتب



محمد قاسم حسین عظیم! ادا کیے کہنو ملا نسرتی مل





